

الجامعة الإسلامية - المكتبة - قسم المراجع

معاني النجوى

المجلد الثالث

تأليف

الدكتور فاضل صالح السامري

س ١/م 415.1



* 84453 *

قاعة مراجع

الطبعة الثانية

٢٠٠٣ - ١٤٢٣

مزيّدة ومُنقّحة

مكتبة الجامعة الإسلامية - غزة

التمريض

التاريخ: 07-03-2007

الرقم العام: 84453

رمز التصنيف: 415.1

شركة العاتك

للطباعة والنشر والتوزيع

أسم الكتاب: معانى النحو

الجزء: الثالث

أسم المؤلف: الأستاذ الدكتور / فاضل صالح السامرائي

الناشر: شركة العاتك لصناعة الكتاب

القاهرة - درب الأتراك

خلف الجامع الأزهر

تليفون: ٥١٢٤٤٧٥

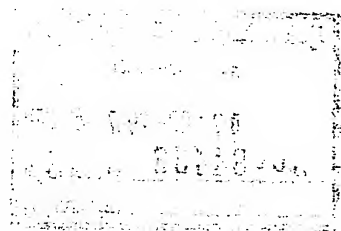
التوزيع: مكتبة أنوار دجلة (بغداد)

شارع المتنبي

موبيل: ٠٧٩٠١٣١٤٨٩٢

جميع حقوق الطبع

محفوظة للمؤلف



حروف الجر

وتسمى أيضاً حروف الاضافة، قالوا سميت بذلك، لانها تضيف معاني الافعال الى الاسماء أي توصلها اليها، ويسمى الكوفيون أيضاً حروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم كالظرفية^(١)، والبعضية والاستعلاء ونحوها من الصفات.

قالوا وانما سميت حروف الجر لأنها تجر معاني الافعال الى الاسماء، أي توصلها اليها^(٢). والأظهر أنها سميت بذلك، لأن الاسماء تأتي بعدها مجرورة كما سميت حروف النصب والجزم لأن الافعال تأتي بعدها منصوبة أو مجزومة^(٣).

ومعنى الجر هو جر الفك الاسفل الى اسفل، إذ من المعلوم أن تسمية الحركات الضمة والفتحة، والكسرة، وتسمية حالاتها لإعرابية، من رفع، ونصب، وجر، إنما هو قائم على أوصاف حركات الفم.

فالضمة إنما سميت كذلك لانها تكون بانضمام الشفتين، وسميت الحالة رفعاً لانك اذا ضمنت الشفتين ارتفعتا.

وأما الفتحة فسميت كذلك لأنها تحدث بفتح الفم، وسميت الحالة نصباً لان الانتصاب هو القيام والوقوف، ويحصل هذه الحركة بتنصب الفم، أي يقف.

وأما الجر فهو جر الفك الاسفل الى اسفل، وتسمى الحركة كسرة.

وأما السكون فهو عدم الحركة، فاذا قطعت الحركة كان الحرف ساكناً، وسميت الحالة الاعرابية جزماً، لان الجزم هو القطع لانك بتسكينك الحرف تقطع الحركة عنه.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وإنما قيل لعلم الفاعل رفع، لأنك اذا ضمنت الشفتين لإخراج هذه الحركة، ارتفعتا عن مكانهما، فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه، ... وكذلك نصب الفم تابع لفتحه، كأن الفم كان شيئاً ساقطاً فنصبته، أي أقمته بفتحك إياه، فسمي حركة البناء فتحاً وحركة الاعراب نصباً.

(١) انظر ابن يعيش ٧/٨، «الرضي على الكافية» ٣٥٤/٢، «التصريح» ٢/٢.

(٢) «الرضي» ٣٥٤/٢، «حاشية التصريح» ٢/٢، «الصبان» ٢٠٣/٢.

(٣) «الرضي» ٣٥٤/٢، «حاشية التصريح» ٢/٢، «الصبان» ٢٠٣/٢.

وأما جر الفك الأسفل الى أسفل وخفضه، فهو ككسر الشيء، اذ المكسور يسقط ويهوي الى اسفل فسمي حركة الاعراب جرّاً، أو خفضاً، وحركة البناء كسراً... ثم الجزم بمعنى القطع، والوقف والسكون بمعنى واحد، والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة أو الحرف فسمي الاعرابي جزماً، والبنائي وفقاً أو سكوناً^(١).

فالجـر إذن هو جر الفك الاسفل الى اسفل وسميت حروف الجر كذلك، لأنّ الاسم يأتي بعدها مجروراً، ويسمى الكوفيون حروف الخفض، وهي بالمعنى نفسه فإن خفض الشيء إنزاله إلى أسفل ومنه المنخفض وهو ما يقابل المرتفع، فالخفض على هذا خفض الفك الاسفل.

وعلى آية حال فهو اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح.

نيابة حروف الجر بعضها عن بعض

ذهب جمهور الكوفيين الى أنّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، فقد تأتي (من) بمعنى (على)، كقوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾ [الأنبياء: ٧٧] وقد تأتي بمعنى (عن)، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا﴾ [ق: ٢٢].

وقد تأتي (الباء) بمعنى (عن)، كقوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١]، وقد تأتي بمعنى (من)، كقوله تعالى: ﴿عَيْنَا يَشْرِبُ مِنْهَا عَبْدُ اللَّهِ﴾ [الانسان: ٦].

وقد تأتي (على) بمعنى (في)، كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥]. وقد تأتي بمعنى (عن) كقول الشاعر:

إذا رضيـت عليّ بنو قشـير
لعمـر الله أعـجـبني رضـاهـا

الى غير ذلك مما سيأتي بيانه.

ومذهب جمهور البصريين أنّ حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض، إلا شذوذاً أما قياساً فلا. وما أوهم ذلك فهو مؤول، أما على التضمنين، أو على المجاز، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا ضَلِيلَتَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]. فإن الكوفيين ذهبوا الى أنّ (في) بمعنى (على)، وذهب البصريون الى أنه ليس بمعنى (على)، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من

الجنذع بالحال في الشيء فهو من باب المجاز.

وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى^(١).

قالوا ولا تصح إنابة حرف عن حرف كما لا تنوب حروف النصب والجزم عن بعضها^(٢).

ثم لو كان ذلك قياساً لصح أن تقول (سرت الى زيد)، وأنت تريد (معه)، وأن تقول (زيد في الفرس) وأنت تريد عليه، وأن تقول (رويت الحديث بزيد) وأنت تريد عنه، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش^(٣).

والحق أن الأصل في حروف الجر أن لا ينوب بعضها عن بعض، بل الأصل أن لكل حرف معناه واستعماله، ولكن قد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف، فتعاور الحروف على هذا المعنى.

وايضاح ذلك أن حرف الجر في العربية قد يستعمل لأكثر من معنى، فـ (من) مثلاً تستعمل لابتداء الغاية، وللتبعيض، وليبيان الجنس، وللتعليل وغيرها.

و(الباء) تستعمل للالصاق، والاستعانة والتعويض، والتعليل وغيرها.

و(اللام) للملك والاستحقاق، ولانتهاء الغاية، والتعليل وغيرها.

و(في) للظرفية والتعليل، وغير ذلك من المعاني.

وقد تقترب المعاني من بعضها، أو يتوسع في استعمال المعنى، فيستعمل بعضها في معنى بعض، أو قريب منه، فمثلاً قد يتوسع في معنى اللصاق بالباء، فيستعمل للظرفية فتقول: أقمتم بالبلد وفي البلد، ولكن يبقى لكل حرف معناه واستعماله المتفرد به، ولا يتمثالان تماماً.

وقد يتسع المتكلم في كلامه العادي غير المتعمل أو المقصود، فيوقع الحروف بعضها موقع بعض من دون قصد إلى معنى معين أو اختلاف ما، فنحن نقول في الدارجة (رحت له) و(رحت عليه)، وهو محض أداء معنى عام، لا يقصد المتكلم فرقاً بين له، وعليه.

(١) انظر المغني ١/١١١، التصريح ٢/٤-٦، حاشية الخضري ١/٢٢٨-٢٢٩.

(٢) المغني ١/١١١، حاشية الخضري ١/٢٢٨.

(٣) الخصائص ٢/٣٠٨ وانظر الفروق اللغوية ١٣-١٤، ابن يعيش ٨/١٥.

ونقول في الدارجة (رحت ع الشط) أي على الشط أي النهر، و(رحت للشط)، ولا فرق بينهما في ذهن المتكلم سوى أداء المعنى العام.

ونقول في الدارجة (جه عليّ وكلمني)، ونقول (جاني) والمعنى جاء اليّ، وجاءني، ولا يقصد المتكلم فرقاً بين الاستعمالين.

فالمتكلم غير المتعمل يتكلم غالباً بأقرب شيء إلى لسانه، مما يؤدي المعنى.

فالحروف كما نرى في العامة قد ينوب بعضها عن بعض في الاستعمال، فنستعمل (على) لانتهاه الغاية، وكذلك اللام و(الى) بلا نظر إلى فرق في المعنى.

ولا يصح أن نقول انه لو كانت (على) تنوب عن (الى) أو تستعمل بمعنى (الى) لصحت نيابتها عنها دوماً، فنقول (وضعت الكتاب الى الرف) بمعنى: على الرف، فإن اللغة العامة، وإن كانت توقع الحروف بعضها موقع بعض، أو تستعمل للمعنى الواحد أكثر من حرف واحد، لا توقع الحرف موقع الحرف الآخر باطراد، فإنه يبقى لعل استعمالها ولـ (الى) استعمالها، وللام استعمالها الخاص بها، وهكذا بقية الحروف كما قلنا في (وضعت الكتاب ع الرف) ولا يقولون الى الرف، وللرف.

وهكذا شأن المتكلمين العرب الاوائل، فإن المتكلم غير المتعمل قد يوقع حرفاً موقع حرف آخر في معنى ما، فيقول ذهبت له، واليه، ومررت به، وعليه، كما نقول الآن في لغتنا الدارجة (مرّيت بيه)، و(مرّيت عليه)، بمعنى (مررت به) أو عليه، من دون نظر إلى معنى معين، أو إلى فرق معين بين التعبيرين.

ومن هنا نرى استعمال الحرف لأكثر من معنى، وأداء المعنى الواحد بأكثر من حرف.

والشاعر أيضاً قد يضطره شعره فيستعمل هذا الاستعمال من دونما حرج، أو نظر إلى فرق بين استعمال حرف دون حرف آخر فإن هذا سائغ دائر في بيئته.

ثم إن النيابة قياسية عند المتكلم بها في معنى معين يتعاور عليه حرفان أو أكثر، لا في استعمال الحرف مكان حرف آخر على وجه العموم.

ومن هنا يتبين لنا أنه لا مكان للردّ الذي ردّ به قسم من النحاة، أنه لو كان يستعمل الحرف مكان حرف آخر لصح أن يقال (سرت الى زيد) وأنت تريد معه، وأن تقول (زيد في الفرس) وأنت تريد عليه، جاء في (الأصول): «واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها

مقام بعض اذا تقاربت المعاني، فمن ذلك (الباء) تقول: (فلان بمكة وفي مكة) وانما جازا معاً لانك اذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا، فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، واذا قلت في موضع كذا فقد خبرت بـ (في) عن احتوائه إياه واحاطته به. فاذا تقارب الحرفان، فإن هذا التقارب يصلح للمعاقبة واذا تباین معناها لم يجز. ألا ترى أنّ رجلاً لو قال مرت في زيد، أو كتبت الى ألقلم، لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز^(١).

وجاء في (الخصائص) في (باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض): «وذلك انهم يقولون إنّ (الى) تكون بمعنى (مع) ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه: ﴿مَنْ أَضَارِعَ إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤] أي: مع الله، ويقولون إنّ (في) تكون بمعنى (على) يحتجون بقوله عز اسمه ﴿وَلَا صَلْبَيْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] أي عليها... وغير ذلك مما يوردونه.

ولسنا ندفع أنّ يكون ذلك كما قالوا، لكننا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الاحوال الداعية اليه والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا. ألا ترى أنّك إنّ أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا لا مقيداً لزمك عليه أن تقول (سرت الى زيد) وأنت تريد معه، وأن تقول: (زيد في الفرس) وأنت تريد عليه، و(زيد في عمرو) وأنت تريد عليه في العداوة، وأن تقول: (رويت الحديث بزيد) وأنت تريد عنه ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش^(٢).

فالامر كما ذكره ابن جني وكما أوضحناه، ليس المقصود به النبابة المطلقة.

وهذا كله في الكلام الفصيح.

غير أنّ هناك بعض اختلاف في الكلام الذي يتعمله صاحبه، ويتفنن فيه، فانه في الكلام الفني قد يختار المتكلم حرفاً على حرف، أو لفظاً على لفظ، لأداء معنى معين، أو لدلالة معينة، وربما لم يستعمل الحرفين في معنى واحد كما يستعمله المتحدثون في امورهم اليومية، أو قد يكون المعنى الذي يستعمله في حرف، مختلفاً عن مشابهه الذي يستعمله في حرف آخر، فالظرفية التي يستعملها بالباء تختلف عن الظرفية التي يستعملها بـ (في).

(١) «الاصول لابن السراج» (١/٥٠٥-٥٠٦).

(٢) الخصائص ٢/٣٠٧-٣٠٨.

والتعليل الذي يستعمله باللام يختلف عن التعليل الذي يستعمله بالياء، وهكذا.

أو قد يخص الحرف باستعمال معين أو بدلالة معينة مما استعملته اللغة وهذا واضح في الاستعمال القرآني، فقد يخص اللفظ باستعمال معين، فانه مثلاً خص لفظ (العيون) بالعيون الجارية و(الأعين) خصها بمعنى الباصرة، أو بمعنى الرعاية، قال تعالى: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] وخص لفظ (الصوم) بمعنى الصمت، و(الصيام) بالعبادة المعروفة وغير ذلك من الاختصاصات.

وهذا الاستعمال الفني هو الذي يدفع اللغة إلى امام فيجعلها اكثر دقة، وتخصصاً، وغناء ونماء لا الاستعمال العامي الساذج غير المخصص ولا الدقيق.

ونعود الى نيابة الحروف، فنقول ما سبق أن قلناه: إن الأصل ألا تنوب حروف الجر بعضها عن بعض، بل إبقاؤها على أصل معناها ما أمكن، فان لم يمكن ذلك ففي الاتساع وعدم التكلف مندوحة، جاء في (شرح الرضي على الكافية): «واعلم أنه اذا امكن في كل حرف يتوهم خروجه عن أصله، وكونه بمعنى كلمة أخرى أو زيادته أن يبقى على اصل معناه الموضوع هو له، ويضمن فعله المعدى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو الأولى بل الواجب»^(١).

التضمين

ذكرنا أنه قد ينوب حرف عن حرف لأداء معنى معين، ولكن الأصل عدم النيابة بل إبقاء الحرف على أصل معناه.

ولسنا نذهب مذهب من يجعل نيابة الحروف عن بعضها هي الاصل، وأن الحرف الواحد يقع بمعنى عدة حروف بصورة مطردة.

ف (من) مثلاً تأتي عندهم بمعنى على، وبمعنى عن، وبمعنى في، وبمعنى الباء، وبمعنى عند.

و(الباء) تأتي بمعنى من، وبمعنى عن، وبمعنى على، وبمعنى التي، وبمعنى مع.

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٣٨٢).

و(الى) تأتي بمعنى اللام، وفي، ومن، وعند، وغير ذلك.

والصواب أن كثيراً منه أو أكثره خارج على التضمن.

ومعنى (التضمن) إشراب لفظ معنى لفظ فيعطونه حكمه، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدّى كلمتين، كقولهم (سمع الله لمن حمده) أي استجاب فعدي (يسمع) باللام وإنما أصله أن يتعدى بنفسه مثل ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ﴾ [ق: ٤٢]، وكقول الفرزدق:

كيف تراني قالباً مجنّبي قد قتل الله زياداً عنّي
أي صرفه عني بالقتل^(١).

وجاء في (حاشية السيد الجرجاني على الكشف): «التضمن أن تقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه، ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته، كقوله (أحمد اليك فلانا) لاحظت فيه مع الحمد معنى الانتهاء، ودلت عليه بذكر صلتها، أعني (إلى) أي أنهى حمده اليك.

وفائدة التضمن اعطاء مجموع المعنيين فالفعلان مقصودان معاً قصداً وتبعاً^(٢).

وجاء في الكشف في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨]: «يقال عداه إذا جاوزه ومنه قولهم عدا طوره... وإنما عدّي بـ(عن) لتضمن (عدا) معنى (نبا) و(علا) في قولك نبئت عنه عينه، وعلت عنه عينه، إذا اقتحمته ولم تعلق به.

فان قلت: أي غرض في هذا التضمن؟ وهلاً قيل: ولا تعدّهم عينك، أو لا تعلّ عينك عنهم؟

قلت: الغرض فيه اعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من اعطاء معنى فذ، ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك ولا تقتحمهم عينك مجاوزين إلى غيرهم، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢] أي ولا تضمّوها إليها آكلين لها^(٣).

وجاء في (الخصائص): «اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى

(١) انظر المغني (٢/٦٨٥-٦٨٦).

(٢) حاشية الجرجاني (١/٩٧).

(٣) «الكشف» (٢/٢٥٧).

بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه وذلك كقول الله عز اسمه: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الْفَصَاكِ الرَّفْتُ إِلَيَّ نِسَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] وأنت لا تقول رفئت إلى المرأة، وإنما تقول رفئت بها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء وكنت تعدلي أفضيت بـ (إلى)، كقولك (أفضيت إلى المرأة)، جئت بـ (إلى) مع الرفث، إيذاناً وإشعاراً أنه بمعنى «^(١)».

وجاء في (امالي ابن الشجري) في قوله تعالى: ﴿وَيَنْبَغِي أَنْ أَظْفِرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٢٤] أن «الجاري على السنتهم ظفرت به وأظفرتي الله به، ولكن جاء أظفركم عليهم محمولاً على أظفركم عليهم» ^(٢).

فللتضمن غرض بلاغي لطيف، وهو الجمع بين معنيين بأخصر أسلوب، وذلك بذكر فعل وذكر حرف جر يستعمل مع فعل آخر، فنكسب بذلك معنيين: معنى الفعل الأول ومعنى الفعل الثاني، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْتُهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾ [الأنبياء: ٧٧]. فقد ذهب قوم إلى أن (من) ههنا بمعنى (على)، وهذا فيه نظر، فإن هناك فرقاً في المعنى بين قولك (نصره منه) و(نصره عليه) فالنصر عليه يعني التمكّن منه والاستعلاء عليه والغلبة، قال تعالى: ﴿وَيُخْزِيهِمْ وَيَصْرِكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٤]، وقال: ﴿فَأَنْصَرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، أي مكنا منهم، وليس هذا معنى نصره منه.

أما (نصرناه منهم) فانه بمعنى نجّيناه منهم، أو منعناه منهم، قال تعالى: ﴿وَيَقْوِرُ مَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ طَرَفْتُمْ﴾ [هود: ٣٠] فليس المعنى من ينصُرني على الله، بل من ينجيني ويمعني منه؟.

وقد تقول: ما الفرق بين قولنا (نجّيناه من القوم) وقولنا (نصرناه من القوم)؟ والجواب أن التنجية تتعلق بالناجي فقط، فعندما تقول (نجّيته منهم) كان المعنى أنك خلّصته منهم، ولم تذكر أنك تعرضت للآخرين بشيء، كما تقول (أنجّيته من الغرق) ولا تقول (نصرته من الغرق)، لأن الغرق ليس شيئاً يُنصَف منه.

(١) الخصائص (٢/٣٠٨).

(٢) امالي ابن الشجري (١٤٨/١).

أما النصر منه ففيه جانبان في الغالب: جانب الناجي، وجانب الذين نُجِّيَ منهم، فعندما تقول (نصرته منهم) كان المعنى أنك نجيته وعاقبت أولئك، أو أخذت له حقه منهم.

وهذه فائدة التضمن فيه كسب معنيين في تعبير واحد معنى الفعل المذكور والفعل المحذوف الذي ذكر شيء من متعلقاته.

وللتضمنين صور أخرى، فقد يضمن فعل متعدّد معنى فعل لازم كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣] فَإِنْ (خالف) فعل متعدّد يقال: (خالفت أمره) ولا يقال: (خالفت عن أمره) ولكن ضَمَّنَ معنى الابتعاد والخروج والانحراف، كأنه قال: فليحذر الذين يبتعدون عن أمره، أو ينحرفون عن أمره.

وقد يضمن فعل لازم معنى فعل متعدّد، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَزَّوْا عُنْدَ النَّكَاكِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] لَأَنَّ (عزم) فعل لازم، وقد ضَمَّنَ معنى (ولا تنووا)^(١).

والعدول الى طريقة ما في التعبير بأقصر طريق ظاهرة من ظواهر العربية، من ذلك ما مر في المفعول المطلق من ذكر فعل وذكر مصدر فعل آخر يلاقيه في الاشتقاق معه، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَنْتَلِ إِلَيْهِ بَيْتًا﴾ [المزمل: ٨] فقد جمع معني: التبتل والتبتل، أي التدرج والكثرة في آن واحد، ومنه ما ذكرناه في قوله تعالى: ﴿وَأَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦] فقد كسبنا باستعمال المصدر بدلاً من اسم الفاعل معنى الحالية، والمفعول لأجله، والمفعولية المطلقة، بخلاف ما لو قال (أدعوه خائفين) فإنه ليس فيه إلا معنى الحالية، كما مرّ ذكر ذلك مفصلاً.

أمّا من حيث قياسية التضمن وعدمها، فأمثل ما نذكره في هذا الباب قرار المجمع اللغوي القاهري في دور انعقاده الأول وهو:

«التضمن أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدي فعل آخر، أو ما في معناه فيعطى حكمه في التعدية واللزوم.

ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسي لا سماعي، بشروط ثلاثة:

الأول: تحقيق المناسبة بين الفعلين.

(١) انظر شرح الرضي «(٣٠٢/٢)، المغني (٥٢١/٢).

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.

الثالث: ملاءمة التضمن للذوق العربي.

ويوصي المجمع ألا يلجأ إلى التضمن إلا لغرض بلاغي^(١).

معاني حروف الجر

إلى

الأصل في (إلى) أَنْ تكون لانتهاء الغاية، تقول: (جئت إليك) أي نهاية مجيئي إليك. قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ إِلَيْكَ﴾ [النمل: ٣٣] أي متته إليك قال سيويه: «وأما إلى فمتمهى لابتداء الغاية تقول من كذا إلى كذا»^(٢).

وجاء في (المقتضب): «وأما إلى فانما هي للمتمهى ألا ترى أنك تقول: ذهب إلى زيد، وسرت إلى عبدالله ووكلتك إلى الله»^(٣).

وإذا دلت قرينة على عدم دخول ما بعدها فيما قبلها، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا آلَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [البقرة: ١٨٧] فَإِنَّ اللَّيْلَ لَا يَدْخُلُ فِي الصِّيَامِ، أو على الدخول كقولك (قرأت القرآن من أوله إلى آخره) فَإِنَّ آخِرَ الْقُرْآنِ دَاخِلٌ فِي الْقِرَاءَةِ، وكقولك (صمت رمضان من أوله إلى آخره) فَإِنَّ آخِرَهُ دَاخِلٌ فِي الصِّيَامِ، فهو كذلك وَالْأَفْوَاقُ الْآخِرَةُ دَاخِلَةٌ فِي الْقِرَاءَةِ^(٤).

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «والأكثر عدم دخول حَدِّي الْإِبْتِدَاءِ وَالْإِنْتِهَاءِ فِي الْمَحْدُودِ، فَإِذَا قُلْتَ: اشترت من هذا الموضع إلى ذلك الموضع، فالموضعان لَا يَدْخُلَانِ ظَاهِرًا فِي الشَّرْحِ. وَيَجُوزُ دَخُولُهُمَا فِيهِ مَعَ الْقَرِينَةِ»^(٥).

وذكر النحاة لها معاني ترجع في حقيقتها إلى معنى الانتهاء منها:

(١) «النحو الوافي» (٢/٤٦٣).

(٢) «كتاب سيويه» (٢/٣١٠).

(٣) «المقتضب» (٤/١٣٩).

(٤) المغني (١/٧٤).

(٥) «شرح الرضي» (٢/٣٥٩).

الصعوبة: وقد جعلوا منها قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِيَّ إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤] والتحقيق إنها بمعنى الانتهاء، أي من يضيف نصرته إليّ أي نصرته الله^(١)، تقول: (من ينصُرني إلى خالد) أي من يضيف نصرته إلى نصرته خالد، وهي قريبة المعنى من (مع) غير أنها تختلف عنها، فأنت تقول (من ينصُرني مع خالد) وقد تريد بذلك من يضيف نصرته إلى نصرته خالد، أي أن يتصاحباً في نصرتي، أو تريد أن خالداً مطلوب أن يُنصَرَ معك، والمعنى من ينصُرني وخالداً، أي من ينصُرني وينصُر خالداً؟.

ويحتمل قولك (من ينصُرني إلى خالد) معنى آخر هو (من ينصُرني حتى أصل إلى خالد) كما تقول (من ينجيني إلى خالد؟) و(من يمعني إلى خالد؟) أي ينتهي المنع إلى خالد. وعلى هذا يكون معنى الآية: من أنصاري حتى تنتهي إلى الله؟ وتحتمل معنى آخر هو (من أنصاري في دعوتي إلى الله).

وذكر أنها تكون بمعنى (في) وجعلوا منه قوله:

فلا تتركني بالوعيد كأنني إلى الناس مطلّي به القار أجرب أي في الناس.

قبل والأولى أن تكون على بابها على تضمين معنى مبغض إلى الناس: قيل: ولو صح مجيء (إلى) بمعنى (في) لجاز (زيد إلى الكوفة^(٢)) بمعنى في الكوفة.

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «والوجه أنها بمعناها وذلك لأن معنى (مطلّي به القار أجرب) مكروه مبغض، والتكره يعدي بـ (إلى). قال تعالى: ﴿وَكَرِهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ﴾ [الحجرات: ٧] حملاً على التحبيب المضمن معنى الإمالة. قال تعالى: ﴿حَبَّ إِلَيْكُمْ الْأَيْمَنَ﴾ [الحجرات: ٧]»^(٣).

وهو أولى من الرأي الأول، فإن هناك فرقاً بين قولك: (كأنني في الناس مطلّي به القار أجرب)، وقولك (كأنني إلى الناس مطلّي به القار أجرب) فـ (في) لا تدل إلا على أنه بينهم على هذه الحال، أما الثانية فمعناها انني ابدؤ اليهم كأنني كذلك، وينظرون إلي كأنني

(١) «شرح الدماميني على المغني» (١/١٦٢) وانظر الخصائص ٣٠٩/٢.

(٢) المغني (١/٧٥).

(٣) «شرح الرضي» (٢/٣٥٩).

كذلك، ففيها معنى النفرة. فأنت تقول (هي فيهن فحمة) بمعنى انها بينهن كالفحمة وليس فيه أنهن ييغضنها، فاذا قلت: (هي اليهن فحمة) كان المعنى انها تبدو لهن كالفحمة، أي يرينها غير جميلة، أو بمعنى انها بالنسبة اليهن كالفحمة، أي إذا قيست اليهن كانت كالفحمة، وكذلك قولك (هي اليه شمس) أي تبدو اليه كذلك أي يراها جميلة أو على معنى أنها اذا قيست اليه كانت كالشمس.

قيل وقد تأتي بمعنى (من) كقوله:

تقول وقد عاليت بالكور فوقها أي مني^(١) أيسقى فلا يروى الي ابن أحمر

وقيل بل المعنى (فلا يروى ظمؤه الي)^(٢) أي يبقى ظامئاً إليها فلا يروى، وهو أولى وذلك أنك تقول (هو لا يروى من هذا الماء) أي أنه لا يرويه بمعنى أنه مهما شرب منه فلا يزال غير مرتو. أما قولك (هو لا يروى الى هذا الماء) ففيه معنى الشوق اليه. تقول (هو لا يروى من ماء البحر) بمعنى أن ماء البحر لا يروي الظمان، وأنه كلما شرب منه ازداد ظمأ وطلباً للماء، ولا تقول (هو لا يروى إلى ماء البحر) لان المعنى عند ذاك يكون: هو لهفٌ الى هذا الماء مشوق إليه، لا ينقطع ظمؤه إليه ولا لهفته له.

وأصل المعنى هو الانتهاء، تقول (ملت اليه) و(ملت منه) ففي الأول يكون المعنى نهاية الميل إليه أي أحبته، وتقول (ملت الى هذا المكان) أي عرجت عليه.

أما (ملت منه) فمعناه أن مبتدأ الميل كان منه، وملت عنه أي انحرفت عنه.

وتقول (ظمئت إليه) أي كان الظمأ منتهياً إليه بمعنى أردته. وتقول: (لا أظمأ إليه) أي لا أريده و(لا أظمأ منه) أي لا يأتي منه ظمأ إلي كما تقول: أنا لا أظمأ من الطعام الملح، ولا أظمأ من السمك، أي لا يكون سبباً في ظمئي.

وهكذا بقية معاني هذا الحرف، فإنها لا تكاد تخرج عن معنى الانتهاء، والأولى كما ذكرنا إبقاء الحرف على أصل معناه ما أمكن.

(١) المغني ٧٥/١.

(٢) «شرح الدماميني على المغني» (١٦٣/١).

الباء

معنى الباء الرئيس هو الالتصاق، وما ذكر لها من معان أخرى تحمل هذا المعنى، قال سيبويه: «وباء الجر إنما هي للالزاق والاختلاط، وذلك قولك خرجت بزيد ودخلت به وضربت بالسوط، ألزقت ضربك إياه بالسوط.

فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله»^(١).

قيل: ولا يفارقها هذا المعنى^(٢).

والالتصاق حقيقي ومجازي، فمن الالتصاق الحقيقي. قولك (أمسكت بمحمد) إذا قبضت على شيء من جسمه، أو على ما يحبسه من يد، أو ثوب، أو نحوه.

ولو قلت (أمسكته) احتمل ذلك، وأن تكون منته من التصرف^(٣).

ومنه قولك تعلقت به، وتشبثت به، والتصقت به.

ومن الالتصاق المجازي قولك (بخل به) أي التصق بخله به، وتعلق به إذا كان التعلق معنوياً، ورأفت به أي التصقت رأفتك به.

ومن التوسع في الالتصاق قولك (مررت به) بمعنى الصقت مروري بمكان يقرب منه^(٤)،

وليس على معنى أنك الصقت نفسك به في مرورك، قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَرُونَ﴾ [المطففين: ٣٠] أي قريباً منهم.

ومن معانيها الاستعانة، نحو قطعت بالسكين وكتبت بالقلم^(٥)، ومنه قوله تعالى:

﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالْعِلْمِ﴾ [البقرة: ٤٥] وفيها معنى الالتصاق كما هو بين.

ومنها المصاحبة، كقوله تعالى: ﴿دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾ [المائدة: ٦١]،

واشترى الدار بالآنها، وفيها معنى الالتصاق والاختلاط ومنه قوله تعالى: ﴿أَهَيْطَ لِسُلَيْمٍ﴾ [هود: ٤٨]^(٦).

(١) «كتاب سيبويه» (٣٠٤/٢).

(٢) المغني (١٠١/١).

(٣) المغني ١٠١/١، «شرح ابن عيش» (٢٢/٢).

(٤) أنظر المغني (١٠١/١).

(٥) «الاصول» (٥٣/١)، «المقتضب» (٣٩/١)، «شرح ابن عيش» (٢٢/٢).

(٦) المغني (١٠٣/١)، «شرح الرضي» (٣٦٣/٢)، «شرح ابن عيش» (٢٢/٢).

قالوا وللتعدية نحو ذهب به، ودخلت به، وخرجت به، قالوا هي في معنى أذهبته وأدخلته، وأخرجته^(١).

وذهب قوم الى أن بين التعديتين فرقاً، فإنك إذا قلت (ذهب بزيد) كنت مصاحباً له في الذهاب^(٢).

جاء في (الكشاف): «فإن قلت: أي فرق بين تعدية (ذهب) بالباء وبينها بالهمزة؟»

قلت: إذا عدي بالباء فمعناه الاخذ والاستصحاب، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِرُءُوسِهِمْ﴾ [يوسف: ١٥] وأما الازدهاب فكان لإزالة^(٣).

وهو الصواب فيما نرى، فإنك إذا قلت (أدخلت محمداً على الأمير) جاز أنك دخلت معه وجاز أنك لم تدخل معه، وأما قولك: (دخلت به) ففيها معنى المصاحبة، ومنه قول الأستاذ (أدخلت الطالب الصف) أو (أخرجته منه) فهو يحتمل الدخول معه، وعدم الدخول، وأما قولك (دخلت به) و(خرجت به)، فليس فيه إلا معنى المصاحبة.

ومنها الظرفية^(٤) كقوله تعالى: ﴿لَا أَقِيمُ هَذَا الْبَلَدَ وَأَنْتَ جَلُّ هَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ١-٢]، وقوله ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدُوِّ الدِّينَا وَهُمْ بِالْعُدُوِّ الْقُصُوى﴾ [الأنفال: ٤٢]، وقوله: ﴿وَمَنْ هُوَ مُسْتَخَفٌّ بِإِنِّيلٍ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾ [الرعد: ١٠] وقوله: ﴿إِنَّكَ بِأَلْوَادِ الْمُقَدِّسِينَ طَوًى﴾ [طه: ١٢] وقوله: ﴿بَحْبَحْتَهُمْ بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤].

وفيه معنى اللصاق كما سنوضح ذلك في الفرق بين ظرفية الباء وظرفية (في).

ومنها المقابلة والعوض، كقوله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١] ونحو (اشترته به) و(بدلته به)، وقوله تعالى: ﴿أَشْتَرُوا الْحَيَوةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٨٦]، واشترته بألف^(٥).

وتكون الباء مع الذاهب، وفيها معنى اللصاق كأن الذي هو خير كان معهم فأخذوا مكانه

(١) المعنى (١٠٢/١).

(٢) المعنى (١٠٢/١).

(٣) «الكشاف» (٣٨٨/١) «وانظر التفسير الكبير» (٧٦/٢).

(٤) المعنى (١٠٤/١)، «شرح الرضي على الكافية» (٣٦٣/٢).

(٥) المعنى (١٠٤/١). «شرح الرضي» (٣٦٣/٢).

الذي هو أدنى، ونحوه قولك (اشتريته بمائة) فالشئ كان معك فدفعته وأخذت بدله ما اشتريته، وقوله تعالى: ﴿أَشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٨٦] فكان الآخرة كانت معهم قربة منهم، وفي تناول أيديهم، ولكن أعطوها واشتروا بها الدنيا، وفيها كلها معنى الالتصاق واضح.

ومنها البذل كقوله:

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شئوا الاغارة فرساناً وركباناً

وقوله ﷺ: «ما يسرنى بها حمر النعم» أي بدلها^(١).

وهو قريب من المعنى السابق.

ومنها السببية، كقوله تعالى: ﴿إِن كُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعَجَلِ﴾ [البقرة: ٥٤]^(٢)، وقوله: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾ [المائدة: ١٣] وسنبعث معنى السببية بالباء واللام وغيرهما في مكان لاحق من هذا الباب.

قالوا ومن معانيها المجاوزة، كـ (عن) وجعلوا منه قوله: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١] بدليل قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠] وقوله: ﴿الرَّحْمَنُ قَسَلَ بَيْنَهُ خَيْبًا﴾ [الفرقان: ٥٩].

جاء في (المخصص): «فهما رأيت الباء بعدما سألت، أو ساءلت، أو ما تصرف منهما فاعلم أنها موضوعة موضع عن»^(٣).

وجعلوا منه في غير السؤال قوله تعالى: ﴿يَسْعَى نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ [الحديد: ١٢] وقوله: ﴿وَيَوْمَ تَشْقَى السَّمَاءُ بِالسَّاعَةِ﴾ [الفرقان: ٢٥]^(٤) وانكر البصريون هذا المعنى.

أما ما قاله صاحب المخصص من أن كل باء بعد سأل وما تصرف منه بمعنى (عن) ففيه نظر، فقوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١] ليس بمعنى عن عذاب، فهناك فرق بين سأل به وسأل عنه، ولا مجال للاستدلال بقوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ﴾

(١) المغني (١/١٠٤).

(٢) المغني (١/١٠٣).

(٣) «المخصص» (١٤/٦٥).

(٤) أنظر المغني (١/١٠٤)، «شرح ابن عقيل» (١/٢٣١)، «الهمع» (٢/٢٢).

[الاحزاب: ٢٠] و﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ﴾ [النازعات: ٤٢] ونحو ذلك فَإِنَّ المعنى مختلف.

فإن السائل في قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ لم يسأل عن العذاب وموعده كما سأل عن الساعة وعن الانباء، وسبب نزول الآية أَنَّ الضمر بن الحارث قال: ﴿إِنْ كَانَتْ هَذِهِ هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأُظْهِرْ عَلَيْنَا حُجَجَكَ مِنْ السَّمَاءِ أَوْ أَتَيْنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٣٢]^(١) فانزل الله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ أي دعا بالعذاب لنفسه، وطلبه لها، ولم يسأل عن العذاب وموعده. فـ (سأل به) معناه (دعا به وطلبه). جاء في (الكشاف) في هذه الآية: «ضَمَّنْ (سأل) معنى (دعا) فعذبي تعديته كأنه قيل دعا داع بعذاب واقع من قولك: دعا بكذا إذا استدعاه وطلبه، ومنه قوله تعالى: ﴿يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فُكْهَةٍ﴾ [الدخان: ٥٥]^(٢)».

وأما سأل عنه فمعناه بحث عنه، جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ فَسْأَلُ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]: «فسأل به كقوله اهتم به واعتنى به واشتغل به، وسأل عنه كقوله يبحث عنه وفتش عنه ونقر عنه»^(٣).

وأما قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ فَسْأَلُ بِهِ خَبِيرًا﴾ فيحتمل أَنَّ المعنى فاسأل خبيراً به، أي سل عنه رجلاً عارفاً يخبرك برحمته أو فسل رجلاً خبيراً به وبرحمته»^(٤).

وأما قوله تعالى: ﴿يَسْمَعُ نُوحَهُمْ بَيْنَ آلَيْهِمْ وَآلِئِنَّهُمْ﴾ فليس على معنى المجاوزة والله أعلم لأنَّ معنى (عن أيماهم) مبتعد عن أيماهم، وليس هناك دليل عليه في هذه الآية، بل الأقرب، أَنَّ النور قريب من اليمين أو مختلط باليمين، لا مبتعد عنها، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَتَمُوسَى﴾ [طه: ١٧].

وأما قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ بِالْغَمِّمِ﴾ [الفرقان: ٢٥] فليس على المجاوزة ايضاً والله أعلم. فَإِنَّ هناك فرقاً بين قولك (انشقت التربة عن النبتة) و(انشقت التربة بالنبتة) فمعنى الاول، أَنَّها انكشفت عن النبتة، ومعنى الثاني أَنَّها انشقت بسببها، قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْقُقُ الْأَرْضُ عَنْهُمْ يَرَاءًا﴾ [ق: ٤٤] أي تنكشف عنهم فانهم كانوا تحتها فتشقق عنهم، وليس ذلك معنى (تشقق بهم) فأنت إذا قلت (تشقق بهم) فهو إما بسببهم، وإما أن تشقق وهم بها، تقول

(١) «الكشاف» (٢٦٧/٣).

(٢) «الكشاف» (٢٦٧/٣).

(٣) «الكشاف» (٤١٣/٢).

(٤) «الكشاف» (٤١٣/٢).

(انشقت به الارض) و(انشقت عنه الارض) فانشقت عنه اذا كان تحتها، وانشقت به اذا كان عليها، فقولك (تشقق السماء عن الغمام) معناه: أنَّ الغمام كان داخلاً في السماء، وكانت السماء تغطيه وتحجبه، كما تقول (انشقت عنه الارض)، وأما قولك (انشقت به السماء) فمعناه أنَّ الغمام عليها وتشقق بوجوده، كما تقول انشقت به الارض، والمعنى -والله أعلم- أنها تشقق ممثلة بالغمام، وذهب الزمخشري إلى أنها بمنزلتها في شقت السنام بالشفرة على أنَّ الغمام جعل كالآلة التي يشق بها^(١).

والمعنى ما ذكرته والله أعلم.

قالوا وتكون بمعنى على وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿مَنْ لَنْ تَأْمَنَهُ بَقْتَارٌ﴾ [آل عمران: ٧٥] بدليل قوله تعالى: ﴿هَلْ أَمْنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمْنُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ٦٤] وقول الشاعر:

أرب يبول الثعلبان برأسه.

بدليل تمامه:

لقد هان من بالث عليه الثعالب^(٢).

والحق أنَّ المعنى مختلف، فقولك (أمنته به) يختلف عن قولك (أمنته عليه) فقولك (لا آمنه عليك) معناه لا آمنه أن يحيف عليك أو يهجم عليك أو يتعدى عليك وما إلى ذلك ففيه معنى الاستعلاء والتسلط والغدوان.

وأما قولك (لا آمنه بدرهم) فمعناه لا آمنه من أن يتصرف به، أو يعيب به، لأنَّ (على) تفيد الاستعلاء، و(الباء) تفيد الالتصاق، والمعنى أنه لا يلتصق بأمنه بدرهم، بل ستفارقه أمانته ويتصرف به.

فأمنه عليه تستعمل للهجوم والاعتداء، وأمنه به تستعمل للتصرف كما ذكرنا، تقول: لا آمنُ عليك الذئب، ولا آمنُ عليك غوائل الطريق، ولا تقول: لا آمن بك الذئب.

ولذلك، -والله أعلم- استعمل القرآن (أمنه عليه) مع الأشخاص، و(أمنه به) مع الأموال. فقال: ﴿قَالُوا يَتَابَعَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١١] وقال ﴿هَلْ أَمْنُكُمْ عَلَيْهِ

(١) المغني (١/١٠٤)، وانظر الكشاف (٢/٤٠٦).

(٢) المغني (١/١٠٤-١٠٥).

إِلَّا كَمَا أَمْنَيْتُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِنْ قَتْلٍ ﴿يوسف: ٦٤﴾. وقال في الاموال ﴿وَمِنْ أَهْلِ
الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥]
لأن في الاولى معنى العدوان، وفي الثانية معنى التصرف، وإن كان يجوز أن يقال (لا أئمنه
على هذا المال) بمعنى التسلط عليه والاستحواذ، «وقيل إن معنى قولك أئمتك دينار، أي
وثقت بك فيه، وقولك: (أئمت عليه) أي جعلتك أئمنا عليه، وحافظاً له»^(١).

وأما البيت فانه كما ذكرنا قد يوقع الشاعر حرفاً موقع حرف آخر، ومع ذلك فالمعنى
محتمل المغايرة فقوله (أرب يبول الثعلبان برأسه) كأنه جعل رأسه وعاء بال فيه. وقوله (لقد
هان من بالث عليه الثعلاب) معناه: من علته الثعلاب ببولها من فوق الى اسفل فكسته إياه.

قالوا وللتبعض بمعنى (من) وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَتَّخِذُ بِهَا عِبَادَ اللَّهِ﴾
[الانسان: ٦] (٢) أي: منها، وقيل بل ضمن شرب معنى روي (٣).

وفيها معنى آخر، وهو أن الباء تفيد الالتصاق، فقولك (يشربون بالعين) معناه أنهم يكونون
بها، كما تقول (أقمنا بالعين وأكلنا وشربنا بها) أي هم قريبون من العين يشربون منها،
بخلاف قولك (يشربون منها) فانه ليس فيه نص على معنى القرب من العين، فقولك (أكلت
من تفاح بستانك) لا يدل دلالة قاطعة على أنك كنت بالبستان، بل ربما حمل اليك.

فقوله (يشرب بها) يدل على أنهم نازلون بالعين، يشربون منها، فهو يدل على القرب
والشرب، فالتمتع حاصل بلذتي النظر والشراب بخلاف الاولى، جاء في (البرهان) ان
«العين ههنا اشارة الى المكان الذي ينبع منه الماء لا الى الماء نفسه نحو (نزلت بعين) فصار
كقوله: مكانا يشرب به»^(٤).

قالوا: وقد تأتي للغاية بمعنى الى، نحو قوله تعالى ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ [يوسف: ١٠٠].
قالوا: هي بمعنى إلي، وقيل بل ضمن (أحسن) معنى (لطف) أي لطف بي^(٥).

(١) «التفسير الكبير» (١٠٠/٨).

(٢) المغني (١٠٥/١)، الهمع (٢١/٢).

(٣) المغني (١٠٥/١).

(٤) «البرهان» (٣٣٨/٣) ٣٣٩-٣٣٨.

(٥) المغني (١٠٦/١).

وثمة فرق بين أحسن اليه، واحسن به، فإن معنى (أحسن اليه) قدم اليه إحساناً، أو صنع له إحساناً، اما (أحسن به) فمعناه وضع إحسانه به، ومن ذلك أنك تقول: أحسنت بهذا الامر وأحسنت بعملك أي الصقت إحسانك بعملك ووضعت به، ولا تقول: أحسنت الى عملك، ولا أحسنت إلى هذا الأمر الآ على معنى آخر، وهو أنك قدمت اليه إحساناً وهو معنى مجازي.

فإن الاحسان في (أحسن به) ألصق إذ إن فيه معنى الرعاية واللفظ، قال تعالى: ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧] وقال على لسان سيدنا يوسف (ع): ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ [يوسف: ١٠٠] ففي الثانية إحسان خاص يختلف عن الاول، فإن الآية الاولى في عموم الخلق، واحسان الله الى الخلق إحسان عام يشترك فيه سيدنا يوسف وبقية الخلق، اما قوله (وقد احسن بي) فان فيه إحساناً خاصاً ألصق من الاول اذ أخرجه من السجن وبوأه مكانة عالية وجاء اليه بأهله وما الى ذلك من العناية الربانية واللفظ.

وتأتي للقسم قال تعالى: ﴿فَلَا أَقْسَرُ مَوْجِعَ النَّجْمِ﴾ [الواقعة: ٧٥] وللقسم موضع خاص به نبهته فيه باذن الله.

وتأتي للتجريد نحو قولهم (رأيت بمحمد أسداً) قالوا: أي برؤيته^(١).

جاء في (جواهر الأدب) ان الباء تأتي للتجريد «وهي التي تثبت لمدخولها صفة عظيمة، أما مدحاً أو ذماً نحو (لقيت يزيد بحراً) ويعمرو أسداً وبخالد سفيهاً، ومنه قوله:

لقيت به يوم العريكة فارساً على أدهم كالليل صبحه الفجر

كأن الباء تجرد مصحوبها عن غير هذه الصفة، مثبتة لها إياها كأنه منطبع ومنجبل عليها أي ليست صفته إلا البحرية في الجود، والفروسية في الشجاعة»^(٢).

وفي (شرح الدماميني على المغني) أن في باء التجريد قولين «أحدهما انها للسببية كما قال المصنف فجردت من زيد أسداً مبالغة في كمال شجاعته، حيث بلغ أن يتزع منه أسد... والثاني انها للظرفية، أي لقيت في زيد الاسد كذا قال الشيخ بهاء الدين السبكي قلت وقد عدوا مثل قوله:

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦٣).

(٢) «جواهر الادب» (١٩).

وشوهاء تصدو بي الى صارخ الوغى
بمستلثم مثل العتيق المرجل
من التجريد والباء فيه للمصاحبة»^(١)

وكونها للظرفية أظهر فيما يبدو لي، وذلك أَنَّ قولك (رأيت بخالد أسداً) معناه حلّ به أسد، كما تقول حلّ بالمكان ونزل به، فقد جردت خالداً من شخصه وجعلت بدله أسداً، وهي على معنى الالصاق.

وتأتي زائدة وذكروا لها موطن، ومن موطن زيادتها، زيادتها في:
فاعل فعل التعجب نحو: أكرم بخالد، وهذه فيها خلاف، وموطنها التعجب وستبحث في موطنها.

ومنها زيادتها في فاعل (كفى) نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩] و﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَٰصِدًا﴾ [الأحزاب: ٣٩] وهذه الزيادة غالبية، قال الزجاج: «دخلت لتضمن كفى معنى اكتف، وهو من الحسن بمكان... ويوجب قولهم: (كفى بهند) بترك التاء... ولا تزداد في فاعل كفى التي بمعنى أجزأ، أو أغنى، ولا التي بمعنى وقى.

والاولى متعدية لواحد كقوله:

قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل

والثانية متعدية لاثنين، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥] ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]^(٢).

وعلى هذا هي لا تزداد في فاعل كفى باطراد، فلا تزداد في نحو قولك (يكفيني قليل من الماء)، ولا في نحو (كفاني محمد هذا الامر)، ولا نحو (كفاك علم محمد)، وإنما تزداد لتضمن كفى معنى اكتف، كما قال الزجاج على معنى هو يكفيك عن غيره.

واكثر ما يكون ذلك للدلالة على التعجب، نحو (كفى به فارساً) و(كفى به شاعراً).
والتعجب قد يؤتى معه بالباء نحو: أكرم به ونحو: ناهيك به رجلاً، بمعنى هو يكفيك عن غيره، وللمدح والذم نحو: (كفاك به رجلاً) وفيه معنى التعجب، جاء في (معاني القرآن)

(١) «شرح الدماميني على المغني» (٢١٦/١).

(٢) المغني (١٠٦/١-١٠٧).

للفراء: «وانما يجوز دخول الباء في المرفوع اذا كان يُمدح به صاحبه، ألا ترى أنك تقول: كفاك به، ونهاك به، وأكرم به رجلاً، وبش به رجلاً، ونعم به رجلاً، وطاب بطعامك طعاماً، وجاد بثوبك ثوباً، ولو لم يكن مدحاً أو ذماً لم يجوز دخولها، ألا ترى أن الذي يقول: قام أخوك أو قعد أخوك لا يجوز له أن يقول: قام بأخيك ولا قعد بأخيك إلا ان يريد قام به غيره وقعد به»^(١).

وزيدت في مفعول كفى للدلالة على هذه المعاني، نحو (كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع) أي ليكتف بهذا الاثم، وكقول الشاعر:

كفى بك داءً أن ترى الموت شافياً وحسب المنايا أن يكنَّ أمانياً

ومن مواطن زيادتها زيادتها في المبتدأ، وذلك نحو (ناهيك بمحمد) فـ (محمد) مبتدأ والمعنى: ينهك محمد عن طلب غيره لما فيه من الكفاية.

جاء في (حاشية التصريح): «قال الدنوشري: من المبتدأ المقرون بالحرف الزائد قولهم (ناهيك بزيد) فزيد مبتدأ مؤخر، وناهيك خبر مقدم، والمعنى أن زيدا ناهيك عن غيره لما فيه من الكفاية»^(٢).

وهذا المعنى قريب من المعنى السابق الذي ذكرناه في كفى.

قالوا: ومن زيادتها في المبتدأ، نحو قولهم: (خرجت فاذا بمحمد) وهو المبتدأ الواقع بعد اذا الفجائية^(٣).

والحق أنها ليست زائدة، وليس دخولها كخروجها، فهناك فرق بين قولك (خرجت واذا بمحمد) وقولك (خرجت واذا محمد)، وقولك (خرجت واذا بأخيك يركض) و(خرجت واذا أخوك يركض).

فإن أصل الجملة الأولى فيما أرى: خرجت واذا أنا بمحمد، وخرجت واذا أنا بأخيك يركض، فهي ليست زائدة، والخبر محذوف، وتقدير الكلام: واذا أنا أبصر بمحمد أو بأخيك، أو افجأ به، أو ملئت به ونحو ذلك.

(١) «معاني القرآن» (١١٩/٢-١٢٠).

(٢) «حاشية التصريح» (١٥٦/١).

(٣) المغني (١٠٩/١).

وتقول: (خرجت وإذا بدوي عظيم) تقدير الكلام وإذا أنا بدوي، والخبر محذوف وتقديره وإذا أنا فاجأ بدوي، أو محسن بدوي، ونحو ذلك.

جاء في (التطور النحوي): «وقد يدخل على الاسم التالي لا ذا الباء نحو (بينما هو يسير إذا برهج) ومعنى الباء هنا يتضح من مثل (فلما توسطت الدرب، إذا أنا بصوت عظيم) أي أنا شاعر بصوت عظيم، غير أنه لا لزوم لتقدير ضمير في (إذا برهج) بل معناه إذا شعور برهج، فهي من اشباه الجملة أيضاً، ليست جملة كاملة»^(١).

قالوا ومنها زيادتها في المبتدأ الواقع بعد (كيف)، نحو: كيف بك إذا كان كذا؟^(٢) وعلى هذا يكون المعنى: كيف أنت؟.

والحق انها ليست زائدة ايضاً، تقول: كيف بك اذا نجح الطلاب وأنت راسب؟.

وتقدير الكلام: كيف تبصر بنفسك، وكيف تُحسن بنفسك، وكيف تشعر بنفسك، وكيف يبلغ بك الامر؟ وما الى ذلك من معان، ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول: كيف بك؟ وتسكت حتى تذكر أمراً بعده، في حين تقول: كيف أنت؟ وتسكت.

فالمعنى مختلف وهي ليست زائدة.

جاء في (التطور النحوي): «ومن الروابط بين المبتدأ والخبر الباء، وهي تلحق بالخبر وأكثر ذلك عند النفي، نحو ﴿وَمَا رَيْكَ يَظْلَمُكَ لِلتَّيْسِدِ﴾ [فصلت: ٤٦] وقد تلحق بالمبتدأ نحو كيف به، أي كيف هو، غير أن بين الاثنين فرقاً والتقدير الاقرب الى معنى (كيف به) هو كيف به الحال، فيظهر أن (كيف به) ليست في الاصل بجملة اسمية كاملة مبتدؤها ضمير الغائب، بل هي من اشباه الجمل المذكورة آنفاً»^(٣).

ومنها زيادتها في الخبر المنفي، نحو (ما أخوك بحاضر) و﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦] وهي تفيد توكيد النفي، وقد مر ذكرها في (كان وأخواتها).

ومنها زيادتها في التوكيد بالنفس والعين^(٤)، تقول: أقبل محمد نفسه، وأقبل محمد بنفسه، ولها دلالة لا تظهر في الحذف تقول (أقبل الرجل نفسه) و(أقبل الرجل بنفسه)

(١) «التطور النحوي» (٨٢).

(٢) المعني ١/ ١٠٩.

(٣) «التطور النحوي» (٨٩).

(٤) المعني ١/ ١١٠-١١١.

فقولك (أقبل الرجل نفسه) معناه أنه هو الذي جاء وليس غيره، وأما قولك (أقبل الرجل نفسه) فهو- وإن كان فيه الدلالة على انه هو الذي جاء- يحمل معنى آخر وهو أنه لم يُنَبَّ أحدًا عنه وقد كان متوقعًا أن ينب عنه أحد غلمانه مثلاً، ففيه معنى الاهتمام والتعظيم للرجل.

وتقول (فعله رئيس النجارين بنفسه) على معنى انه لم يكلف أحد صناعه، ففيه الدلالة على الاهتمام والتعظيم.

وتقول (جاءني الأمير نفسه) و(جاءني الأمير بنفسه) وتقول (لا افعله حتى يأتي سعيد بنفسه) وذلك إذا كان ينذر حضوره، بأن تكون له منزلة ومكانة، أو لغير ذلك، أو لأن الأمر مهم يستدعي حضوره بنفسه.

وعلى هذا فالباء يؤتى بها للاهتمام والتعظيم، فقولك (اشترت السوار بنفسي) فيه الدلالة على تعظيمك الأمر والاهتمام به.

ونستعمل معها في العامة تعبيرات أخرى تحمل الدلالة نفسها، فنقول مثلاً: (لا افعله حتى يأتي برجله) وفيها كلها معنى الاهتمام، وأحسبها في الفصيحة كذلك. وسيأتي في شأنها مزيد بحث في باب التوكيد إن شاء الله.

ومنها زيادتها في المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقيل بل ضُمَّن (تُلْقُوا) معنى (تفضوا) وقيل «المراد (ولا تلقوا أنفسكم الى التهلكة بأيديكم) فحذف المفعول به، والباء للآلة، كما في قولك (كتبت بالقلم) أو المراد بسبب أيديكم، كما يقال لا تفسد أورك برأيك»^(١).

وكل ذلك أولى من جعلها زائدة.

قيل: «وتزاد قياساً في مفعول علمت، وعرفت، وجهلت، وسمعت، وتيقنت، وأحسست وقولهم (سمعت بزيد وعلمت به) أي بحال زيد على حذف المضاف»^(٢).

قيل ومنه قوله تعالى ﴿أَلَمْ يَكُنْ أَنْ اللَّهُ يَرَى﴾ [العلق: ١٤] قالوا: الباء فيه زائدة لقوله تعالى ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥]^(٣).

(١) المغني (١/١٠٩).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٣٦٣/٢).

(٣) «شرح ابن يعيش» (٢٤/٨).

والصواب أَنَّ هناك فرقاً بين قولك علمته، وعلمت به، فقولك (علمته) معنى علمت الامر نفسه، أما (علمت به) فالمعنى علمت بحاله، فقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَلَمْ أَنَّ اللَّهَ رَبِّي﴾ لا يطابق (الم يعلم أَنَّ الله يرى) فمعنى الثانية أَلَمْ يعلم رؤية الله، ومعنى الاولى أَلَمْ يعلم بهذا الامر؟ أَلَمْ يخبره؟ أَلَمْ يسمع بهذا الامر سماع علم ونحو ذلك.

جاء في (درة التنزيل) للخطيب الاسكافي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْذِبِينَ﴾ [الانعام: ١١٧] وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْذِبِينَ﴾ [القلم: ٧]:

«للسائل أن يسأل عن الفرق بين اللفظين وحذف الباء وإثباتها، وهل كان يصح اللفظ الذي ههنا، هناك، وإن الذي هناك هنا؟.

والجواب أن يقال: إن مكان كل واحد يقتضي ما وقع فيه، وبين اللفظين فرق في المعنى يوجب اختصاص اللفظ الذي جاء له، فقوله (إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله) معناه: الله يعلم أي المأمورين يضل عن سبيله، أزيد أم عمرو؟ وهذا المعنى يقتضيه ما تقدم هذه الآية وما جاء بعدها مما تعلق بها، فالذي قبلها ﴿وَلَنْ تَجْعَلَ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الانعام: ١١٦]، أي: إن تطع الكفار يضلوك عن طاعة الله وعبادته. ثم أخبر أنه يعلم من الذي يغوونه ويضلونه، ومن الذي لا يتمكنون من اضلاله...

وأما قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ فمعناه عني^(١) معنى ما في الآية الأولى أي: الله أعلم باحوال من ضل كيف كان ابتداء ضلاله، وما يكون من مآله أيضاً على باطله، أم يرجع عنه إلى حقه^(٢).

وعلى هذا فهي ليست زائدة تؤدي معنى زائداً، فقولك (عرفت أخاك) يختلف عن قولك (عرفت بأخيك) فعرفت أخاك معناه عرفت شخصه أو حقيقة.

(وعرفت بأخيك) معناه أنك عرفت حاله، كأن يكون هناك أمر حصل له من ربح أو خسارة أو مرض أو تقدم وما الى ذلك، وليس معناه أنك عرفت شخصه.

(١) كذا في المطبوع ولعله (غير).

(٢) «درة التنزيل» (١٢٨-١٢٩).

وكذلك قولك (سمعته) و(سمعت به)، فقولك (سمعت خالداً) يتعلق بالمسموع من صوته وحركته، واما (سمعت به) فمعناه انك سمعت بحاله من تقدم وتأخر، أو كسب وخسارة، أو هدى وضلال، وما الى ذلك.

وهكذا بقية ما يذكره النحاة، والاصل أنه إذا أدّى الحرف معنى زائداً لا يفهم من حذفه فليس زائداً.

التاء

التاء حرف قسم وهو مختص بلفظ الله تعالى، ولا يكاد يذكر مع غيره إلا نادراً، قال تعالى ﴿وَتَاللَّهِ لَآكِيدَنَّ أَصْنَفَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وقال: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٨٥] وفيها معنى التعجب، جاء في (الكتاب):

«والحلف توكيد وقد تقول تالله وفيها معنى التعجب»^(١).

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْتَنَا بِنُفْسٍ فِي الْأَرْضِ﴾ [يوسف: ٧٣]: «تالله قسم فيه معنى التعجب مما اضيف اليهم»^(٢).

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَآكِيدَنَّ أَصْنَفَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]: «إن التاء فيها زيادة معنى وهو التعجب كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده. وتأنيته، لأن ذلك كان أمراً مقنوطاً منه لصعوبته وتعذره»^(٣).

وللقسم موطن خاص يعالج فيه باذن الله.

حتى

حتى حرف غاية وتكون حرف جر، ومجرورها على ضربين:

الضرب الاول: أن يكون مجرورها داخلياً في حكم ما قبلها، أي يكون مشاركاً لما قبلها في الحكم، كقولك (ضربت القوم حتى خالداً) فخالداً مضروب، وكقولك (قرأت القرآن حتى سورة الناس) فسورة الناس مقروءة، وهي هنا بمعنى العاطفة، ولذا يصح العطف بها

(١) «كتاب سيبويه» (١٤٤/٢) وانظر «المقتضب» (١٧٥/٤)، و«شرح ابن عيش» (٣٤/٨).

(٢) الكشاف (١٤٧/٢).

(٣) الكشاف (٣٣١/٢).

فتقول (ضربت القوم حتى خالداً) و(قرأت القرآن حتى سورة الناس) بالنصب.

والضرب الثاني: أن لا يكون مجرورها داخلاً في حكم ما قبلها، بل ينتهي الامر عنده كأن تقول (صمت رمضان حتى يوم الفطر) فيوم الفطر ليس داخلاً في الصوم، بل انتهى الامر عنده، وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف، فلا تقول (صمت رمضان حتى يوم الفطر) لأنه لم يشاركه في الحكم فكيف تعطفه عليه^(١)؟

وأكثر ما يكون مجرورها مذكوراً لتحقير أو تعظيم، أو قوة أو ضعف، فقولك مثلاً (ضربت القوم حتى خالد) لا بد فيه أن يكون خالد أرفعهم أو أضعفهم، والآ فلا معنى لذكره، جاء في (الأصول) «وانما يذكر- يعني مجرورها- لتحقير أو تعظيم، أو قوة أو ضعف، وذلك قولك (ضربت القوم حتى زيد) فزيد من القوم وانتهى الضرب به، فهو مضروب مفعول، ولا يخلو أن يكون أحقر من ضربت، أو أعظمهم شأنًا، والآ فلا معنى لذكره»^(٢).

فإن لم يكن مجرورها كذلك، أي لا يفيد تعظيماً أو تحقيراً وجب كونه آخر الاجزاء حساً أو ملائياً له^(٣)، وذلك قولك (قرأت القرآن حتى سورة الناس) فسورة الناس آخر القرآن وهي آخر ما قرأ، و(صمت رمضان حتى يوم الفطر) يوم الفطر ملاقي للآخر.

وهي حرف غاية، إلا أن استعمالها في الغاية يختلف عن (إلى) فإن (إلى) أمكن^(٤) في الغاية من (حتى) وأعم، وإيضاح ذلك أن (إلى) تستعمل لعموم الغايات، سواء كانت آخر جزء من الشيء أم لا. فتقول: (نمت إلى آخر الليل، ونمت إلى الصباح، ونمت إلى ثلث الليل، ونمت إلى منتصف الليل) و(قرأت الكتاب إلى آخره، وقرأته إلى نصفه، وقرأته إلى ثلثه).

وأما (حتى) فلا تستعمل إلا لما كان آخراً أو متصلاً به، فتقول: (نمت حتى آخر الليل) و(نمت حتى الصباح) لأن آخر الليل هو آخر جزء من الليل، والصباح ملاقي لآخره، أي متصل بآخره، ولا يجوز أن تقول (نمت حتى منتصف الليل) و(نمت حتى ثلثه) لأن منتصف الليل ليس آخر الليل وكذلك ثلثه. ف (حتى) تستعمل غاية لآخر الامر، ولفظها يوحي بهذا

(١) انظر الأصول (١/٥١٦-٥١٩).

(٢) الأصول ٥١٦/١ وانظر «شرح ابن عيش» (٨/١٦٦).

(٣) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/٣٦١).

(٤) «الهمع» (٢/٢٢).

المعنى، فإن لفظها يبدو أنها من (الحت) ومعنى (الحت) الاستئصال والازالة والخلوص الى النهاية، أي الوصول الى نهاية الامر، جاء في (لسان العرب) «الحت فركك الشيء اليابس عن الثوب ونحوه، يحته حتاً فركه وقشره فانحت وتحات... وفي الحديث أنه قال لامرأة سألته عن الدم يصيب ثوبها فقال: حتيه ولو بصلع، معناه حكاه وأزليه... والحت والقشر سواء... قال شمر: (تركتهم حتاً فتاً بتاً) اذا استأصلتهم... وحت الله ماله حتاً، أذهبه فأفقره على المثل...»

وقال بعضهم: (حتى) (فَعَلَى) من الحت وهو الفراغ من الشيء، مثل (شَتَى) من الشت. قال الازهري: وليس هذا القول مما يعرج عليه، لأنها لو كانت فعلى من الحت كانت الامالة جائزة، ولكنها حرف اداة وليست باسم ولا فعل.

وقال الجوهري: حتى فعلى^(١).

أما قول الازهري انها لو كانت (فَعَلَى) من الحت كانت الامالة جائزة فهو مردود، فإن امالتها محكية^(٢). ويمكن أن يقال إنها اخذت من الحت فجمدت، فكانت حرفاً أو كالحرف فلا تمال، وواضح ان بين اللفظتين (حتى) والحت تقارباً لفظياً ومعنوياً. ويرجح عندي أنها من لفظ (الحت) ثم جمدت، مثل (على) أصلها من لفظ العلو ثم جمدت.

والاختلاف الآخر بين استعمال (إلى) و(حتى) في الغاية، أن (حتى) تفيد تقضي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً الى الغاية - وهذا معنى الحت - و(إلى) ليست كذلك، ولذا يجوز أن تقول (كتبت الى زيد) ولا يجوز أن تقول: (كتبت حتى زيد)^(٣)، لأن الكتابة لا تتقضى شيئاً فشيئاً حتى تصل الى زيد، ويقال: انا الى عمرو ولا يقال: انا حتى عمرو، لما ذكرنا^(٤).

والاختلاف الآخر بينهما أن (حتى) لا يقابل بها ابتداء الغاية، فلا يقال (سرت من البصرة حتى الكوفة) بل يقال: الى الكوفة. قالوا: وذلك لضعف (حتى) في الغاية^(٥).

(١) «لسان العرب» (٢/٣٢٦-٣٢٨).

(٢) «الهمع» (٢/٢٣)، «شرح الاشموني» (٤/٢٣٢)، «حاشية الخصري» (٢/١٨٢).

(٣) المغني (١/١٢٤) وانظر «الهمع» (٢/٢٢).

(٤) المغني (١/١٢٤).

(٥) المغني (١/١٢٤)، «الهمع» (٢/٢٢-٢٣).

فـ (إلى) أوسع وأعم في استعمال الغاية من (حتى) ولذا تستعمل في عموم الغايات بخلاف (حتى). جاء في (كتاب سيبويه): «ويقول الرجل: إنما أنا إليك، أي إنما أنت غاييتي ولا تكون (حتى) مهنا فهذا أمر (إلى) وأصله وإن اتسعت.
وعني أعم في الكلام من (حتى) تقول: (قمت إليه) فجعلته منتهاك من مكانك ولا تقول: حتاه»^(١).

أما دخول ما بعدها في حكم ما قبلها فالاكثر فيه الدخول إلا إذا كانت هناك قرينة تدل على خلاف ذلك^(٢) فقولك: (أكلت السمكة حتى رأسها) الرأس مأكول، وقولك (انه ليصوم الايام حتى يوم الفطر) يوم الفطر غير داخل في الصوم.

رُبَّ

ذهب سيبويه الى أنَّ (رب) بمعنى (كم) الخيرية، أي انها تفيد التكثير، جاء في (الكتاب): «واعلم أن (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون... والمعنى معنى (رب) وذلك قولك (كم غلام لك قد ذهب)... واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رب) لأنَّ المعنى واحد، ألا أن (كم) اسم و (رب) غير اسم بمنزلة من»^(٣).
وذهب أكثر النحاة الى أنَّها حرف يفيد التقليل، جاء في (المقضب): «ورب معناها الشيء يقع قليلاً»^(٤).

وذهب آخرون الى أنَّها تفيد التكثير كثيراً، والتقليل قليلاً، جاء في (المغني): «وليس معناها التقليل دائماً خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً.

فمن الاول ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] وفي الحديث (يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة)...

ومن الثاني قول ابي طالب في النبي ﷺ:

(١) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣١٠).

(٢) المغني (١/ ١٢٤)، «الجمع» (٢/ ٢٢).

(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ٢٩٣، ٢٩١).

(٤) «المقضب» (٤/ ١٣٩) وانظر «لاصول» (١/ ٥٠٧)، «شرح ابن عيش» (٨/ ٢٦)، «المغني» (١/ ١٣٤).

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل»^(١)

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «ووضع (رب) للتقليل، تقول في جواب من قال (ما لقيت رجلاً): (رب رجل لقيت) أي لا تنكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئاً وإن كان قليلاً...»

هذا الذي ذكرنا من التقليل أصلها، ثم تستعمل في معنى التكثير، حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة، وذلك نحو قوله:

رب هيزل لجب لففت بهيضل

وقوله:

ماوي ياربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم»^(٢)

ويبدو لي أنها لفظة وضعت أول ما وضعت للدلالة على الجماعة، قليلة كانت أو كثيرة، ثم كثر استعمالها في التقليل، بل في أقل القليل أيضاً، وهو الواحد وقد تستعمل للتكثير أيضاً، والذي يدل على ذلك لفظها، فهي كما يبدو لي مأخوذة من الرتبة، «والرتبة الفرقة من الناس، قيل هي عشرة آلاف ونحوها، والجمع رب... الرتبة وهي الجماعة»^(٣).

ويتضح معناها من القرائن، فمن استعمالها في التكثير قوله ﷺ: (يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) وذلك لأن أهل الضلال أكثر من أهل الحق قال تعالى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّكَاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣] وقال: ﴿وَأَنْ تَطْعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يَضْمُلُوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦]. ومن استعمالها في الواحد قول الشاعر:

ألا رب مولود وليس له أب وذئ ولد لم يُلده أبوان

والاول هو عيسى، والثاني هو آدم، عليهما السلام.

ونظيرها في دلالة اللفظ الواحد على معنيين متقابلين (قد) الداخلة على المضارع فأصلها للدلالة على التقليل، كقولك (قد يشفى المريض)، (قد يصدق الكذوب)،

(١) المغني (١/١٣٤-١٣٥).

(٢) «شرح الرضي» (٢/٣٦٥).

(٣) لسان العرب (١/٣٩١-٣٩٢).

وقد تدل على التحقيق، كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨] وقوله ﴿قَدْ رَأَى ثَقَلَبٌ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤] ويميز بينهما القرائن.

قالوا وهي جواب لكلام ظاهر او مقدر، فانت لا تقول ابتداء (رب رجل أكرمت) وانما هو رد على كلام قيل لك (ما أكرمت رجلاً) او قدرت ذلك، أي كأنه قيل لك ذلك، قال ابن السراج: «والنحويون كالمجتمعين على أن (رب) جواب، انما تقول (رب رجل عالم) لمن قال [ما]»^(١) رأيت رجلاً عالماً، او قدرت ذلك فيه، فتقول (رب رجل عالم) تريد: رب رجل عالم قد رأيت... وكذلك اذا قال (رب رجل جاءني فأكرمته وأكرمته) فهنا فعل ايضاً محذوف، فكأنه قال له قائل: ما جاءك رجل فأكرمته وأكرمته، أي قد كنت فعلت ذلك... فاذا قال: ما أحسنت الي. قلت: رب احسان قد تقدم اليك مني»^(٢).

وليست كذلك دوماً فيما أرى، بل قد ترد لمجرد ذكر الامر من غير رد أو تقدير رد، وذلك كقوله (رب حامل فقه الى من هو أفقه منه) و(رب مبلغ أوعى من سامع) و(رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) و(رب هيجاهي خير من دعه).

ويارب أم وطفل حين بينهما كما تفرق أرواح وأبدان ربه:

قد تدخل العرب (رب) على ضمير الغيبة وتفسره بالتمييز، فتقول (ربه رجلاً أكرمت). وهذا الضمير عند الجمهور لا يكون إلا مفرداً مذكراً مفسراً بتمييز مطابق للمعنى، فتقول (ربه رجلين أكرمت) و(ربه رجلاً أكرمت) و(ربه امرأة أكرمت) و(ربه نساء أكرمت) قال الشاعر:

ربه فية دعوت الى ما يورث المجد دائماً فأجابوا

وأجاز الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز فتقول (ربه رجلاً) و(ربهما رجلين) و(ربهما رجلاً) و(ربهما امرأة) و(رهبين نساء) وغير ذلك^(٣).

(١) سقطت (ما) من الكتاب المحقق ويدل عليها ما بعدها وكلام النحاة الآخرين. انظر شرح ابن عيش (٢٧/٨)، «شرح الرضي على الكافية» (٣٦٥/٢).

(٢) «الاصول» (٥٠٨/١)، وانظر «شرح ابن عيش» (٢٧/٨)، «شرح الرضي» (٣٦٥/٢).

(٣) «الاصول» (٥١٥/١)، «الهمع» (٢٧/٢).

قال ابن السراج: «من وُحِدَ فلائنه كناية عن مجهول، ومن لم يوحد فلائنه رد كلام، كأنه قال: مالك جوار؟ فقال: رهن جوار قد ملكت»^(١).

وهذا الضمير يؤتى به عند ارادة التفخيم والتعظيم، فيضمرون قبل الذكر، قال ابن يعيش: «وهذا انما يفعلونه عند ارادة تعظيم الامر وتفخيمه، فيكونون عن الاسم قبل جري ذكره ثم يفسرونه بظاهر بعد البيان»^(٢).

وجاء في (الهمع) ان قولك (ربه رجلاً) «بمنزلة رب رجل عظيم لا أقدر على وصفه»^(٣).

وجاء في (شرح الرضي على الكافية) ان هذا الضمير انما يؤتى به في الاغلب «فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب، نحو ياله رجلاً، وبالحا قصة، ويا لك ليلاً... ومن هذا الباب أي الذي فيه التفخيم (ربه رجلاً لقيته) إذ هو جواب في التقدير لمن قال (ما لقيت رجلاً) فكأنه قيل: لقيت رجلاً واتي رجل رداً عليه»^(٤).

ونحوه أن تقول: (ربه رجلاً أنقذت) اذا كان الشخص الذي انقذته له مكانة كبيرة فانقاذ قائد الجيش في ساحة القتال مثلاً اكبر من انقاذ جندي، ففي الحالة الاولى تقول (ربه رجلاً أنقذت)، وفي الثانية تقول: (رب رجلاً أنقذت).

او تكون الحالة التي انقذته فيها تستدعي مثل هذا التفخيم، فانك اذا كنت في برية مثلاً ومعك من الماء والزاد ما يكفي ورأيت رجلاً يقتله الظماً فسقيته مما عندك من الماء، فانك انقذته ولا شك.

واذا مررت بدار تحيط بها النار من جوانبها وسمعت اصوات استغاثة في داخلها والناس وقوف لا يعرفون ما يصنعون، ثم أنت اقتحمت النار وأخرجت من فيها، فهذا انقاذ ايضاً، ولكن هناك فرق بين الإنقاذين، فإن في الثانية مجازفة بحياتك ما ليس في الاولى، فتقول في الحالة الاولى (رب رجلاً أنقذت) وتقول في الثانية: (ربه رجلاً أنقذت) وهكذا.

(١) «الاصول» (٥١٥/١).

(٢) «شرح ابن يعيش» (٢٨/٨).

(٣) «الهمع» (٢٧/٢).

(٤) «شرح الرضي» (٢٣٧/١).

حذفها:

يذكر النحاة أن (رب) تحذف بعد الواو، والفاء، وبل، وحذفها بعد الواو أكثر كقوله:

وليل كموج البحر أرخى سدوله على بأنواع الهموم ليلتي

وبعد الفاء أقل نحو:

فمئلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي ثنائم محول

وبعد بل أقل نحو:

بل بلد ملء الفجاج قتمه لا يشتري كأنه وجهرمه

وبغير ذلك نادر نحو:

رسم دار وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله

وعند البصريين أن الواو للعطف، والجر بـ (رب) محذوفة لا بالواو، قال سيبويه:

«وحذوه- يعني حرف الجر- تخفيفاً وهم يتوونه كما حذف (رب) في قوله:

وجدء ما يُرجى بها ذو قرابة لعطف وما يخشى السماء ربيها

انما يريدون رب جدء»^(١).

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «وأما الواو فللعطف أيضاً عند سيبويه وليس

بجارة، فان لم تكن في أول القصيدة والرجز كقوله:

وليلة نحس يصطلبي القوس ربها وأقطعه اللاتي بها يتنبل

فكونها للعطف ظاهر، وإن كانت في أولهما كقوله:

وقاتم الاعماق خاوي المخترق

فانه يقدر معطوفاً عليه كأنه قال: «رب هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق» وعند الكوفيين

والمبرد انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام (رب) جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى

(رب)... ولو كانت للعطف لجاز اظهار (رب) بعدها، كما جاز بعد الفاء وبل، فهذه الواو

(١) «كتاب سيبويه» (٢/١٤٤)، «وانظر الاصول» (١/٥١٣).

عندهم كانت حرف عطف قياساً على الفاء، وبل، ولكنها صارت بمعنى رب فجرت كما تجر، ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو ووليلة نحس، ولا فوليلة نحس اعتباراً لأصلها، بخلاف واو القسم فإنها لم تكن في الاصل واو العطف، فلذا جاز دخول واو العطف، والفاء، وثم نحو ووالله، وفوالله وثم والله^(١).

وجاء في «الأصول»: «وقال بعض النحويين إن الواو التي تكون في التكرات ليست بخلف من (رب) ولا (كم)، وإنما تكون مع حروف الاستفهام فتقول: وكم قد رأيت وكيف تكفرون، يدل على التعجب، ثم تسقط (كم) وتترك الواو ولا تدخل مع رب. ولو كانت خلفاً من (كم) لجاز أن يدخل عليها النسق، كما فعل بواو اليمين، وهي عندي واو العطف وهذا أيضاً مما يدل على أن رب جواب وعطف على كلام»^(٢).

والذي يبدو من استعمالها أنها لا تطابق (رب)، وأن الجر ليس بـ (رب) المحذوفة ولا هي عاطفة، بل هي حرف خاص له استعماله ويدل على ذلك أمور منها:

١- أنها لا يصح إبدالها بـ (رب) أو اظهار (رب) معها، فأنك تحس أن المعنى يختلف وذلك نحو قول الشاعر:

ألا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جلدجل

فلا يحسن أن يقال فيه (ويوم لك منهن صالح) وكذلك نحو قوله (رب مبلغ أوعى من سامع) وقوله (رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) و(رب حامل فقه إلى من هو أفقه منه) و(رب أخ لك لم تلده أمك) و(رب صائم ليس له من صيامه إلا الجوع والعطش) فأنت ترى أنه لا يصح إبدالها بـ (رب) فلا تقول: (وكا سبة في الدنيا عارية يوم القيامة) ولا (وحامل فقه...) إلى آخره، ولو كانت بمعناها، أو خلفاً منها لصح إبدالها بها.

٢- قد يراد بمجرور (رب) العموم، ولا يدل على شيء معين، وأما المجرور بعد الواو فلا بد فيه أن يكون مخصوصاً، فقوله (رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) لا يدل على كاسية معينة، بل هو دال على العموم، وقوله:

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٣٦٩-٣٧٠).

(٢) «الأصول» (١/٥١٢-٥١٣).

(ربّ حامل فقه الى مَنْ هو أفقه منه) لا يراد به حامل فقه معيّن، وإنما يدل على العموم، ومثله (ربّ مبلغ أوعى من سامع) و(ربّ أخ لك لم تلده أمك) بخلاف الواو فإنها تدل على أمر معيّن حصل، فقوله:

(ودار ندامي عطلوها وأدلجوا) الكلام فيه على دار معيّنة.

وقوله:

(وصدر أراح الليل عازب همّه) يعني فيه صدره.

وقوله:

(واطلس عتال وما كان صاحباً) يصف به ذنباً معيّناً.

وقوله:

(وبيضه خدر لا يرام خباؤها) يريد به امرأة معيّنة.

فأنت تذكر مع الواو أمراً معيّناً بخلاف (ربّ) التي قد يراد بها العموم.

ولو صح في النثر أن تقول (ومبلغ أوعى من سامع)^(١) كما قيل: (ربّ مبلغ أوعى من سامع) لكان المعنى أنك تقصد مبلغاً معيّناً والكلام لم يتم بعد.

ولو صح القول (وكاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) لكان المعنى أنك تقصد به امرأة معيّنة بخلاف (ربّ)، وكذلك لو صح أن تقول (وأخ لك لم تلده أمك) لكنت تقصد به شخصاً معيّناً، ثم تحس أن الكلام لم يتم بعد، فكان المعنى بالواو: أخبرك عن دار، وأخبرك عن أطلس عتال، وأذكر لك كذا.

وقد لمح هذا المعنى برجشتراسر فقال: «الواو قد تعمل الجر أيضاً وهي واو (ربّ) نحو: وكأس شربت أي ربّ كأس شربت. غير أن معناها ليس معنى ربّ في كثير من الحالات، نحو: وتاجر فاجر جاء الإله به، أي اعرف تاجراً فاجراً أو أذكره. وأصل هذه الواو غامض جداً»^(٢).

(١) ان هذه الواو لم ترد إلا في الشعر بخلاف (ربّ) فإنها وردت كثيراً في الشعر والنثر - انظر الرضي (٣٦٩/٢).

(٢) «التطور النحوي» (٨٥-٨٦).

٣- ربّ في الغالب تدل على التقليل، وقد يراد بها التكثير كما مرّ بنا، في حين أنّ الواو تدل على واحد، وحتى اذا كانت ربّ تفيد الواحد، يبقى المعنى مختلفاً، فقول الشاعر:

ألا ربّ مولود وليس له أب وذو ولد لم يلبده أبوان
لا يصح فيه إبدال الواو بها فنقول (ومولود ليس له أب) فنحن نحس أنّ الكلام غير تام ولا بد أن نذكر شيئاً آخر يتعلق بهما.

٤- ليس الكلام مع الواو ردّاً على كلام، ولا تقديراً له بل هو اخبار ابتدائي بخلاف (ربّ) فإنّ الكثير منها أن تكون ردّاً على كلام كما ذكرنا، فقوله:

وأطلّس عسّال وما كان صاحباً دعوت بناري موهناً فأتاني
اخبار ابتدائي وكذلك قوله:

وصدر اراح الليل عازب همّه

٥- ثم إنّ هذه الواو ليست عاطفة، كما ذهب اليه البصريون، ولا اصلها عاطفة، كما ذهب اليه الكوفيون لانها قد يبتدأ الشعر بها كقوله:

وقاتم الاعماق خاوي المخترق

وقوله:

وليل كان الصبح في اخرياته

أما قولهم إنه يقدر معطوف عليه كأنّه قال (ربّ هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق) فهو تكلف، لأنّ الامر يتعلق بذكر أمر معيّن وحده، وربما لم يقع قبله مثله، فمن المحتمل أنّه لم يقع قبل الحادثة التي وصفها الشاعر بقوله:

ودار ندامي عطّلوها وأدلجوا

ما يصح عطفه عليها فالعطف تكلف ظاهر، ثم إنه لا يصح العطف على كلام مقدر ليس عليه دليل، فلا يصح أن تقول ابتداء (ولا أعود) على تقدير (سأسافر ولا أعود).

وأما قول الرضي إنها إن لم تكن في أول القصيدة فكونها للعطف ظاهر، فليس الامر فيه كذلك، بل قد يؤتى بها في اثناء القصيدة وليس هناك أثر للعطف كتقوله:

وبيضة خدر لا يرام خباؤها تمتعت من لهو بها غير معجل
فهذا ليس معطوفاً على كلام سابق، وهو مما يؤدي ما ذهبنا إليه، ولو كانت لم تقع في
اثناء القصيدة إلا معطوفة على كلام فيه (رب) لكان لهم فيه حجة.

أما قولهم إنها لو لم تكن عاطفة لجاز دخول حرف العطف عليها كواو القسم، فنحن
نقول ووالله، وفواله، وثم والله فهذا مردود، فإن ثمة أكثر من واو لا تدخل عليها حروف
العطف، مع أنها ليست عاطفة، منها واو الاستئناف، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ
دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وكقولك (بضاعتك رديئة
وهي عليك مردودة)، وواو الاعتراض كقوله:

إن الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمعي الى ترجمان
و واو المعية في نحو (سرت والجدار)، وواو الحال (نحو رأيتك وأنت مسرع).
فهي إذن حرف خاص ذو دلالة معينة، يختلف عن حرف العطف، وعن (رب) وليس
بمعنى واحد منهما كما ذكرنا.

٦- قد يكون فيها معنى التعجب والتفخيم كما ذهب إليه قسم من النحويين كقوله:
وليل يقول الناس من ظلماته سواءً صحيحاتُ العيون وغورها
وقوله:

وليلة نحس يصطلي القوس ربها وأقطعه اللاتي بها يتنبل
إن هذه الواو تعطي الجملة معنى لا يؤدي بالحذف، فلو حذفت الواو من قوله:
وصدر أراح الليل عازب همّه تداعى عليه الهم من كل جانب
وقلت: (صدر أراح الليل عازب همّه) لتغير المعنى، وصار الكلام مبهماً عاماً غير مراد
منه صدر معين، ويصبح الكلام لا فائدة فيه، وكذلك وقوله: (وأطلس عسال) وقوله:
(وليلة نحس يصطلي القوس ربها) فلو قلت: (ليلة نحس يصطلي القوس ربها) لكان الكلام
عاماً، فالواو تؤدي معنى خاصاً لا يؤدي بحذفها كما ذكرت.

وأما الفاء، وبل، فالأظهر أن بعدهما (رب) محذوفة، ولذا يصح إظهار (رب) بعدهما^(١) والمعنى لا يتغير وذلك كقوله:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

فانه يصح القول (رب مثلك حبلى قد طرقت ومرضع)

وقد تكون الفاء هذه واقعة في جواب الشرط كقوله:

وان اهـلك فـذي حـنق لظاه عليّ يكاد يلتهب التهاباً
والمعنى: فربّ ذي حنق.

وكذلك (بل) قال الرضي: «وأما الفاء وبل فلا خلاف عندهم أن الجز ليس بهما بل بـ (رب) المقدّرة بعدهما، لأن (بل) حرف عطف بها على ما قبلها، والفاء جواب الشرط^(٢)». يعني في البيت السابق.

على

على، للاستعلاء، حقيقةً كان أم مجازياً، ولفظها يدل على ذلك، فهي من العلو. جاء في (المقتضب): «على تكون حرف خفض على حدّ قولك: (على زيد درهم)، وتكون فعلاً نحو قولك: (علا زيد الدابة) و(على زيد ثوب) و(علا زيداً ثوب) والمعنى قريب»^(٣).

فمن الاستعلاء الحقيقي قولك: (هو على الجبل) و(حملة على ظهره). ومن الاستعلاء المجازي قولهم: (عليه دين) كأن الدين علاه وركبه، ولذا تقول العرب: ركبتني ديون «كأنه يحمل ثقل الدين على عنقه أو على ظهره، ومنه عليّ قضاء الصلاة وعليه القصاص لأن الحقوق كأنها راكبة لمن تلزمه»^(٤).

وتقول: (هو عليهم أمير) لاستعلائه عليهم من جهة الامر^(٥)، فان أمره أعلى وأنفذ من أمرهم.

(١) «الرضي» (٣٦٩/٢).

(٢) «شرح الرضي» (٣٦٩/٢).

(٣) «المقتضب» (٤٢٦/٤).

(٤) «شرح الرضي» (٣٧٩/٢) «وانظر المقتضب» (٤٦/١).

(٥) «شرح ابن عيش» (٣٧/٨).

جاء في (كتاب سيبويه): «أما (على) فاستعلاء الشيء تقول: هذا على ظهر الجبل وهي على رأسه... وتقول عليه مال، وهذا كالمثل كما يثبت الشيء على المكان كذلك يثبت هذا عليه فقد يتسع هذا في الكلام ويجيء كالمثل»^(١).

قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤] أي يتولَّون أمرهن، وفيه معنى الاستعلاء فإن العرب تقول: (قام عليه) بمعنى تولَّى أمره، وتقول (قام به) بمعنى فعله. قال تعالى ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥] وتقول (قام له) أي لأجله. قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ﴾ [المائدة: ٨]، وتقول (قام عنه) بمعنى انصرف عنه، وتقول (قام إليه) بمعنى (قام ذاهباً إليه) ففي (على) معنى الاستعلاء.

وتقول العرب (أنتَ على ضلال) و(أنت في ضلال)، فمعنى (في ضلال) أنه ساقط في الضلال سقوطه في اللجة، أو أن الضلال احتواه احتواء الظرف على ما في داخله. ومعنى (على ضلال) أنه اتخذ الضلال مركباً يقوده إلى كل سوء.

جاء في (تفسير الرازي) في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥] «معنى الاستعلاء في قوله (على هدى) بيان لتمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه حيث شبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه. ونظيره (فلان على الحق أو على الباطل) وقد صرحوا به في قوله: جعل الغواية مركباً، وامتنطى الجهل»^(٢).

وتستعمل العرب (على) للافعال الشاقة المستقلة، قال ابن جني: «وقد يستعمل (على) في الافعال الشاقة المستقلة، تقول قد سرنا عشرا وبقيت علينا ليلتان، وقد حفظت القرآن وبقيت علي منه سورتان... وإنما اطردت (على) في هذه الافعال من حيث كانت (على) في الاصل للاستعلاء والتضرع، فلما كانت هذه الاحوال كلفاً ومشاق تخفض الانسان وتضعه وتعلوه وتفرعه، حتى يخضع لها ويخضع لما يتسدها، كان ذلك من مواضع (على). ألا تراهم يقولون: هذا لك وهذا عليك، فتستعمل اللام فيما تؤثره و(على) فيما تكرهه»^(٣).

قالوا: وقد تأتي لمعان أخرى، منها:

(١) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣١٠).

(٢) «التفسير الكبير» (٢/ ٣٣).

(٣) «لسان العرب» (١٩/ ٣٢١).

المصاحبة كـ (مع) نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَى الْمَالَ عَلَى حَيْثُ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي مع حب المال، ونحو (فلان على جلالته يقول كذا) أي معها^(١).

والظاهر أنها للاستعلاء، وليست بمعنى (مع) تمامًا، فقوله (على حبه) قد يفيد أنه مستعمل على حبه أو أنه يؤتي المال مع انطواء قلبه على حبه، فحب المال في القلب، والقلب منطوي عليه وهي حالة تختلف عن المصاحبة، فانطواء القلب على الشيء أشد من مصاحبته له.

ونقول (هو ينفق على شحه) و(هو ينفق مع شحه) والمعنى مختلف، فمعنى (على شحه) قد يفيد أنه مستعمل على شحه، أو على معنى أنه ينفق مع انطواء قلبه على الشح وهو غير المصاحبة.

وأما قولهم (هو على جلالته) فمعناه «أنه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم: ركبه الديون أي لزمته»^(٢).

والمجاورة كمن كقوله:

إذا رضيت عليّ بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

«أي عني. ويحتمل أن (رضي) ضمن معنى (عطف)... وقال:

في ليلة لا نرى بها أحدا يحكي علينا إلا كواكبها

أي عتًا وقد يقال ضمن يحكي معنى ينم»^(٣).

قالوا ومن استعمالها في المجاوزة أنها «تختص بتعدية بعد، وخفي، وتعدّر، واستحال، وغضب، ورضي، وحرم ونحوها. قال في الاغراب لذلك اشتركت هي وعن في تعدية كثير من هذا الباب»^(٤).

والحق أنها تختلف في ذلك عن (عن) فقولك (بعد عنه) يختلف عن قولك (بعد عليه)،

(١) «المعني» (١/١٤٣)، «شرح الرضي» (٢/٣٧٩).

(٢) «شرح الرضي» (٢/٣٧٩).

(٣) «المعني» (١/١٤٣).

(٤) «جواهر الأدب» (٢٢٢).

فقولك (بعد خالد عتاً) معناه أنه ابتعد بشخصه عتاً، وأما (بعد عليه) ففيه معنى المشقة عليه. قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ بَدَدَتْ عَلَيْهِمُ الشَّقَّةُ﴾ [التوبة: ٤٢] فقد يكون الشيء بعيداً عنك وليس بعيداً عليك، وتقول (بعدت عليه الطريق) بمعنى أنه من الصعوبة أن يصل إليه كما تقول: عسر عليه، وصعب عليه، فهو من الأفعال الشاقة التي أشار إليها ابن جني.

وتقول: ليس عليك ببعيد أن تفعل كذا، وليس على الله ببعيد أن يغير الأمور، ولا تقول في نحو هذا بعيد عنه.

وكذلك خفي عليه وخفي عنه، فخفي عنه يستعمل في الأمور المادية، قال الشاعر:
وتلفتت عيني فمد خفيت عني الطلول تلفت القلب
وتقول: خفيت عتاً المدينة.

وأما (خفي عليه) فيستعمل في الأمور المعنوية، تقول (لا يخفي عليك هذا الأمر) بمعنى أنت مطلع عليه، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [آل عمران: ٥] أي لا يند عنه.

وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: ٤٠]. وأما تعذر عليه واستحال عليه فلما فيهما من معنى الكلفة والمشقة، أي: يشق عليه ويصعب.

وأما غضب عليه فليس فيه مجاوزة، بل معناه أنه أنزل غضبه عليه وأحل غضبه عليه، والعرب تقول: صب جام غضبه عليه. و(رضي عليه) بمعنى عطف عليه، أو بمعنى أحل عليه رضوانه، كما جاء في الاثر (فاليوم أحل عليهم رضواني) وأما رضي عنه فمعناه تجاوز عنه بالرضا.

وأما حرّمه عليه فلما فيه من معنى العهد والالتزام كما تقول: علي عهد الله وعلي يمين الله، وفي الحديث القدسي (يا عبادي إني حرّمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرّماً فلا تظالموا)^(١). ثم إن فيه استعلاء، فإن الذي بيده التحريم مستعل، لأنه بيده ذلك الأمر.

وللتعليل ك (اللام) نحو ﴿وَلْتَكْزِبُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أي: لهدايته إياكم^(٢). وسنبحث التعليل في موطن لاحق.

(١) صحيح مسلم (باب تحريم الظلم ١٧/٨).

(٢) المغني (١٤٣/١).

وللظرفية كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥] وقولهم: كان ذلك على عهد فلان، أي في عهده^(١). وسنبحث ذلك في موطن لاحق.

ولموافقة (من)، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّارِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢]^(٢)، وقيل بل هو متضمن معنى التسلط على الناس والتحكم، أي تسلطوا عليهم بالاكتيال^(٣).

والظاهر انه هو الصواب، لأن هناك فرقاً بين قولك: اكنال منه، واكلال عليه، فاكلال منه لا يفيد أنه ظلمه حقه، وهضمه ماله، بخلاف اكنال عليه، فإن فيه معنى التسلط والاستعلاء وهذا في المطففين قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ لِمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّارِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ١-٣] فهم إذا اخذوا منهم، اخذوا أكثر من حقهم، وإذا أعطوهم أعطوهم أقل من حقهم، ففيه اذن معنى التحكم، والجور، والظلم، وهو أبلغ من (من) هنا، وليست بمعنى (من) ولا تفيد (من) هذا المعنى.

ثم انظر الى التعبير اللطيف الآخر بعده، وهو قوله: (واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون) ولم يقل كالوا لهم أو وزنوا لهم، وكلاهما جائز، ولكن في حذف اللام معنى لا يؤذيه ذكره قالوا، وذلك أن اللام تفيد الاستحقاق، وهم لم يعطوهم حقهم فحذف اللام الدالة على الاستحقاق إشارة الى أنهم منعوهم حقوقهم.

وتأتي للاستدراك والاضراب كقولك: فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا يأس من رحمة الله... وقوله:

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا

على أن قرب الدار خير من البعد

ثم قال:

على أن قرب الدار ليس بنافع إذا كان من تهواه ليس بذبي ود^(٤)

وتأتي اسماً بمعنى فوق اذا دخلت عليها (من) كقولك سقط من على السطح.

(١) المغني (١/١٤٤)، لسان العرب (١٩/٣٢٢-٣٢٣).

(٢) المغني (١/١٤٥).

(٣) انظر شرح الدماميني على المغني (١/٢٨٩).

(٤) المغني (١/١٤٥).

قال الشاعر:

غدت من عليه تنفض الظل بعدما رأأت حاجب الشمس استوى فترفعاً^(١)

وليست هي بمعنى (فوق) تماماً وإنما هي قريبة من معناها، فأنت تقول: (سقطت الصورة من على الحائط) وليست هي فوق الحائط، وإنما هي معلقة عليه.

وتقول: سقط من عليه الثوب، والثوب ليس فوقه وإنما هو محتويه، فإن قلت سقط من فوقه احتمال أن يكون الثوب فوق رأسه فسقط واحتمل أن يكون في مكان أعلى من رأسه فسقط.

وتقول: أمرت يدي فوق المنضدة، ولا يشترط في ذلك أنك لامست المنضدة، فقد تكون لامستها، وربما لم تكن لامستها. وتقول: أمرت يدي على المنضدة ومن على المنضدة، ومعنى ذلك أنك لامستها.

عن

عن تقي المجازرة، ومعنى المجازرة الابتعاد. تقول: انصرف عنه أي تركه بخلاف انصرف إليه، فإن معناه ذهب إليه، و(وضعه عنه) بمعنى رفعه عنه بعد أن كان عليه. قال تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الاعراف: ١٥٧] بخلاف وضعه عليه، وتقول انتقل عنه، وابتعد عنه، ونأى عنه، وانحرف عنه، كلها تفيد المجازرة، وتقول عدل عنه، ومال عنه، أي ابتعد عنه بخلاف عدل إليه، ومال إليه، وتقول: (رغبت عنه) إذا ابتعدت رغبتك عنه وجاوزته. وتقول (رغبت فيه) إذا حلت رغبتك فيه، أي أردته.

وتقول (جلس عن يمينه) بمعنى جلس مبتعداً عن بدنه من جهة اليمين، أي لم يلتصق ببدنه جاء في (الكتاب): «وتقول جلس عن يمينه فجعله متراخياً عن بدنه وجعله في المكان الذي بحال يمينه»^(٢).

ويحتمل قولنا (جلس عن يمينه) معنى آخر فقد تقول (جلس يمينه) و(جلس عن يمينه) فقولنا (جلس يمينه) بمعنى جلس في جهة اليمين، وأما جلس عن يمينه فيحتمل أن يكون

(١) «شرح ابن عيشر» (٣٨/٨-٣٩).

(٢) «كتاب سيويه» (٣٠٨/٢) وانظر التفسير الكبير للرازي (٤٢/١٤) قوله تعالى: ﴿وَعَنْ يَمِينِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾.

معناه أنه منحرف عن جهة اليمين، فلو قعد جماعة كل منهم عن جهة اليمين كان الجلوس قوساً أو منحرفاً الى جهة أخرى، ولو قلت (جلسوا يمينه) لكان المعنى انهم جلسوا في خط مستقيم من جهة اليمين.

جاء في (الكتاب): «وأما عن، فلما عدا الشيء، وذلك قولك:

أطعمه عن جوع، جعل الجوع منصرفاً تاركاً له، قد جاوزه. وقال قد سقاه عن العيمة وكساه عن العري، جعلهما قد تراخيا عنه... وتقول اخذت عنه حديثاً أي عدا منه التي حديث. وقد تقع (من) موقعها أيضاً تقول: أطعمه من جوع، وكساه من عري، وسقاه من العيمة»^(١).

والحق أن المعنى مختلف بين قولك أطعمه عن جوع وأطعمه من جوع، فقولك (أطعمه عن جوع) بمعنى أبعد الجوع عنه بالطعام، وقولك كساه عن عري معناه أبعد العري عنه بالكسوة، وأما قولك (أطعمه من جوع) فمعناه أن ابتداء الاطعام كان من الجوع جاء في (شرح ابن يعيش): «وتقول (أطعمه من جوع، وعن جوع) فإذا جئت بـ (من) كانت لابتداء الغاية، لأن الجوع ابتداء الاطعام، وإذا جئت بـ (عن) فالمعنى أن الاطعام صرف الجوع لان (عن) لما عدا الشيء»^(٢).

فمعنى (اطعمه من جوع) أنه كان جائعاً فأطعمه، وليس معناه أنما أبعد الجوع عنه، فقد يكون أطعمه ولم يشبعه أي لم يبعد الجوع عنه، وسقاه ولم يروه، أي لم يبعد الظمأ عنه، ولكن المعنى انه كان ظامئاً فسقاه، أي: ابتداء السقي كان من حالة الظمأ، أي اول ما نزل الماء نزل على ظمأ، فالظمأ كان ابتداء للسقي وليس معناه أبعد الظمأ عنه.

وذكروا لها معاني أخرى، منها:

البدل، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨]. وفي الحديث (صومي عن أهلك)^(٣) وتقول: تكلم خالد عن القوم، أي: بدلهم.

وفي هذا معنى المجاوزة أيضاً فمعنى الحديث: ارفعني الصوم عن أهلك بصيامك، اذ إن أمها كانت مدينة لله بصوم فقال: ارفعني هذا الدين عنها. وكذلك الآية فإن معناها انه لا يتحمل

(١) كتاب سيبويه (٣٠٨/٢).

(٢) «شرح ابن يعيش» (٨/٤١-٤٢).

(٣) المغني (١/١٤٧).

أحد عن أحد شيئا من الوزر أو العذاب أي لا يبعده عنه، وكذلك قولك (تكلم خالد عن القوم) فإن معناه أبعد الكلام عنهم وتكلم هو، ففيها معنى المجاوزة.

والاستعلاء نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلْ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [محمد: ٣٨] أي على نفسه، وقيل بل هي على بابها والمعنى يبعد الخير عن نفسه بالبخل^(١).

وهو أولى وذلك أن ثمة فرقاً بين قولك (يبخل على نفسه) و(يبخل عن نفسه)، فقولك (يبخل على نفسه) معناه أن عاقبة بخله تعود عليه، كقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] لما كانت العاقبة سوء جيء بـ (على)، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَغْنَمُ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ [يونس: ٢٣].

ويحتمل معنى آخر، هو أنه لا ينفق على نفسه، أي يثقلها بالبخل، فكأن البخل حمل يعلوه، وأما بخله عن نفسه فمعناه أنه يبخل منصرفاً عن نفسه، أي منصرفاً عن مصلحة نفسه مبتعداً عنها فإن البخل في الحقيقة ابتعاد عن مصلحة النفس، فكأنه يبتعد عن نفسه بالبخل بخلاف الانفاق فانه لها.

قيل ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي﴾ [ص: ٣٢] أي قدمته عليه، وقيل هي على بابها وتعلقها بحال محذوفة، أي منصرفاً عن ذكر ربي^(٢).

والتعليل نحو: ﴿وَمَا كَأَنَّ اسْتِغْفَارَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤] ونحو ﴿وَمَا نَحْنُ بِشَارِكِيَّ إِلَهِينَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣] «ويجوز أن يكون حالاً... أي ما تركها صادرين عن قولك»^(٣).

ومرادفة بعد نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَارِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]^(٤). وفيها معنى المجاوزة، أي بعد مرور وقت قليل.

والظرفية كقوله:

ولا تك عن حمل الرباعة وانيا

وأس سرة الحي حيث لقيتهم

(١) «التصريح» (١٥/٢).

(٢) «المغني» (١٤٧/١).

(٣) «المغني» (١٤٨/١).

(٤) «المغني» (١٤٨/١).

«الرباعة نجوم الحمالة، قيل لأنّ (ونى) لا يتعدى الآب (في) بدليل: ﴿وَلَا نَبِيَّافِي ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢].

والظاهر أن معنى (ونى عن) جاوزه ولم يدخل فيه، وونى فيه دخل فيه وفتر^(١).
وهذا دقة الباء «نحو: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣] والظاهر أنّها على حقيقتها،
وأنّ المعنى: وما يصدر قوله عن هوى^(٢).

قالوا: وتأتي اسمًا بمعنى جانب وذلك إذا دخلت عليها (من) كقولك: (جثته من عن يمينه)^(٣) والمعنى جثته من جانب يمينه أو من جهة يمينه.

والحقيقة أنّ معنى (جثته من عن يمينه) أنّ مبتدأ المجيء كان منحرفاً عن اليمين بخلاف قولك: (جثته عن يمينه) فإنّ معناه أنّ المجيء كان منحرفاً عن اليمين، وليس معناه أن مبتدأ المجيء كان منحرفاً عن جهة اليمين، فقد يكون مبتدأ المجيء من جهة اليمين ثم انحرفت.

فنحن نقول: جثته عن يمينه وجثته من يمينه وجثته من عن يمينه. فمعنى (جثته عن يمينه) أنك جثت منحرفاً عن يمينه.

ومعنى (جثته من يمينه) أنّك جثت من هذه الجهة، وأنّ ابتداء مجيئك كان من جهة اليمين.

(وجثته من عن يمينه) معناه أنّ ابتداء مجيئك كان منحرفاً عن جهة اليمين.

فليست (عن) الاسمية بمعنى (جانب) بل هي الجانب المنحرف.

وقولك (جلست عن يمينه) معناه جلست متراخياً عن بدنه.

(وجلست من عن يمينه) معناه أنّ جلوسي كان من الجهة المنحرفة عن يمينه.

(وجلست يمينه) معناه جلست في جهة يمينه.

(١) «المغني» (١/١٤٨).

(٢) «المغني» (١/١٤٨).

(٣) «كتاب سيويه» (٢/٣٩)، «المغني» (١/١٤٩)، «ابن يعيش» (٨/٤١).

في

(في) تفيد الظرفية، مكانية أو زمانية، فمن الظرفية المكانية قولهم: (الدرهم في الكيس) (هو في الدار)، ومن الظرفية الزمانية قولك: (جئت في يوم الجمعة). قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥].

وهذه الظرفية حقيقية، وقد تكون الظرفية مجازية، نحو (سأمشي في حاجتك) و(سأنظر في أمرك) جعلت الحاجة مكاناً للمشي والأمر محلاً للنظر.

جاء في (كتاب سيبويه): «وأما (في) فهي للوعاء تقول: (هو في الجراب) و(في) الكيس) و(هو في بطن أمه) وكذلك هو في الغلّ، لانه جعله اذ أدخله فيه كالوعاء له وكذلك هو في القبة، وفي الدار. وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا، وأما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء، وليس مثله»^(١).

وجاء في (المقتضب): «وأما (في) فهي للوعاء نحو زيد في الدار... وقد يتسع القول في هذه الحروف وإن كان ما بدأنا به الاصل نحو قولك: زيد ينظر في العلم فصيرت العلم بمنزلة المتضمن، وأما هو كقولك: قد دخل عبدالله في العلم وخرج مما يملك.

ومثل ذلك (في يد زيد الضيعة النفيسة) وأما قيل ذلك لأن ما كان محيطاً به ملكه بمنزلة ما أحيطت به يده»^(٢).

فمعنى (في) الظرفية وإن اتسعت في الكلام فهي على ذلك كما ذكر سيبويه. وقد ذكروا لها معاني هي في الحقيقة توسع في معنى الظرفية، منها أن تكون: بمعنى الباء كقوله:

ويركب يوم الروع منّا فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكلبي^(٣)

قيل: «والأولى أن يكون بمعناها أي لهم بصارة وحذق في هذا الشأن»^(٤) ونحو قوله:

نحابي بها أكفاءنا ونهينها ونشرب في أثمانها ونقامر

(١) «كتاب سيبويه» (٣٠٨/٢) وانظر «الاصول» (٥٠٣/١).

(٢) «المقتضب» (١٣٩/٤).

(٣) «المعني» (١٦٨/١).

(٤) «شرح الرضي على الكافية» (٣٦٢/٢).

قيل: والأولى أن تكون بمعناها أيضاً، وذلك أنَّ «الشاعر جعل أثمانها ظرفاً للشرب والقمار مجازاً»^(١).

وبمعنى (مع) نحو قوله ﴿ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨] أي: مع أمم.

وقيل: بل التقدير ادخلوا في جملة أمم فحذف المضاف^(٢).

وهو أولى، فهناك فرق بين قوله دخل معهم، ودخل فيهم، فمعنى (دخل فيهم) أنه أصبح من جملتهم، ومعنى (دخل معهم) أنه مصاحب لهم، وليس منهم.

يقال (اذهب في الناس وتسمع الخبر) أي: ادخل فيهم.

ثم ألا ترى أنك تقول (ذهب خالد مع القوم) وإن كان منعزلاً عنهم غير مختلط بهم، ولا تقول (ذهب فيهم) إلا إذا دخل في جملتهم، وانغمر في مجموعهم؟.

والدليل على أنها بمعناها وليست بمعنى (مع) أنه لا يصح أن تقول (اذهب في خالد) ولا (ادخل فيه) كما تقول (اذهب مع خالد وادخل معه) لأنَّ خالداً لا يكون ظرفاً لك بخلاف (اذهب في القوم وادخل فيهم) فإنَّ القوم يكونون كالظرف له يحتوونه.

وبمعنى (إلى)، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿فَرَدَّوْا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩] قالوا هي بمعنى إلى^(٣).

وقيل بل الأولى أن تكون بمعناها والمراد التمكن^(٤).

وبمعنى (على) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا صَلَبَتْكُمْ فِي جُدُوعِ السَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] وقد مرَّ القول فيها.

والتعليل نحو قوله تعالى: ﴿لَسْتُ فِي مَأْفَظٍ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤].

وفي الحديث (إنَّ امرأة دخلت النار في هرة حبستها فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض)^(٥).

(١) نفس المصدر (٣٦٣/٢).

(٢) المغني (١/١٦٨).

(٣) المغني (١/١٦٩).

(٤) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٣٦٢).

(٥) المغني (١/١٦٨).

الكاف

الكاف تفيد التشبيه نحو: (هو كالبحر جوداً) وهي (كالبدن)، وما ذكر لها من معان أخرى ترجع في حقيقتها الى معنى التشبيه. فمما ذكر لها من معان:

التعليل: واستدل مثبتو ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] قالوا أي لهدايته اياكم، وانكره الاكثرون^(١).

وهي للتشبيه فيما أرى، ونحن نستعمل مثل هذا التعبير في كلامنا الدارج فنقول (أحسن الى فلان مثلاً أحسن إليك) و(اصنع له خيراً مثل ما صنع إليك) و(اذكره مثلاً ذكرك) أي اصنع مثل فعله، وقابله بمثل ما فعل، واعمل مشابهاً لعمله، ونحو ذلك.

والاستعلاء: مثل قولهم: (كن كما أنت) والمعنى كن على ما أنت عليه. وكونها للتشبيه ظاهر، أي كن مثلاً أنت عليه الآن لا تغتير، أي لتشبه حالتك في المستقبل حالتك الآن^(٢).

وزائدة تفيد التوكيد، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] قال الاكثرون: «التقدير ليس شيء مثله اذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل، وإنما زيدت لتوكيد نفى المثل^(٣)».

وجاء في (شرح الرضي على الكافية) انه «يحكم بزيادتها عند دخولها على (مثل) في نحو (ليس كمثله شيء) أو دخول مثل عليه كقوله (فأصبحوا مثل كعصف مأكول) اذ الغرض انه لا يشبه بالمشبه، فلا بد من زيادة احدى أداتي التشبيه، وزيادة ما هو حرف اولي^(٤)».

وزهد قوم إلى أنها ليست زائدة في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ بل هي نفى الشيء بنفي ملازمه، كقولهم (على لا حب لا يهتدى بمناره) أي ليس له منار فيهتدى به وليس معناه أن له مناراً لا يهتدى به، وقولهم: (ولا ترى الضب بها ينحجر) أي ليس بها ضب فينحجر، وعلى هذا يكون معنى الآية: ليس له مثل فيشبه به، جاء في (شرح الرضي

(١) المغني (١/١٧٦).

(٢) المغني (١/١٧٦) وانظر حاشية الصبان (٢/٢٢٥).

(٣) المغني (١/١٧٩) وانظر لسان العرب (١٤/١٣٢)، «المقتضب» (٤/٤١٨).

(٤) «شرح الرضي» (٢/٣٨٠).

على الكافية): «ويجوز في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أَنْ لا يحكم بزيادة الكاف، بل تكون على طريقة قوله: (ولا ترى الضب بها ينحجر)، وقولك: (ليس لأخي زيد أخ) أعني نفي الشيء بنفي لازمه، لأن نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم، فأخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لابد لأخي زيد من أخ هو زيد، فنفيت هذا اللازم، والمراد نفي الملزوم أي ليس لزيد أخ، اذ لو كان أخ لكان لذلك الاخ أخ، هو زيد، فكذا ههنا نفيت أَنْ يكون لمثل الله مثل، والمراد نفي مثله تعالى، اذ لو كان له مثل، لكان هو تعالى مثله»^(١).

ودهب قوم في تخريج الآية الى تلمس فرق بين كاف التشبيه ومثل.

جاء في (الفروق اللغوية): «الفرق بين كاف التشبيه وبين المثل، أَنَّ الشيء يشبه بالشيء من وجه واحد لا يكون مثله في الحقيقة، إلّا اذا أشبهه من جميع الوجوه لذاته، فكان قوله تعالى لما قال ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أفاد أنه لا شبه له ولا مثل، ولو كان قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ نفيًا أَنْ يكون لمثله مثل لكان قولنا (ليس كمثل زيد رجل) مناقضة، لأنّ زيداً مثل من هو مثله، والتشبيه بالكاف يفيد تشبيه الصفات بعضها ببعض وبالمثل يفيد تشبيه الذوات بعضها ببعض، تقول (ليس كزيد رجل) أي في بعض صفاته لأنّ كلّ احد مثله في الذات، وفلان كالاسد في الشجاعة دون الهيئة، وغيرها من صفاته. وتقول السواد عرض كالبياض ولا تقول مثل البياض»^(٢).

ويبدو أن كلام أبي هلال ليس دقيقاً، فالتشبيه بمثل يكون في الذات والصفات فانك تقول (ليس مثل المتنبي شاعر) ولا شك أنّ كل الشعراء مثله في ذاته، وتقول: ليس كالمتنبي شاعر. والعرب تقول هي مثل الشمس، ومثل البدر. قال الشاعر.

مه عاذلي فهائما لن ابرحا بمثل أو أحسن من شمس الضحى

ولا شك أنّ ذات الانسان لا تماثل ذات الشمس، وإنما هو تشبيه بصفة الحسن والجمال. غير أن التشبيه بمثل أقرب من الكاف فقولك (هي مثل البدر) أقرب في الشبه من (هي كالبدر) لأنك في الاولى تدعى المماثلة، والمماثلة أقرب من عموم الشبه.

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٣٨٠-٣٨١).

(٢) الفروق اللغوية (١٢٨).

وعلى هذا يمكن أن يقال إنه جاء بالكاف ومثل، لنفي المماثلة والشبه كليهما ولو جاء بالكاف وحده لكان نفياً للمشابهة فقط، ولو جاء بمثل لكان نفياً للمماثلة فجاء بهما لنفي المشابهة القريبة والبعيدة.

والذي يبدو لي أن الكاف ليست زائدة، بل هي على معناها، وإيضاح ذلك أنك تقول (هي مثل البدر) و(هي كمثل البدر) فقولك (هي مثل البدر) أقرب في الشبه إلى البدر من كمثل البدر، وذلك لمجئتك في الثانية بأداتي تشبيه: الكاف ومثل، وإذا حذفت أداة التشبيه كان الشبه أقرب. فلو قلت (هي البدر) لكان أقرب كما هو معلوم لأنك تدعي أنها البدر وليست شبيهة به.

فقولك (هي البدر) أقرب في الشبه من (هي كالبدر أو مثل البدر).

وقولك (هي مثل البدر) أقرب إلى الشبه من قولك (هي كمثل البدر) فانك في الأخيرة ابتعدت الشبه بذكر أداتين للتشبيه، فلو قال تعالى (ليس مثله شيء) لكان ينفي ذا الشبه القريب أو المثل القريب. ولكنه قال (ليس كمثله شيء) مريداً بذلك نفي المشابهة ولو من وجه بعيد على معنى أنه لا يشبهه شيء ولو من وجه بعيد.

ولا يقال إن ذلك يثبت المثل فائناً نقول في كلامنا (ليس كمثل خالد رجل) على معنى لا يشبهه رجل، ولو كان ذلك يثبت المثل، لكان قولنا متناقضاً كما قال أبو هلال العسكري لأن خالداً مثل من يشبهه، فكيف ننفي وجود مثله وهو موجود؟.

وإنما الأمر كما ذكرنا والله أعلم، أراد بذلك نفي الشبه من جميع الوجوه، ولو كان من وجه بعيد.

وأما قول الرضي إنه يحكم بزيادتها عند دخولها على (مثل) أو دخول (مثل) عليها فليس الأمر فيه كما ذكر، وإنما هو لقصد تبعيد المشبه عن المشبه به.

ونحوه ما ذكر في قول الشاعر (فأصبحوا مثل كعصف مأكول) فإن الكاف فيه ليست زائدة، وإنما تشبيه بمشبه وإيضاح ذلك - إذا لم نقل إنه جاء بالكاف ومثل لأقامة الوزن - أنه لم يرد أن يقول (فأصبحوا مثل عصف مأكول) وإنما يريد أن يشبههم بحالة من شبه بالعصف المأكول، وهم أصحاب الفيل، فأصحاب الفيل كما أخبر ربنا جعلهم كعصف مأكول، وحالة هؤلاء الذين ذكرهم الشاعر أصبحت كحالة أولئك فقال (مثل كعصف مأكول).

وجعلوا من زيادتها قول الشاعر (لواحق الأقرب فيها كالمقق)^(١).

والمقق هو الطول لأننا نقول فيها طول ولا نقول: فيها كالطول. وهذه الزيادة سماعية عند النحاة.

والذي أراه أنها ليست زائدة بل هي على معناها أيضاً، ونحن نستعمل هذا في لغتنا الدارجة فنقول: هذا القميص بيه مثل الطول وأرى بيه مثل القصر، والمعنى أنه ليس فيه طول واضح أو قصر واضح، وإنما هو كأنما فيه طول.

وتأتي الكاف اسماً بمعنى مثل كما في قوله:

انتتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل

للاسناد اليه، وقوله: (يضحكن عن كالبرد المنهم) لدخول حرف الجر عليه^(٢).

وهي ليست بمعنى (مثل) تماماً، وإنما هي أقل منها درجة في التشبيه، فقولك (يضحكن عن مثل البرد) أقرب إلى المشبه به من الكاف كما ذكرنا فكذلك حالها في الاسم.

اللام

معنى اللام الاختصاص، أما بالملكية نحو الدار لخالد، أو بغيرها نحو الجلّ للفرس^(٣). وذكر سيبويه أن معناها الملك والاستحقاق^(٤) وفصل المتأخرون فذكروا لها معاني يرجع أكثرها إلى الاختصاص أو الاستحقاق، فمما ذكر لها من معان:

الملك نحو: له دار ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وشبه الملك نحو (الباب للدار) و(الغلاف للكتاب) لأن الكتاب والدار لا يملكان.

والتملك نحو (وهبت لك مالا).

وشبه التملك نحو ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥] لأن الولي وهو الولد لا يملك حقيقة، وكلها تفيد الاختصاص.

(١) شرح الرضي على الكافية (٢/ ٣٨٠).

(٢) شرح الرضي (٢/ ٣٨٠) وانظر المغني (١/ ١٨٠)، «شرح ابن عيش» ٤٢/ ٨-٤٣.

(٣) «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٤).

(٤) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٤)، وانظر «شرح ابن عيش» (٨/ ٢٥).

وان تكون بمعنى من، نحو (سمعت له صرخاً)^(١). والظاهر أنها للاختصاص.
والتبليغ وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه، نحو قلت له وأذنت له
وفسرت له^(٢). وهي للاختصاص أيضاً.

والتحليل: كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُطْمِئِنُّ بِوَجْهِ اللَّهِ﴾ [الانسان: ٩] وجئت للاستفادة، وهي
تفيد الاختصاص أيضاً إذ الاطعام مختص بذلك، والمجيء مختص بذلك^(٣).

وهوفاقته الي نحو قوله تعالى: ﴿يَأْنْ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥] والظاهر انها
للاختصاص أيضاً، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِیَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾ [ابراهيم: ٤٢]
وهو للتعليل كما تقول (أنا أعدك لذلك اليوم)، وأدخرك له، أي لاجله.

وذكروا منه قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢]، بدليل قوله تعالى: ﴿كُلٌّ
يَجْرِي إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [لقمان: ٢٩].

والظاهر ان ما ورد باللام يفيد التعليل، بمعنى كل يجري لبلوغ الاجل، أي كل يجري
لهذه الغاية كما تقول: كلهم يجري لوصول الهدف ولبلوغه. وأما ما جاء ب (الى) فهو يفيد
الانتهاء. جاء في (درة التنزيل): «قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ
فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾
[لقمان: ٢٩].

وقال في سورة الزمر: ﴿يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ
وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٥].

للسائل أن يسأل عن اختصاص ما في سورة لقمان، بقوله ﴿كُلٌّ يَجْرِي إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ وما
سواه انما هو ﴿يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾.

والجواب أن يقال: ان معنى قوله ﴿يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ يجري لبلوغ اجل مسمى.
وقوله ﴿يَجْرِي إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ معناه لا يزال جارياً، حتى ينتهي الى آخر وقت جريه
المسمى له.

(١) انظر المعني (٢٠٨/١-٢٠٩، ٢١٣).

(٢) المعني (٢١٣/١).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٣٦٤).

وإنما خص ما في سورة لقمان بـ (إلى) التي للانتهاء واللام تؤدي نحو معناها لأنها تدل على أن جريها لبلوغ الاجل المسمى، لأن الآيات التي تكتنفها آيات منبهة على النهاية والحشر والاعادة، فقبلها ﴿ مَا خَلَقَكُمْ وَلَا يَعْصِيكُمْ إِلَّا كَفِيسٌ وَجِدَةٌ ﴾ وبعدها ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ أَفْئُورَ رَبِّكُمْ وَأَحْشَوْنَ يَوْمًا لَا يُجْزَى وَالِدُ عَنْ وَلِدِهِ ﴾ فكان المعنى: كل يجري الى ذلك الوقت وهو الوقت الذي تكوّر فيه الشمس، وتكدر فيه النجوم، كما أخبر الله تعالى.

وسائر المواضع التي ذكرت فيها اللام إنما هي في الاخبار عن ابتداء الخلق، وهو قوله ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يُكَوِّرُ أَلْبِلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ فالآيات التي تكتنفها في ذكر ابتداء خلق السماوات والارض وابتداء جري الكواكب، وهي إذ ذاك تجري لبلوغ الغاية، وكذلك قوله في سورة الملائكة إنما هو في ذكر النعم التي بدأ بها في البر والبحر إذ يقول: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ ﴾ الى قوله ﴿ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ يُولِجُ اللَّيْلُ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارُ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ذَلِكَ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ ﴾ [فاطر: ١٢-١٣] فاختص ما عند ذكر النهاية بحرفها واختص ما عند الابتداء بالحرف الدال على العلة التي يقع الفعل من اجلها^(١).

وبمعنى على نحو قوله: ﴿ يَخْزُونُ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴾ [الاسراء: ١٠٧] وقوله: ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [الاسراء: ٧]^(٢).

أما قوله (يخزون للأذقان) فليس المعنى -والله اعلم- على الأذقان لأن هناك فرقاً بين قولك خر على وجهه وخر لوجهه، فخر على وجهه معناه سقط على وجهه، وأما خر لذقنه فمعناه: أنه خر حتى بلغ في ذلك الذقن. أو الاختصاص، أي: حتى خص ذقنه بذلك.

وقوله (وإن أسأتم فلها) معناه انكم لم تسيئوا لأحد وإنما أساءتكم لكم أي خصصتم أنفسكم بالاساءة، جاء في (الكشاف) في تفسير هذه الآية: «أي الاحسان والاساءة كلاهما مختص بانفسكم لا يتعدى النفع والضرر الى غيركم. وعن علي رضي الله عنه: ما أحسنت الى أحد ولا أسأت اليه وتلاها»^(٣).

(١) «درة التنزيل» (٣٧٤-٣٧٥).

(٢) المغني (٢١٢/١).

(٣) الكشاف (٢٢٥/٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿دَعَا نَا لِجُنُودِهِ﴾ [يونس: ١٢] قالوا بمعنى على جنبه .

ولا أرى أنها بمعنى (على) بل هي للاختصاص، وإيضاح ذلك أن (على) وردت في القرآن مع الجنب مرتين قال تعالى: ﴿إِنِّ فِي خَلْقِ السَّمَكِ وَالْأَرْضِ وَآخِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَكِ وَالْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٩٠-١٩١].

وقال: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٠٣] فجاء بلفظ (على) في هاتين الآيتين .

وجاء باللام في هذه الآية: ﴿وَإِذَا مَنَّ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ الْإِنْسَانِ لِحُبِّهِ زَوَّادًا أَوْ كَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾ [يونس: ١٢].

وسر ذلك والله أعلم، أنه إذا مس الإنسان الضر دعا ربه ملازمًا لجنبه، أو قاعدًا أو قائمًا، فإن الإنسان إذا مسه الضر أكثر ما يلزم جنبه، ثم القعود، ثم القيام، فذكر هذه الحالات بحسب الترتيب فقال (لجنبه أو قاعدًا أو قائمًا) في حين آخر ذكر الجنب في غير هؤلاء فقال ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩١]، وقال: ﴿فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٣] وقال: ﴿فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾ فقدم القيام في حالة العافية، ثم القعود ثم الاضطجاع على الجنب فخالف بين حالتي الضر والعافية، فقدم الجنب في حالة الضر وآخر القيام، وقدم القيام في حالة العافية وآخر الاضطجاع على الجنب.

وجاء باللام الدالة على الاختصاص في حالة الضر، بمعنى ملازمًا لجنبه، وجاء بـ (على) الدالة على الاستعلاء في حالة العافية بمعنى مضطجعاً على جنبه .

وبمعنى (في) نحو قوله تعالى: ﴿وَنَفَعُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِي سَطَرَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧] والراجع أنها للتعليل، أي لأجل ذلك اليوم أو للاختصاص، ونحو قولهم (مضى لسبيله)^(١) قالوا: أي في سبيله .

ويبدو أن هناك فرقاً بين قولنا: مضى لسبيله ومضى في سبيله، فإن قولك مضيت في سبيلي وامض في سبيلك معناه سر في الطريق التي أنت سائر فيها. وأما قولك

(١) «المعني» (١/٢١٢-٢١٣).

(امض لسيلك) فمعناه: امض للطريق التي تريدها كما تقول: اذهب له وامض لعملك أي لأجله.

وبمعنى (عند) كقولهم (كتبته لخمسة خلون)^(١) أي عند خمس. وهي ليست كذلك إذ إنه لم يكتبها عند هذه الخمس بل عند مضيتها وقيل هي بمعنى بعد^(٢).

وهو أولى، غير أن هناك فرقاً بين قولك (لخمسة خلون) و(بعد خمس) فقولك بعد خمس لا يتعين فيه أنه اليوم السادس، بل ما بعد الخمس يحتمل السادس والسابع والعاشر وغيرهن، لأن ذلك كله بعده كما تقول: تعال بعد منتصف الشهر، وتعال بعد العيد، وتعال بعد رمضان. كل ذلك يحتمل المباشرة وغيرها. فنحن نقول (محمد بعد عيسى) وبينهما قرون.

وأما قوله (لخمسة خلون) فيتعين أنه كتب بعدهن بلا فاصل أي في اليوم السادس، وهي للاختصاص كما يبدو.

وكذلك قوله (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته) فإنها ليست بمعنى (بعد) تماماً، كما يقول النحاة^(٣)، فإن كلمة (بعد) تحتمل المدة القصيرة والطويلة بخلاف اللام.

فالظاهر أنها للاختصاص. جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وقيل تجيء بمعنى في، وبمعنى بعد، وبمعنى قبل في قوله تعالى ﴿جَاءَ أَتَايَ يَوْمٍ﴾ [آل عمران: ٩]، أي في يوم وكتبته لثلاث خلون، أي بعد ثلاث ولثلاث بقين، أي قبل. والاولى بقاء الثلاثة على الاختصاص»^(٤).

والصيرورة وتسمى لام العاقبة والمآل نحو ﴿فَالْقِطْعَةُ آلَ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَرًّا﴾ [القصص: ٨] فإنهم لم يلتقطوه لذلك وإنما آل الامر الى ذلك، وأنكر البصريون هذه اللام^(٥). وقال الزمخشري إن التعليل فيها وارد على طريق المجاز جاء في (الكشاف) في تفسيره هذه الآية «ليكون هي لام (كي) التي معناها التعليل كقولك (جئتكم لتكرمني)

(١) «المغني» (٢١٣/١).

(٢) «شرح الرضي» (٣٦٥/٢).

(٣) «المغني» (٢١٣/١).

(٤) «شرح الرضي» (٣٦٥/٢) وانظر حاشية الشمني على المغني (٣١/٢).

(٥) «المغني» (٢١٤/١).

سواء بسواء ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، لأنه لم يكن داعيهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدواً وحزناً ولكن المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته، شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله وهو الاكرام الذي هو نتيجة المحبة، والتأدب الذي هو ثمرة الضرب في قولك ضربته ليتأدب. وتحريره أن هذه اللام حكمها حكم الاسد، حيث استعيرت لما يشبه التعليل كما يستعار الاسد لمن يشبه الاسد^(١).

وقال الرضي إنها فرع لام الاختصاص^(٢).

والتعجب، نحو يا للماء ويا للعشب إذا تعجبوا من كثرتهم، ونحو: لله دره فارساً^(٣).

وقد يكون مع التعجب القسم، نحو (الله لا يؤخر الاجل) ويعنون بذلك الأمر العظيم الذي يستحق أن يتعجب منه فلا يقال: لله لقد قام زيد، بل يستعمل في الامور العظام نحو لله لتبعثن^(٤).

وزائدة وهي أنواع منها:

اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله:

وملكيت ما بين العراق ويشرب ملكا أجار لمسلم ومعاهد^(٥)

والمعنى أجار مسلماً ومعهداً، وهي ليست قياسية فليس لك أن تقول: ضربت لخالد وأكرمت لمحمد، وهي زائدة للاختصاص.

واختلف في اللام في نحو ﴿يُرِيدُ اللَّهُ يُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦] ونحو: ﴿وَأْمُرْنَا لِلْإِسْلَامِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١] فقل زائدة داخلية على مفعول الارادة والامر، والمعنى يريد الله أن يبين لكم، وأمرنا أن نسلم لرب العالمين.

وقيل: بل اللام في نحو هذا للتعليل. والتقدير مثلاً يريد الله انزال هذه الآيات ليعين لكم.

(١) الكشف (٤٦٦/٢).

(٢) «شرح الرضي» (٣٦٤/٢).

(٣) المغني (٢١٤/١-٢١٥).

(٤) «شرح الرضي» (٣٦٥/٢).

(٥) المغني (٢١٥/١).

وعند سيبويه والخليل أن التقدير ارادتي للتبيين أي ان المجزور باللام خبر لمبتدأ هو مصدر مقدر من الفعل^(١). جاء في (كتاب سيبويه): «وسألت عن معنى قوله: أريد لأن تفعل فقال: انما يريد أن يقول ارادتي لهذا كما قال عز وجل ﴿وَأَمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢] انما هو أمرت لهذا»^(٢).

والراجح فيما أرى ان اللام في نحو هذا داخلة على المفعول وهي زائدة زيادة قياسية في مفعول هذين الفعلين، والغرض منها تأكيد الاختصاص، ودخول اللام على المفعول له نظائر في الساميات كما سنذكر في خاتمة هذا الحرف.

تقول: (أريد لأنسى ذكرها) بمعنى أريد أن أنسى ذكرها، وتقول: (أريد لأذهب إليه) على معنى أريد أن أذهب إليه. قال تعالى في سورة التوبة: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَرْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ [التوبة: ٥٥].

وقال في سورة التوبة أيضاً: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَتَرْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ [التوبة: ٨٥].

فجاء في الآية الاولى باللام (ليعذبهم بها) ولم يأت به في الآية الثانية ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِهَا﴾. وزيادة اللام في الاولى يقتضيها السياق، وذلك أنها في سياق إنفاق الاموال والخطاب للمنافقين. قال تعالى: ﴿قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٥٣]، ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقَبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهِونَ﴾ [التوبة: ٥٤] فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم...، وبعدها: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾، وبعدها ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ...﴾.

فالسباق في إنفاق الاموال والكلام على المنافقين وأموالهم، ثم وجه الخطاب للرسول

(١) انظر المغني (٢١٦/١)، «المقتضب» (٣٦/٢)، «التفسير الكبير» (٦٦/١٠) قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُثَبِّتَ لَكُمْ﴾.

(٢) «كتاب سيبويه» (٤٧٩/١).

قائلا: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا﴾ فزاد (لا) النافية توكيدا (فلا) تعجبك أموالهم ولا أولادهم) وزاد اللام في (ليعذبهم) لزيادة الاختصاص وتوكيده.

في حين أن السياق مختلف في الآية الأخرى. قال تعالى: ﴿فَإِنْ رَجَعْتَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَفَذُّوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقِيلُوا مَعِيَ عَدُوًّا إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَافِلِينَ﴾ [التوبة: ٨٣]، ﴿وَلَا تَصِلْ عَلَيْهِ أَمْرٌ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَمُمْ عَنْ قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَا تَوْأَمَهُمْ فَبَسِثَوتُ﴾ [التوبة: ٨٤]، ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا﴾.

فسياق الآيات الأولى في انفاق الاموال، فأكد ذلك بزيادة (لا) واللام. ولما اختلف السياق في الآيات الأخرى خالف في التعبير، فلم يذكر (لا) ولا اللام، لأن المقام لا يقتضي التوكيد هنا.

ومثل ذلك قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُّورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُسَمِّرُونَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٢].

وقوله في سورة الصف: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُّورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُبِينٌ نُّورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [الصف: ٨].

فقال في آية التوبة (يريدون أن يطفئوا) وقال في آية الصف (يريدون ليطفئوا) بزيادة اللام في المفعول للتوكيد، وذلك أن السياق مختلف في الآيتين، فالسياق في سورة الصف في تكذيب النصارى للبيانات بمجيء محمد: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ بَنِيَّ إِسْرَءِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سَاحِرٌ مِينٌ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُّورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ [الصف: ٦-٨].

ونور الله هو الاسلام فتكذيب النصارى للبيارة الواردة في كتبهم، القصد منه إطفاء نور الله فجاء باللام الدالة على التوكيد.

وأما في آية التوبة فالسياق مختلف، وقد ذكرت الآية في سياق آخر لا يحتاج الى مثل

هذا التوكيد قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَتَلْنَاهُمْ اللَّهُ أَنَّهُ يُؤَفِّكُكُمْ أَتُفَكِّدُوا أَخْبَارَهُمْ وَرَضِبْنَاهُمْ أَزْكَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ [التوبة: ٣٠-٣٢].

فالسباق في آيات الصف متجه الى النبوة ومحاولة تكذيبها فجاء باللام، والسباق في آيات التوبة في النعي على معتقدات اليهود والنصارى في عزيز والمسيح والاحبار والرهبان، فجاء باللام الزائدة في الآية الاولى لأن الكلام على نبوة محمد والاسلام ولم يأت بها في الآية الثانية لأن السياق مختلف.

ومن اللام الزائدة اللام التي يسميها النحاة لام التقوية «وهي المزيدة لتقوية عامل ضعف اما بتأخره نحو ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الاعراف: ١٥٤] ونحو ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّيَاسَةِ تَمَبَّرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] أو يكون فرعاً في العمل نحو ﴿مُضْطَرَفًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١] ﴿فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦] ﴿نَزَاعَةً لِلشَّوَى﴾ [المعارج: ١٦]»^(١).

فهم يرون أنها لتقوية العامل الذي ضعف بتأخره، لأن أقوى حالات العمل أن يتقدم العامل، أو ضعف بكونه فرعاً لانهم يرون أن الاصل أقوى من الفرع، كأن يكون اسم فاعل أو صيغة مبالغة.

وهذا فيما أرى كلام لا حقيقة تحته، فإن اللام للتقوية ولكن ليست لتقوية العامل الضعيف بل لتقوية الاختصاص وتوكيده. فانك تقول (أكرمت محمداً) فاذا أردت التخصيص قلت (محمداً أكرمت) بتقديم المفعول، فاذا أردت زيادة التخصيص وتوكيده جئت باللام الدالة على الاختصاص، فتقول (لمحمد أكرمت). قال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ أي: يَخْشَوْنَ بالرهبة. وذهب بعضهم الى انها لام التعليل^(٢). وهو أقرب من القول بأنها مقوية للعامل.

(١) المغني (٢١٧/١)، «شرح الرضي» (٣٦٤/٢).

(٢) «تفسير فتح القدير» (٢٣٨/٢) قوله تعالى ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾.

وأما دخولها على مفعول اسم الفاعل، نحو (وهو الحق مصدقاً لما معهم) فيبدو أن دخولها لمعنى آخر، وذلك إن قولك (أنا مكرمٌ محمداً) يدل على الحال أو الاستقبال، فإن اسم الفاعل إذا نصب مفعولاً كان دالاً على الحال أو الاستقبال، قال تعالى: ﴿إِنِّي خَلَقْتُ بَشَرًا مِّنْ طِينٍ فَإِذَا سَوَّيْتُهُمْ وَنَفَخْتُ فِيهِمْ رُوحِيَ فَقَعُوا لَهُمُ سَجِدِينَ﴾ [ص: ٧١-٧٢] فهو لم يخلقه بعد لانه قال: (فاذا سويته) فاذا أدخلت اللام فقلت (أنا مكرم لمحمد) كان ذلك يفيد الاطلاق وليس مختصاً بالحال أو الاستقبال، كما تقول (أنت مهين لسعيد) أي أنت تهينه وقد أهانه قبل القول بخلاف (أنت مهينٌ سعيداً).

وأما دخولها على مفعول اسم المبالغة فللاختصاص أيضاً، نحو (مناع للخير) و(نزاعة للشوى) و(فعال لما يريد) فهو يخص منعه بالخير وكذلك ما بعده.

إن دخول اللام على المفعول ظاهرة في بعض من اللغات السامية كالعبرية والآرامية والحبشية. جاء في (التطور النحوي): «واللام للمفعول كثيراً في العبرية والآرامية وخصوصاً في الحبشية مثال ذلك Ua-la-hedan tegazreu أي فاختنوا الولد. ومثل هذا نادر جداً في العربية مثاله من القرآن الكريم ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلزُّلْمَةِ تُعْذِرُونَ﴾، واقتصرت اللام للمفعول في العربية غالباً على مفعول المصدر و(فاعل) وأخواتها، فوضعت العربية قواعد تحدد الحالات التي يجوز فيها استعمال اللام... ومن خصائص العربية أنها قد تعمل بعض الاوصاف المتعلقة بالعمل غير (فاعل) وأخواتها عمل (فاعل) أيضاً ونادراً ما ينصب مفعولها نحو (إن الله سميع دعاء من دعاه) وكثيراً ما تدخل عليه اللام نحو ﴿سَمِعْتُمْ لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤٢] أو أمقت الناس للشرع»^(١).

فهذه الظاهرة ليست مختصة بالعربية بل ربما كانت سامية قديمة احتفظت بها العربية. ولا يمنع أن تكون العربية خصت اللام في نحو هذا بمعنى كالاختصاص. فإن العربية خصت كثيراً من الظواهر السامية بمعان^(٢).

(١) «التطور النحوي» (١٠٢-١٠٣).

(٢) «أنظر التطور النحوي» (١٠٥).

من

لـ (من) معاني أشهرها: ابتداء الغاية نحو سافرت من بغداد الى الموصل . فبغداد ابتداء السفر . وتقول : «إذا كتبت كتاباً : من فلان الى فلان»^(١).

ومنه قولك : (هو أفضل من زيد) فقد جعلت «زيداً الموضع الذي ارتفع منه ، أو سفل منه في قولك : شرٌّ من زيد»^(٢).

والأحسن أن يقال هي للابتداء لا لابتداء الغاية ، لأن ابتداء الغاية معناه أن الحدث ممتد الى غاية معينة كقوله تعالى : ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الاسراء : ١] ونحو : (جئت من داري) فإنَّ الاسراء امتد من المسجد الحرام وانتهى بالمسجد الأقصى ، فالمسجد الأقصى هو الغاية . جاء في (شرح الرضي علي الكافية) : «كثيراً ما يجري في كلامهم أن (من) لابتداء الغاية و(إلى) لانتهاء الغاية ، ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى . . . والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة ، إذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية»^(٣).

و(من) تستعمل فيما هو أعم من ذلك ، إذ تستعمل للابتداء عموماً ، سواء كان الحدث ممتداً أم لا ، نحو : (اشترت الكتاب من خالد) فخالد مبتدأ الشراء ، وهو ليس حدثاً ممتداً ، ونحو (أخرجت الدراهم من الكيس) و(أخذت الكتاب من المنضدة) و(شربت الماء من الكأس) و(رأيت الهلال من داري) و(سمعت صوتك من داخل غرفتي).

فهذه كلها لا تفيد ابتداء الغاية ، بل تفيد ابتداء وقوع الحدث ، فإنَّ الحدث ليس ممتداً كالاسراء والمجيء ونحوهما .

وعند سيويه والبصريين انها لا تكون لابتداء غاية الزمان ، فلا يصح أن تقول : (سافرت من يوم الخميس) ، وعند الكوفيين وجماعة انها تكون لابتداء غاية الزمان وغيره واستدلوا بقوله تعالى : ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة : ١٠٨]^(٤).

(١) «كتاب سيويه» (٣٠٧/٢) «وانظر المقضب» (١٣٦/٤-١٣٧).

(٢) «كتاب سيويه» (٣٠٧/٢).

(٣) «شرح الرضي» (٣٥٥/٢).

(٤) «شرح الرضي» (٣٥٥/٢) ، «شرح ابن عيش» (١٠/٨).

وفي الحديث (فمطرنا من الجمعة الى الجمعة)^(١) والبصريون يتأولون ذلك. والأرجح انها تكون للزمان وغيره. جاء في (شرح الرضي على الكافية): «و(من) للابتداء في غير الزمان عند البصرية... وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان أيضاً استدلالاً بقوله تعالى: (من أول يوم)، وقوله تعالى ﴿ثَوَدَىٰ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، وقوله:

لمن السديار بقنّة الحجر أقوين من حجج ومن شهر

وأنا لا أرى في الآيتين معنى الابتداء، اذ المقصود من معنى الابتداء في (من) أن يكون الفعل المتعدي بـ (من) الابتدائية شيئاً ممتداً كالسير والمشي ونحوه، ويكون المجزور بـ (من) الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو: سرت من البصرة، ويكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد، نحو (بدأت من فلان الى فلان) وكذا خرجت من الدار، لان الخروج ليس شيئاً ممتداً إذ يقال (خرجت من الدار) إذا انفصلت منها ولو بأقل خطوة وليس التأسيس والنداء حدثين ممتدين، ولا أصليين للمعنى الممتد، بل هما حدثان واقعان فيما بعد من، وهذا معنى (في)، فـ (من) في الآيتين بمعنى (في) ذلك لأن (من) في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى (في) نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥]، وكنت من قدامك...

وكذا الاقواء لم يتبدى من الحجج، بل المعنى من أجل مرور حجج وشهر، والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك (نمت من أول الليل الى آخره) و(صمت من أول الشهر الى آخره) وهو كثير الاستعمال^(٢).

وفي هذا الكلام نظر، فنحن نخالفه في أن المقصود من معنى الابتداء في (من) أن يكون الفعل شيئاً ممتداً أو يكون أصلاً للممتد، فإن ذلك في ابتداء الغاية وليس في عموم الابتداء كما ذكرنا، فقوله تعالى ﴿لَمَسْجِدُ أُيُسَسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]، (من) فيه للابتداء فبدء التأسيس على التقوى أول يوم فهي لابتداء وقوع الحدث.

وأما ما ذهب اليه في معنى (من) الداخلة على الظروف، فقد ذكرناه في بحث الظرف ورجحنا أنها للابتداء، فـ (من) في الآية ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥] ليست

(١) «التصريح» (٨/٢).

(٢) «شرح الرضي» (٣٥٥/٢-٣٥٦).

بمعنى (في) وإنما هي للابتداء، جاء في (الكشاف) في تفسير هذه الآية: «فان قلت؛ هل لزيادة (من) في قوله (من بيتنا وبينك حجاب) فائدة؟».

قلت: نعم، لأنه لو قيل بيتنا وبينك حجاب، لكان المعنى أن حجاباً حاصل وسط الجهتين، وأما زيادة (من) فالمعنى أن حجاباً ابتداءً منا، وابتداءً منك، فالمسافة المتوسطة لجهتنا وجهتك مستوعبة بالحجاب لافراغ فيها^(١).

ومعنى الابتداء هو الغالب على (من)، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه^(٢).
الغاية وهو غير ابتداء الغاية، تقول: (رأيت محمداً من داره) فقد جعلته غاية رؤيتك فأنت لم تكن في داره، وإنما هو كان في داره فجعلته غاية رؤيتك.

جاء في (كتاب سيبويه): «وتقول: رأيت من ذلك الموضع فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى»^(٣).

وجاء في (الاصول) لابن السراج: «وحقيقة هذه المسألة انك اذا قلت: رأيت الهلال من موضعي. ف (من) لك. واذا قلت (رأيت الهلال من خلال السحاب) ف (من) للهلال والهلال غاية لرؤيتك. فكذلك جعل سيبويه (من) غاية في قولك (رأيت من ذلك الموضع). وهي عنده ابتداء غاية اذا كانت (الى) معها مذكورة او منوية، فاذا استغنى الكلام عن (الى) ولم يكن يقتضيها جعلها غاية ويدل على ذلك قوله: (ما رأيت مذ يومين)، فجعلتها غاية كما قلت (اخذته من ذلك المكان) فجعلته غاية ولم ترد منتهى، أي لم ترد ابتداء له منتهى، أي استغنى الكلام دون ذكر المنتهى. وهذا المعنى أراد، والله أعلم.

وهذه المسألة ونحوها إنما تكون في الافعال المتعدية، نحو رأيت، وسمعت، وشممت واخذت، تقول (سمعت من بلادي الرعد من السماء) و(رأيت من موضعي البرق من السحاب) و(شممت من داري الرياح من الطريق) ف (من) الاولى للفاعل، و(من) الثانية للمفعول، وعلى هذا جميع الباب لا يجوز عندي غيره، إنما جاز هذا لأن للمفعول حصة من الفعل كما للفاعل^(٤).

(١) «الكشاف» (٦٤/٣).

(٢) المغني (٣١٨/١).

(٣) «كتاب سيبويه» (٣٠٨/٢) وانظر المغني (٣٢٢/١).

(٤) «الاصول» (٥٠١/١-٥٠٢).

التبعية نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١] وقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٢٠٤] وذهب بعضهم الى أن كونها للتبعية راجع الى ابتداء الغاية^(١).

جاء في (شرح ابن يعيش): «فاذا قلت: اخذت من الدراهم درهماً، فانك ابتدأت بالدراهم ولم تنته الى آخر الدراهم، فالدرهم ابتداء الاخذ الى أن لا يبقى منه شيء فني كل تبعية معنى الابتداء»^(٢).

بيان الجنس: نحو قولك: عندي خاتم من ذهب وباب من ساج اي جنس الخاتم ذهب وجنس الباب ساج، ونحو (أخذت عشرين من الدراهم) فإذا كنت أشرت بالدراهم الى دراهم معينة أكثر من عشرين، فمن مبيعة لأن العشرين بعضها، وإذا كانت الدراهم عشرين فهي مبينة، لأنك قصدت بالدراهم الجنس^(٣).

ورجعه بعض النحاة الى معنى الابتداء^(٤)، ورجعه سيبويه الى معنى التبعية، قال: «وكذلك ويحه من رجل، انما أراد ان يجعل التعجب من بعض الرجال، وكذلك لي ملؤه من غسل»^(٥).

وهذا المعنى يمكن رجعه الى الابتداء، فقولك (عندي باب من ساج) معناه ابتداء الاخذ من الساج، كما يمكن رجعه الى التبعية كما ذكر سيبويه.

التعليل كقوله تعالى ﴿يُنَوِّرُ مِنَ الْقُورِ مِن سُوءٍ مَا بُشِّرَبِهِ﴾ [النحل: ٥٩] وقوله: ﴿رَأَى أَعْيُنُهُمْ فَيْضٌ مِنَ الدَّمْعِ مَعَافِرُوا مِنَ الْحَقِّ﴾ [المائدة: ٨٣].

البدل كقوله تعالى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨] وقوله: ﴿مَنْ يَكْفُرْكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ [الانبياء: ٤٢] أي: بدل الرحمن.

«وأكرر قوم مجيء (من) للبدل فقالوا: التقدير في ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ

(١) «المقتضب» (٤٤/١).

(٢) «شرح ابن يعيش» (١٣/٨).

(٣) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٣٥٧/٢).

(٤) «شرح ابن يعيش» (١٣/٨).

(٥) «كتاب سيبويه» (٣٠٧/٢).

الْآخِرَةَ» اي بدلاً منها. فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف، واما هي فللا ابتداء^(١).

المجاورة بمعنى عن: وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢] وقوله: ﴿يَتَوَلَّوْنَ قَدُ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧]^(٢) بدليل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغَفَّلُوا عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]، وقيل هي فيهما ابتدائية.

والراجح أنها في الآية الأولى للتعليل «أي من أجل ذكر الله، لانه اذا ذكر قست قلوبهم»^(٣) وهي كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥] وقوله ﴿وَإِذَا ذَكَرُ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ [الزمر: ٤٥] فذكر الله سبب لاشمئزازهم.

وأما الآية الثانية فليست بمعنى (عن) والله أعلم، فإن ثمة فرقاً بين الآيتين، فقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغَفَّلُوا عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢] يفيد أن الغفلة عارضة و(عن) للمجاورة، وذلك أَنَّ هؤلاء في ساحة القتال، وهم متهيثون له، معهم أسلحتهم وأمتعتهم ولكن يود الذين كفروا غفلة عن الأسلحة والأمتعة فيميلون عليهم.

وأما الغفلة في قوله تعالى ﴿يَتَوَلَّوْنَ قَدُ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧] فهي غفلة ابتدائية لازمة لا عارضة، أي هم في غفلة دائمة، فلم يستعدوا للآخرة كما استعد أولئك للقتال، فغفلة هؤلاء غفلة ابتدائية ملازمة، ومثله قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق: ٢٢]، ولم يقل (عن هذا) لأن الانسان في غفلة من عالم الغيب ملازمة له من حين ولادته الى أن يموت، فيكشف عنه عند ذلك الغطاء وترول الحجب فيبصر ما لم يكن يبصر، ويرى ما لم يكن يرى، فالغفلة ابتدائية وذلك أَنَّ بينهما حجاباً، ابتداء من هذا الأمر، أو ذاك.

«وقيل: هي في هذه الآية للابتداء، لتفيد أَنَّ ما بعد ذلك من العذاب أشد، كأن هذا القائل يعلق معناها بويل مثل: ﴿قَوْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ [ص: ٢٧]»^(٤).

(١) المعني (١/ ٣٢٠-٣٢١).

(٢) المعني (١/ ٣٢١).

(٣) المعني (١/ ٣٢١).

(٤) المعني (١/ ٣٢١).

مرادفة الباء نحو قوله تعالى: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥] قاله يونس والظاهر أنها للابتداء^(١).

وترجح عندي أنها للتبعض، أي ينظرون ببعض طرفهم، وهو المناسب لمشهد الذل الذي هم فيه. ومثله في حياتنا اليومية أن يغضب أب على ابنه في فعلة، فينهره ويغلظ عليه والابن لا يستطيع مواجهة أبيه بكل طرفه، بل ينظر اليه ببعض طرفه.

موافقة على وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾ [الأنبياء: ٧٧]، وقيل هي على التضمن، أي معناه بالنصر^(٢).

وهو أرجح بدليل قوله تعالى: ﴿وَيَقْوِرُ مِنْ يَصْرُنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ طَرَفُهُمْ﴾ [هود: ٣٠]، وقوله: ﴿فَمَنْ يَصْرُنَا مِنْ يَأْسِ اللَّهِ إِنْ جَاءَ نَأً﴾ [غافر: ٢٩]، ولا يصح أن تكونا بمعنى على.

وقد ذكرنا ذلك في موطن سابق.

زائدة نحو (ما جاءني من رجل) و(ما رأيت من أحد) وهي تفيد الاستغراق والتوكيد. فقولك (ما جاءني رجل) يحتمل أنه لم يأتك أحد من الجنس، ويحتمل أنه لم يأتك رجل واحد بل أكثر من ذلك^(٣).

فاذا قلت (ما جاءني من رجل) نفيت أن يكون جاءك أحد من الجنس، وصار النفي نصاً في الجنس. جاء في (المقتضب): «وذلك قولك (ما جاءني رجل) فيجوز أن تعني رجلاً واحداً... فاذا قلت: (ما جاءني من رجل)، لم يقع ذلك إلا للجنس كله»^(٤).

ولذا يصح أن تقول: ما جاءني رجل بل رجلان، ويمتنع أن تقول ما جاءني من رجل بل رجلان^(٥).

وهي عند سيبويه كأنها مأخوذة من معنى التبعض قال: «وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنها توكيد بمنزلة (ما)، إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة

(١) المغني (٣٢١/١).

(٢) المغني (٣٢٢/١).

(٣) «كتاب سيبويه» (٢٧/١)، «المقتضب» (٤٢٠/٤)، «الأصول» (١٠٩/١)، «شرح الرضي» (٣٥٨/٢).

(٤) «المقتضب» (٤٢٠/٤)، «الأصول» (١٠٥/١).

(٥) المغني (٣٢٢/١).

وذلك قولك (ما أتاني من رجل) و(ما رأيت من أحد)، لو أخرجت (من) كان الكلام حسناً ولكنه أكد بمن لأن هذا موضع تبعض فأراد أنه لم يأت به بعض الرجال والناس^(١).

وذهب بعضهم إلى أنها في هذا المعنى للابتداء، جاء في (شرح ابن يعيش): «وإما زيادتها لاستغراق الجنس في قولك (ما جاءني من رجل) فإنما جعلت الرجل ابتداء غاية نفي المجيء إلى آخر الرجال، ومن ههنا دخلها معنى استغراق الجنس»^(٢).

وذهب بعضهم إلى أنها ليست زائدة، لأنها تفيد معنى وهو الاستغراق^(٣).

وعلى كل، فإن الذين يقولون بزيادتها، والذين لا يقولون بها، متفقون على أنها تفيد معنى الاستغراق والتوكيد، فإن معنى الزيادة عندهم دخولها على مجرور يطلبه العامل بدونها^(٤)، فقولك (ما جاءني من رجل) دخلت فيه على الفاعل، وقولك ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾ [فاطر: ٣] دخلت فيه على المبتدأ وليست زائدة في المعنى.

ولزيادتها شروط هي:

١- أن يتقدم عليها نفي أو شبهه، وشبه النفي هو النهي والاستفهام، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [يونس: ٦١]، وقوله: ﴿هَلْ يَرْتَدَّكُمْ مِنْ أَعْدَائِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٧] و(لا تضرب من أحد).

٢- أن يكون مجرورها نكرة كما مثلنا.

٣- أن يكون مجرورها فاعلاً، أو نائب فاعل، أو مفعولاً به، أو مبتدأ، وقيل مفعولاً مطلقاً أيضاً^(٥).

وذكر أنه أجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب، بشرط تنكير مجرورها مستدلين بما حكى عن بعض العرب (قد كان من مطر): «وأجيب بأنه على سبيل الحكاية كأنه سئل هل كان من مطر؟»

(١) «كتاب سيبويه» (٣٠٧/٢).

(٢) «شرح ابن يعيش» (١٣/٨).

(٣) انظر «المقتضب» (٤٥/١).

(٤) «التصريح» (٨/٢).

(٥) انظر المغني (٣٢٣/١).

فأجيب. (قد كان من مطر) فزيدت لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب، كما قال: دعني من تمرتان»^(١).

ثم قيل إن المعنى يأباه في الموجب، فإن قولك (جاءني من رجل) معناه جاءك جميع جنس الرجال وهو محال، جاء في (شرح ابن يعيش): «ولذلك لا يرى سيويه زيادة (من) في الواجب لا تقول (جاءني من رجل) كما لا تقول (جاءني من أحد)، لأن استغراق الجنس في الواجب محال، إذ لا يتصور مجيء جميع الناس، ويتصور ذلك في طرف النفي»^(٢).

وأجاز الاختصاص زيادتها في الواجب، كما أجاز دخولها على المعارف مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] و﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٤] بدليل أنه ورد في آية أخرى ﴿وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٩] و﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١٢] من دون (من). والحق انهما للتبعيض. قال ابن يعيش: «وأما قوله تعالى: ﴿وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ فان (من) للتبعيض أيضاً لأن الله عز وجل وعد على عمل ليس فيه التوبة، ولا اجتناب الكبائر تكفير بعض السيئات، وعلى عمل فيه توبة واجتناب الكبائر تمحيص جميع السيئات، يدل على ذلك قوله تعالى في الآية الأخرى ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَبْهَرْتُمْ فَبَحَسَّا بِمُؤْمِنِهِمْ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا أَفْقَارًا فَفُتِنُوا لَكُنَّ وَكَفَرٌ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]. فجيء بـ (من) ههنا، وفي قوله ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ [النساء: ٣١] لم يأت بـ (من) لأنه سبحانه وعد باجتناب الكبائر تكفير جميع السيئات، ووعد باخراج الصدقة على ما حد فيها، تكفير بعض السيئات»^(٣).

وكذلك قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ فهي للتبعيض أيضاً وليست بمعنى (يعفو لكم ذنوبكم)، فإن الموطن مختلف فهي في الأولى في قوم نوح، والثانية في الأمة المحمدية^(٤).

وأرى أنه لا يصح القول بأن هذه اللفظة بمعنى تلك بالاستدلال بآية على أخرى، حتى يتماثل الموطنان والسياقان، فإن القرآن دقيق غاية الدقة في المخالفة بين التعابير والألفاظ لاختلاف الموطن والسياق.

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٥٨).

(٢) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٣).

(٣) «شرح ابن يعيش» (٨/ ٣١).

(٤) حاشية الخضري على ابن عقيـل (١/ ٢٢٩).

منذ ومنذ

هذا الحرفان لفظاهما متقاربان، فقد تضمن (منذ) حرفي (مذ) مع زيادة النون، ولذلك قالوا بأن أحدهما اصل للآخر، فقد قالوا إن اصل مذ منذ، وذلك لتقارب لفظيهما، كما ذكرنا ولأنك اذا اضطرتت فحركت الذال من (مذ) حركتها بالضم، فتقول (ما رأيته مذ اليوم)، فترجعها الى الاصل، ولأنك اذا صغرت (مذ) قلت (منيد) واذا كسرتها قلت (أمناد)^(١) فرجعت النون في التصغير، والتكسير.

ويذكر النحاة أن (منذ) لغة أهل الحجاز، وأما (مذ) فلهجة بني تميم وغيرهم، ويشاركون فيها أهل الحجاز^(٢).

وأكثر العرب يجرّون ما بعد (منذ) مطلقاً وأما (مذ) فيجرّون بعدها الحاضر، ويرفعون بعدها الماضي فيقولون مثلاً:

ما رأيته منذ يوم الجمعة.

وما رأيته منذ يومنا- بالجر، ويقولون في (مذ):

ما رأيته مذ يومان- بالرفع في الماضي.

وما رأيته مذ يومنا- بالجر في الحاضر، أي في يومنا.

وهناك لغات أخرى، ألا ان هذه لغة أكثر العرب، جاء في (المغني): «وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح جر (منذ) للماضي على رفعه، وترجيح رفع (مذ) للماضي على جره»^(٣).

فهم لم يستعملوهما متماثلتين، بل خصّوا (مذ) باستعمال (منذ) باستعمال، ثم اتهم جعلوا (مذ) اذا رفع ما بعدها لمعنى، واذا جرّ ما بعدها لمعنى آخر، وهو الموافق لطبيعة العربية في التخصيص، جاء في (المقتضب): «أما (مذ) فيقع الاسم بعدها مرفوعاً على معنى، ومخفضاً على معنى، فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبره، غير أنها لا تقع

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١٢٢/٢)، اسرار العربية ٢٧٠، «شرح ابن يعيش» (٤٦/٨).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (١٣٢/٢).

(٣) المغني (٣٣٥/١) وانظر الجمل للزجاجي (١٥٠-١٥١)، «شرح الرضي على النكافية» (١٣٢/٢)، لسان العرب

الآ في الابتداء لقلة تمكنها، وانها لا معنى لها في غيره، وذلك قولك (لم آت مذ يومان)، وأنا اعرفه مذ ثلاثون سنة، وكلمتك مذ خمسة أيام.

والمعنى اذا قلت: (لم آت مذ يومان) انك قلت: لم أراه، ثم خبرت بالمقدار والحقيقة والغاية فكانك قلت: مدة ذلك يومان.

والتفسير: بيني وبين رؤيته هذا المقدار، فكل موضع يرتفع فيه ما بعدها فهذا معناه.

وأما الموضع الذي ينخفض ما بعدها فإن تقع في معنى (في) ونحوها، فيكون حرف خفض، وذلك قولك (أنت عندي مذ اليوم) ومذ الليلة، وأنا أراك مذ اليوم يافتي، لأن المعنى في اليوم أو في الليلة، وليس المعنى أن بيني وبين رؤيتك مسافة، وكذلك: رأيت زيدا مذ يوم الجمعة يمدحك، وأنا أراك مذ سنة تتكلم في حاجة زيد لانك تريد: أنا في حال رؤيتك مذ سنة، فإن أردت رأيتك مذ سنة، أي غاية المسافة الى هذه الرؤية سنة، رفعت، لانك لو قلت رأيتك، ثم قلت: بيني وبين ذلك سنة، فالمعنى انك رأيته ثم غبرث سنة لا تراه.

واذا قال: أنا أراك مذ سنة، فإنما المعنى انك في حال رؤية لم تنقض، وأن اولها مذ سنة، فلذلك قلت: أراك، لانك تخبر عن حال لم تنقطع^(١).

ومن هذا يتبين أن هناك فرقاً في المعنى بين الرفع والجرف (مذ) عند أكثر العرب فهي اذا جرت كانت للحاضر، واذا رفع ما بعدها كانت للمضي، فقولك (أنا أمشي في حاجتك مذ شهر) بالجرف، معناه انك لا تزال تمشي، وقولك (مشيت في حاجتك مذ شهر) بالرفع، معناه انك مشيت من ذلك الحين، وانقطعت عن المشي.

وكذلك قولك: (انا مكرمه مذ شهر) بالجرف، معناه انك لا تزال تكرمه، وقولك (أنا مكرمه مذ شهر) بالرفع، معناه انك اكرمته في ذلك الوقت وانقطع الاكرام.

ونحوه أن تقول: (هو مُعَانٌ مذ سنة) بالجرف (هو مُعَانٌ مذ سنة) بالرفع، فمعنى الجرف انه لا يزال يُعَان منذ سنة، ومعنى الرفع انه أُعِين منذ سنة ثم انقطعت الاعانة.

قالوا وهذان الحرفان لابتداء الغاية، بمعنى (من) اذا كان الزمان ماضياً نحو: (ما رأيته منذ يوم الخميس)، وبمعنى (في) اذا كان الزمان حاضراً نحو: (ما رأيته منذ يومنا)، وبمعنى

(من) و(إلى) جميعاً إن كان معدوداً، نحو (ما رأيته منذ ثلاثة أيام)^(١).
والحق أن (إلى) مفهومة منهما مطلقاً، إذا كان الزمان ماضياً، فقولك: (ما رأيته منذ يوم
الخميس) معناه إلى الآن.
ولا يجوز وقوعهما للاستقبال،^(٢) فلا تقول سأسافر منذ غد، ولا سأنقطع عن العمل
منذ غد.

والنحاة يفرقون بينهما إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعاً، أو مجروراً، فهما اسمان ظرفان إذا
وقع بعدهما الاسم مرفوعاً، وحرفاً جر إذا وقع بعدهما الاسم مجروراً.
ويعربونهما مبتدأ، وما بعدهما خبراً، في نحو (ما رأيته منذ يومان) على معنى أمد ذلك
يومان، أو خبرين لما بعدهما مقدمين على معنى بيني وبين رؤيته يومان، وقيل: هما ظرفان
مضافان إلى جملة حذف فعلها وبقي فاعله، والاصل مذ كان يومان^(٣).

وينبني على ذلك أمر آخر، وهو أنه إذا جاء الاسم بعدهما مجروراً، فالكلام جملة واحدة،
وإذا وقع بعدهما الاسم مرفوعاً فالكلام جملتان، فقولك: (ما رأيته منذ يومين) جملة واحدة،
وقولك: (ما رأيته مذ يومان) جملتان، الأولى (ما رأيته)، والثانية (مذ يومان)^(٤)، ومعنى
ذلك أنك أخبرت بنفي الرؤية أولاً، ثم بدا لك أن تخبر إخباراً ثانياً عن المدة فقلت: أمد ذلك
يومان، قالوا وهي كالمفسرة، وقال السيرافي هي حالية أي متقدماً^(٥).
والصواب إنها استئنافية.

وإذا كانا حرفي جر، فمعنى ذلك أنك أخبرت إخباراً واحداً، وجعلت الكلام
سرداً واحداً.

ويترجع عندي أنهما اسمان مطلقاً^(٦) سواء ورد بعدهما الاسم مجروراً، أم مرفوعاً،
وسواء وقع بعدهما اسم أم فعل، وهما مضافان إلى ما بعدهما، والله أعلم.

(١) المغني (١/٣٣٥).

(٢) انظر «شرح الرضي» (٢/١٣٢)، «الإسموني» (٢/١٠٧).

(٣) انظر المغني (١/٣٣٥)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/١٣٦)، «شرح ابن يعيش» (٨/٤٦).

(٤) «شرح ابن يعيش» (٨/٤٤)، «شرح الرضي» (٢/١٣٧)، «جواهر الأدب» (٢٢٥).

(٥) «شرح الرضي على الكافية» (٢/١٣٧).

(٦) «شرح ابن يعيش» (٨/٤٥).

الواو

ونعني بها واو القسم، وهي حرف جر يدخل على الاسماء الظاهرة، نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾ [التين: ١] وقوله: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا يَتَنَّ﴾ [الليل: ١] وقوله: ﴿وَاللَّهُ رَيْنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] ولا يدخل على الضمير، ولا يذكر معه فعل القسم، فلا تقول: أقسم بالله كما تقول: أقسم بالله، ولا يتلقى بها القسم الاستعطافي والطلبي، فلا تقول: (والله هل فعلت) ولا (والله لا تفعل) كما في الباء، فانك تقول فيه: (بربك هل فعلت) و(بربك لا تفعل).

المعاني المشتركة

تبين مما تقدم أن هناك معاني مشتركة تؤديها طائفة من حروف الجر، كالتعليل، والظرفية والبدلية، والاستعلاء، وغيرها.

فالتعليل مثلاً يؤدَّى باللام، وبـ (من) والباء، و (في)، وغيرها.

والظرفية تؤدَّى بـ (في)، والباء، و (على)، وغيرها، ونحو ذلك.

فهل يكون المعنى المشترك متماثلاً في هذه الاحرف؟ هل التعليل باللام، والباء، و (من) واحداً؟ وهل الظرفية بالباء، و (في)، و (على) واحدة؟ وقل مثل ذلك في سائر المعاني.

وقد ذكرنا قسماً من هذه المعاني في مواطنها، وذكرنا فيها رأينا، والآن نذكر أشهر ما بقي منها.

التعليل:

يؤدَّى التعليل باللام كقوله تعالى: ﴿وَالْأَنفَعَمْ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥] وقوله: ﴿وَنَعَمَ عَمَلٌ صَالِحًا فَلَا نَفْسٍ يَمُهُدُونَ﴾ [الزوم: ٤٤] وقوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مِنْ رَحْمِ رَبِّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١٨-١٩].

ويؤدَّى بالباء، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] وقوله: ﴿فِي ظُلُمٍ مِّنَ اللَّيْلِ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبَعَتْ أَجَلَتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠].

ويؤدَّى بـ (من)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا أَوْلَدْنَاكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِنَّا لَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] وقوله: ﴿وَمَا خَطْبُكُمْ أَغْرَقُوا فَأَدْخِلُوا نَارًا﴾ [نوح: ٢٥].

ويؤدى ب (في)، نحو قوله تعالى: ﴿لَمَسْكَنٍ فِي مَا آفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤]، وقوله (ص) (دخلت امرأة النار في هرة حبستها...) وغير ذلك. فهل معنى التعليل في هذه الاحرف متماثل؟

الحق أنه غير متماثل وإن كان المعنى العام واحداً. فالتعليل بالباء غيره باللام غيره ب (من) و(في). فإن لكل حرف من حروف التعليل معنى خاصاً. وإن كانت كلها تفيد التعليل، ولذا لا يصح ابدال حرف مكان آخر دوماً، فلا يصح مثلاً في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ﴾ [البقرة: ٦٠] أن تقول: (واذ استسقى موسى بقومه أو في قومه أو على قومه) لأداء المعنى نفسه، ولا يصح في قوله تعالى ﴿سَخَّرَهَا لَكُمْ﴾ [الحج: ٣٧] أن تقول: (سخرها بكم أو فيكم أو منكم)، ولا يصح في قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠] أن تقول (والارض وضعها على الانام أو في الانام أو بالانام أو من الانام) لارادة معنى التعليل، ولو كانت المعاني متماثلة لصح ابدال حرف بآخر.

إن التعليل بالباء إنما هو بمقابل شيء حصل، تقول: (عاقبت بذبته) فالعقاب مقابل الذنب الذي اقترفه صاحبه، وهو كآته عوض عنه أو ثمن له جرى عليه بسببه، قال تعالى: ﴿بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٨]، فاللعة مقابل الكفر، وقال: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] فالعذاب مقابل كذبهم، وقال: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٥] أي مقابل ذلك، وقال ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ [الروم: ٤١]. فان ظهور الفساد مقابل ما فعله الناس.

وليست اللام كذلك، فإن اللام تفيد سبب حدوث الفعل، وليست مقابلاً لشيء حصل فأنت تقول: (جئت للاستفادة) فالاستفادة ليست مقابل شيء، وتقول: (أرسلته لاختباره) فالاختبار ليس مقابلاً لشيء، وإنما ذكرت سبب المجيء والارسال، وتقول: (أرسلته لتجربته) و(ارسلته بتجربته) فقد أفادت الاولى أنه أرسله ليجربه، والثانية أرسله لأنه مجرب أي مقابل تجربته التي حدثت قبل إرساله.

إن التعليل باللام يختلف عن التعليل بالباء. وذلك إن العلة المقترنة بالباء تكون حاصلة قبل حدوث الفعل في الغالب، وإن الفعل حصل مقابلاً لها. أما العلة المقترنة باللام فقد تكون حاصلة قبل الفعل، وقد تكون مراداً تحصيلها. قال تعالى: ﴿بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾

[البقرة: ٨٨]، فاللعن مقابل الكفر، والكفر حاصل قبل اللعن. وتقول: (جئت للاطلاع) فالاطلاع غير حاصل في اثناء المجيء وانما يطلب تحصيله، وتقول (جئت لمعالجة فلان) فالمعالجة هي السبب الداعي للمجيء وهي غير حاصلة في اثناء المجيء، بل يراد تحصيلها، وقد يكون السبب موجوداً وهو الدافع للفعل، كقولك (عاقبته لاساءته الى فلان) و(رسب لاهماله) فالإساءة هي سبب العقوبة وهي موجودة قبل العقاب، وكذلك الاهمال.

ولذا لا يصح تعاقب الحرفين دوماً. قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤] ولا تقول بذكري وقال: ﴿إِنَّمَا نَطْعُكُمْ لِيُؤَيِّدَ اللَّهُ﴾ [الانسان: ٩]، ولا تقول بوجه الله، وقال ﴿يُنِثُّ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ﴾ [النحل: ١١] ولا تقول: (ينبت بكم به الزرع).

إن التعليل بالباء يفيد المقابلة والضمن، بخلاف اللام التي تفيد الاختصاص والاستحقاق.

وأما التعليل بـ (من) ففيه معنى الابتداء، فعندما تقول (قتله من إملاق) يكون المعنى أن القتل صدر من الاملاق، وحصل منه فهو مبدأ الفعل، ونحوه: (بكى من الالم) و(عض اصبعه من الندم) بمعنى حصل البكاء من الالم وصدر منه، وحصل العض من الندم وصدر منه، فالندم أسبق من العض، ومنه حصل العض، والألم أسبق من البكاء ومنه صدر البكاء، فالعلة بـ (من) أسبق وجوداً من الحدث.

فـ (من) التعليلية تفيد الابتداء، والباء تفيد المقابلة، واللام تفيد الاستحقاق والاختصاص.

تبين مما سبق أن العلة المسبوقة بالباء و(من) موجودة قبل الحدث، أما العلة المسبوقة باللام فقد تكون واقعة قبل الحدث، وقد تكون مراداً تحصيلها.

وتبين لنا أن التعليل بالباء و(من) مختلفان، فالتعليل بالباء يفيد العوض والمقابلة، وأما التعليل بـ (من) فيفيد الابتداء، فقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَقُوا﴾ لا يصح فيه أن نقول باملاق، وقولنا (عض اصبعه من الندم) لا يصح أن نقول فيه بالندم. وقولنا (قعد من الجبن) لا يصح أن نقول فيه قعد بالجبن، لانه ليس مقابلاً للقعود، وإنما حصل منه القعود ونشأ منه.

قال تعالى ﴿ وَضَرَبْتَ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةَ وَالْمَسْكَنَةَ وَبَاءَ وَ يَغْضَبُ رَبُّكَ إِلَهُ ذَلِكَ يَأْتُهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴾ [البقرة: ٦١] فما حصل هو مقابل كفرهم.

وقد تحسن معاقبة الباء (من) في تعبير واحد، وكل على تقدير معنى، فمثلاً قوله تعالى: ﴿ وَمِمَّا حَقَّيْتَهُمْ أَغْرَقُوا فَأَدْخِلُوا نَارًا ﴾ [نوح: ٢٥] المعنى فيه أن الماء دخل عليهم من خطيئاتهم، أي جاءهم من هذا المكان، كأن الخطيئات ثغرة دخل منها الماء، فهي للابتداء، ولو قلت: (بخطيئاتهم أغرقوا) لكان المعنى أن الغرق مقابل للخطيئات، كأنهم أدوا ثمن الخطيئات وهو الغرق، وقال تعالى: ﴿ فَأَخَذْتَهُمُ الصَّاعِقَةُ يُظْلِمُهُمْ ﴾ [النساء: ١٥٣] أي هذا مقابل ذاك، فالصاعقة ثمن الظلم، ولو قال (من ظلمهم) لكان المعنى أن الصاعقة جاءتهم من موطن الظلم، فالباء تفيد المقابلة والعوض، و(من) تفيد الابتداء. جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وقد تجيء - يعني من - للتعليل نحو (لم آتكم من سوء أدبكم) أي من أجله، وكأنها ابتدائية لأن ترك الاتيان حصل من سوء الادب»^(١).

وأما التعليل بـ (على) ففيه معنى الاستعلاء، فاذا قلت: (كافأته على إحسانه) كان المعنى كأنك وضعت المكافأة على الاحسان، واذا قلت (عاقبته على إساءته) كان المعنى كأنك جعلت العقوبة على الإساءة، أي وضعتها عليها، قال تعالى ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي يكون التكبير على الهداية، كما تقول (كبر على النصر) جعل النصر شيئاً يكبر عليه، كما يكون التكبير على الذبيحة ونحوها.

وأما (في) فتفيد الظرفية، فقوله تعالى: ﴿ لَسَكُرٌ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [النور: ١٤] معناه أنه جعل العذاب في الإفاضة فكان هذه الإفاضة ظرف في داخله العذاب، ونحوه أذكر تقول (عذبتني في فعلته) فكان الفعل حل فيها العذاب، وقد تضمنته واحتوته احتواء الظرف على ما في داخله، قال عليه السلام: (دخلت امرأة النار في هرة حبستها فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض) والمعنى دخلت امرأة النار في هذه الفعلة على معنى أذكر هذه الفعلة ظرف احتوى المرأة وأدخلها النار.

وقد تتعاقب الحروف كلها في تعبير واحد، وكل منها على تقدير معنى، فمثلاً نجر نقول: اخذته الصاعقة لظلمه وبظلمه ومن ظلمه وعلى ظلمه وفي ظلمه، وكل له معنى

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٥٨).

فأما اخذته الصاعقة لظلمه، فمعناه أَنْ ظلمه سبب استحقاق العذاب، أي استحق العذاب لهذا.

وأما (بظلمه) فمعناه انه مقابل ظلمه.

وأما (من ظلمه) فكان الصاعقة أخذته من ذلك المكان، أي جاءته ودخلت عليه من الظلم.

وأما (على ظلمه) فكان الصاعقة وقعت على ظلمه.

وأما (في ظلمه) فمعناه أَنْ الظلم تضمن الصاعقة واحتواها. والله أعلم.

الظرفية:

تستعمل (في) للظرفية نحو (محمد في الدار) و(الزيت في القارورة) ونحو قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ مَحْصَاتٍ﴾ [فصلت: ١٦].

ويستعمل الباء للظرفية، أيضا نحو (ولد بالبصرة)، ونحو قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَانْتَمَ أَذَلُّ﴾ [آل عمران: ١٢٣] وقوله: ﴿مَنْ يَكْلُؤْكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحَنِ﴾ [الأنبياء: ٤٢].

وقالوا: قد تستعمل (على) لذلك، نحو قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥] أي في حين غفلة، ونحو قولنا (كان ذلك على عهد النوائق) و(جمع المصحف على عهد أبي بكر).

فما معنى الظرفية في كل حرف من هذه الاحرف؟ وهل هي ظرفية متعائلة؟

إن ظرفية (في) ظرفية تضمن واحتواء، وظرفية الباء ظرفية ملاصقة واقتران، نقول: (الماء في الحب) و(الزيت في القارورة) ولا نقول (الماء بالحب) ولا (الزيت بالقارورة) لأن الحب يحتوي الماء والقارورة تحتوي الزيت، ونقول (دفن في القبر) لأن القبر تضمنته واحتواه. قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعِثَ مَا فِي الْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ﴾ [العاديات: ٩-١٠] ونقول (كان في السفينة). قال تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ﴾ [يونس: ٢٢]، لأن الفلك تضمنت من فيها ولا نقول (بالسفينة).

ونقول (أقام بالبصرة) على معنى الملاصقة والاقتران، فإن قلت (أقام فيها) فعلى معنى تضمته واحتوته، وتقول (ذهب في الناس) أي دخل فيهم، فهم احتواه وتضمنوه، ولا نقول: (دخل بهم) على هذا المعنى.

ونقول (أدخلت الخاتم في اصبعي، والقلنسوة في رأسي) ولا نقول (باصبعي) و(برأسي). جاء في (الاصول): «واعلم ان العرب تسع فيها- أي في حروف الجر- فتقيم بعضها مقام بعض اذا تقاربت المعاني، فمن ذلك الباء، تقول: فلان بمكة وفي مكة، وانما جازا معاً، لأنك اذا قلت (فلان بموضع كذا وكذا) فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، واذا قلت (في موضع كذا) فقد خبر بـ (في) عن احتوائه إياه وإحاطته به»^(١).

فالباء للملاصقة والاقتران، و(في) للاحتواء، قال تعالى: ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [البقرة: ٢٧٤] وقال ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ [الانعام: ٦٠] فجاء بالباء لأن الاتفاق مقترن بوقت الليل والنهار، وكذلك التوفي، بخلاف قوله تعالى ﴿يُولِجُ اللَّيْلُ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارُ فِي اللَّيْلِ﴾ [الحج: ٦١] فانه جاء بـ (في) لإرادة التضمن والاحتواء والدخول، فقد جعل النهار ظرفاً لليل، والليل ظرفاً للنهار كأنه يحتويه، أي يدخل فيه فلما كان كذلك جاء بـ (في) بخلاف ما مر فإن التوفي لا يدخل في الليل، ولا الاتفاق، وانما يقترن الفعل بهذا الوقت، فجاء بالباء لإرادة المصاحبة والاقتران وجاء بـ (في) للتضمن والاحتواء.

ونقول (نزل بالبئر) و(نزل في البئر)، فالاولى على معنى انه نزل بقربها كما تقول: أكلنا بالعين وشربنا بها أي أقمنا بقربها، فإن أردت النزول في داخلها فلا تقول إلا (نزل في البئر) فالباء للملاصقة و(في) للاحتواء.

ونقول (هو ينفق المال بالليل) و(هو ينفق المال في الليالي الحمراء) فإن معنى الاولى أن وقت الاتفاق هو الليل، أي يقترن الحدث بهذا الوقت وبصاحبه، وأما الثانية فعلى معنى أنه يذهب في الفسوق، فجعل الليالي وعاء يرمي فيه المال.

ف (في) تفيد الولوج والتضمن، وأما الباء فللاقتران والمصاحبة والملاصقة.

وأما (على) فقد جاءت للظرفية في قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥] أي في حين غفلة كما يقول النحاة.

الجامعة الإسلامية - المكتبة - قسم المراجع

84453

(١) «الاصول» (١/٥٠٥-٥٠٦).

والحق انها ليست بمعنى (في) تماماً، فإنَّ ثمة فرقاً بين قولنا (جاءنا على غفلة)، و(جاءنا في غفلة) ألا ترى أننا نقول (هاجمه في وقت الغفلة)، ولا نقول (هاجمه على وقت الغفلة)، ونقول (دخل المدينة في وقت العصر)، ولا نقول (على وقت العصر)؟ ولو كانت بمعناها لصح ذلك.

الذي يبدو أنَّ قولنا (هاجمه في غفلة) معناه أنه هاجمه وهو داخل في الغفلة، وكذلك (جاءه في غفلة) أي جاءه وهو داخل في الغفلة، وأما (هاجمه على غفلة) فليس معناه أنه غارق في الغفلة وإنَّما كان عليها أي لم تحتوه ولم تتضمنه، فقولك (هاجمه على غفلة) معناه انه انتهاز فرصة غفلة عرضت له وهاجمه.

ومثله ما نقوله في الدارجة (جئت على أولها) و(جئت في أولها) و(جئت على أول الصلاة) و(جئت في أولها) فمعنى (جئت في أولها) أنك جئت وهم داخلون في أولها، وأما (جئت على أولها) فالمعنى أنك استعليت على أولها وشاهدته، فالمجيء أسبق.

وتقول (جئت على حين قُتل إسماعيل) و(جئت في حين قُتل إسماعيل) فمعنى الأولى أنك جئت مستعلاً على الوقت، وشاهدت الفعل، ومعنى الثانية أنك جئت وقد دخلت في هذا الوقت، فالمجيء الأول أسبق، وربما لم تشاهد الفعل في الثانية، ومما يوضح هذا أنك تقول (جئت على سفر محمد) و(جئت في سفر محمد) فمعنى الأولى أنك جئت وهو متهيئ للسفر فشاهدت سفره، وأما قولك (جئت في سفر محمد) فمعناه أنك جئت وهو مسافر ولم تشاهده.

وتقول: (دخلت الموصل في حين غرق بغداد) أي دخلتها في هذا الوقت، ولم تشاهد غرق بغداد، وأما (جئت على غرق بغداد) فمعناه أنك شاهدته.

فـ (في) تفيد الدخول و(على) تفيد الاستعلاء، وليس معناها الدخول.

وأما قولهم (كان ذلك على عهد فلان) فالظاهر، أنه يختلف عن قولهم، كان ذلك في عهده.

فالذي يبدو أنَّ قولهم (كان ذلك على عهده) معناه أنَّ الحدث مختص بأمر من أمور الدولة، أو بما هو من شأنها، كأنَّ تقول (جمع المصحف على عهد أبي بكر) و (بنيت البصرة على عهد عمر) و(فتحت عمورية على عهد المعتصم) كأنَّ العهد حمل هذه

الاعمال، وقام بها، ولا تقول (بنيت داراً على عهد الوثاق) ولا (سافرت الى البصرة على عهد المتوكل) لان ذلك ليس من شأن الدولة.

وأما (في) فهي لعموم الظرفية، فتقول (بنيت داراً في زمن المتوكل) و(تزوجت في عهد فلان) و(انتصر الروم على الفرس في عهد الرسول وفي زمن الرسول) لان الحدث تم في ذلك الوقت، ولا تقول على عهده لانه لم يفعله وهو ليس من شأن حكومته ﷺ فان عهده لم يتحمل هذه المسألة.

ف (على) للاستعلاء وذلك انها تفيد أن الحكم اضطلع بالامر أو هو من شأنه أن يفعله والله أعلم.

زيادة (ما)

تراد (ما) بعد طائفة من حروف الجر، وزيادتها على ضربين:

١- كافة عن الجر نحو: ربما سعت الى حتفك وأنت لا تعلم.

٢- غير كافة، نحو قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِرِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

ما الكافة:

وتدخل على رب، والكاف، نحو قوله تعالى ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] ونحو (كن كما أنت) ونحو قوله:

وأعلم أنني وأبا حميد كما النشوان والرجل الحليم
وقوله:

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه^(١)

ونحو قوله ﷺ (صلوا كما رأيتموني أصلي) وهي في الحديث ليست مصدرية «فإنه لم يقع التشبيه بالرؤية، وأنت لو صرحت بالمصدر ههنا، لم يكن كلاماً صحيحاً فإنه لو قيل: صلوا كرؤيتكم صلاتي، لم يكن مطابقاً للمعنى المقصود»^(٢).

(١) المغني (١/١٧٨، ٣٠٩).

(٢) «بدائع الفوائد» (١/١٤٤).

ونحو قوله تعالى ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الاعراف: ١٣٨]. قيل: وقد تدخل على (من) والباء نحو (اني مما افعل ذاك) ونحو قوله:

وانا لمما نضرب الكبش ضربة
على رأسه تلقي اللسان من الفم
وقوله:

فلئن صرت لا تحير جواباً
لبما قد ترى وأنت خطيب
ويحتملان غير ذلك^(١).

والغرض من زيادة (ما) هذه أن تهتئ الحرف للدخول على ما لم يكن يدخل عليه فيدخل على الافعال وعلى الجمل الاسمية، فهي توسع دائرة استعمال الحرف، بعد أن كان منحصراً في دائرة معينة، فـ (رب) مثلاً مختصة بالاسماء الظاهرة النكرة، فاذا دخلت عليها (ما) هذه، وسعت دائرة استعمالها، فأصبحت تدخل على الاسماء الظاهرة والمضمرة، على النكرات والمعارف، على الافعال والاسماء تقول (رب تهوي بصاحبها في النار) ولا يصح أن نقول (رب الكلمة) ولا (رب تهوي) فإن أدخلت عليها (ما) هذه صح كل ذلك فنقول: (ربما ألقت الكلمة صاحبها في النار) و(ربما الكلمة عادت على صاحبها بالوبال)، قال الشاعر:

ربما الجمال المؤبل فيهم
وعناجيج بينهم المهار

فقد وسعت (ما) معنى التقليل والتكثير في (رب)، وقد التفت القدامى الى وظيفة (ما) هذه، جاء في (تفسير الرازي): «والنحويون يسمون (ما) هذه الكافة يريدون انها بدخولها كفت الحرف عن العمل الذي كان له، واذا حصل هذا الكف فحينئذ تهتئ للدخول على ما لم تكن تدخل عليه، ألا ترى أن (رب) انما تدخل على الاسم المفرد نحو (رب رجل يقول ذاك) ولا تدخل على الفعل فلما دخلت (ما) عليها هيأتها للدخول على الفعل كهذه الآية^(٢)، يعني قوله تعالى ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢].

وجاء في (لسان العرب): «والفرق بين (ربما) و(رب) أن (رب) لا يليه غير الاسم، وأما (ربما) فانه زيدت ما مع (رب) ليليها الفعل، تقول (رب رجل جاءني) و(ربما جاءني زيد)

(١) انظر «كتاب سيبويه» (٤٧٦/١)، المغني (٣١٠/١).

(٢) التفسير الكبير (١٥٢/١٩) وانظر المغني (١٣٧/١)، «جواهر الادب» (٢١٩)، «بدائع الفوائد» (١٤٤/١).

و(رَبّ يوم بَكَرت فيه) و(رَبّ خَمرة شَرَبتها) ويقال (رَبّما جَاءني فلان) و(رَبّما حَضَرني زيد)^(١).

وجاء في (شرح الكافية) للرضي: «واما (ما) التي بعد (رَبّ)... فهي تكفها عن العمل فلا تطلب متعلقا... وتبقى (رَبّ) للتقليل، أي لتقليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها»^(٢).

ومثلا الكاف، فإنّ الكاف لتشبيه مفرد بمفرد ظاهر، فتقول (هو كالبحر) (وهي كاللؤلؤة) ولا تدخل على المضمر، ولا على فعل، فإنّ جثت بـ (ما) اتسع التشبيه بها، وصارت تدخل على الظاهر والمضمر، وعلى الأسماء والأفعال، وتستعمل لتشبيه مفرد بمفرد، وتشبيه مضمون جملة بأخرى^(٣) وذلك نحو (كن كما أنت) فقد دخلت على الضمير، ونحو (كما تكونون يولّي عليكم) و(صلوا كما رأيتموني أصلي) و﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الاعراف: ١٣٨] فقد وسّعت (ما) دائرة التشبيه بالكاف.

وقيل إنّ (كما) تفيد التشبيه والمماثلة الحقيقية، بخلاف (كَأَنَّ) تقول: (اضربه كما ضربك) والمعنى اضربه ضرباً مماثلاً لضربه لك، بخلاف قولك (اضربه كأنّ قد ضربك) فانه لا يفيد أنّه ضربك، وتقول (إمدحه كما مدحك) والمعنى إمدحه مدحاً مماثلاً لمدحه لك، والمعنى أنّه مدحك. ولو قلت (إمدحه كأنّه مدحك) لكان المعنى أنّه لم يمدحك. جاء في (التطور النحوي): «وكان وكان تفيدان فرض كون الشيء غير ما هو عليه في الحقيقة، و(كما) تفيد التشبيه والتمثيل الحقيقي، مثال ذلك ﴿وَإِذْ نَفَقْنَا الْجِبَلِ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظِلَّةٌ﴾ [الاعراف: ١٧١] والجبل لم يكن ظلة أو مثل ظلة، بل كان ضدها في المتانة والرسو، والمعنى لو كان الجبل كظلة، لكان نقعه، ورفع، وزلزله قريباً من الاحتمال فلأنّه لم يكن كظلة، كان نقعه من المعجزات.

و(كما) مثل (آمنا كما آمن الناس) يعني إيماننا مثل إيمانهم^(٤). وذكروا لـ (كما) معاني أخرى غير هذه منها:

(١) «لسان العرب» (١/٣٩٣).

(٢) «شرح الرضي» (٢/٣٨١-٣٨٢).

(٣) «أنظر شرح الرضي» (٢/٣٨١).

(٤) «التطور النحوي» (١٢٧).

المبادرة نحو (سلم كما تدخل) أي بادر الدخول بالسلام، ونحو: (صل كما يدخل الوقت)، بمعنى بادر بالصلاة عند دخول الوقت.

ومنها أن تكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو قولك: (كما قام زيد قعد عمرو) فقد اقترن الفعلان في الوجود وفيها معنى المبادرة.

قالوا: وقد تكون بمعنى (لعل) نحو (انتظرني كما آتيك) أي: لعلما آتيك. قال رؤية: (لا تشتم الناس كما لا تشتم) فيكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب^(١).

ويحتمل أن يكون معنى قول رؤية (لا تشتم الناس كما لاتحب أن تشتم) وعلى اية حال فوظيفة (ما) هذه توسيع دائرة الاستعمال، سواء أكانت مع حروف الجر أم مع غيرها، وذلك كما في الاحرف المشبهة بالفعل، فأنها اذا دخلت عليها (ما) هذه وسعت استعمالها فصارت تدخل على الافعال والاسماء، بعد أن كانت مختصة بالدخول على الاسماء، وكما في (بعد) و(بين) فهما مختصتان بالاضافة الى الاسماء، فاذا دخلت عليهما (ما) هذه صح دخولها على الجمل الفعلية والاسمية، تقول (بعد ما كان ملكا اصبح سوقة) قال الشاعر:

أعلاقة أم الوليد بعدما افنان رأسك كالثغام المخلص
وقيل (ما) مصدرية، ونحوه:

بينما نحن بالأراك معا اذ أتى راكب على جملة
وتقول: (بينما كنت سائرا، اذ طلع علي رجل مهيب الطلعة).

وكما في (طال) و(كثر) و(قل) فهي مختصة بالاسماء، تقول (طال السفر وقل الزاد) فان دخلت عليها (ما) هيأتها للدخول على الافعال، تقول (طالما اجتمعنا وقلما اتفقتنا). وقيل هي مصدرية^(٢).

ما غير الكافة:

تزداد (ما) غير كافة بعد طائفة من حروف الجر، وذلك بعد (من) و(عن) والباء و(رب) والكاف فيبقى لها اختصاصها، كما كان وذلك نحو قوله تعالى ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٣٨١/٢)، المغني (١/١٧٩).

(٢) انظر «شرح الرضي» (٣٨٢/٢)، المغني (١/٣١١).

[المؤمنون: ٤٠] وقوله ﴿فِيمَا نَقُضُّهُمْ بَيِّنَاتٍ لِّمَعْتَهُمْ﴾ [المائدة: ١٣] وقوله: ﴿مَعَا بَيِّنَاتٍ لِّبَنِيهِمْ أَغْرَقُوا فَأَدْخِلُوا نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]، وقول الشاعر:

ربما ضربة سيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء
وقوله:

ماوى يا ربما غارة شعواء كاللذعة بالميسم
وقوله:

وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم^(١)

وهي في هذا الموطن مؤكدة، قال تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِّيُصْبِحُنَّ نَادِيَةً﴾ فأكد أنه بعد قليل سيندمون، ألا ترى كيف قرن نون التوكيد معها لزيادة التوكيد كما قرنها معها في غير هذا الموطن، قال تعالى: ﴿وَأِمَّا تَخَافُكَ مِنْ قَوْمٍ خِثَانَةٌ﴾ [الأنفال: ٥٨] فجمع بين (ما) ونون التوكيد لزيادة التوكيد وكما يجمع بين اللام و(ان) نحو: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّكَ لَفُتُورٌ رَجِيءٌ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، وكما يجمع بين القسم و(إن) لزيادة التوكيد نحو (والله أنك لمؤمن)، قال سيبويه: «وأما قوله عز وجل: ﴿فِيمَا نَقُضُّهُمْ بَيِّنَاتٍ لِّمَعْتَهُمْ﴾ فانما جاء لانه ليس لـ (ما) معنى سوى ما كان قبل أن تجيء به الآ التوكيد، فمن ثم جاء ذلك إذا لم ترد به أكثر من هذا»^(٢).

وجاء في (لسان العرب): «وتجيء (ما) صلة يريد بها التوكيد كقول الله عز وجل ﴿فِيمَا نَقُضُّهُمْ بَيِّنَاتٍ لِّمَعْتَهُمْ﴾ المعنى: فبنقضهم ميثاقهم... وقال ابن الأنباري في قوله عز وجل ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِّيُصْبِحُنَّ نَادِيَةً﴾ قال يجوز ان يكون معناه: عن قليل و(ما) توكيد، ويجوز أن يكون المعنى: عن شيء قليل وعن وقت قليل فيصير (ما) اسما غير توكيد»^(٣).

وهي تفيد التوكيد أيضاً إذا زيدت في غير هذا الموطن، وذلك نحو ما ذكرنا من زيادتها بعد أدوات الشرط نحو ﴿وَأِمَّا تَرْضَيْنَ عَنْهُمْ أَيْتَاءَ رَحْمَتِي مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوها﴾ [الاسراء: ٢٨] ولذلك

(١) «شرح ابن عقيل» (١/ ٢٣٤)، جواهر الادب (٢٢٠)، «شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٦٨».

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٩٢).

(٣) لسان العرب (٢٠/ ٣٦٣) وانظر المغني (١/ ٣١٦)، «شرح ابن عيش» (٨/ ٣٠).

يكثر وصل نون التوكيد بالفعل بعدها، ونحو: ﴿أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ بَلَسَقَ﴾ [الاسراء: ١١٠] وكزيادتها بعد الاحرف المشبهة بالفعل، اذا لم تكن كافة نحو (ليتما محمداً معنا)، جاء في (كتاب سيبويه): «وتكون توكيداً لغوياً وذلك قوله (متى ما تأتني آتاك)، وقولك (غضبت من غير ما جرم) وقال عز وجل: ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ بِمِيثَاقِهِمْ﴾ فهي لغو في انها لم تحدث اذا جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل وهي توكيد للكلام»^(١).

وذهب الزمخشري في (الكشاف) الى أنها تفيد القصر زيادة على معنى التوكيد فقد جاء فيه في قوله تعالى ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْتِ بِآيَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

«ما: مزيدة للتوكيد والدلالة على ان لينه لهم ما كان الا برحمة الله ونحوه (فيما نقضهم ميثاقهم لعناهم)»^(٢).

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَطْبُكُمْ أَفْرَأُوا﴾ [نوح: ٢٥]: «ليبان ان لم يكن اغرافهم بالطوفان فادخالهم النار الا من أجل خطيئاتهم وأكد هذا المعنى بزيادة (ما)»^(٣).

وذهب هذا المذهب جماعة، منهم ابن القيم، فقد جاء في (بدائع الفوائد): «قوله (فيما نقضهم ميثاقهم لعناهم) أي ما لعناهم الا بنقضهم ميثاقهم، ونحو (فيما رحمة من الله لنت لهم) أي: ما لنت لهم الا برحمة من الله. ولا تسمع قول من يقول من النحاة ان (ما) زائدة في هذا الموضع فإنه صادر عن عدم تأمل...

فاذا عرفت أن زيادتها مع (إن) واتصالها بها اقتضى هذا النفي والايجاب، فانقل هذا المعنى الى اتصالها بحرف الجر مع قوله تعالى ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْتِ بِآيَةٍ﴾ (فيما نقضهم ميثاقهم) وتأمل كيف تجد الفرق بين هذا التركيب، وبين أن يقال (برحمة من الله) (وبنقضهم ميثاقهم) وأنت تفهم من تركيب الآية: ما لنت لهم إلا برحمة من الله، وما لعناهم إلا بنقضهم ميثاقهم»^(٤).

والحق أنها لا تفيد القصر هنا، بل هي مؤكدة، أما معنى القصر الذي ذكر فهو متأت من

(١) «كتاب سيبويه» (٣٠٥/٢).

(٢) الكشاف (٣٥٧/١) وانظر (٤٣٥/١).

(٣) الكشاف ٢٣٧/٣.

(٤) بدائع الفوائد (١٥٠-١٥١).

التقديم، لا من زيادة (ما). قال تعالى: ﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِثْقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَلِيلٌ مِّنَ الَّذِينَ يَعْتَبِرُونَ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٥٥] فقدّم نقض الميثاق والكفر بآيات الله، وقتل الانبياء لإفادة الحصر، والتقديم يفيد القصر، كما مرّ في كثير من المواطن.

أما (ما) فهي للتوكيد وناسب زيادتها ههنا أنّ الكلام قبل هذه الآية على الميثاق. قال تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِثْقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمُ ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِثْقًا عَظِيمًا فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِثْقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٥٤-١٥٥] فلما تقدم الكلام على الميثاق، وأخذ الميثاق الغليظ منهم، ناسب ذلك زيادة (ما) لتوكيد النقض، كما ناسب تقديمه على بقية الاسباب للاهتمام به في هذا الموطن.

ونحوها قوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِثْقَهُمْ لَعْنَتُهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَلْيسَةً يَمِرُّونَ الْكَلِمَةَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ١٣] فالقصر متأ من التقديم لا من (ما)، أما (ما) فهي للتوكيد، وناسب زيادتها أنّ السياق هو في الكلام على الميثاق كآية النساء، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِثْقَهُمْ لَعْنَتُهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَلْيسَةً يَمِرُّونَ الْكَلِمَةَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاعْقَبْ عَنْهُمْ وَأَصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْبِرُ أَخَذْنَا مِثْقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ [المائدة: ١٢-١٤].

فالكلام، كما ترى، على الميثاق، فناسب ذلك زيادة (ما) لتوكيد نقض الميثاق، وكذا الكلام في آية نوح، وهو قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا خَطَبْتِهِمْ أُرْسِلُوا فَأَدْخِلُوا نَارًا﴾ [نوح: ٢٥] فإنّ القصر فيها متأ من التقديم.

أما ما قاله ابن القيم فيمن قال من النحاة إنها زائدة فغلو عليهم، فهم لا يقولون بأنها زائدة لا فائدة منها، وإنما يقولون هي زائدة مؤكدة، فهي واردة لتأدية معنى، لا لغير معنى.

وأما ما ذكره من أنها نظيرة (إنّ) فإنّ زيادتها مع إنّ اقتضى معنى النفي والإيجاب - يعني

القصر - فانتقل هذا المعنى الى اتصالها بحرف الجر، فهذا مردود بأن التي تفيد القصر هي الكافة فقط، أما غير الكافة فلا تفيده.

ويؤيد ما ذهبنا اليه في أن (ما) غير الكافة المزيدة بعد حروف الجر، لا تفيد القصر بل التوكيد.

١- أن (ما) اذا زيدت غير كافة في الاحرف المشبهة بالفعل، كانت مؤكدة نحو (انما محمداً قائم) واذا زيدت كافة فهي للقصر، وللتهيئة للدخول على ما لم تكن تدخل عليه. جاء في (شرح ابن يعيش): «وقيل (انما زيدا منطلق) فيجوز في (أن) لإعمال وإلغاء فمن ألغى ورفع، وقال (انما زيد منطلق) كانت (ما) كافة... ومن أعملها وقال (انما زيدا منطلق) كانت ملغاة والمراد بها التأكيد»^(١).

٢- إن (ما) غير الكافة الداخلة على الشرط أو غيره لا تفيد معنى القصر، وذلك نحو (واما تخافن من قوم خيانة)، ونحو (غضبت من غير ما جرم) بل تفيد التوكيد.

٣- ليس هناك نصوص تقطع بأن غير الكافة تفيد القصر مع حروف الجر، بل الأولى أن تكون الكافة المزيدة بعد أحرف الجر هي التي تفيد القصر اذا احتمل المعنى ذلك نظيرة (ان)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿رُبِمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] فهو يحتمل أن المعنى: لا يود الذين كفروا كثيرا إلا هذا الامر.

ولا يقال ان (رب) متقدمة فأفادت القصر، اذ هي ليس لها متعلق فتتقدم عليه، فلا يفيد تقديمها القصر، بل أفادته مع (ما).

وكقوله ﷺ: (صلوا كما رأيتموني أصلي) اذ يحتمل أن المعنى لا تصلوا إلا كصلاتي فأفادت، (ما) الكافة القصر.

تبين من هذا أن (ما) تزداد على ضربين:

١- كافة، والغرض منها توسيع دائرة الاستعمال، وقد تكون للقصر اذا احتمل المعنى ذلك.

٢- غير الكافة وهي للتوكيد.

التقديم والتأخير

إن أغراض تقديم الجار والمجرور لا تكاد تختلف عن غيرها من أغراض تقديم المفعول والنال، والظرف ونحوها، ومدار الامر في ذلك هو العناية والاهتمام.

إن مواطن العناية والاهتمام متعددة كما سبق أن ذكرنا في أكثر من موطن، ومن ذلك:

الحصر والاختصاص، وهو أشهر الأغراض، وأكثرها دورانا حتى حصر بعضهم التقديم بهذا الغرض، جاء في (الاتقان): «كاد أهل البيان يطبقون على أن تقديم المعمول يفيد الحصر سواء كان مفعولاً أو ظرفاً أو مجروراً، ولهذا قيل قي ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] معناه نخسك بالعبادة والاستعانة، وفي ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى﴾ [آل عمران: ١٥٨] معناه اليه لا الى غيره»^(١).

والحق أن التقديم يفيد الحصر كثيراً، وقد يفيد غيره.

ومما يفيد القصر قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٢]. أي ليخصوا ربهم وحده بالتوكل^(٢). فانه لا يصح التوكل على غيره، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ [الاعراف: ٢٠٦] فقدم الجار والمجرور في (له يسجدون) للقصر، أي يخصونه بالعبادة لا يشركون به أحداً^(٣).

وكقوله تعالى ﴿آلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] «لأن المعنى ان الله تعالى مختص بصيرورة الامور اليه دون غيره، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥، ٢٦]»^(٤).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦] فنحن نرجع اليه لا الى غيره. وكقوله ﴿إِلَيْهِ يُرْدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [فصلت: ٤٧] فانه مختص بعلم الساعة، واليه يرد علمها لا الى غيره، ومثله قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ لَكُمْ أَلْزَامَةُ الْآخِرَةِ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٩٤] فقدم (لكم) للاختصاص اذ قال

(١) الاتقان (٢/ ٥١).

(٢) انظر الكشف (١/ ٣٥٨).

(٣) انظر الكشف (١/ ٥٩٤).

(٤) الطراز (٢/ ٧٠-٧١).

لهم ان كانت لكم الدار الآخرة خالصة لكم وحدكم لا يشارككم فيها غيركم كما تزعمون فتمنوا الموت.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَكُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦] و﴿وَنَحْنُ لَكُمْ عِيدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٨] ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ أَمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا﴾ [الملك: ٢٩]، فانه آخر (به) عن (أمتنا) فقال (أمتنا به) وقدم (عليه) على (توكلنا) فقال (وعليه توكلنا) وذلك ان الموطن الاول ليس موطن قصر، فالإيمان لا يقتصر على الإيمان بالله، بل يكون به وبملائكته وكتبه ورسله وباليوم الآخر وغير ذلك، ولذا لم يقدم (به)، ولو قدمه لأفاد القصر وكان المعنى لا يؤمنون إلا به، وقدم الجار والمجرور في (وعليه توكلنا) لأن التوكل لا يكون إلا عليه كما قال في موطن آخر (وعلى الله فليتوكل المؤمنون) فأخر وقدم بحسب المعنى جاء في (البرهان) في هذه الآية: «فإن الإيمان لما لم يكن منحصرًا في الإيمان بالله بل لابد معه من رسله وملائكته وكتبه واليوم الآخر مما يتوقف صحة الإيمان عليه بخلاف التوكل فانه لا يكون إلا على الله وحده، لتفرده بالقدرة والعلم القديمين الباقيين، قدم الجار والمجرور فيه ليؤذن باختصاص التوكل من العبد على الله دون غيره، لأن غيره لا يملك ضراً ولا نفعاً فيتوكل عليه^(١)».

وقد يكون التقديم لغير القصر، بل للتعظيم، أو للتحقير، أو لتعجيل المسرة والمساءة، وغير ذلك من ضروب الاهتمام، وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨٠] فهذا لا يفيد القصر لأن الله خبير بما نعمل، وبغير ذلك أيضاً، ولا تختص خبرته بعملنا، بل إن خبرته مطلقة لا يحدها شيء ولكن لما كان الكلام علينا وعلى أعمالنا قدمها لترتدع ونحذر، ومثله ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] وهذا التقديم لا يفيد القصر أيضاً لأن رقابة الله لا تختص بنا، فهو رقيب على كل شيء، قال تعالى ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَقِيبًا﴾ [الاحزاب: ٥٢]، ولكن لما كان الامر يتعلق بأعمالنا قدم (عليكم) للتخويف والتحذير.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ يَخْفَوْنَ﴾ [المعارج: ٣٤] فقدم الجار والمجرور على الفعل وهذا التقديم لا يفيد القصر أيضاً، وذلك لأن المحافظة لا تقتصر على الصلاة بل هي لعموم حدود الله وفرائضه، قال تعالى: ﴿وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١١٢] ولكنه

(١) «البرهان» (٢/ ٤١٤)، وانظر التفسير الكبير (٣٠/ ٧٦).

قدّم الصلاة لتعظيم أمرها.

ومثله قوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرَضُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٢] وإعراضهم لا يخص بآيات السماء، بل هم معرضون عن آيات الأرض والسماء. قال تعالى: ﴿وَكَايْنِ يَنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥] ولكن لما تقدّم الكلام على السماء، خصّ آياتها بالذكر، فقال (وهم عن آياتها معرضون) فقدّم الجار والمجرور للتعظيم.

وقد يكون التقديم والتأخير لأداء معنى لا يفهم بدونه وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَفَقُلْتُ لِرَجُلٍ أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨] فانه قدّم (من آل فرعون) على الفعل (يكتُم) لإفادة أن هذا الرجل هو من آل فرعون، ولو أخره وقال (وقال رجل مؤمن يكتُم إيمانه من آل فرعون) لما فهم أنه منهم^(١)، بل لاجتمعت المعنى أن هذا الرجل يكتُم إيمانه من آل فرعون، أي يخفيه عنهم، والمعنى الأول هو المطلوب.

ونحو ذلك قوله تعالى ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَنْفِرُ أَخْبَرُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٢٠] وقوله ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَبْعَثُ إِلَيْكَ الْمَلَائِكَةَ يَأْتِيرونَ بِكَ لِقَتْلِكَ﴾ [القصص: ٢٠] فانه قدّم (من أقصى المدينة) على (رجل) في آية يس وأخرها في آية القصص وذلك لان المعنى مختلف فمعنى قوله تعالى ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾ ان هذا الرجل جاء ساعياً من أقصى المدينة، فالمجيء كان من أقصى المدينة.

أما في آية القصص، فالمعنى أن الرجل كان مسكنه في أقصى المدينة، كما تقول (تكلم رجل من أعلى القوم أو من أدناهم) فليس المقصود انه كان جالساً في الأعلى، وتكلم من هناك، وإنما المعنى انه من عليّة القوم فهو صفة وكذلك الآية.

جاء في (درة التنزيل): «وأما الآية الأولى من سورة القصص [يعني قوله: وجاء رجل من أقصى المدينة] فان المراد جاء من لا يعرفه موسى من مكان لم يكن مجاوراً لمكانه فاعلمه ما فيه الكفار من أثمارهم به»^(٢). ويحتمل أيضاً المعنى الأول فهو تعبير احتمالي.

ونحو هذا أن تقول (قدم من القرية رجل) و(قدم رجل من القرية) فمعنى الأولى أن قدمه

(١) انظر درة التنزيل (٣٩٠).

(٢) درة التنزيل (٣٩٠).

كان من القرية، وأمّا الثانية فتحتمل هذا المعنى وتحتمل أنّ الرجل قروي، أي هو من أهل القرية، وربما لم يكن قدومه هذا من القرية.

فإذا كان الكلام منفيّاً كان تقديم المجرور يفيد نفي وقوع الحدث على المتقدم، وإثباته لغيره، تقول (ما ذهب إلى سعيد) و(ما إلى سعيد ذهب) فالأولى تفيد أنك نفيت الذهاب إلى سعيد، ولم تدّ أنك ذهبت إلى غيره، فربما كنت ذهبت أولاً تكن، أمّا في الثانية فانك نفيت الذهاب إلى سعيد وإثباته إلى غيره، أي لم أذهب إلى سعيد وإنما إلى غيره ولذا يصح أن تقول: (ما ذهبت إلى سعيد ولا إلى غيره)، ولا يصح أن تقول (ما إلى سعيد ذهبت ولا إلى غيره) لانه تناقض، لان قولك (ما إلى سعيد ذهب) معناه أنك ذهبت إلى غيره فكيف تقول: ولا إلى غيره؟ جاء في (نهاية الإيجاز): «فإذا قلت (ما امرتك بهذا) فقد نفيت عن نفسك امره بذلك، ولم يجب ان تكون قد امرته بشيء آخر، وإذا قلت (ما بهذا امرتك) كنت قد امرته بشيء غيره»^(١).

أما تقديم الجار والمجرور على غير متعلقه فللعناية والاهتمام أيضاً، وهذا الامر جار في عموم رصف الكلمات، فأتت بما قدّمته أعنى، وتندرج العناية والاهتمام مع الكلمات تدرجاً تنازلياً فما قدّمته أولاً هو أهم، وهكذا إلى آخرها ذكراً، فقولك (ذهب إلى المسجد خالد) يفيد أن العناية بالجار والمجرور أكثر من قولك (ذهب خالد إلى المسجد) قال تعالى ﴿سَخَّلْنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾ [آل عمران: ١٥١] فقدّم الجار والمجرور (في قلوب) على المفعول به (الرعب) وذلك لأنّ الأهم في هذا الموطن مكان الرعب، لا الرعب نفسه، إذ المهم أن تمتلئ قلوب الكافرين بالرعب وليس المهم أن يوضع الرعب في مكان آخر.

ثم إنّ الأهمية والعناية يحددها المقام، فقد تكون العناية في مقام تقتضي تقديم لفظ ما وقد تقتضي في مقام آخر تأخير ما قدّمته، وذلك نحو: (مررت بخالد على القائد) و(مررت على القائد بخالد) فلاهتمام بخالد في الجملة الأولى أكبر، وفي الثانية بالعكس وذلك كأن يكون الموطن في الأولى الاهتمام بأمر خالد وليس الدخول على القائد، والثانية بالعكس. قال تعالى:

(١) نهاية الإيجاز (١٢٢).

﴿ وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِ ۚ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ۝ ﴾ [آل عمران: ١٢٦].

وقال ﴿ وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ ۚ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۝ ﴾ [الأنفال: ١٠].

فقدّم (القلوب) على الجار والمجرور في آل عمران، فقال (ولتطمئن قلوبكم به) وأخرها عنه في الأنفال، فقال (ولتطمئن به قلوبكم) مع أنّ الكلام على معركة بدر في الموطنين، غير أن الموقف مختلف.

ففي آل عمران ذكر معركة بدر تمهيداً لذكر موقعة أحد وما أصابهم فيها من قرح وحزن والمقام مقام مسح على القلوب، وطمأنة لها من مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا ۚ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ۚ إِنْ يَمَسُّكُمْ فَتْرٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ فَتْرٌ يَشْلُهُ ۚ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ ۝ ﴾ [آل عمران: ١٣٩-١٤٠] الى غير ذلك من آيات المواساة والتصبير، فقال في هذا الموطن ﴿ وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِ ۚ ﴾ [آل عمران: ١٢٦]، فذكر ان البشرى (لهم) وقدّم (قلوبهم) على الامداد بالملائكة فقال: ﴿ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِ ۚ ﴾ كل ذلك من قبيل المواساة والتبشير والطمأنة، ولما لم يكن المقام في الأنفال كذلك وإنما المقام ذكر موقعة بدر وانتصارهم فيها ودور الامداد السماوي في هذا النصر، وقد فضل في ذلك أكثر مما ذكر في آل عمران، فقال ﴿ إِذْ قَسَتَ فُجُورُهُمْ ۚ فَاَسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِآلِيفٍ مِنَ الْمَلَكِكَةِ مُرْدِفٍ ۚ وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ ۚ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۚ إِذْ يُغِيثُكُمْ النَّفَاسَ أَمْنَةً مِنْهُ وَيُنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً يُطَهِّرُكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِيْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ ۚ إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَكِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبَّتُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا سَأَلَنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرَّعْبَ فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَأَضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ۝ ﴾ [الأنفال: ٩-١٢].

أقول لما كان المقام مختلفاً خالف في السياق.

أنه لما كان المقام في الأنفال مقام الانتصار وإبراز دور الامداد الرباني، قدّم (به) على القلوب والضمير يعود على الامداد، ولما كان المقام في آل عمران هو الطمأنة وتسكين القلوب قدمها على الامداد فقال (ولتطمئن قلوبكم به) وزاد كلمة (لكم) فقال (وما جعله الله إلا بشرى لكم) زيادة في المواساة والمسح على القلوب، فجعل كلا في مقامه.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَ بِهِ لَغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣].

وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَفَقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيغَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ [المائدة: ٣].

وقوله: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فُسْقًا أُهِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

فقد قال في آية البقرة (وما أهل به لغير الله) فقدّم (به) على (لغير الله)، ومعنى (ما أهل به) ما رفع الصوت بذبحه وهو البهيمة، وقال في آيتي المائدة والأنعام (وما أهل لغير الله به) فقدّم (لغير الله) على (به) وذلك أن المقام في آية الأنعام كان في الكلام على المفتريين على الله ممن كانوا يشركون للناس باسم الله، وهم يفترون عليه فقال: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِثْلَ دَرَجَاتٍ أَسْتَوِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٦] فصيلاً فقالوا هكذا لله برجعهم وهذا لشركائنا فما كان لغيرهم فكان يصح إلى الله وما كان لله فهو يصل إلى شركائهم ساء ما يمسكهم وكذلك زكّيت كثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم أوهم لغيرهم وأيسسوا عليهم دينهم ولو شاء الله ما فعلوه فذرهم وما يفترون وقالوا هل ننبئهم أنصت وحركت حجر لا يطعمها إلا من نشاء برجعهم وأنعم حرمت ظهورها وأنعم لا يقرؤن أمراً الله عليها أفترأه عليه﴾ [الأنعام: ١٣٦-١٣٨].

التي غير ذلك من الآيات التي تبين أن ثمة ذوات غير الله تحلل وتحرم مفترية على الله وذوات يزعمون أنها شركاء لله، تعبد معه، ونصيبها أكبر من نصيب الله في العبادة، ولذا قدّم إبطال هذه المعبودات من غير الله على (به) فقال (أو فسقاً أهل لغير الله به) لأنه هو مدار الاهتمام والكلام.

والكلام في المائدة أيضاً على التحليل والتحريم، ومن بيده ذلك ورفض اية جهة تحلل وتحرم من غير الله، فإن الله هو يحكم ما يريد قال: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَآفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرِ مَحْلٍ الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ يَتَأْتِيَ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَلَا يُحِلُّوا شَعِيرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا أَيْمِينَ الْآيَاتِ الْحَرَامِ يَنْفَعُونَ فَضْلًا مِمَّنْ رَزَقُوا وَرِضْوَانًا وَإِذَا حُلَلْتَ فَأَصْطَادُوا وَلَا يُحَرِّمُكُمْ شَتَائِنُ قَوْمٍ أَنْ صَدَّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ

وَتَعَاوُوا عَلَى الْآبِرِ وَالْقَوَى وَلَا تَعَاوُوا عَلَى الْإِيمِ وَالْعُدُونِ وَأَتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ، وَالْمُنْخَفِقَةُ وَالْمُؤَفَّقَةُ وَالْمُتْرَبَةُ وَالنَّطِيجَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْكَرِ ذَلِكَ فَنسَى الْيَوْمَ بَيْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمْسُتُ عَلَيْكُمْ بَعَثْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنْ اضْطَرَّ فِي مَخْصَصَةٍ غَيْرِ مَتَجَانِفٍ لِإِيمِي فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَ لَهُمْ قُلْ أُحِلَ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَأَتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ [المائدة: ١-٤].

فهو يجعل التحليل والتحریم بيده ويرفض أية جهة أخرى تقوم بذلك، لأن ذلك من الشرك الذي أبطله الاسلام، ولذا قدمه في البطلان فقال (وما أُهِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ).

ثم انه جاء في الموطنين بذكر اسم الله على الذبائح، فذكر في آية الانعام أن المشركين لا يذكرون اسم الله على بعض ذبائحهم تعمدًا، فقال ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٣٨]، وأمر في آية المائدة بذكر اسم الله، فقال: (واذكروا اسم الله عليه) فناسب ذلك تقديم بطلان ذكر غير الله.

واما في آية البقرة فليس المقام كذلك، فلم يذكر أن ثمة جهة أخرى تقوم بالتحليل والتحریم، وإنما الكلام على ما رزق الله عباده من الطيبات، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ وقال بعدها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٢-١٧٣].

فلما كان المقام مقام الرزق والطعام والامر بأكل الطيبات قدم (به) والضمير يعود على ما يذبح وهو طعام مناسبة للمقام، والله أعلم.

تعلق الجار والمجرور

يرى النحاة أن الجار والمجرور ومثله الظرف لابد أن يتعلق بفعل، أو بما يشبه الفعل، أو ما هو بمعناه، فالمتعلق بالفعل نحو (سرت في الطريق) وشبه الفعل نحو (أنا سائر في الطريق) فهو متعلق باسم الفاعل وهو شبيه بالفعل، ومثله اسم المفعول وبقية المشتقات والمصدر، وما هو بمعنى الفعل نحو (أين أنت مني؟) لان معنى (أين أنت)

بعدت^(١)، ونحو (هو اسد في المعركة) أي شجاع (هو فرعون على قومه) أي ظالم، وكقوله:

وان لسانِي شهدة يشتفى بها وهو على من صبّه الله علقم

ف (على) متعلقة بعلقم لتأوله بصعب أو شاق، أو شديد.

ومثال تعلق الظرف بالفعل (جلست بينكم) وتعلقه بشبهه، نحو (أنا متحدث معكم)، ومثال تعلقه بما هو بمعناه قوله:

انا ابو المنهال بعض الاحيان

وقوله:

أنا ابن ماوية اذ جدّ النقر وجاءت الخيل اثنائي زُمَر

فتعلق (بعض) و(اذ) بالاسمين العلمين، لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد^(٢).

فان لم يكن في الجملة ما يصح تعلقه به، قدر له متعلق مناسب، نحو (هو في الدار) أي كائن في الدار، ونحو (النفس بالنفس، والسن بالسن) أي النفس مقتولة بالنفس، والسن مقلوعة بالسن، ونحو (من لي بهذا؟) أي (من يتكفل لي بهذا؟).

ومعنى التعلق الارتباط، ويكون التعلق بما فيه صحة المعنى^(٣)، فقولك مثلاً (شبهت خالداً وهو يجود بماله بالبحر) يكون فيه (بالبحر) متعلقاً- أي مرتبطاً- بشبهت لا بيجود، اذ لو علقته بيجود لصار المعنى (يجود بالبحر) وهو فاسد. وإذا علقته بشبهت كان المعنى: شبهته بالبحر.

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٥٥).

(٢) انظر المغني (٢/ ٤٣٣-٤٣٥).

(٣) عند النحاة أمور لفظية تمنع من التعلق بالمذكور وإن كان المعنى يقتضيه، فيقدرون له متعلقاً محذوفاً وذلك نحو ﴿إِنِّي لَكَا مِنَ التَّصْحِيحِ﴾ [القصص: ٢٠] فلا يعلقون (لك) بـ (التصحیح) وإن كان المعنى يقتضيه إذ المعنى اني من الناصحين لك لوجود (ال) الموصولة الداخلة على اسم الفاعل فهم يقدرون له محذوفاً يفسره المذكور، أي (اني من الناصحين لك من الناصحين)، وهذا الامر لا يعنينا في هذا الموضع وإن كنا لا نقول به، ولا نراه، فنحن نبحت الآن في معنى التعلق وحقيقته.

وأما (بماله) فهو مرتبط بيجود لا بشبهت، لأنّ المعنى: يَجُودُ بماله اذ لو علقت به شبهت لكان المعنى (شبهت خالداً بماله) وهو فاسد.

ونحوه قوله تعالى: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾ [النساء: ٩٥] فـ (بأموالهم) متعلق بالمجاهدين لا بفضل، و(على القاعدین) متعلق بـ (فضّل).

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ يَنْسَى الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ﴾ [المائدة: ٣]. فارتباط (من دينكم) بـ ينس لا بـ (كفروا) لأنّ المعنى يكون على هذا (كفروا من دينكم) ولا معنى له والمراد ينسوا من دينكم.

ونحوه قوله تعالى: ﴿لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ﴾ [ابراهيم: ١٨] فـ (على شيء) مرتبط بـ (يقدرُونَ) لا بـ (كسبوا) لان المعنى يكون على هذا (كسبوا على شيء) وهو فاسد، وإنّما المعنى لا يقدرُونَ على شيء.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ﴾ [يوسف: ٢١] فتعلق (لامراته) بـ (قال) لا بـ (اشتراه) لانه يكون المعنى على هذا (اشتراه لامراته) وهو غير مراد، ويبقى المقول له بعد ذلك مجهولاً.

ومثله قوله تعالى: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] فلا يصح تعلق (ليلة الصيام) بـ (أحل) لأنّه يكون المعنى أنّ الرفث أحل ليلة الصيام، أي نزل تحليله في ليلة الصيام وليس المعنى على ذاك، وإنّما المقصود أنّ الرفث حلال في ليلة الصيام، فهو متعلق بالرفث محذوفاً أو مذكوراً، فإنّ النحاة يقدرونه محذوفاً، ذلك لأنّ المصدر (الرفث) يصح تقديره بأنّ والفعل، أي (أنّ ترفثوا) وهذا النوع من المصدر لا يتقدم عليه معموله عندهم، وأنا لا أرى مانعاً من تعليقه بالمذكور.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْلَلْ يَأْتِ بِمَا عَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١] فلا يصح تعليق (يوم القيامة) بـ (يعلل) أو (يغلل) لأنّ المعنى يكون على ذاك (غلل يوم القيامة) وليس في يوم القيامة غلول بل هو قبله، وإنّما هو متعلق بـ (يأت)، أي: يأت به يوم القيامة.

ومثله قوله تعالى: ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، فلا يصح تعلق (يوم القيامة) بـ (يبخلوا)، لأنّ المعنى يكون عند ذاك أنهم بخلوا يوم القيامة وهم لم يبخلوا يوم القيامة، وإنّما بخلوا في الدنيا فهو مرتبط بـ (سيطوقون).

ونحوه قوله تعالى ﴿لَهَا تَهُ إِحْدَاهُمَا تَمُشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّهُ يَدْعُوكَ لِجَعِزِكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص: ٢٥] إذا ربطت فيه (على استحياء) بتمشي، وهو الظاهر، كان المعنى أنها تمشي على استحياء، وإذا ربطته بـ (قالت) المتأخر كان المعنى أن القول على استحياء أي (على استحياء قالت).

فأنت ترى أن المعنى يتغير بحسب تقدير الارتباط.

ثم إن التعلق أو الارتباط ليس مختصاً بالجار والمجرور والظرف، وإن كان النحاة لا يذكرونه في غيرهما، بل هو جار في كثير من التعبيرات في الجملة العربية، لأنه لا بد من ارتباط بين الكلمات أحياناً ليوضح المعنى المقصود.

ومثال التعلق أو الارتباط في غير الظرف والجار والمجرور، قوله تعالى: ﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [الرعد: ٢٢] فـ (سراً وعلانية) مفعولان مطلقان أو حالان، وهما متعلقان بأنفقوا، لا يرزقناهم لأن المعنى على ذلك يكون رزقناهم سراً وعلانية، وليس هو المراد، بل المراد أنهم ينفقون سراً وعلانية.

والنحاة يسمون هذا المتعلق به عاملاً، فيقولون إن العامل في (سراً وعلانية) هو (ينفقون).

ونحوه قوله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ [النساء: ١٩] فـ (كراً) مفعول مطلق أو حال، وهذا المصدر متعلق بـ (ترثوا) لا يأمّنوا، لأن المعنى يكون على ذلك (يا أيها الذين آمنوا كرهًا لا يحل لكم أن ترثوا النساء) ولا بقوله (يحل) لأن المعنى سيكون: لا يحل لكم كارهين أن ترثوا النساء. ومقتضى هذا الأمر أنهم إذا لم يكونوا كارهين جاز لهم ذلك. ذلك لأن (كرها) سيكون حالاً للمجرور وهذا المعنى فاسد.

وتحوه أن تقول (ما للذي أساء إلينا نائماً بينما؟) فلا يصح تعلق (نائماً) وهو حال بـ (أساء) لأن المعنى سيكون (أساء نائماً) أي أساء وهو في حال نومه، وإنما متعلق بمحذوف أي ما حصل له نائماً؟.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَمَا يَشْعُرُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَسْتَعِثُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [يونس: ٦٦] فـ (شركاء) مفعول به، وهو مرتبط بـ (يشع) أي: مفعول لهذا الفعل أو

معمول له ، كما يقول النحاة لأنَّ المعنى أنهم لم يتبعوا شركاء في الحقيقة ، ولا يصح ربطه به (يدعون) لأنَّ الكلام على ذلك لا يتم ، لانه سيكون (وما يتبع الذين يدعون شركاء) ولا ندري النفي عن أي شيء ولا ما يتبعون .

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْفُتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَّكَ ﴾ [هود: ٨١] فامرأتك مستثنى يحتمل تعلقه به (أسر) فيكون المعنى : فأسر بأهلك إلا امرأتك ، ويحتمل تعلقه به (يلفت) فيكون المعنى (ولا يلفت منكم أحد إلا امرأتك) ، وعلى هذا تكون مُسرى بها معهم ولكنها تلتفت ، والراجح عندي الاول ، والله أعلم .

ومثل هذا أن تقول (ذهب الطلاب إلى المكتبة واستعاروا كتباً إلا خالداً) فإنك اذا غلقت المستثنى به (ذهب) كان المعنى : ذهب الطلاب الى المكتبة إلا خالداً فهو لم يذهب ، وإذا علقت به (استعاروا) كان المعنى : إن خالداً ذهب معهم الى المكتبة ولكنه لم يستعز كتاباً .

فالتعلق هو الارتباط المعنوي ، سواء كان ذلك في الجار والمجرور والظرف ، أم في غيرهما . مما يقتضى الارتباط .

الاضافة

معنى الاضافة:

الاضافة نسبة اسم الى اسم آخر، واسناده اليه نحو: غلام هند، وكتاب خالد^(١).

وقد استقر الأمر مؤخراً عند النحاة على أن الاضافة، إما أن تكون بمعنى اللام، نحو: (دار سالم) و(مال محمد) أي دار لسالم، ومال لمحمد، أو تكون بمعنى (من) وذلك إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف، نحو (ثوب صوف) و(خاتم ذهب) أي ثوب من صوف وخاتم من ذهب، أو تكون بمعنى (في) وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف، نحو (شهيد الدار) أي في الدار و﴿بَلْ مَكْرُؤٌ لَّيْلٍ وَلَنَهَارٍ﴾ [سبأ: ٣٣] أي في الليل والنهار^(٢).

ولا تخرج الإضافة عن هذا عندهم.

وذهب بعض النحاة إلى «أن الاضافة ليست على تقدير حرف أصلاً، وإلا لزم أن (غلام زيد) يساوي (غلام لزيد) وليس كذلك، فإن معنى المعرفة غير النكرة.

وأجيب بأن قولنا (غلام لزيد) ليس تفسيراً مطابقاً من كل وجه، بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط»^(٣).

والحق فيما نرى أن الاضافة تعبير آخر ليس على تقدير حرف، فقد يصح تقدير حرف في تعبير، وقد يمتنع تقدير أي حرف في تعبير آخر، وما صح تقديره بحرف لا يطابق معناه معنى المقدر. فهي أعم من أن تكون بمعنى حرف، ومما يدل على ذلك أمور، منها:

١- امتناع اظهار أي حرف من هذه الحروف في قسم من التعبيرات، نحو: (جئت مع خالد) و﴿يَنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦] و﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] و﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاًّ لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [آل عمران: ٩٣] و﴿يَنْ كُلِّي زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾ [الشعراء: ٧] و(عند خالد مال) و(خرج جميع القوم) و(يوم الأحد) و:

(١) الاضافة عند النحاة اسناد اسم الى اسم اخر على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه.

(٢) انظر ابن عقيل (٣/٢) «شرح الرضي» (٢٩٨-٢٩٩).

(٣) حاشية الخضري (٣/٢) وانظر «الهمع» (٤٦/٢).

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

ونحو ذلك كثير، مما يدل على أنّ الإضافة أوسع من أن تكون بمعنى حرف، وقد لاحظ النحاة ذلك، فحاولوا الخروج من هذا المأزق بقولهم: «ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يجوز التصريح بها بل يكفي أفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام، فقولك (طور سيناء) (يوم الاحد) بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله»^(١).

ونحن نقول: ومن أين لهم أنّ نحو طور سيناء، ويوم الاحد، وكل الرجال، وجميعهم، فيه مدلول اللام الذي يفيد الاختصاص؟.

٢- اقرّ النحاة أنّ الإضافة غير المحضة (وهي اضافة اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة إلى معمولها) ليست على تقدير حرف، فقولك: (هو حسن الوجه) ليس على تقدير حرف فليس الوجه في مثل هذا «مضافاً اليه (حسن) بتقدير حرف الجر، بل هو هو وكذا في (ضارب زيد) لان (ضارب) وإن كان مضافاً الى زيد، لكنه بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافاً اليه من حيث المعنى حيث نصبه أيضاً، ولم يحتج في إضافته إليه لا في حال الإضافة ولا قبلها الى حرف جر»^(٢).

وذلك أنّ قولك (هو ضارب زيد) ﴿وَلَيْكَ جَايِعُ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ٩] مضاف بنفسه، لا بتقدير حرف لأن اسم الفاعل فيهما مأخوذ من متعدّد، وهو يتعدّى بنفسه، فقولك (هو ضارب زيداً) تقديره: هو يضرب زيداً وليس التقدير: هو يضرب لزيد، ولذا يقول النحاة في نحو: (هو ضارب لخالد) إنّ اللام فيه زائدة مقوية، والاصل (هو ضارب خالداً) باضافة الوصف الى معموله، وأصل التعبير (هو ضارب خالداً) ومثله ﴿فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦] فان اللام فيه زائدة مقوية، والاصل: فعال ما يريد، فكيف ينقلب الزائد أصلاً؟ فالتقدير يختص بالمحضّة عندهم.

٣- ونحن نقول: إنّ لا فرق بين المحضّة وغيرها، فقد يمتنع التقدير في المحضّة ايضاً مما له شبه بغير المحضّة من وجه وذلك نحو (إطعام مسكين) وكقوله: ﴿كَطَيَّ السَّجْلَ لِلْكُتُبِ﴾ [الانبياء: ١٠٤] وقوله: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فَعَلِ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ

(١) شرح الرضي على الكافية (٢٩٩/١).

(٢) شرح الرضي (٢٩٧/١)، وانظر «الهمع» (٤٦/٢).

الرَّكَوَّةُ ﴿﴾ [الانباء: ٧٣] وقوله ﴿وَلَا عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧] فهذه كلها اضافة محضة، لأن اضافة المصدر عندهم محضة، وهي ليست على تقدير حرف كما هو ظاهر، وذلك أَنَّ المصدر في هذه الامثلة متعدّد وقد اضيف الى مفعوله، وهو يتعدّى اليه في الاصل بلا تقدير حرف، كما في (ضارب خالد).

ومثله اضافة اسم الفاعل اذا كان ماضياً، نحو (أنا مكرم محمد أمس) فهي محضة، وهي ليست على تقدير حرف في الراجح، لأنه متعدّد، وقد صرح بذلك ابن يعيش، قال: «وعندي أَنَّ اضافة اسم الفاعل إذا كان ماضياً من ذلك، ليس مقدراً بحرف مع أَنَّ اضافته محضة»^(١).

وعلى هذا فلا يصح تقدير حرف في نحو هذا، وبنا يكون قد خرج قسم من المحضة من التقدير.

٤- اضافة اسم التفضيل في الغالب لا تفيد معنى حرف، ولا تدل عليه، وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ عَذَابٍ﴾ [البقرة: ٨٥]. فهذا نظير قولهم (حسن الوجه)، فلا يصح تقدير حرف فَإِنَّ (أشدّ) هو العذاب كما ذكروا في الصفة المشبهة، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٣] وقوله ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٦٧] ونحو (أكرمه أحسن الاكرام).

واضافة اسم التفضيل محضة عند الجمهور، فهذا خرج عن التقدير ايضاً.

٥- ومما يدل على ضعف مذهبهم أَنَّ الأولى أَنْ يكون التقدير أحياناً على غير ما ذهب اليه النحاة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي ذُرَاهِهِمْ مِنَ الصُّورِ حَذَرِ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] فهو على تقدير اللام عندهم، وتقدير (من) أرجح وأولى، أي: حذراً من الموت، وهم لا يقدرونه بـ (من) لأنّ المضاف اليه ليس جنساً للمضاف، وكذلك (هربت خوفاً سعيد)، فهو على تقدير اللام عندهم، وتقدير (من) أظهر في المعنى، أي: خوفاً من سعيد، ونحوه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَكِ كَذَرِ النَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [البقرة: ١٦١] فهم يقدرونه باللام وتقدير (من) أظهر في المعنى أي: لعنة من الله وهم يمنعون تقديره بـ (من) لأنّ المضاف اليه ليس جنساً للمضاف، وكذلك قولنا (هو أكبر

القوم) و(أفضل الطلاب) فإن تقدير (من) فيه أولى من اللام، أي أكبر من القوم وأفضل من الطلاب.

فذل على ضعف المعنى في تقديرهم أحياناً.

٦- إن المعنى يتغير عند التقدير، فتصبح المعرفة نكرة، فلو قدرت (هذه دار محمد) باللام كان التقدير (هذه دار لمحمد) والاولى معرفة، والثانية نكرة، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿يَتَقَادَمُ أَبْنَاهُمْ بِأَسْمَاءِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣] فهو لا يساوي (بأسماء لهم) ومثله قوله تعالى ﴿لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ [النساء: ٨٤] فهو لا يساوي (إلا نفساً لك) إذ يقتضي أن له أكثر من نفس، وقوله ﴿يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦١] فهو لا يساوي (رسولاً لله)، وقوله ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ [يونس: ٩٢] لا يساوي (بيدن لك) إذ يقتضي أن له أكثر من بدن، وقوله ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [الانعام: ١٠٩] لا يساوي (جهداً لأيمانهم) وليس له معنى.

وقد أدرك النحاة ذلك، فقد ذهب أبو حيان تبعاً لابن درستويه كما أسلفنا، إلى «أن الاضافة ليست على تقدير حرف أصلاً، والألزم أن (غلام زيد) يساوي (غلام لزيد) وليس كذلك، فإن معنى المعرفة غير النكرة.

وأجيب بأن قولنا غلام لزيد ليس تفسيراً مطابقاً من كل وجه، بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط»^(١).

ورد النحاة عليه ليس متيناً، فانهم إن قدروا حرفاً تغير المعنى واستحالت المعرفة الى نكرة، فالاولى عدم التقدير للخلاص من هذا الامر، جاء في (المقتضب) «وأما الأسماء المضافة الى الأسماء بأنفسها فتدخل على معنى اللام، وذلك قولك: المال لزيد كقولك: مال زيد، وكما تقول: هذا أخ لزيد، وجار لزيد، وصاحب له، فهذا بمنزلة قوله: جاره وصاحبه.

فلا فصل بينهما، إلا أن اللام إذا حالت بين الاسمين، لم يكن الاول معرفة بالثاني من أجل الحائل.

فإذا أضفت الاسم الى الاسم بعده بغير حرف، كان الاول نكرة ومعرفة بالذي بعده.

فإذا أضفت اسماً مفرداً الى اسم مثله مفرد أو مضاف صار الثاني من تمام الاول وصاراً جميعاً اسماً واحداً وانجز الآخر بإضافة الاول اليه، وذلك قولك: هذا عبد الله، وهذا غلام زيد وصاحب عمرو...

ألا ترى أنك تقول: هذا غلام رجل فيكون نكرة، فإذا أردت تعريفه قلت: هذا غلام الرجل وهذا صاحب المال»^(١).

فالمبرد- وإن كان يقدر تبعاً للنحاة- ذكر الفرق بينهما، وأدرك أن كلاً منهما تعبير خاص، وأن إضافة اسم إلى آخر، تصير الثاني من تمام الأول، وتجعلهما جميعاً اسماً واحداً.

٧- إن إضافة الشيء إلى الشيء قد تكون بأدنى ملابس، وهي أعم من أن تكون بمعنى حرف مما يدل على أنها تعبير آخر. جاء في (كتاب سيويه): «ألا ترى أنك تقول هذا حب رمان» فإذا كان لك قلت (هذا حب رمان) فأضفت الرمان إليك، وليس لك الرمان إنما لك الحب، ومثل ذلك هذه ثلاثة أثوابك، فكذلك يقع على جحر ضب ما يقع على حب رمان، تقول (هذا جحر ضبي) وليس لك الضب، إنما لك جحر ضب كما أضفت الجحر إليك مع إضافة الضب»^(٢).

وجاء في (شرح ابن يعيش): «ويضاف الشيء إلى الشيء بادن ملابسة نحو قولك: لقيته في طريقي» أضفت الطريق إليك لمجرد مرورك فيه، ومثله قول أحد حاملي الخشبة (خذ طرفك) أضاف الطرف إليه لملاسته إياه في حال الحمل»^(٣).

ونحوه قوله تعالى: ﴿عَشِيَّةً أَوْ ضُحًى﴾ [النازعات: ٤٦] لما كانت العشية والضحي طرفي النهار صح إضافة أحدهما إلى الآخر، ونحو كوكب الخرقاء لسهيل^(٤). ومثل سعيد كرز وجبل الجودي وطور سيناء ومدينة الموصل وحق اليقين، وقولهم (رجل صدق ورجل سوء) قال تعالى ﴿وَأَجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤] وقال ﴿أَمْطَرْتُ مَطَرًا سَوًى﴾ [الفرقان: ٤٠] و﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا سَوِيًّا فَسَيَفِين﴾ [الأنبياء: ٧٤] فهذا كله ليس على تقدير حرف معين وتقدير أي حرف مفسد للمعنى.

إن العرب قد تقيد المعاني -إذا أرادت- باللام أو (من) أو (في) أو غيرها، فإذا أرادت إطلاق المعاني حررتها من ذلك.

(١) المفتب (٤/١٤٣-١٤٤).

(٢) كتاب سيويه (١/٢١٧).

(٣) شرح ابن يعيش (٨/٣).

(٤) انظر شرح الرضي على الكافية (١/٢٩٩)، «الصبان» (٢/٢٣٧).

فالإضافة تعبير آخر غير مقيّد بحرف معيّن، إنّه قد يحتمل تقدير حرف أحياناً، غير أن المعنيين لا يتماثلان، وقد يكون غير ذلك فلا يحتمل معنى حرف ولا تقديره.

نوعا الإضافة:

يقسم النجاة الإضافة على ضربين: محضة وغير محضة.

فالمحضة: إضافة غير الوصف نحو (كتاب محمد)، أو إضافة الوصف الى غير معموله نحو (كريم مصر).

وتفيد تعريفاً أو تخصيصاً بحسب المضاف اليه، فإذا كان المضاف اليه معرفة أفادت تعريفاً وإذا كان نكرة أفادت تخصيصاً، فقولك (غلام محمد) معرفة، وأما قولك (غلام امرأة) فنكرة تفيد التخصيص.

ومعنى التخصيص تقليل الاشتراك، ف (غلام) أعمُّ من (غلام امرأة)، فبالإضافة قل الاشتراك بعد أن كان يشمل كل غلام.

والتعريف بالإضافة كالتعريف بـ (ال)، قد يكون للعهد. وقد يكون للجنس، فمن تعريف العهد قوله تعالى: ﴿لَا تَكْلَفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ [النساء: ٨٤] وقوله: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُعْطِي وَيُعِيبُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٦١] وقوله: ﴿هَٰذِهِ نَافَةٌ لِّلَّهِ لَكُمْ ءَايَةٌ﴾ [الاعراف: ٧٣] وقوله: ﴿فَالْيَوْمَ نَنْجِيكَ بِنَدْرِكَ﴾ [يونس: ٩٢] فهذا كله من تعريف العهد، لأنّه يدل على واحد بعينه.

ومن تعريف الجنس قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِهَتِنِمْ طُلُمًا﴾ [النساء: ١٠]. فأموال اليتامى تفيد الجنس، ومثله ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦] وقوله ﴿وَلَا مَرْئَهُمْ فَلْيُبَيِّتْكُنَّ إِذَا ذَاكَ الْأَنْتَعَامُ﴾ [النساء: ١١٩] وقوله ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ... وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ [التوبة: ٦٠] فكل هذا من تعريف الجنس، لانه لا يراد به واحد بعينه بل هو لعموم الجنس. جاء في (شرح الرضي على الكافية) «إذا قلت (غلام زيد ركب) ولزيد غلمان كثيرة فلا بد أن تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد، أما بكونه أعظم غلمانه أو أشهر بكونه غلاماً له، دون غيره، أو يكون غلاماً معهوداً بينك وبين المخاطب، وبالجمله بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان... ثم يقال (جاءني غلام زيد) من غير اشارة الى واحد معيّن، وذلك كما أن ذا اللام في أصل الوضع

لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله:

«ولقد أمر على اللثيم يسبني»

وذلك على خلاف وضعه، فلا تظن من اطلاق قولهم في مثل (غلام زيد) انه بمعنى اللام ان معناه ومعنى (غلام لزيد) سواء، بل معنى (غلام لزيد) واحد من غلمانه غير معين، ومعنى (غلام زيد) الغلام المعين من غلمانه، ان كان له غلمان جماعة، أو ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد^(١).

والمضاف يتعرف بالمضاف اليه، سواء أضيف الى مفرد أم جملة، ومن الاضافة الى الجملة قولنا (جئت يوم سافر محمد) أي جئت يوم سفر محمد، وهو معرفة.

جاء في (المقتضب): «فاذا قلت: (هذا يوم يخرج زيد) فقد اضيفته الى هذه الجملة فاتصل بالفعل لما فيه من شبهه وأتبعه الفاعل لانه لا يخلو منه، وهو معرفة لان قولك (هذا يوم يخرج زيد) هذا يوم خروج زيد في المعنى و﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥] هذا يوم منهم من المنطق^(٢).

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «قال صاحب المغني: يتعرف الظرف المضاف الى الجمل فيصح أن يقال: جئتكم يوم قدم زيد الحار أو البارد، على أن يكون صفة لليوم. قلت: ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه، ينبغي أن لا يتعرف المضاف إذا كان الفاعل في الفعلية، أو المبتدأ في الاسمية، نكرة نحو يوم قدم أمير، ويوم أمير كبير قدم، إذ المعنى يوم قدوم أمير^(٣).

وعلى هذا فالمضاف يتعرف أو يتخصص بحسب المضاف اليه، فان كان معرفة عرف وان كان نكرة خصص، جملة أو مفرداً.

فإن قلت: ألا ترى أن (يوم) في نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦] وقوله ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ [الشعراء: ٨٨] معلوم مع تنكير الوجوه والمال، فكيف يكون نكرة؟.

(١) شرح الرضي (١/٣٠٠).

(٢) المقتضب (٣/١٧٦).

(٣) شرح الرضي (٢/١١٧) وانظر حاشية الصبان (٢/٢٣٩).

قلت: هو نكرة لا معرفة غير أنه معلوم لأنه معروف أن المقصود به يوم القيامة فهو كما تقول: (سيحاسبك الله في يوم عظيم) وهو لاشك نكرة، غير أنه معلوم لأنه معروف أن المقصود به يوم القيامة، ومثله قولك (إنه قادم على رب كريم) فرب كريم نكرة مع أن المقصود به الله تعالى، وذلك لأن هذا خصوصية له، ونحو قوله تعالى ﴿سَلِّمُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [يس: ٥٨].

فإن كان صاحب الجملة معرفة كان المضاف معرفة، وإن كان نكرة كان المضاف نكرة مخصصة.

الاسماء الموعلة في الإبهام: يذكر النحاة أن ثمة أسماء موعلة في التنكير لا تعرف بالإضافة إلى المعرفة، نحو غير ومثل وشبه وسوى، فقولك (مررت برجل غيرك) (غير) فيه نكرة، وكذلك: مررت برجل مثلك وشبهك، مثل وشبه فيه نكرتان وإن كانتا مضافتين إلى معرفة بدليل أنك وصفت بهما النكرة قال تعالى: ﴿أَمْ هُمْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [الطور: ٤٣] وقال ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] وقال ﴿وَلَا تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨]، وقال: ﴿يَذَلُّهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦] ف (غير) في هذه كلها نكرة لأنها وصفت بها النكرة، وكذلك (مثل) (في نحو قولك (مررت برجل مثلك) ومررت برجل مثل الأسد).

وسر ذلك أن هذه الكلمات تفيد العموم فقولك (مررت برجل غيرك) (غيرك) فيه عامة في كل الأشخاص الذين هم سواك، فقد يكون أنه مر بخالد أو بحسن أو سعد أو محمد أو رجل آخر غير معلوم، وهي بهذا المعنى نكرة ولاشك.

وكذلك لو قلت (مررت برجل مثلك) فأوجه الشبه متعددة، فقد يكون مثلك في الطول، أو في اللون، أو في الذكاء، أو في القوة، أو في الجود، أو في غير ذلك من أوجه الشبه فلا ينحصر بشخص معين.

فهذه كلمات تفيد العموم لا تنحصر فيها أوجه المغايرة والمشابهة فلذلك كانت نكرات. جاء في (المقتضب): «و(مررت برجل مثلك) فإن قال قائل: كيف يكون المثل نكرة وهو مضاف إلى معرفة؟ هلاً كان كقولك: مررت بعدد الله أخيك!»

فالجواب في ذلك أن الأخوة محصورة، وقولك (مثلك) مبهم مطلق يجوز أن يكون مثلك في أنكما رجلان أو في أنكما أسمران، وكذلك كل ما تشابهتما به، فالتقدير في ذلك

التنوين كأنه يقول: مرر برجل شبيه بك ومررت برجل مثلي لك.

فإن أردت بـ (مثلك) الاجراء على أمر متقدم حتى يصير معناه: المعروف بشبهك لم يكن إلا معرفة فتقول على هذا (مررت بزيد مثلك) كما تقول: مررت بزيد أخيك، ومررت بزيد المعروف بشبهك.

ومثل ذلك في الوجهين مررت برجل شبيهك، ومررت برجل نحوك، فأما مررت برجل غيرك، فلا يكون إلا نكرة لانه مبهم في الناس أجمعين، فانما يصح هذا ويفسد بمعناه^(١).

وجاء في (شرح ابن يعيش): «وقد جاءت اسماء اضيفت الى المعارف ولم تتعرف بذلك للابهام الذي فيها وانها لا تختص واحدا بعينه، وذلك غير، ومثل، وشبه، فهذه نكرات وإن كن مضافات الى معرفة، وانما نكرهن معانيهن وذلك، لأن هذه الاسماء لما لم تنحصر مغايرتها ومماثلتها لم تتعرف، ألا ترى أن كل من عداه فهو غيره، وجهة المماثلة والمشابهة غير منحصرة فاذا قلت (مثلك) جاز أن يكون مثلك في طولك، وفي لونك، وفي عملك ولن يحاط بالاشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء، فلذلك من الابهام كانت نكرات...»

وقد تكون هذه الاشياء معارف إذا شهر المضاف بمغايرة المضاف إليه، أو بمماثلته فيكون اللفظ بحاله والتقدير مختلف، فاذا قال القائل: مررت برجل مثلك، أو شبيهك واراد النكرة فمعناه بمشابهك أو مماثلتك في ضرب من ضروب المماثلة والمشابهة، وهي كثيرة غير محصورة، واذا اراد المعرفة قال: مررت بعبد الله مثلك، فكان معناه المعروف بشبهك، أي الغالب عليه ذلك ونحوه قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧].

لأن المراد بالذين أنعمت عليهم، المؤمنون، والمغضوب عليهم، الكفار فهما مختلفان، ونحوه مررت بالمتحرك غير الساكن، والقائم غير القاعد^(٢).

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «واعلم أن بعض الاسماء قد توغل في التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو (غيرك) و(مثلك) وكل ما هو بمعناها من نظيرك، وشبهك، وسواك، وشبهها، وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتاً دون أخرى، اذ كل ما في الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا

(١) «المقضب» (٢٨٦-٢٨٨).

(٢) «شرح ابن يعيش» (١٢٥-١٢٦).

مماثلة زيد لا تخصص ذاتاً، بلى نحو (مهلك) أخص من غيرك، لكن المثلثة ايضاً يمكن ان تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى.

قال ابن السري: اذا أضفت (غيراً) الى معرف له ضد واحد فقد تعرف (غير) لانهصار الغيرة كقولك: عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله تعالى ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ صفة (الذين انعمت عليهم) اذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيعرف غير المغضوب عليهم، لتخصصه بالمرضي عنهم، وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء، كالعلم والشجاعة أو نحو ذلك. فقيل (جاء مثلك) كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني.

والمعرفة والنكرة بمعانيها فكل شيء خلص لك بعينه من سائر امته فهو معرفة، وقدح ابن السراج في هذا بقوله تعالى ﴿نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧] مع ان معنى (غير الذي كنا نعمل) اي الصلاح لان عملها كان فساداً، ويقول الشاعر:

ان قلت خيراً قال شراً غيره

والجواب أنه على البذل لا الصفة، أو حمل (غير) على الاكثر مع كونه صفة، لأن الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه^(١).

وجاء في (الهمع): «يعرف ما ذكر من (غير) وما بعده إن تعين المغاير والمماثل كأن وقع بين ضدين نحو ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ وقولك: مررت بالكريم غير البخيل، والجامد غير المتحرك^(٢)».

فخلاصة ما ذهب اليه النحاة أن الاصل في (غير) و(مثل) ونظائرها، ألا تعرف بالاضافة وقد تعرف، اذا شهر المضاف بالمغايرة والمماثلة، وأنكر آخرون تعريف (غير) مطلقاً.

وذهب بعضهم الى انها تعرف اذا أضفتها الى معرف له ضد واحد. ورد هذا القول بقوله تعالى ﴿نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧]، وقوله: (ان قلت خيراً قال شر غيره)^(٣).

(١) «شرح الرضي» (٣٠٠/١-٣٠١)، وانظر «الهمع» (٤٧/٢).

(٢) «الهمع» (٤٧/٢).

(٣) انظر المعنى (١٥٨/١)، «شرح الرضي» (٣٠٠/١-٣٠١).

والتحقيق في هذا، أنّ غيراً ومثلاً، قد تتعرفان بالاضافة، وذلك إذا تعين المغاير والمماثل. وایضاح ذلك أنك تقول (نزلت بواي غير ذي زرع) و(نزلت بواي غير ذي الزرع) و(نزلت بالوادي غير ذي الزرع) فان الثالثة معرفة بخلاف الاولين.

وذلك إن قولك (بواي غير ذي زرع) يكون فيه الوادي نكرة، وهو موصوف بأنه ليس بذي زرع كما تقول (نزلت بواي مزروع). واما (بواي غير ذي الزرع) فالمقصود به انه نزل بواي غير الوادي المزروع، فهناك واد ذو زرع معلوم للمخاطب، فهو لم ينزل بذلك الوادي بل نزل بواي آخر، فذو الزرع معرفة، ولكن (غيراً) بقيت نكرة لان الوادي المتزول به نكرة لم يتعين.

وأما قولك: (نزلت بالوادي غير ذي الزرع) فالوادي المتزول به معرفة والوادي المتروك معرفة، فهنا تكون (غير) معرفة لأنّ كلاً من الواديين معلوم، ونحوه قولك (لقيت رجلاً غير خائف ولا وجل) و(لقيت رجلاً غير الخائف) و(لقيت الرجل غير الخائف).

وأما (شبيهك) فتتعرف بالاضافة، بخلاف (مثلك) و(شبهك) و(نحوك) واضرابها، وذلك لأنّ لفظ (شبيه) يفيد انحصار الشبه في جميع الوجوه، وذلك أنّها على وزن (فعليل) وهي تفيد المبالغة كعليم، وسميع، فدل على شدة المشابهة واتساعها، فاذا قلت (مررت بالرجل شبيهك) فكأنك قلت: مررت بالرجل الذي يشبهك من جميع الوجوه^(١). بخلاف شبهك ومثلك، فإنّه يفيد وجهاً من وجوه المشابهة الكثيرة المتعددة.

وأما (حسبك) و(هذك) و(شرعك) و(كفيك) و(كافيك) و(ناهيك) واخواتها فهي نكرات لانها بمعنى الفعل، فقولك: (حسبك درهم) معناه (يكفيك درهم) او ليكفك. وقولك (مررت برجل حسبك من رجل) معناه يكفيك، أو كافيك، وكذا اخواته^(٢).

الاضافة غير المحضة: وتشمل:

١- إضافة اسم الفاعل والمفعول الى معمولهما اذا كانا دالين على الحال أو الاستقبال نحو (هو ضارب خالد الآن أو غداً) و(هو مضروب الأب الآن أو غداً) فإن كانا للمضي فاضافتهما محضة نحو (هو ضارب خالد أمس).

(١) «شرح الرضي» (٣٠١/١)، «شرح ابن عيش» (١٢٦/٢)، «المقتضب» (٢٨٨/٤).

(٢) «المقتضب» (٢٨٨/٤)، «شرح الرضي» (٣٠١/١).

٢- إضافة صيغ المبالغة وإضافة الصفة المشبهة مطلقاً إلى معموليها، نحو (هو ضارب الرأس) و(طويل القامة وحسن الوجه).

٣- ويلحق بهذه الصفات المنسوب إذا أضيف إلى مرفوعه، نحو (هو عراقي الوطن عربي النسب)، والمصادر إذا كانت بمعنى اسم الفاعل أو المفعول، نحو (قيد الأوابد) أي مقيد الأوابد^(١).

والمضاف إضافة غير محضة نكرة، وإن كان مضافاً إلى معرفة كقوله تعالى: ﴿هَذَا بَلِيعٌ كَلْبَتُهُ﴾ [المائدة: ٩٥] فبالغ الكعبة نكرة، ولذا وصف بها النكرة، وكذا (مررت برجل طويل القامة) فطويل القامة نكرة ولذا وصفت بها النكرة. وهذه الإضافة لا تفيد تعريفاً، ولا تخصيصاً، بخلاف المحضة.

أما أنها لا تفيد تعريفاً، فلأنها تصف النكرات، كقولك (مررت برجل حسن الوجه). وأما أنها لا تفيد تخصيصاً، فلأن التخصيص كان قبل الإضافة، فقولك (هو ضارب خالد) أصله (هو ضارب خالد) ثم أضيفته إلى مفعوله، وكذلك (هو حسن الوجه) أصله (هو حسن وجهه) ثم أضيفته، فالتخصيص حاصل قبل الإضافة، وهي لم تكسبه تخصيصاً جديداً، وإنما هي تفيد التخفيف أو رفع القبح كما يقول النحاة.

فقولك (هو ضارب خالد) أخف من (هو ضارب خالد) وذلك لحذف التنوين منه. وأما رفع القبح فنحو (هو حسن الوجه) فأنك إما تقولها برفع الوجه، أو نصبه أو جره، فإذا رفعت الوجه وقلت (محمد حسن الوجه)، لم يكن ثمة ضمير في الخبر يعود على الموصوف (محمد)، لأن الخبر أخذ مرفوعه الظاهر، وهو (الوجه) فلا يرفع ضميراً وظاهراً، وإذا نصبته فقلت (محمد حسن الوجه) كنت أجريت الوصف القاصر، مجرى المتعدي. وفي الجر تخلص من هذين^(٢) إضافة إلى التخفيف بحذف التنوين.

والحق فيما نرى أن ليست الإضافة لأحد هذين الغرضين، وإنما هي لغرض آخر يختلف عن الأعمال، إذ لو كان التخفيف هو الغرض لاستعمل كذلك مطلقاً وامتنع الأعمال في حين نرى الاستعمالين جاريتين: الإضافة والأعمال، قال تعالى ﴿وَمَا أَنْتَ بِمَنَّانٍ فِيهِمْ﴾ [البقرة: ١٤٥] بالأعمال، وقال ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَمِيعُ الْغَايِبِ يَوْمَ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩] بالإضافة.

(١) انظر «شرح الرضي» (٣٠٤/١)، «شرح ابن عيش» (١١٩/٢-١٢٠).

(٢) انظر الأشموني (٢٤١/٢)، حاشية الخضري (٥/٢).

وقال: ﴿وَلَا يَأْتِيَنَّكَ الْحَرَامُ﴾ [المائدة: ٢] بالاعمال، وقال: ﴿وَالْمُفِيصِي الصَّلَوةُ﴾ [الحج: ٣٥] و﴿الَّذِينَ يَنْظُرُونَ أَنَّهُمْ مُلْكُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] بالاضافة.

فلماذا لم يخفف دوماً! ويقال كذلك بالنسبة الى الصفة المشبهة في رفع القبح.

والتحقيق أن لكل تعبير غرضاً لا يؤديه الآخر، فالاعمال نص في الدلالة على الحال او الاستقبال، والاضافة ليست نصاً في ذلك، فانك إذا قلت: (انا ضاربٌ محمداً) كان ذلك دالاً على الحدث في الحال او الاستقبال. قال تعالى ﴿إِنِّي خَلِيقٌ بَشَرًا مِّن طِينٍ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُم سَجْدِينَ﴾ [ص: ٧١-٧٢] فهو للاستقبال، أما الاضافة فليست نصاً في هذا المعنى، بل تحتل المضي والاستمرار والحال، والاستقبال، فانك اذا قلت (انا مكرم محمد) احتمل ذلك المضي والحال والاستقبال والاستمرار، قال تعالى ﴿فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [ابراهيم: ١٠] وهو ماض.

وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْغَيْثِ وَالنَّوْثِ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكَمُ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ [الانعام: ٩٥-٩٦] وهو استمرار.

فالاضافة تعبير احتمالي، يحتمل اكثر من معنى، بخلاف الاعمال فانه تعبير قطعي، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى أنه في الاعمال يكون الوصف ملحوظاً فيه جانب الحدث وقربه من الفعلية، في حين أنه في الاضافة يكون ملحوظاً فيه جانب الاسمية، وذلك أن الاضافة من خصائص الأسماء. أما أخذ الفاعل والمفعول، فالأصل فيه للفعل. فأنت تقول (هذا بائع السمك) بمعنى (يبيع) وتقول: (رايت محمداً أكل التفاحة) بمعنى (يأكلها)، فإذا قلت: (هذا بائع السمك وأكل التفاح) بالاضافة دل على الذات كما تقول: (مالك الدار).

واذا قلت: (هذا كاتب العقود) كان المعنى يكتبها، أي يقوم بكتابتها الآن، أو سيقوم بكتابتها، بخلاف (هذا كاتب العقود) فإن المعنى هذا المخصص لها، والموظف فيها، ونحوه أن تقول: (هذا حارس المدرسة) و(هذا حارس المدرسة) فإن المعنى في الأولى أنه يقوم بحراستها أي يحرسها الآن، أما الثانية فمعناها أنه المكلف بحراستها وإن لم يقم بحراستها الآن.

ومما يوضح ذلك أنك تقول: (حارس المدرسة ليس حارساً المدرسة) و(سائق السيارة ليس فيها).

وتقول: (هذا ضربُ الرأس) فتلاحظ فيه معنى الفعلية، وتقول: (هذا بيعُ الفاكهة) فتلاحظ جانب الاسمية كما تقول: هذا راوية الشعر. وعلامة النحو. فدلَّ ذلك على أنَّ الاعمال له غرض والاضافة لها غرض، وليس المقصود بها مجرد التخفيف كما يذكر التحاة.

إضافة المترادفين والصفة والموصوف.

ذهب جمهور النحاة الى أنه لا تجوز إضافة المترادفين كليث أسد و(قمح بُز) فإن جاء ما ظاهره ذلك أول، وذلك كإضافة الاسم الى اللقب ك (سعيد كرز)، و(خالد رأس) قالوا: لأنهما اسمان لمستى واحد، وكإضافة العام الى الخاص، ك (يوم الخميس) و(علم النحو) قالوا: لأنَّ الخميس يوم، والنحو علم، فهو من باب إضافة الشيء الى نفسه، فأولوا المضاف بمستى أي مستى كرز ومستى الخميس.

كما لا يجوز عندهم إضافة الموصوف الى صفته وبالعكس، فلا يقال: (رجل قائم) ولا (غلام ضاحك)، وما ورد من ذلك مؤول على تقدير مضاف إليه محذوف، وهو الموصوف بتلك الصفة نحو قوله (حب الحصيد) و(دار الآخرة) و(جانب الغربي) فهو على تقدير حب الزرع الحصيد، ودار الحياة الآخرة، وجانب المكان الغربي.

وأجاز الكوفيون إضافة كل ذلك بشرط اختلاف اللفظين فيقال: عندهم رجل جالس وليث أسد ونحوهما^(١).

والحق فيما ذكره من إضافة المترادفين أنه يجوز إضافة أحدهما الى الآخر إذا كان بينهما أدنى اختلاف، وكانت الإضافة تفيد معنى ما كإضافة الاسم الى اللقب، والعام الى الخاص، وما الى ذلك، فكل ذلك جائز بلا تأويل، وعليه كلام العرب، فالعرب تقول (سعيد كرز) بإضافة الاسم الى اللقب، ثم إنَّ اللقب في الحقيقة غير الاسم، وليس مرادفاً له، وإنَّ كان المستى واحداً فإن فيه من المدح والذم وغيرهما ما ليس في الاسم.

وكذلك (يوم الخميس) و(شهر رمضان) و(علم النحو) فإنَّ الخميس أخص من (يوم) وليس مرادفاً له وكذا ما بعده، فهذا كله جائز وعليه كلام العرب فممنعه تعسف ولا داعي للتأويل فيه.

(١) انظر شرح الرضي على الكافية (٣١٥/١)، ابن عيش (١٠/٤)، ابن عقيل (٦/٢)، «الهمع» (٤٨/٢).

ولا تمتنع الإضافة إلا إذا كان المتضايغان مترادفين حقاً، ولا تحصل في الإضافة فائدة كليث أسد ومدينة سكين وقمح حنطة. وما ورد من ذلك يبقى مسموعاً لا يقاس عليه^(١).
وأما إضافة الموصوف الى صفته، فالراجح انها لا تجوز إلا بتقدير مضاف إليه محذوف، فلا تقول: (رأيت غلام الضاحك) وتعني بالضاحك الغلام نفسه، بل على معنى رأيت غلام الرجل الضاحك، فالضاحك غير الغلام، ولا تقول (رأيت بنت الجالسة) وتعني بالجالسة البنت، بل يصح على معنى رأيت بنت المرأة الجالسة، وكذلك لا تقول: (اشتريت كتاب الجديد) وتعني بالجديد الكتاب، بل على معنى اشتريت كتاب البحث الجديد، أو العلم الجديد، ونحو ذلك.

اكتساب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه:

قد يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير والتأنيث بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف، وإقامة المضاف إليه مقامه^(٢)، أو أن يكون المضاف كل المضاف إليه أو بعضه أو كبعضه^(٣)، نحو قوله (شرقت صدر القناة من الدم) ف (صدر) مذكر، غير أنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه لأنه جزء منه، وقال تعالى: ﴿فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤٠]، فأخبر عن الأعناق وهي مؤنثة بقوله ﴿خاضعين﴾ وكان القياس أن يقول (خاضعة) ولكنه عاملها معاملة المذكر، وذلك لأن المضاف إليه مذكر والأعناق جزء منهم.

وقال جرير:

لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزَّيْبِرِ تَوَاضَعْتَ سَوْرَ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْمَشْعِ

وقال العجاج:

طَوَّلَ اللَّيَالِي أَسْرَعْتَ فِي نَقْضِي نَقْضُنْ كُلِّي وَنَقْضُنْ بَعْضِي

وقال الآخر:

إِنْسَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوَى وَعَقْلٌ عَاصِيٌ الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا

(١) انظر حاشية الخضري (٦/٢).

(٢) شرح ابن عقيل (٧/٢)، شرح الرضي على الكافية (٣٠٢/١).

(٣) «الهمع» (٤٩/٢)، حاشية الخضري (٧/٢).

وجاء في كلامهم (ذهبت بعض أصابعه)^(١).

فإن لم يكن المضاف صالحاً لل حذف، ولا كلاً أو بعضاً، أو كبعض، لم يجز فلا تقول: (جاءت غلام زينب) ولا (ذهبت ابن فاطمة).

وإنما يحسن ما ذكرناه إذا كان يؤدي معنى لا يؤديه الأصل.

فمما يؤديه التوسع في المعنى، وذلك أنه إذا أجرى حكم المضاف إليه على المضاف في التذكير والتأنيث، فإنه يريد بذلك أن ينتظمهما معاً في الحكم، ولا يخص المضاف وحده به.

فمن المعلوم أنك إذا قلت: (جاء غلام سعيد) كان المجيء للغلام وحده، ولكن إذا قلت: (أفتنتا تتابع السنين) كان في تأنيث الفعل إشارة إلى أنك تريد السنين أيضاً فكأنك قلت: (أفتنتا السنون وتتابعها) وهذا توسع في المعنى، لأنه كسب معنيين في تعبير واحد.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤] فإنه ذكر ولم يقل خاضعة، وذلك لأنه لا يريد خضوع الأعناق فقط، بل خضوع أصحابها أيضاً فقدّم (الأعناق) للاستناد، ولكنه أخبر عن المضاف إليه فجمع المعنيين بذلك.

وكذلك قول الشاعر (تواضعت سور المدينة) فإنه لم يقل (تواضع سور المدينة) ولا شك أن الشاعر مضطر إلى ذلك لإقامة الوزن، لكن فيه معنى حسناً مع ذلك، وذلك أنه أراد أن المدينة كلها تواضعت وليس السور وحده، فذكر السور لأنه حصن المدينة وحماها وأنت الفعل لإرادة المدينة أيضاً فجمع بين المعنيين.

ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنْ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] ولم يقل (قرية) وذلك لكسب معنيين، وهما قرب رحمة الله وقربه هو أيضاً وليست الرحمة وحدها قرية وذلك كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦] فجمع المعنيين معاً: قربه وقرب رحمته، فقدّم الرحمة وأخبر عن الله.

وهذا توسع في المعنى لا يؤديه الأصل فبدل أن يقول: أن رحمة الله قرية والله قريب جمع ذلك من أحصر طريق وأوجزه فقال: ﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنْ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]. نعم قد يكون ذلك لإقامة وزن في شعر، وقد يرد من كلام العرب ما ليس على هذا القصد، ولكن البليغ لا يعدل من تعبير إلى تعبير إلا لقصد وغرض.

(١) انظر كتاب سيبويه (١/٢٥-٢٦)، شرح الرضي على الكافية (١/٣٠٢).

وهذا باب كبير مَرَّ طرف منه في مواضع متقدمة، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَبَيَّنَّا إِلَيْهِ بُيُوتَهُ﴾ [المزمل: ٨] وقوله: ﴿وَأَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦] وغير ذلك.

الظروف المعرفة بالقصد:

وهي التي يسميها النحويون (الغايات) وهي: قبل، وبعد، وفوق، وتحت، وأمام، ووراء وخلف، وأسفل، ودون، وأول، وعل ونحوها.

ويذكر النحاة أن لها أربعة أحوال:

١- ألا تضاف وهي في ذلك نكرات كقول الشاعر:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغصن بالماء الفرات

فمعنى (قبلاً): فيما مضى من الزمان.

٢- أن تضاف، نحو ﴿يَنْ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ﴾ [النور: ٥٨] و﴿رَجِثَ بَعْدَ مُحَمَّدٍ﴾ و﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وتكون معرفة إذا أضيفت إلى معرفة، كقوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ ونكرة إذا أضيفت إلى نكرة، نحو (جئت بعد سفر طويل).

٣- أن يحذف المضاف إليه وينوى لفظه، وهذا قليل كقوله:

ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف

أي: ومن قبل ذلك، ويعامل المضاف كأن المضاف إليه مذكور.

وهي في هذه الأحوال المتقدمة معرفة.

٤- أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه، وتكون عند ذلك مبنية على الضم، نحو ﴿لِلَّهِ الْأَمْثَرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]^(١)، وتكون في هذه الحال معرفة، وهذا القسم الأخير هو الذي يسميه النحويون (الغايات) وهو مدار بحثنا ههنا، وهي التي أثرتنا تسميتها الظروف المعرفة بالقصد، أو الظروف المقصودة.

ونعني بالظروف المقصودة أن هذه الظروف معلومة الزمان أو المكان، من دون معرفة لفظي، وإنما هي معرفة بمعرف معنوي، وهو القصد إليها، فبنيت على الضم، لمخالفة

(١) انظر شرح ابن عقيل (١٤/٢).

حالاتها الاعرابية الأخرى التي تكون فيها نكرة، أو معرفة بالإضافة.

أما كونها معرفة فهو مما نص عليه النحاة، جاء في (المقتضب): «أما الغايات فمصرفة عن وجهها، وذلك أنها مما تقديره الإضافة تعرفها وتحقق أوقاتها، فإذا حذفت منها وتركت نياتها فيها، كانت مخالفة للباب معرفة بغير إضافة، فصرفت عن وجوها، وكان محلها من الكلام أن يكون نصباً أو خفضاً.

فلما أزيلت عن مواضعها ألزمت الضم، وكان ذلك دليلاً على تحويلها، وإن موضعها معرفة.

وإن كانت نكرة، أو مضافة لزمها الإعراب، وذلك قولك: جئت قبلك، وبعذك، ومن قبلك، ومن بعدك، وجئت قبلاً، وبعداً، كما تقول: أولاً وآخرأ.

فإن أردت قبل ما تعلم فحذفت المضاف إليه قلت: (جئت قبلُ وبعُدُ) (وجئت من قبلُ ومن بعدُ). قال الله عز وجل: ﴿لِلَّهِ الْأَسْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾، وقال: ﴿وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٠]. وقال في الإضافة: ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [آل عمران: ١١] و﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٢٤].

وكذلك جئت من علُو، وصُب عليهم من فوق ومن تحت يافتي إذا أردت المعرفة وكذلك من دون يا فتى^(١).

وجاء في (التصريح): «فإن نوي معنى المضاف إليه دون لفظه بنيا- يعني قبل وبعد-... على الضم... وهما في هذه الحالة معرفتان بالإضافة إلى معرفة منوية... وقال الحوفي: إنما يبينان على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة، أما إذا كان نكرة فإنهما يعربان سواء نويت معناه أو لا»^(٢).

وجاء في (شرح ابن يعيش): «إذا أضيف إلى معرفة وقطع عن الإضافة وكان المضاف إليه مراداً منوياً كان معرفة... وإن قطع النظر عن المضاف إليه، كان معرباً منكوراً، وكذلك لو أضفته إلى نكرة وقطعته، كان معرباً أيضاً لأنه منكور كما كان، فمعناه مع قطع الإضافة

(١) المقتضب (٣/ ١٧٤-١٧٥)، وانظر الامالي لابن الشجري (١/ ٣٢٨-٣٢٩).

(٢) «التصريح» (٥١/ ٢).

وقوله: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَفَ أَخٌ لَّهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧] وقوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ﴾ [الأعراف: ١٠١] وقوله: ﴿وَقَدْ خَلَقْنَاكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: ٩] وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ﴾ [القصص: ٤٨].

فإنَّ زمان (قبل) ههنا معلوم مقصود، وليس مقيداً بإضافة.

وهذا يتضح فيما لا تصح إضافته، وهو (عل) فإنَّ (عل) مما لا يضاف أصلاً، وقد ذكروا أنه إذا كان المقصود به علواً معلوماً بنوه على الضم وإلا أعربوه.

جاء في (شرح شذور الذهب): «ما الحق بـ (قبل) و(بعد) (من عل) المراد به معين كقولك: أخذت الشيء الفلاني من أسفل الدار، والشيء الفلاني من عل، أي من فوق الدار...»

ولو أردت بـ (عل) علواً مجهولاً غير معروف تعين الاعراب كقوله:

كجلمود صخر حطه السيل من عل

أي من مكان عال»^(١).

وجاء في (مغني اللبيب) في (عل): «اسم بمعنى فوق التزموا فيه أمرين: أحدهما استعمال مجروراً بـ (من).

والثاني استعماله غير مضاف،... ومتى أريد به المعرفة كان مبنياً على الضم تشبيهاً له بالغايات... ومتى أريد به النكرة كان مغرباً كقوله:

مكسر مفتر مقبل مدبر معاً كجلمود صخر حطه السيل من عل

إذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمود انحط من مكان عال، لا من علو مخصوص»^(٢).

وكذلك الأمر في سائر أخواتها، فإنها إذا كانت معلومة بالقصد لا بإضافة كانت مبنية على الضم وإلا كانت معربة.

(١) شرح شذور الذهب (١٤٦-١٤٧).

(٢) مغني اللبيب (١٥٤/١)، وانظر حاشية الخضري (١٦/٢).

ويشبهها في ذلك النكرة المقصودة في النداء، مثل (يارجل) بخلاف (يا رجلاً) فإن رجلاً الأولى مقصودة، وهي معرفة بالقصد وتسمى النكرة المقصودة، بخلاف الثانية فإنها غير مقصودة، ولذا فهي نكرة. فالمعرفة بالقصد في النداء مبنية على الضم نظيرة تلك في الإضافة بخلاف النكرة والمضافة.

جاء في (شرح ابن يعيش): «وقيل بنيت على الضم لشبهها بالمنادى المفرد من نحو (يازيد) ووجه الشبه بينهما أن المنادى المفرد متى نكر أو أضيف أعرب... وإذا أفرد معرفة بني، وقد كان له حالة تمكن، وكذلك قبل وبعد، إذا نكر أو أضيف أعرب، وإذا أفرد معرفة بني»^(١).

فعلى هذا يكون الأمر كما يأتي:

إن هذه الظروف إذا لم تصف كانت نكرة لا تدل على زمان أو مكان معين، وإن أضفتها كانت مقيدة بذلك المضاف إليه تخصيصاً أو تعريفاً، وإن بنيتها على الضم كان المعنى أنك قصدت بها زماناً معيناً أو مكاناً معيناً فأشرت إليه. فإذا قلت: (رأيت قبلاً) كان المعنى أنك رأيته فيما مضى، وكذا إذا قلت: (أبدأ بذا أولاً) فإن المعنى أبدأ به مقدماً ولم تتعرض للتقدم على ماذا^(٢).

وإذا قلت: (رأيت قبل محمد) أو (قبل مدة طويلة) كان مقيداً بقيد الإضافة، نكرة أو معرفة. وأما قولك: (رأيت قبل) فهو تعبير قليل، ولا يصح إلا إذا كان هناك لفظ معين قامت القرينة عليه فحذفته لذلك وأبقيت المضاف على حاله كأن المضاف إليه مذكور في الكلام. فإن قلت: (رأيت قبل) قصدت به زمناً معيناً معلوماً وهذا الزمن معرفة، وكذا إن قلت (سقط من عل) فإن المعنى أنه سقط من علو مخصوص، بخلاف ما لو قلت (سقط من عل) فإن المعنى سقط من مكان عال غير معلوم، والله أعلم.

حذف المضاف:

يحذف المضاف كثيراً في الكلام بدلالة القرائن الدالة عليه، ولحذفه أغراض أهمها:

(١) شرح ابن يعيش (٨٦-٨٧).

(٢) شرح ابن يعيش (٨٨/٤)، شرح شذور الذهب (١٤٣).

١- التجوز في الكلام والاتساع فيه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْإِلَهَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: ١٧٧] والمعنى عندهم، ولكن ذا البر من آمن بالله، أو ولكن البر بر من آمن بالله^(١)، قالوا وذلك لأن البر مصدر (من آمن) جنة، فلا يخبر بالذات عن المصدر^(٢). ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْإِلَهَ مَنْ أَتَى﴾ [البقرة: ١٨٩].

والحق أنه ورد في اللغة الاخبار بالذات عن المصدر، وبالمصدر عن الذات لقصد التجوز والمبالغة، فمن الأول ما ذكرناه في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْإِلَهَ مَنْ أَتَى﴾ ونحوه، والقصد منه تجسيد المعاني وتحويلها إلى شخوص حية متحركة تراها العيون، فقوله تعالى ﴿وَلَكِنَّ الْإِلَهَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ يفيد أن البر إذا تجسد كان شخصاً مؤمناً بالله واليوم الآخر، فهو بذلك جعل البر شخصاً يمشي على رجلين له سماته وصفاته.

ومن الثاني أعني الاخبار بالمصدر عن الذات قوله تعالى ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود: ٤٦] فقد أخبر عن ابن نوح بقوله (عمل غير صالح)، والقصد منه تحويل الذات الى حدث بعكس القسم الاول، والمعنى في الآية أن ابنك يأنوح تحول الى عمل غير صالح ولم يبق فيه شيء من عنصر الذات.

وهذا التحويل والتجوز لا يؤديه التقدير، فإنك إذا قدرت كما قدر النحاة (إنه ذو عمل غير صالح) أو (ذا البر من آمن) لم يبق فيه شيء من هذا المعنى، فلا داعي لتقدير مضاف أو نحوه، فإن لكل تعبير دلالة ومعناه.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣] أي حب العجل^(٣)، لأن العجل لا يشرب في القلوب.

وهو نظير ما مر من ارادة التجوز، والمعنى إن قلوبهم كأنما أشربت عجل الذهب حقيقة فكان في تكوينها وتركيبها، ولا يؤدي هذا المعنى تقدير كلمة (حب).

ومنه قولهم (بنو فلان يطوهم الطريق) وهو مجاز عقلي، والمعنى يطوهم أهل الطريق ولكنه أسند الوطاء إلى الطريق تجوزاً.

جاء في (الكتاب): «ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى: ﴿وَسَكَلِ

(١) «كتاب سيويه» (١/١٠٨).

(٢) انظر «شرح ابن عيش» (٣/٢٤).

(٣) «شرح ابن عقيل» (٢/١٧).

الْقَرِيَّةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْمَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا» [يوسف: ٨٢]. إنما يريد أهل القرية باختصار وعمل الفعل في القرية...

ومثل ذلك من كلامهم: بنو فلان يطوهم الطريق، وإنما يطوهم أهل الطريق^(١). فهذا في الحقيقة تعبير مجازي، يؤدي معنى لا يؤديه المقدر، ولذا نحن لا نرى في هذا تقديرًا لأنه يفسد الغرض الفني الذي صيغ من أجله.

٢- الحذف للاختصار، وذلك إذا دلّ عليه المعنى نحو قولهم: «هذه الظهر أو العصر أو المغرب، إنما يريد صلاة هذا الوقت، واجتمع القيط يريد اجتماع الناس في القيط، وقال الحطيثة:

وشرّ المنايا مَيّت وسط أهله
يريد منية مَيّت. وقال الجعدي:

وكيف تواصل من أصبحت
خلالته كأبي مرحب
يريد كخلالة أبي مرحب^(٢).

ومن ذلك قوله الشاعر:
المال يزري بأقوام ذوي حسب
وقد يسودّ غير السيد المال
أي فقد المال يزري^(٣).

ومنه قولك: (جئت طلوع الشمس) أي وقت طلوع الشمس و(انتظرنني صلاة ركعتين) أي مقدار صلاة ركعتين، وهو مفهوم من الكلام.

٣- الاستغناء بدلالة المضاف المذكور عن المحذوف إذا دلّت عليه قرينة، وذلك نحو قولك: (أبو محمد وخالد حاضران) فإنّ المعنى أبو محمد وأبو خالد حاضران بدليل قوله (حاضران) إذ لو لم يرد ذلك لقال (حاضر). فإنك إذا قلت: (أبو محمد وخالد حاضر) كان المعنى إن أباهما حاضر، وإن قلت (حاضران) كان المعنى إن أبويهما حاضران فثبتت إشارة

(١) «كتاب سيبويه» (١/١٠٨-١٠٩).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/١٠٩-١١٠).

(٣) شرح ابن يعيش (٣/٢٤).

إلى أنهما أثنان لا واحد.

ونحوه أن تقول: (كتاب سعيد وخالد ممزقان) فدل قولك (ممزقان) على أنهما كتابان لاكتاب واحد، والمعنى: كتاب سعيد وكتاب خالد، ولو قلت: (مَمَزَق) لكان كتاباً واحداً يعود إليهما.

ومثله أن تقول: (ما مثل أخيك ولا أبليك يقولان ذاك)، فهذا لابد فيه من تقدير (مثل) أيضاً فيكون التقدير ما مثل أخيك ولا مثل أبليك يقولان ذاك^(١). لأنه لو كان المقصود بمثل أخيك وأبيك شخصاً واحداً لأخبر عنه به (يقول) فعلم بقوله (يقولان) أنهما شخصان لا شخص واحد.

فقد استغنيا بالمضاف المذكور عن المحذوف فقد دلت عليه القرينة.

حذف المضاف إليه:

قد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله كما لو كان المضاف إليه مذكوراً وأكثر ما يكون ذلك إذا استغني بالمضاف إليه المذكور عن المحذوف، وذلك نحو: (أخذت كتاب وقلم خالد). وهذا يدل على أن الكتاب والقلم هما لخالد، بخلاف ما لو قلت (أخذت كتاباً وقلم خالد) فيدل ذاك على أن القلم لخالد دون الكتاب.

ونحو هذا التعبير كثير وذلك نحو قولهم (قطع الله يد ورجل من قالها) وقوله:

سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها

أي سهلها وحزنها، وقوله:

إلا علالة أو بدا همة قارح نهـد الجزاره

أي علالة قارح وبداهته^(٢).

ونحن هنا لا نريد أن نذكر الخلاف العقيم في موطن المضاف إليه المحذوف، أو هل هذا من باب حذف المضاف إليه أو أن الاسمين مضافان إلى مضاف إليه واحد، فهذا خلاف لا طائل فيه، لأن المهم المعنى، والمعنى واحد، سواء قلت بهذا أم بذاك.

(١) انظر شرح ابن يعيش (٢٨/٣).

(٢) انظر «المقتضب» (٢٢٨/٤)، «شرح ابن عقيل» (١٨/٢)، «التصريح» (٥٦-٥٧).

المصدر

المصدر هو الحدث المجرد، يستعمل أحياناً استعمال الفعل فيكون له فاعل، ومفعول به، وذلك كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمُوهُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ يَمِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤-١٥] وقوله: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلِ﴾ [البقرة: ٥٤]، وقوله الشاعر:

ضعيف النكاية اعداءه
يخال الفراء يراخي الأجل

وقد يستعمل استعمال الأفعال اللازمة نحو: ﴿وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾ [غافر: ٣٧].

المصدر الصريح والمؤول

استعملت العربية نوعين من المصادر: مصادر صريحة ومصادر مؤولة، فمن المصادر الصريحة قولك (اعجبني انطلاقتك) ومن المؤولة قولك (اعجبني أن تنطلق).

وهناك اختلاف بينهما في المعنى، والاستعمال، فقد يقع المصدر الصريح في مواطن لا يقع فيها المؤول وبالعكس، وقد يؤدي أحدهما معنى لا يؤديه الآخر.

فمن الاختلاف في الاستعمال:

١- أن المصدر المؤول قد يسد مسدّ المسند والمسند إليه، نحو (ظننت أنك ذاهب) و﴿أَحْسِبْ النَّاسَ أَنْ يَبْرُكُوا﴾ [العنكبوت: ٢] ولا يسدّ المصدر الصريح مسدّهما، وذلك أن المصدر المؤول في الأصل جملة لها معناها الحاصل من الاسناد، أوقعها الحرف موقع المفرد بخلاف المصدر الصريح، فإنه مفرد أصلاً.

٢- إن المصدر المؤول يسد مسدّ خبر فعل الرجاء^(١) أو مسدّ فاعله نحو: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] و﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٢] ولا يسدّ ذلك المصدر الصريح.

٣- ينوب المصدر الصريح عن ظرف الزمان ولا ينوب عن ذلك المؤول، تقول (جتتك غروب الشمس) أي وقت غروبها و(جتت قدوم الحاج) أي وقت قدومهم، ولا تقول (جتتك أن تغرب الشمس) ولا (جتت أن قدم الحاج).

(١) نحن نرى أن (أن) ليست مصدرية في هذا الوطن كما ذكرنا.

٤- يكثر حذف حرف الجر مع أن وأن نحو ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوْكُمْ﴾ (المائدة: ٢) أي لأن صدوكم (عجبت أن أخاك ناجح) أي من أن أخاك ناجح، وهذا قياس إذا اتضح المعنى، وليس الأمر كذلك مع المصدر الصريح.

٥- يصح وصف المصدر الصريح، ولا يصح وصف المصدر المؤول، تقول: (يعجبني انطلاقك السريع) ولا يصح (يعجبني أن تنطلق السريع)^(١).

٦- ينوب المصدر الصريح عن فعله نحو (صبراً آل ياسر) و(فَضْرَبَ الرقاب) أي اصبروا واضربوا، ونحو (سقياً لك) و(أتوانياً وقد جدّ الناس؟) ولا ينوب عنه المصدر المؤول.

٧- يؤكد المصدر الصريح فعله^(٢) ويبين نوعه، وعدده، نحو (انطلقت انطلاقاً) و(انطلقت الانطلاق) و(انطلاق السهم) و(انطlaقتين) ولا يستعمل المصدر المؤول لذلك.

إلى غير ذلك من أوجه الخلاف في الإستعمال.

ثم إن لكل من المصدرين (الصريح والمؤول) غرضاً لا يؤديه الآخر، فمن ذلك:

١- أن المصدر المؤول يفيد الدلالة على الزمن، بخلاف المصدر الصريح، تقول (أعجبني أن قمت) و(أن تصبر خير لك) فهذا يفيد الدلالة على الماضي، أو الحال، أو الاستقبال، بحسب الفعل بخلاف المصدر الصريح، فإنك إذا قلت (صبرك خير لك) احتمل المضي والحال والاستقبال لأنه ليس في صيغته ما يدل على تحديد زمن^(٣).

ثم إضافة إلى أنه يستعمل للتمييز بين ما هو واقع، وما سيقع، يستعمل أيضاً للدلالة على الأمور به أو المنهي عنه، أو المدعو به، وما إلى ذلك نحو (أشرت إليه بأن قم) أو بأن لاتقم وبأن حفظك الله وهذا يختلف عما سبق أن ذكرناه من نيابة المصدر الصريح عن فعله فهذا ليس من باب النياية، وإنما هذا مدلول المصدر المؤول، ولو أبدلت الصريح به لم يفهم المعنى نفسه.

٢- أن المصدر المؤول ولا سيما مع (أن) يدل على «مجرد معنى الحدث دون احتمال زائد عليه، ففيها [يعني أن] تحصيل من الاشكال، وتخليص له من شوائب الاجمال، بيانه

(١) انظر المغني (٦٧٩/٢)، «الهمع» (١٥١/١-١٥٢)، الأنباء والنظائر (١٩٥/٢).

(٢) حاشية الصبان (١٧٦/١).

(٣) انظر بدائع الفوائد (٩٢/١) وانظر المقضب (٢١٤/٣).

أنتك إذا قلت: (كرهت خروجك) و(أعجبني قدومك) احتمل الكلام معاني، منها أن يكون نفس القلوم هو المعجب لك دون صفة من صفاته، وهياته، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات ولكنها عبارة عن الكيفيات، واحتمل أيضاً أنك تريد أنه أعجبك سرعته أو بطؤه أو حالته من حالاته فإذا قلت: (أعجبني أن قدمت) كان [دخول] أن على الفعل بمنزلة الطابع والصواب من عوارض الأجمالات المقصودة في الازدهان^(١).

وايضاح ذلك أنك إذا قلت مثلاً (يعجبني مشي محمد) فقد يفيد ذاك أن في مشيه صفة معينة هي التي تعجبك فيه، ويحتمل أيضاً أنه يعجبك مجرد المشي من دون قصد إلى صفة معينة، ولكن إذا قلت (يعجبني أن يمشي) كان ذلك لمجرد المشي لا لشيء آخر أو صفة خاصة، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿بَلْ زَيْنَ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرَهُمْ وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾ [الرعد: ٣٣] فإن قوله (زَيْنَ للذين كفروا مكرهم) يحتمل أن مكرهم إنما زين لهم لما فيه من الدناءة والحيلة والاستدراج، ولو قال (زَيْنَ للذين كفروا أن يمكروا) لكان المغنى أنه زين لهم أن يفعلوا مكرًا، لا أن مكرهم له صفة معينة هي التي تزيتهم لهم. ومثله (يعجبهم علمهم) و(يعجبهم أن يعلموا).

٣- إن (أن) والفعل قد تفيد الاباحة، ولا تفيد القطع بحصول الفعل، بخلاف المصدر الصريح، فإنه قد يفيد القطع بحصوله، وذلك نحو أن تقول (له صراخ صراخ الثكلي) فهذا يختلف عن قولك (له أن يصرخ صراخ الثكلي)، فإن قولك (له صراخ) قطع بحصول الفعل، أي هو يصرخ، أما إذا قلت: (له أن يصرخ) فلا يفيد ذاك أن الصراخ حصل وإنما المعنى يحق له أن يصرخ^(٢)، كما تقول (لك أن تذهب إلى البصرة) أي يحق لك.

٤- إن المصدر المؤول بين الفاعل من المفعول من نائب الفاعل ولا يبين ذلك المصدر الصريح، تقول (سأني أن يعاقب محمد) فمحمد نائب فاعل و(سأني أن يعاقب محمد) فمحمد فاعل و(سأني أن يعاقب خالد محمداً) فمحمد مفعول به، فإن قلت: (سأني معاقبة محمد) احتمل أن يكون محمد فاعلاً ومفعولاً، ولا يبين المصدر الصريح نائب الفاعل، فإذا أردت بيان نائب الفاعل، وجب أن تأتي بالمصدر المؤول تقول: (عجبت من أن يُضرب عمرو) فعمر و نائب فاعل، فإذا قلت: (عجبت من ضرب عمرو) تبادر إلى الذهن

(١) بدائع الفوائد (١/٩٢-٩٣).

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية (١/١٣١)، حاشية يس على التصريح (١/٢٣٣).

أنه فاعل^(١)، الآ في تعبيرات محدودة.

٥- إن لكل حرف من الحروف المصدرية معنى خاصاً به، فإذا جئت بالمصدر الصريح لم يتبين المقصود وذلك أن (أن) تفيد التوكيد و(أنْ) للاستقبال و(ما) للحال إذا دخلت على المضارع و (لو) للتمني و(كي) للتعليل، فإذا جئت بالمصدر الصريح انتفى التمييز بينها فعلى سبيل المثال أنك تقول:

١- يسرني أن تذهب.

٢- يسرني أن ذهبت.

٣- يسرني أنك ذاهب.

٤- يسرني أنك تذهب.

٥- يسرني أنك ذهبت.

٦- يسرني أنك ستذهب.

٧- يسرني لو ذهبت.

٨- يسرني ما ذهبت.

وهذه كلها تؤول. بيسرني ذهابك.

٦- التمييز بين الصيغ ومدلولاتها، فإنه في المصادر المؤولة تستطيع أن تأتي بالفعل واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل، فتفيد كل صيغة دلالتها من حدوث، وثبوت، وتكثير، وتفضيل، وغيرها، في حين لا يتأتى ذلك في المصادر الصريحة، فانت تقول: (يعجبني أن محمداً ضارب، ومضروب، وضرباً وأضرب من غيره) في حين أنها كلها تكون بلفظ واحد في المصدر الصريح، تقول: (يعجبني ضرب محمد) أو تتكلف تعبيرات أخرى لا تؤدى مؤدى الأصل نحو: يعجبني أفضلية ضرب محمد أو كثرته، ونحو ذلك ففي المصدر المؤول من التمييز بين المعاني ما ليس في المصدر الصريح.

(١) حاشية الصبان (٢/ ٢٨٣).

٧- يؤتى بالمصدر المؤول فيما ليس له مصدر صريح من الأفعال، كالأفعال الجامدة نحو: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ إِلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥] و﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩].

٨- قد يؤتى بالمصدر الصريح لإرادة الحدث وحده دون إرادة صاحبه، أو إرادة زمنه نحو (الحمد لله رب العالمين) فإنه يراد بالحمد مجرد الحدث، لا صاحبه، ولا زمنه، ونحو ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] ونحو ﴿هَمَّ فِي شِقَاقٍ﴾ [البقرة: ١٣٧] و﴿وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [النساء: ١٢٠] و﴿وَمَا كَيْدُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ [غافر: ٢٥] فإمساك وتسريح، وشقاق وغرور، وضلال أحداث مجردة فجيء بها بمصادر صريحة، ولا يراد معها أصحابها، ولو قال: (وما بعدهم الشيطان إلا أن يغرمهم) لتغير المعنى، ولو قال (وما كيد الكافرين إلا في أن يضلوا) لم يكن لذلك معنى.

٩- إيقاع الجمل المختلفة بدلالاتها المتميزة موقع المصدر في المصدر المؤول ولا يتأتى ذلك في المصدر الصريح وذلك كالجمل الفعلية والاسمية الكبرى والصغرى، المؤكدة بطرائق التوكيد المختلفة وغير المؤكدة، المثبتة والمنفية بأساليب النفي المختلفة، الشرطية وغيرها وما إلى ذلك من أنواع الجمل مما لا يتأتى في المصدر الصريح نحو ﴿وَأَلَوْ اسْتَقْتَمَوْا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦] و﴿أَعْلَمُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ و﴿علمت أن محمداً ذو مال كثير﴾ و﴿علمت أن محمداً ماله كثير﴾ و﴿علمت أن محمداً ليس له مال﴾ و﴿علمت أن محمداً لا مال له﴾ وغير ذلك.

وإليك مثلاً يوضح كيف أن المصادر المؤولة المختلفة ذات الدلالات المتعددة تؤول بلفظ واحد على تباينها:

١- يسرني أن محمداً ضرب.

٢- يسرني أن محمداً يضرب.

٣- يسرني أن ضرب محمد.

٤- يسرني أن قد ضرب محمد.

٥- يسرني أن قد يضرب محمد.

٦- يسرني أن محمداً ضرب.

- ٧- يَسْرِي أَنْ مُحَمَّدٌ يَقْضِرُ .
- ٨- يَسْرِي أَنَّهُ مُحَمَّدٌ يَقْضِرُ .
- ٩- يَسْرِي أَنَّهُ مُحَمَّدٌ يَقْضِرُ .
- ١٠- يَسْرِي أَنَّهُ قَدْ يَقْضِرُ مُحَمَّدٌ .
- ١١- يَسْرِي أَنَّهُ قَدْ يَقْضِرُ مُحَمَّدٌ .
- ١٢- يَسْرِي أَنْ مُحَمَّدًا يَقْضِرُ .
- ١٣- يَسْرِي أَنْ يَقْضِرَ مُحَمَّدٌ .
- ١٤- يَسْرِي أَنَّهُ يَقْضِرُ مُحَمَّدٌ .
- ١٥- يَسْرِي أَنَّهُ مُحَمَّدٌ يَقْضِرُ .
- ١٦- يَسْرِي أَنْ مُحَمَّدًا ضَارِبٌ .
- ١٧- يَسْرِي أَنَّهُ مُحَمَّدٌ ضَارِبٌ .
- ١٨- يَسْرِي أَنَّهُ ضَارِبٌ مُحَمَّدٌ .
- ١٩- يَسْرِي أَنْ مُحَمَّدًا ضَارِبٌ .
- ٢٠- يَسْرِي أَنْ ضَارِبٌ مُحَمَّدٌ .
- ٢١- يَسْرِي أَنْ مُحَمَّدًا إِنَّهُ ضَارِبٌ .
- ٢٢- يَسْرِي أَنْ مُحَمَّدًا إِنَّهُ لَضَارِبٌ .
- ٢٣- يَسْرِي أَنْ مُحَمَّدًا أَنَّهُ هُوَ الضَّارِبُ .
- ٢٤- يَسْرِي أَنْ مُحَمَّدًا ضَرَابٌ .
- ٢٥- يَسْرِي أَنَّهُ مُحَمَّدٌ ضَرَابٌ .
- ٢٦- يَسْرِي أَنْ مُحَمَّدًا ضَرَابٌ .
- ٢٧- يَسْرِي أَنَّهُ ضَرَابٌ مُحَمَّدٌ .
- ٢٨- يَسْرِي أَنْ ضَرَابٌ مُحَمَّدٌ .
- ٢٩- يَسْرِي أَنْ مُحَمَّدًا إِنَّهُ ضَرَابٌ .

٣٠- يسرني أَنْ محمداً إنه لضَرَاب .

٣١- يسرني أَنْ محمداً إنه هو الضَّرَاب .

٣٢- يسرني أَنْ محمداً أُضْرِب .

٣٣- يسرني أَنْ محمداً أُضْرِب .

٣٤- يسرني أَنَّهُ محمداً أُضْرِب .

٣٥- يسرني أَنْ محمداً انه أُضْرِب .

٣٦- يسرني أَنْ محمداً انه لأُضْرِب .

٣٧- يسرني أَنْ محمداً انه هو أُضْرِب .

٣٨- يسرني أَنَّهُ أُضْرِبُ محمداً .

٣٩- يسرني أَنْ محمداً مضروب .

٤٠- يسرني أَنَّهُ محمداً مضروب .

ونكتفي بهذا القدر، وهناك صور أخرى لهذا التعبير، وهذه كلها تؤول بتعبير واحد هو (يسرني ضربُ محمداً).

وبهذا يتضح لنا أَنَّ أحد المصدرين لا يغني عن الآخر، ولا يسند مسنده بل لكل منهما خصائصه وغرضه.

الحروف المصدرية

في العربية حروف تسمى الحروف المصدرية، وهي: (أَنَّ) و(أَنْ) و(ما) و(لو) و(لاكي). ووظيفة الحرف المصدرية، إيقاع الجملة موقع المفرد، فتوقعها فاعلاً، ومبتدأً، ومفعولاً به مضافاً إليه، ومجرورة بحرف الجر، وغير ذلك.

تقول: (أَنْ تعدل في حكمك خير لك من أَنْ تجور) فأوقعت (تعدل) مبتدأً أخبرت عنه.

وتقول: (يسرني أَنْ تفوز) فجعلت (تفوز) فاعلاً.

وتقول: (سررت بأنك فائز) فأوقعت (أنت فائز) مجروراً بالحرف. وهكذا، ولا يتأتى

ذلك لولا الحرف المصدرية.

وقد تقول: إذا كانت هذه الغاية من الحرف المصدرية، فلماذا تعددت الحروف المصدرية؟

والجواب إن هذه الأحرف ليست متطابقة من حيث الوظيفة، بل إن لكل حرف معنى ووظيفة قد تختلف عن الآخر.

ف (أَنْ): تدخل على الجمل الاسمية وتفيد التوكيد، نحو ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُّكَلَّفُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٣] بخلاف (أَنْ) الخفيفة الأصل فهي لا تفيد التوكيد، ولذا قالوا إذا وقعت (أَنْ) المشددة بعد أفعال الرجحان أفادت العلم، نحو: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُّكَلَّفُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٤٩] وإذا وقعت الخفيفة لم تفد ذلك تقول (أظن أن يأتي محمد).

والمخففة من هذه حرف مصدرية أيضاً يدخل على ما لا تدخل عليه المشددة، كالأفعال الجامدة والإنشائية وغيرها، نحو ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩] و﴿وَالْوِاسْتِقْمَاءُ عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: ١٦] وهي تفيد التوكيد أيضاً كما أسلفنا في بابه.

أَنْ: وتدخل على الجمل الفعلية، وهي تدخل على المضارع فتصرفه إلى الاستقبال غالباً نحو (أريد أن تأتيني) وتدخل على الماضي نحو ﴿هَلْ تَقِيْمُونَ رِيًّا إِلَّا أَنْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٥٩]، وتدخل على الأمر نحو ﴿وَإِذَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَجَاهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ اسْتَأْذِنَكَ أُولُوا الطَّوْلِ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٨٦]، ونحو قولك (ناديتهم بأن أقدموا).

وقد تفيد التعليل نحو ﴿عَسَىٰ وَتَوَكَّلْ أَنَّ جَاءَهُ الْفَتْحُ﴾ [عبس: ١، ٢]. وقد ذكر برجشتراسر أنها تفيد التعليل. جاء في (التطور النحوي): «وأخرجوا (أَنْ) عن كونها مصدرية محضة فإن قولي: (أريد أن تفعل ذلك) يتعدى قولي: أريد فعلك، ذلك في أن نصب الفعل يقرب (أَنْ) من (كي) كأنني قلت: (أريد كي تفعل ذلك) أي غرض إرادتي فعلك ذلك كما جاء في القرآن الكريم ﴿لَمَّا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا﴾ [التوبة: ٥٥]. فالجمل المصدرية النابتة عن مفعول فعل من أفعال الإرادة والطلب وما يشاكلها تقترب من الجمل الغرضية في جوهر معناها»^(١).

غير أنني أخالفه في المثال الذي ذكره (أريد أن تفعل ذلك) فهذا لا يفيد التعليل، ولا شك أنه يعني بالغرض التعليل، خصوصاً وأنه نظرها ب (كي) أما إذا كان يقصد بقوله (غرض)

المعنى العام فإن كثيراً من المفعول به غرض، فإذا قلت (أريد كتاباً) كان الكتاب غرضاً، وإذا قلت (أود لقاءه) كان اللقاء غرضاً بهذا المعنى.

وقد وردت (أن) للتعليل كثيراً في القرآن الكريم، وذلك نحو قوله: ﴿وَلَا يَجْعَلْكُمْ سَنَّاتٍ قَوْمٍ أَنْ صَدَّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾ [المائدة: ٢] أي لأن صدوكم.

وقوله: ﴿تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَرَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢]، وقوله: ﴿وَنَحْنُ لِلْجِبَالِ هَٰذَا أَنْ دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلَٰكُنَّ﴾ [مريم: ٩٠-٩١].

وقد تقول إن معنى التعليل لم يأت من (أن) وإنما هو من الحرف المقدر اللام أو غيره.

وأقول: إذا كان بالامكان تقدير حرف يفيد التعليل في قسم من الأمثلة فقد يمتنع في قسم آخر، فمن الأول قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ [عبس: ١، ٢] أي لأن جاءه.

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨]، فلا يصح إبدال (كي) أو اللام بها، فلا يصح للمعنى نفسه أن تقول (أتقتلون رجلاً كي يقول ربي الله) أو (ليقول ربي الله) واللام عندهم على تقدير (أن)، فمعنى الآية: أتقتلونه لأنه يقول ربي الله، ومعناها باللام أو بـ (كي) أتقتلونه حتى يقولها.

فمعناها بـ (أن) أنه يقولها ومعناها بـ (كي) وباللام أنه لا يقولها.

ومثله: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِنَّا نَكُنُّ أَنْ تُوْمِتُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [المنحنة: ١] وهي كالأية السابقة.

وقد تقول أنه يصح أن أقول: (أتقتلون رجلاً لأن يقول ربي الله)، للمعنى نفسه أو قريب منه، فأقول إن ذكر (أن) يؤدي معنى لا يؤديه حذفها، وإبدال غيرها بها، فاللام عندهم على تقدير (أن) ومع ذلك إذا حذفت (أن) وجئت باللام تغير المعنى في نحو هذا، فذكر (أن) يفيد نوعاً من التعليل لا يؤديه حذفها.

وهي تستعمل للتعليل مع الفعل الماضي بدلا من (كي) أو اللام، لأن هذين الحرفين لا يباشران الفعل الماضي، وذلك نحو ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥]، والنحاة يقدرون اللام في نحو هذا.

وجاء في (المقتضب) أنها تكون علة لوقوع الشيء^(١).

والخلاصة أنها استعملت في التعليل كثيراً، في الماضي، والمضارع من دون حرف يفيد العلة، ثم إن التعليل بها قد يختلف عن التعليل بـ (كي) واللام.

هذا من ناحية التعليل.

وأما من ناحية الزمن فإنها تصرفه لزمن الاستقبال غالباً، وذلك نحو: قوله تعالى ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سَأَلْتُمْ مُوسَى مِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة: ١٠٨] فالسؤال مستقبل، ونحو قوله: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وهذا ليس للتنصيص على الاستقبال بل يشمل الحال أيضاً، وكقوله تعالى: ﴿قُولُوا وَأَعِيشُوا فِي أَنْفُسِكُمْ مِنَ الدِّينِ حَرْجًا أَلَّا يَصْخَبُوا مَا يُفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ٩٢] وهم لا يجدون ما ينفقون في الحال، ونحوه قوله: ﴿فَلَمَّا كُنْتُمْ تَارِكُوا بَعْضُ مَا يُوْحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ كُتُبٌ﴾ [هود: ١٢] فـ (أن يقولوا) ليس تنصيصاً على الاستقبال، بل هو يفيد الحال، وما قبل الحال أيضاً، لأن هذا القول صدر منهم قبل نزول الآية.

وكقوله تعالى: ﴿وَأَلْفَىٰ فِي الْأَرْضِ رَسُولًا أَنْ نَمِيزَ بَيْنَكُمْ﴾ [النحل: ١٥] فقوله (أن تميز) غير متخصص بالاستقبال، بل هو يشمل الزمان المتطول الممتد من قبل خلق الإنسان على الأرض، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وقوله: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِينِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [الحج: ٤٠] وهم أخرجوا لأنهم قالوا ذلك ومستمرون على قوله أيضاً، وقوله ﴿فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ إِلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النمل: ٢٤، ٢٥]، والمقصود بـ (الآ) يسجدوا) الحال.

ومثله قوله تعالى: ﴿أَفَسَتُلَوِّنُ رُجُلًا أَنْ يَقُولَ رَفِئْتُ اللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨] وقوله: ﴿يُخْرِجُونَ الرُّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [المنحنة: ١]. وقوله: ﴿وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [البروج: ٨]، وإن كل ذلك ليس فيه تنصيص على الاستقبال.

ونحوه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِدَنِّ﴾ [ص: ٧٥] وهو لم يسجد في الماضي، وقوله: ﴿وَمِنَ الْبَنِيَّةِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِي﴾ [الروم: ٢٥]، وهما قائمتان بأمره لم تزلان ولا تزالان.

غير أنه يمكن أن يقال إن أغلب ما ذكرنا من الأمثلة يفيد الاستمرار الذي منه الاستقبال فتكون دلت على الاستقبال ضمناً لا تنصيصاً، ولا ينطبق هذا على نحو قوله

تعالى: ﴿أَلَا يَحْذَرُوا مَا يَنْفِقُونَ﴾ فيما أحسب فإن هؤلاء قد يجدون في الاستقبال ما ينفقون، والله أعلم.

ها: و(ما) تدخل على الفعل المتصرف في الغالب، ماضياً كان أو مضارعاً، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا سَوَّوْا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦] وقوله: ﴿وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا يَجْحَرُونَ﴾ [هود: ٣٥] أي من إجرامكم، وقوله: ﴿لَتَجْزِيَّ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [طه: ١٥] أي بسعيها، وقد تدخل على غير ذلك قليلاً، نحو (بقُوا في الدنيا ما الدنيا باقية)، وقوله:

أعلاقة أم الوليد بعد ما أفنان رأسك كالنظام المخلص
وقيل (ما) كافة لـ (بعد) من الإضافة^(١).

وهي إذا دخلت على الفعل المضارع أفادت الحال^(٢)، نحو ﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٠] ونحو ﴿فَذَرَهُمْ وَمَا يَقْتَرِبُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢].

وقد تكون زمانية نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنْذَرُهَا أَيَّامًا دَامُوا فِيهَا﴾ [المائدة: ٢٤] أي مدة دوامهم فيها، وقوله: ﴿فَالْتَفَتُوا إِلَى اللَّهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، أي مدة استطاعتكم.

وقد ذكر برجشتراسر أن التطابق كثير بين (أَنْ) و(أَنَّ) و(مَا). قال: «وإذا تساءلنا عن الفرق بين (أَنْ) و(أَنَّ) وبين (مَا) مع صرف النظر عن الحالات التي تفي فيها (أَنْ) بوظيفة خاصة بها فتعمل في نصب الفعل، وجدنا أَنَّ التَّطَابُقَ بينها كثير، مثاله من القرآن الكريم ﴿ذَلِكَ يَأْتِيَنَّكَ اللَّهُ لَمْ يَكْ مُغَيَّرًا بِعَمَّةٍ﴾ [الأنفال: ٥٣] و﴿ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا﴾ [البقرة: ٦١] ف (أَنْ) و(مَا) معناهما واحد، ومنه ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمْ أَلْعُلُومُ﴾ [البجائية: ١٧] و﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَعَ أَلْسِطَانُ بَيْتِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾ [يوسف: ١٠٠]. وعلى العموم ف (مَا) أندر كثيراً من (أَنْ) و(أَنَّ) ويقل استعمالها تدريجياً مع تطور اللغة العربية، غير أنها احتفظت بها في بعض الأحوال نحو (قل ما وجد مثل ذلك) و(طالما) و(بش ما)...

وقد تميز العربية بين (أَنْ) و(أَنَّ) وبين (مَا) في المعنى، وأشهر مثال لذلك هو الفرق بين (كَأَنَّ) و(كَأَنْ) وبين (كَمَا) ف (كَأَنَّ) و(كَأَنْ) تفيدان فرض كون الشيء غير ما هو عليه في

(١) انظر شرح الرضي على الكافية ٢/٤٢٨، «المعني» (١/٣١١).

(٢) انظر «التصريح» (٢/٦٢)، «الهمع» (٢/٩٢).

الحقيقة. و(كما). تفيد التشبيه والتمثيل الحقيقي، مثال ذلك ﴿وَإِذْ نَفَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٧١] والجبل لم يكن ظلة أو مثل ظلة، بل كان ضدها في المتانة والرسو، والمعنى لو كان الجبل كظلة لكان نتقه ورفعه وزلزته قريباً من الاحتمال فلأنه لم يكن كظلة كان نتقه من المعجزات. و(كما) مثل (أما كما آمن الناس) يعني إيماننا مثل إيمانهم^(١).

والحق أنه ليس ثمة تطابق بين هذه الاحرف، فـ (أَنْ) تفيد التوكيد، وأما (أَنْ) و(ما) فيبينهما أوجه اختلاف منها:

١- أَنْ (أَنْ) تفيد الاستقبال في الغالب، و(ما) تفيد الحال، وذلك إذا دخلتا على الفعل المضارع، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمْ قَوْمٌ أَنْ يَسْطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ﴾ [المائدة: ١١] فـ (يسطوا) المقصود به الاستقبال، ولو قال (ما يسطون) لكان للحال، وقوله ﴿هَلْ أَتَيْتُكَ عَلَيَّ أَنْ تَعْلَمَ مِمَّا عَلَّمْتُ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦] أي شريطة أن تعلمني، فالتعليم في المستقبل، ولو قال (على ما تعلمني) لكان المقصود به الحال.

وقوله: ﴿فَذَرِهِمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١٢] و﴿وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا يُجْحَرُونَ﴾ [هود: ٣٥] فهذه كلها للحال بعكس (أَنْ).

٢- أَنْ (ما) قد تكون ظرفية زمانية بخلاف (أَنْ) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنفِقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] وقوله ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] وقولك: (أنت مفلح ما تفعل الخير) أي مدة فعلك الخير.

٣- أَنْ (ما) تكون اسماً موصولاً وتكون حرفاً مصدرياً، وفي قسم من التعبيرات يحتمل الكلام المعنيين، فيكون من باب التعبير الاحتمالي الذي سبقت له نظائر، وذلك نحو ﴿سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٦] فقد يحتمل المعنى ساء عملهم وساء الذي يعملونه، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ﴾ [الزخرف: ٤٩] فالمعنى يحتمل أدع ربك بعهدك عندك، ويحتمل بالذي عهدك عندك، ونحوه قوله: ﴿قَالَ يَلَيْتُ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَعَلَمَ لِي مِنَ الْكُرْمِينَ﴾ [يس: ٢٦-٢٧] فهذا يحتمل يا ليت قومي يعلمون بمغفرة ربي لي، ويحتمل أنه ياليتهم يعلمون بالشيء الذي غفر لي به ربي.

(١) «الطور النحوي» (١٢٦-١٢٧).

ونحوه أن تقول: (صبرت على ما كذبتني) فالمعنى يحتمل (صبرت على تكذبي) ويحتمل صبرت على ما كذبتني به، أي الشيء الذي كذبتني به. ونحوه أن تقول (صدق ما عاهد الله) فهذا يحتمل أنه صدق عهد الله، ويحتمل صدق ما عاهد الله عليه، أي صدق الشيء الذي عاهد الله عليه.

أما (أن) فلا تكون إلا مصدرية.

وبذا قد تؤدي (ما) أكثر من معنى أحياناً.

٤- ولكون (ما) كذلك أي أنها قد تكون مصدرية، وقد تكون اسماً موصولاً وقد تحتمل المعنيين أحياناً يؤتى بـ (أن) إذا أريد التنصيص على المصدر، وبخاصة إذا كان مجيء (ما) قد يصرف الكلام إلى معنى آخر، وذلك نحو قوله تعالى ﴿مَا يَوْذُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكَ﴾ [البقرة: ١٠٥] فلو أبدلت (ما) بـ (أن) لكان المعنى أنهم لا يودون ما ينزل عليكم، أي لا يودون الخير النازل عليكم من الله، وكقوله تعالى ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَقْمَى﴾ [عبس: ١، ٢]، أي لمجيء الأعمى، ولو قلت: عبس وتولى لما جاءه الأعمى أو بما جاءه الأعمى لكان المعنى: عبس للشيء الذي جاء به الأعمى ولم يأت الأعمى بشيء، وإنما عبس لمجيئه لا لشيء جاء به، ولو قال (عبس وتولى ما جاءه الأعمى) لكان المعنى أنه عبس وتولى كلما جاءه الأعمى، وكلا المعنيين غير مراد.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩]، والمعنى أنكم لا تشاؤون إلا بمشيئة الله، أي إلا إذا شاء الله، ولو قيل (وما تشاؤون إلا ما يشاء الله) لكان المعنى أنكم لا تشاؤون إلا الشيء الذي يريد الله ويشاؤه. وهذا غير مراد ولا يصح.

٥- الأصل في مصدر (ما) أن يكون مخصوصاً، وفي مصدر (أن) أن يكون لارادة مجرد الحدث، وهذا فرق رئيس بين استعماليهما، ولذا لا يحسن وضع احدهما مكان الاخرى أحياناً، فمثلاً قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيماً﴾ [النساء: ٦٥] يصح فيه تأويل (مما قضيت) بمصدر فتقول: (ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً من قضائك)، ولكن مع ذلك لا يحسن وضع (أن) مكان (ما) فلا تقول: (ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً من أن قضيت) لأن المعنى سيكون عند ذلك: عليهم ألا يجدوا في أنفسهم حرجاً من كونك تقضي، أو من مبدأ

أنك تقضي، وليس هذا المقصود، وليس في أنفسهم حرج من ذلك، بل المقصود أن عليهم أن يرضوا بما يقضي ولو كان لا يوافق هواهم ورغبتهم، ليس في أنفسهم حرج من ذلك، لا من مجرد أنه يقضي، فيكون مصدر (ما) مخصوصاً، وقد يراد بـ (ما قضيت) المقضي به أي اسم موصول.

ونحوه قوله سبحانه ﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٠] فإنه يصح تأويل (عما يصفون) بـ (عن وصفهم)، غير أننا لو أبدلنا (أن) بـ (ما) لوجدنا أن المعنى يختلف، فلو قلت: (سبحانه وتعالى عن أن يصفوا) لكان المعنى تنزيه الله عن مجرد الوصف، وليس هذا المقصود، إذ لا شك أن الله له الصفات العليا، وإنما المقصود تنزيهه عن الوصف الباطل والصفات التي لا تليق به سبحانه، ويحتمل أن تكون (ما) اسماً موصولاً، أي عما يصفونه به من الصفات الباطلة.

ونحوه قوله: ﴿أَفَنهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، وهذا يحتمل أن المعنى: أفتهلكنا بفعل المبطلين، ومع ذلك لا يصح ابدال (أن) بـ (ما) فلا تقول: أفتهلكنا بأن فعل المبطلون، فإن الأول فعل مخصوص، وهو الذي يؤدي إلى الأهلاك. أما الثانية فيكون المعنى أفتهلكنا لأن المبطلين فعلوا، ولا ندري ما فعلوا، فالفعل الأول مخصوص معلوم بخلاف مصدر (أن)، ويحتمل أن تكون (ما) اسماً موصولاً أيضاً.

ومثله قوله تعالى: ﴿صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ١١٨]، والمعنى برحبتها. ولو قلت: (بأن رحبت) لكان المعنى أنها صافت عليهم بكونها رحبة، وهو معنى متناقض غير مراد.

ونحوه قوله تعالى: ﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾ [الكهف: ٧٣]، والمقصود به نسيان مخصوص وهو العهد الذي بينهما، ولو قال (بأن نسيت) لاحتمال المعنى أنه آخذه بمبدأ النسيان أي آخذه لكونه نسي، أي لمجرد حصول النسيان عنده.

ونحو قوله تعالى: ﴿لَتَجْزِيَّ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى﴾ [طه: ١٥]، أي بسعيها، ولو أبدلت (أن) بها فقلت (لتجزي كل نفس بأن تسعى) تغير المعنى، وأصبح أنها تجزي لأنها تسعى، فالأولى سعي مخصوص تجزي به إن كان خيراً فخير، أو شراً فشر. والثانية أنه مطلق السعي فهي تجزي لأنها تسعى وليس فيها المعنى الأول.

ونحوه قوله تعالى: ﴿رَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَيْسَ لَكُمْ﴾ [الكهف: ١٩] أي: بلبثكم، والمقصود به زمن لبثكم ومدته، ولو قال: (ربكم أعلم بأن لبثكم) لكان المعنى أن ربكم يعلم بأنكم لبثتم، وهذا غير مراد، فالأولى لبث مخصوص بخلاف الثانية.

فمصدر (ما) مخصوص محدود، بخلاف مصدر (أن) فانه لمجرد الحدث، وهذا فرق رئيس بينهما كما ذكرت.

٦- إن (أن) تستعمل للتعليل كما ذكرنا بخلاف (ما) وهي تقوم مقام حرف التعليل مع الافعال الماضية، وذلك نحو ﴿وَنَحَرُّ لِحَالِ هَٰذَا أَنْ دَعَا لِرَحْمَنِ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٠، ٩١]. وقد تقول ان (ما) وردت للتعليل أيضا، نحو ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]، وقوله ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [المؤمنون: ١١١].

والحق أن (ما) لم تأت للتعليل إلا مع حرف يفيد التعليل، أما (أن) فهي حيث وردت للتعليل متروعة من حروف التعليل في القرآن الكريم، إلا في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]، وقد مر بنا هذا.

٧- ثم انهما يختلفان من حيث التعليل، وذلك أن تقول مثلا (عاقبتك بما ذهبت إلى القرية) أي عاقبتك بسبب ذهابك، ولو قلت: (عاقبتك بأن ذهبت إلى القرية) احتمل هذا المعنى واحتمل أنه عاقبه بالذهاب، أي جعل ذهابه هو العقوبة.

ونحوه أن تقول: (لقد جزاك الله بما كنت من المصلحين). و(جزاك الله بأن كنت من المصلحين). فالأولى معناها أنه جزاك بسبب كونك من المصلحين، والثانية تحتل السببية، وتحتمل أنه جزاه بأن جعله من المصلحين، فالجزاء هو جعله من المصلحين.

٨- التشبيه بـ (ما) يختلف عن التشبيه بـ (أن) وذلك نحو قولك: (اضرب كما ضرب خالد) أي ان خالدا ضرب فاضرب أنت كضربه، ولو قلت (اضرب كأن ضرب خالد) لكان المعنى: اضرب كأن خالدا ضرب، ولا يدل على أن خالدا ضرب فتريد أن يضرب مثله، وإنما المعنى اضرب كأن الضارب خالد، ونحوه قوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ﴾ [هود: ١١٢]، ولو قال (فاستقم كأن أمرت) لكان المعنى: استقم كأنك أمرت، ولم يفد أنه مأمور حقيقة، إلى غير ذلك من أوجه الخلاف.

كي:

وفيد التعليل، نحو جئت كي استفيد، جاء في (لسان العرب): «كي حرف من حروف المعاني ينصب الأفعال بمنزلة (أن) ومعناه العلة لوقوع الشيء، كقولك: جئت كي تكرمي...
الجوهرية: وأما (كي) فجواب لقولك: لم فعلت كذا؟ فتقول: كي يكون كذا. وهي للعاقبة كاللام»^(١).

وعند بعضهم أنها لا تفيد التعليل، وإنما التعليل من اللام المقدرة، فإذا قلت: جئت كي استفيد فإذا قُوت (كي) مصدرية، وجب تقدير اللام قبلها، أي جئت لكي استفيد، واللام تفيد التعليل»^(٢).

والراجح أنها للتعليل، كما هي في الجارة، ولنا عودة إلى هذا الموضوع في بابه.

لو:

وهي للتمني، ولذا كثر وقوعها بعد ما يفيد التمني، نحو (ودّ) وما في معناها، قال تعالى ﴿وَدَّأَوْ لَوْ تَذَكَّرُ الَّذِينَ يُؤْتُونَ حُكْمًا﴾ [الفلم: ٩] جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿وَدَّأَوْ لَوْ تَذَكَّرُ الَّذِينَ يُؤْتُونَ حُكْمًا﴾: «فان قلت لم رفع فيدهنون ولم ينصب باضمار (أن) وهو جواب التمني؟ قلت: قد عدل به إلى طريق آخر»^(٣).

ولذا إذا لم يقصد معنى التمني بعد (ودّ) فلا يؤتى بها، قال تعالى: ﴿أَيُّدٌ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّجِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَمْ ذَرِيَّةٌ ضِعْفًا فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ﴾ [البقرة: ٢٦٦]، وقال: ﴿وَوَدَّوْا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ ذات الشوكة تَكُونُ لَكُمُ [الأنفال: ٧] بخلاف قوله: ﴿وَوَدَّوْا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ [المتحنة: ٢]، وقوله: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدِّينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرُّسُولَ لَوْ سَوَّى بِهِمُ الْأَرْضَ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهُ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢].

(١) «لسان العرب» (٢٠/١٠١).

(٢) انظر «المعني» (١٨٢/١).

(٣) «الكشاف» (٣/٢٥٧) وانظر «جواهر الأدب» (١٥٦).

اسم المصدر

ذهب النحاة الى أن اسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على الحدث وخالفه بخلوه من بعض حروف فعله لفظاً وتقديراً دون تعويض^(١)، وذلك كالعطاء والثواب والسلام والكلام والعشرة.

وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة، نحو تعلّم تعلماً، أو بزيادة نحو أعلم إعلاماً^(٢)، فإن نقص عن حروف فعله دون عوض أو تقدير كان اسم مصدر، فإعطاء مصدر لأعطى، وأما العطاء فاسم مصدر لأنه خلا من الهمزة التي في أوله دون عوض. والتكلم مصدر تكلم، أما الكلام فهو اسم مصدر لتكلم لأنه خلا من التاء دون عوض. وقد تقول إن الألف قبل الآخر عوض عن التاء، غير أن النحاة لا يعدون المدة التي قبل الآخر عوضاً لأن العوض يكون في الأول، أو في الآخر، بدليل ثبوتها في المصدر دون تعويض كالانطلاق والاكرام والاستخراج^(٣).

والمصدر المعوض نحو (عدة) و(زنة) فإنّ فعليهما (وعد) و(وزن)، فحذفت الواو وعوض عنها التاء في الآخر، ونحو تعليم وتسليم فإنّ فعليهما، علّم وسلّم، فإنّ التاء عوض عن إحدى اللامين^(٤).

وعندي أن اسم المصدر أيضاً ما خرج عن قياس المصدر فيما كان فيه المصدر قياساً نحو عشرة وقُبلة فإنّ (عشرة) اسم للمعاشرة، وفعله (عاشر)، وقد حذفت الألف منه، وعلى مقتضى قول النحاة ينبغي أن يكون مصدراً وذلك لأنه عوض عن الألف المحذوفة بالتاء في آخره، ومثله الهجرة من هاجر وقبلة من قبل مع أنهم يقولون أنها أسماء مصادر^(٥) وليست مصادر.

واسم المصدر يدل على الحدث عندهم كالمصدر، فالعطاء معناه الاعطاء، والقبلة معناها التقييل، والعذاب معناه التعذيب، ولذا عمل عمل المصدر. قال الشاعر:

(١) انظر «شرح الأشموني» (٢/٢٨٧).

(٢) «شرح الأشموني» (٢/٢٨٧).

(٣) «الصبان» (٢/٢٨٧).

(٤) انظر «الصبان» (٢/٢٨٧).

(٥) انظر «شرح الأشموني» (٢/٢٨٨) في العشرة والقبلة.

بعشرتك الكرام تُعَدُّ منهم
 أي بمعاشرتك، وقال الآخر:
 قالوا كلامك هنداً وهي مصفية
 يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا
 أي تكليمك.

وفي موطأ مالك عن عائشة رضي الله عنها (من قبله الرجل زوجته الوضوء) أي
 تقبيل^(١).

وقيل أيضاً إن المصدر يدل على الحدث، واسم المصدر يدل على الشيء أو الذات،
 ونحو ذلك العطاء والاعطاء، فالاعطاء هو الحدث، والعطاء اسم لما يعطى، والغسل فعل
 الغاسل، أي الحدث والغسل الماء يغتسل به^(٢) والتقبيل هو فعل المقبل، والقبلة اسم لذلك.
 وهو عند البصريين لا يعمل، لأن أصل وضعه لغير المصدر، بل للاسم، واعماله رأي
 الكوفيين^(٣)، وقد أخذ به النحاة المتأخرون.

والذي يترجح عندي أن الأصل في اسم المصدر أن لا يدل على الحدث بل وضع للدلالة
 على الاسم، فالقرض ما سلفت، وأما الاقتراض فمصدر اقترض وهو الحدث.

والإمطار مصدر أمطر، والمطر بالسكون مصدر مطر، وأما المطر بالفتح فماء السحاب.

والرزق بالفتح مصدر رزق وهو الحدث، والرزق بالكسر ما ينتفع به.

والحمل بالفتح مصدر حمل، والحمل بالكسر ما حمل.

والوقود بالضم المصدر، والوقود بالفتح الحطب.

والتكليم المصدر، والكلام اسم لما يخرج من الفم من اللفظ، وكان مفيداً تاماً.

وهو لا يكون فقط بالحذف دون تعويض، بل يكون بتغيير الحركات أيضاً، كاللَّهْن
 والدَّهْن والكُخْل والكُخْل، فاللَّهْن مصدر دَهَن، والدَّهْن الاسم، والكُخْل مصدر كحل
 والكُخْل اسم لما يكتحل به، والحَمْل والحِمل والغَسْل والغَسْل.

(١) انظر «شرح الأشموني» (٢٨٧/٢-٢٨٨).

(٢) انظر حاشية «يس على التصريح» (٦٤/٢)، «الأشموني» (٢٨٨/٢).

(٣) انظر «التصريح» (٦٤/٢)، «شرح الأشموني» (٢٨٨/٢).

ومما يدل على أن أسماء المصادر ليست للحدث في الأصل أننا نقول: السلام عليكم ولا نقول: التسليم عليكم، لأن السلام اسم وهو الأمان. أما التسليم فهو الحدث، ومثله الكلام والتكليم. قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتْلُوهُ مَأْمُورِينَ﴾ [التوبة: ٦] ولا يصح أن نقول (حتى يسمع تكليم الله أو تكلم الله) فإن كلام الله القرآن أما التكليم فهو الحدث، ولو كانا بمعنى واحد لصح أن يستعمل أحدهما مكان الآخر.

هذا هو الأصل في اسم المصدر، وقد يستعمل أحياناً للدلالة على الحدث، كما إن المصدر يستعمل للدلالة على الاسم أحياناً وأصله الدلالة على الحدث.

فكما يراد بالخلق أحياناً المخلوق، وبالقول المقول، وباللفظ الملفوظ، وبالنبت النبات وهي مصادر قد يراد على قلة بالذهن الذهن، وبالكحل الكحل، وبالقبلة التقبيل، وبالعذاب التعذيب.

جاء في (الأصول): «وحكى قوم أن العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصادر، فقالوا: عجبت من طعامك طعاماً، يريدون من اطعامك، وعجبت من ذهنك لحيثك، يريدون من ذهنك. قال الشاعر:

أظلم أن مصابكم رجلاً أهدي السلام تحية ظلم

ومنه قوله:

وبعد عطائك المائة الرناعا

أراد بعد اعطائك»^(١).

فالراجح أن أسماء المصادر في الأصل لاتدل على الأحداث، بل تدل على الأسماء وقد تستعمل أحياناً للدلالة على الحدث، كما تستعمل المصادر أحياناً في الدلالة على الذات.

الاتباع على محل المضاف إليه

ذهب قسم من النحاة إلى أنه يجوز الاتباع على محل ما أضيف إليه المصنر، أو على لفظه، نمثلاً يصح أن تقول: (عجبت من أكرام خالد ومحمد) أو (محمداً) وساءني أهانة خالد الكريم) أو (الكريم).

وذهب سيويو، ومن تابعه من البصريين إلى أنه لا يجوز الاتباع على المحل، بل على التقدير^(١).

جاء في (كتاب سيويو): «وتقول عجبت من ضرب زيد وعمرو، إذا أشركت بينهما كما فعلت ذلك في الفاعل، ومن قال (هذا ضارب زيد وعمراً) قال (عجبت له من ضرب زيد وعمراً) كأنه أضمر: ويضرب عمراً أو: وضرب عمراً»^(٢).

وجاء في (شرح ابن يعيش): «إذا عطف على ما خفض بالمصدر جاز لك في المعطوف وجهان:

أحدهما أن تحمله على اللفظ فتخفضه وهو الوجه.

والآخر أن تحمله على المعنى، فإن كان المخفوض مفعولاً في المعنى نصبت المعطوف، وإن كان فاعلاً رفعته فتقول: (عجبت من ضرب زيد وعمرو) وإن شئت (وعمراً) فهو بمنزلة قولك: هذا ضارب زيد وعمرو وعمراً.

وإنما كان الوجه الجبر لتساكن اللفظين، واتفاق المعنيين.

وإذا نصبت قدر المصدر بالفعل، كأنك قلت عجبت من أن ضرب، أو من أن يضرب ليحقق لفظ الفاعل والمفعول...

والنعت في ذلك كالعطف، في جواز الحمل على اللفظ والمعنى تقول فيه: «عجبت من ضرب زيد الظريف» بالخفض على اللفظ، والظريف بالرفع على المعنى»^(٣).

(١) انظر «الرضي على الكافية» (٢/٢١٩)، «شرح الأشموني» (٢/٢٩١).

(٢) «كتاب سيويو» (١/٩٨).

(٣) «شرح ابن يعيش» (٦/٦٥-٦٦).

وخلاصة الأمر أنه يجوز العطف على غير اللفظ على كلا الرأيين، إلا أنه على مذهب سيبويه يكون بتقدير محذوف، وعلى غير مذهبه يكون العطف على المحل، فعلى مذهب سيبويه وغيره يصح أن تقول (ساءني ضرب محمد وعمراً)، غير أن التوجيه يختلف.

والغرض من الاتباع على المحل إيضاح الفاعل من المفعول، فتقول (عجبت من اكرام خالد اللثيم أو اللثيم) فرفع اللثيم يدل على أن خالداً فاعل في الأصل، ونصبه يدل على أنه مفعول به.

وتقول: (أعجبني اكرام خالد أخوك، أو أخاك) على البديل للغرض نفسه، وكذلك (عجبت من ضرب زيد، وخالداً، أو خالداً).

ومقتضى ما ذهب إليه سيبويه أن الدلالة تختلف من وجه آخر، وذلك أنه يقدر فعلاً محذوفاً والفعل يدل على الحدوث بخلاف الاسم الذي يدل على الثبوت، فإن قولك (عجبت من ضرب زيد وعمرو) يدل على أن الضرب لهما واحد، من حيث الدلالة على الثبوت.

وأما قولك (عجبت من ضرب زيد وعمراً) فإن قدرته (وأن يضرب عمراً) كان الضرب لعمرو في الاستقبال، وإن قدرته (وأن ضرب عمراً) كان الضرب له في الماضي بخلاف (عجبت من ضرب زيد) فإنه ليس نصاً على زمن بعينه، بل هو يحتمل ذلك كما يحتمل الاستمرار والثبوت.

اسم الفاعل

اسم الفاعل كالفعل^(١) لازم ومتعدّد. فإذا كان لازماً اكتفى بفاعله نحو: (أمسافرُ الرجلان)، وإن كان متعدداً نصب مفعولاً نحو (أضاربُ محموداً أخاك؟).

ويشترط النحاة لنصبه المفعول شرطين:

الأول: الاعتماد على نفي أو استفهام، أو أن يقع صفة، أو حالاً، أو مسنداً، أو يقع بعد حرف نداء.

الثاني: أن يدل على الحال، أو الاستقبال، نحو (هو ضاربٌ سعداً الآن أو غداً).

ولا يشترطون لعمل الرفع إلا الاعتماد، فلا يشترطون كونه للحال أو للاستقبال^(٢).

فيصح أن تقول: (أحاضرُ الرجال أمس؟).

هذا شأن المجرد من (أل) فإن كان محلياً بـ (ال) عمل في جميع الأحوال، تقول: (هو المكرم أخاك أمس أو غداً)^(٣).

يتبين من هذا أن اسم الفاعل لا يتعدى إلى مفعول، إلا إذا كان دالاً على حال، أو استقبال، فإن لم يكن كذلك لا ينصب مفعولاً. تقول: (أنا مكرمُ أخاك) والمقصود به الآن أو في الاستقبال، ولا تقول ذلك إذا كان الاكرام ماضياً بل يجب أن تقوله بالجزم، أي (أنا مكرمُ أخيك). قال تعالى: ﴿إِنِّي خَلَقْتُ بَشَرًا مِّن صَلَاسِلٍ مِّن حَمَلٍ مَّسْنُونٍ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾ [الحجر: ٢٨] وقال: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَآءَ﴾ [البقرة: ٣٠] وقال: ﴿وَإِنَّا لَجٰٓئِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرًّا﴾ [الكهف: ٨] أي يوم القيامة، وقال: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ أَنتَآ أَفْصَا۟لُونَ الْمَكْذِبُونَ لَا يَكُونُ مِن شَجَرٍ مِّن زُوقِرٍ قَائِلُونَ مَنَآ أَبْطُونَ﴾ [الواقعة: ٥١-٥٢] وهذه كلها للاستقبال.

وقال: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْبَدُ مَخْلُصًا لِّمُؤَدِّي﴾ [الزمر: ١٤] وهو للحال.

(١) بل هو فعل عند الكوفيين.

(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢٢١-٢٢٢)، «التصريح» (٢/٦٥-٦٦).

(٣) انظر «المفصل» (٢/١٢١).

جاء في (الكتاب): «(هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يفعل) كان منوناً نكرة) وذلك قولك: (هذا ضاربٌ زيداً غداً) فمعناه وعمله (هذا يضرب زيداً)، وإذا حدث عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك، وذلك قولك: (هذا ضاربٌ عبدُ الله الساعة). فمعناه وعمله (هذا يضرب زيداً الساعة) و(كان زيداً ضارباً أباك) فإنما يحدث أيضاً عن اتصال فعل في حين وقوعه، و(كان موافقاً زيداً) فمعناه وعمله، كقولك (كان يضرب أباك ويوافق زيداً) فهذا كله أجري مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوناً»^(١)

وجاء في (معاني القرآن) في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: ٣٥] «ولو نونت في (ذائقة) ونصبت (الموت) كان صواباً. وأكثر ما تختار الغرب التنوين والنصب في المستقبل. فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة فأما المستقبل فقولك (أنا صائمٌ يومَ الخميس) إذا كان خميساً مستقبلاً، فإن أخبرت عن صوم يوم خميس ماضٍ قلت: (أنا صائمٌ يومَ الخميس) فهذا وجه العمل»^(٢)

وجاء في (كتاب الجمل) للزجاجي: «اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي كان مضافاً إلى ما بعده وجرى مجرى سائر الأسماء في الإضافة كقولك: (هذا ضاربٌ زيدٌ أمس) و(هذا شاتمٌ أخيك أمس) وكذلك ما أشبهه، ولو قلت: (هذا ضاربٌ زيداً أمس) بالتنوين والنصب لم يجز عند أحد من البصريين والكوفيين إلا الكسائي...

فإذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال كان لك فيه وجهان: أحدهما، وهو الأجود أن تنونه وتنصب ما بعده لأنه ضارع الفعل المستقبل، وذلك قولك: (هو ضاربٌ زيداً الساعة) و(هذا ضاربٌ زيداً غداً)...

والوجه الآخر أن تحذف التنوين وتخفف وأنت تريد الحال والاستقبال، فتقول: (هذا ضاربٌ زيدٌ غداً)»^(٣)

وجاء في (المفصل): «ويشترط في أعمال اسم الفاعل أن يكون في معنى الحال، أو الاستقبال، فلا يقال: (زيد ضاربٌ عمراً أمس) ولا (وحشيٌ قاتلٌ حمزة يوم أحد) بل

(١) «كتاب سيبويه» (٨٢/١).

(٢) «معاني القرآن للفراء» (٢٠٢/٢).

(٣) «الجمل» (٩٥-٩٩)، وانظر «المقتضب» (٣٠/٤).

يستعمل ذلك على الإضافة^(١) ..

وذكر «لو أن قاتلاً قال (هذا قاتلٌ أخي)، بالتنوين، وقال آخر: (هذا قاتلٌ أخي)، بالإضافة
لدى التنوين على أنه لم يقتله، ودلّ حذف التنوين على أنه قتله»^(٢).

إضافة اسم الفاعل:

ذكرنا آنفاً أن اسم الفاعل لا يتعدى إلا إذا كان دالاً على الحال أو الاستقبال، فإن لم يدل
على الحال أو الاستقبال يأن كان ماضياً أضيف، تقول: (هذا ضاربٌ محمد) إذا ضربه
(واضربُ محمد) إذا كان يضربه أو يتويضريه.

جاء في (كتاب سيويه): «فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع، فهو بغير تنوين
البتة... وذلك قولك (هذا ضارب عبد الله وأخيه) وجه الكلام وحده الجر. لأنه ليس
موضعاً للتنوين، وكذلك قولك: (هذا ضارب زيد فيها وأخيه) وهذا قاتل عمري أمس
وعبد الله»^(٣).

وجاء في (المقتضب): «تقول (هذا ضارب زيد أمس) و(هما ضاربا زيد) و(هم ضاربو
عبد الله)... كل ذلك إذا أردت به معنى الماضي لم يجز إلا هذا، لأنه اسم بمنزلة قولك
(غلام زيد) و(أخو عبد الله)...

فإن جعلت اسم الفاعل في معنى ما أنت فيه ولم ينقطع أو ما تفعله بعد ولم يقع جرى
مجرى الفعل المضارع في عمله وتقديره... وذلك قولك: (زيد آكلٌ طعامك الساعة) إذا
كان في حال أكل و(زيد آكلٌ طعامك غدا) كما تقول: (زيد يأكل الساعة) إذا كان في حال
أكل وزيد يأكل غداً»^(٤).

ولا يفهم من هذا أن الإضافة لا تصح إلا إذا كان اسم الفاعل دالاً على الماضي، بل الإضافة
جائزة سواء كان اسم الفاعل دالاً على الماضي أم غيره، تقول (هو ضارب محمد أمس)

(١) «المفصل» (١٢١/٢).

(٢) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ١١ وانظر في (الاشباه والنظائر للسيوطي ٣/ ٢٢٤) المناظرة بين الكسائي والقاضي
أبي يوسف.

(٣) «كتاب سيويه» (٨٧/١).

(٤) «المقتضب» (١٤٨/٤-١٤٩).

و(هو ضارب محمد غدا)، إلا أن النصب لا يصح إلا إذا دلّ على الحال أو الاستقبال^(١).
وقد مرّ بنا في باب الإضافة غير المحضة أن ما كان من اسم الفاعل دالاً على الحال أو
الاستقبال فاضافته غير محضة بخلاف ما إذا كان دالاً على الماضي.
فالفرق بين الإضافة والنصب، أن النصب دلالة قطعية إذ هو لا يدل إلا على الحال أو
الاستقبال، أما الإضافة فدلالته احتمالية فهي تحتمل:

١- الماضي كقوله تعالى: ﴿الْمَعْدُ لِلَّهِ فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ١]، وكقولك:
(أنا ضارب خالد أمس).

٢- الحال والاستقبال كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾
[آل عمران: ٩] وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤٠]
وقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [العنكبوت: ٥٧] وقوله: ﴿إِنَّهُمْ مُلْقَوْنَ فِيهَا﴾ [هود: ٢٩]،
وهذا كله استقبال.

وقوله: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الأنعام: ٩٢] وهذا حال.

٣- الدلالة على الاستمرار، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْغَيْثِ وَالنَّوْثِ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ
وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمْ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ [الأنعام: ٩٥-٩٦] فهو في كل حين
يفلق الحب والنوى ويخرج الميت من الحي، وفي كل يوم يفلق الإصباح.

٤- ثم إن الإضافة قد تفيد تغليب جانب الذات على الحدث في اسم الفاعل، بخلاف
النصب، فإنه يفيد دلالة على الحدث، فنحن نستعمل اسم الفاعل للدلالة على الحدث
أحياناً، وأحياناً نقصد به الدلالة على الاسم، وذلك كالحارس والكاتب والسائق، فقد يراد
بالحارس صفة وقد يقصد به شخصه وكذلك الكاتب والسائق.

جاء في (الكتاب): «هذا ما كان من ذلك عملاً وذلك قولك (مررت برجل ضارب أبوه
رجلاً) و(مررت برجل ملازم أبوه رجلاً)... فالمعنى فيه على وجهين: إن شئت جعلته
يلازمه ويخالطه فيما يستقبل، وإن شئت جعلته عملاً كائناً في حال مرورك، وإن القيت
التوئين وأنت تريد معناه جرى مثله إذا كان منوئاً...»

(١) انظر «كتاب سيبويه» (٨٣/١)، «الجمل» (٩٥-٩٩)، «شرح ابن عيش» (١١٩/٢)، «شرح ابن عقيل»

فإذا جعله اسماً لم يكن فيه إلا الرفع على كل حال، تقول: (مررت برجل ملازمه رجل)، أي مررت برجل صاحب ملازمته رجل، فصار هذا كقولك (مررت برجل أخوه رجل)، وتقول على هذا الحدّ (مررت برجل ملازمه بنو فلان) فقولك (ملازمه) يدلّك على أنه اسم ولو كان عملاً لقلت: (مررت برجل ملازمه قومه)^(١).

فبالإضافة قد يراد الاسم، وأما النصب فللدلالة على الحدث فقط، وذلك لأن الإضافة من خصائص الاسماء. تقول (هذا سائق السيارة) أي يسوقها، وتقول (هذا سائق السيارة) بالإضافة وتريد به شخصه، وتقول (هذا حارس المدرسة) أي يحرسها، وتقول (خرج حارس المدرسة) وتعني به شخصه، وتقول (لا يسوق سائق السيارة) ولا يحرس حارس المدرسة) وتقصد به شخصيهما ولو كان المقصود به الحدث لتناقض القول إذ كيف لا يسوق وهو يسوق، ولا يحرس وهو يحرس؟ ولكن المقصود به الشخص كما ذكرنا.

العطف على المضاف إليه:

قد يعطف على المضاف إليه الذي أضيف إليه اسم الفاعل بالجر، وبالنصب، فتقول (هذا ضارب محمد وخالد) و(هذا ضارب محمد وخالد).

أما الأول فلا اشكال فيه وهو عند النحاة أجود^(٢).

وأما العطف بالنصب فهو إما أن يكون المقصود به الزمن الماضي، فيكون على تقدير فعل ماضٍ قبل المنصوب عند سيبويه، ومن تابعه^(٣). ففي قولك (هو ضارب محمد وخالد) يقدرون (وضرب خالد)، وأما أن لا يقصد به الماضي فيقدرون له فعلاً مضارعاً أو اسم فاعل منوناً، ففي قولك (هو ضارب محمد وخالد غداً) يقدرون: (ويضرب خالد) أو (وضارب خالد)^(٤).

والذي يترجح عندي في تفسيره أنه إذا عطف بالنصب على المجرور ولم تكن ثمة دلالة على أن المقصود به الماضي كان المضاف تعبيراً احتمالياً والمنصوب تعبيراً قطعياً، فقولك

(١) «كتاب سيبويه» (١/٢٢٦-٢٢٨).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/٨٩)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢٢٥).

(٣) انظر «كتاب سيبويه» (١/٨٧)، «شرح الرضي» (٢/٢٢٥).

(٤) انظر «كتاب سيبويه» (١/٨٦)، «شرح ابن يعيش» (٦/٦٩).

(هو ضارب محمد وخالدا) يدل على أن (ضرب محمد) يحتمل الماضي والحال والاستقبال والاستمرار و(ضرب خالد) يدل على الحال، أو الاستقبال قطعاً ولا يحتمل غيرهما كما مر في تفسير المضاف والمنصوب.

أما إذا كانت هناك دلالة تدل على أن ضربهما جميعاً حصل في الماضي كقولك (هو ضارب محمد وخالداً أمس) فهو على تقدير فعل ماضٍ كما قدر سيبويه، ومقتضى هذا التقدير أن (ضرب محمد) يفيد الدلالة على الثبوت و(ضرب خالد) يفيد الانقطاع ذلك لأن دلالة اسم الفاعل ليست كدلالة الفعل، فقولك (هو ضارب محمد) يحتمل ثبوت الضرب، وتكرر حصوله في الماضي، بخلاف الفعل الماضي، فإنه يدل على أنه حصل وانقطع، تقول (كان سعيد كاذب) و(كان سعيد كاذباً) فالفعل الماضي (كذب) يدل على أن سعيداً وقع منه كذب، وأما اسم الفاعل (كاذب) فهو يدل على ثبوت هذه الصفة فيه في الماضي ونحوه قولك: (هو مجتهد وهو اجتهد) و(هو قائم بالامر وقام بالامر) و(هو شارب الخمر وهو شرب الخمر).

جاء في (التفسير الكبير): «أن اسم الفاعل يدل في كثير من المواضع على ثبوت المصدر في الفاعل ورسومه فيه، والفعل الماضي لا يدل عليه كما يقال: فلان شرب الخمر وفلان شارب الخمر، وفلان نفذ أمره وفلان نافذ الأمر، فإنه لا يفهم من صيغة الفعل التكرار والرسوم ومن اسم الفاعل يفهم ذلك»^(١).

فخلاصة الأمر أن قولك:

(هذا ضارب محمد وخالداً) يفيد أن الضرب لهما واحد من حيث الزمن والدلالة. وقولك: (هذا ضارب محمد وخالداً) إذا لم يتعين أنهما للماضي يفيد أن ضرب محمد احتمالي الدلالة فهو يحتمل الماضي، والحال، والاستقبال، والاستمرار، و(ضرب خالد) يدل على وقوعه في الحال والاستقبال.

وإذا تعين أن ضربهما كان في الماضي جميعاً، فضرب محمد يفيد الدلالة على الثبوت، وقد يحتمل الدوام والتكرار، وضرب خالد يفيد وقوعه وانقطاعه، وهذا الفرق متأثراً من الفرق بين الفعل واسم الفاعل.

(١) «التفسير الكبير للرازي» ج (٢٥) ص (٢٩).

صيغ المبالغة

المشهور أن الذي يتعدى منها ثلاثة هي (فَعَال) نحو (خَوَّاض إليها الكتائب) و(فَعُول) نحو (ضروب بنصل السيف سوق سمانها). و(مفعال) نحو (إنه لمنحارٌ بوائكها)^(١). وعند سيويه يعمل أيضاً (فَعِيل) و(فَعِل)^(٢).

ولا يشترط في اعمالها الدلالة على الحال، أو الاستقبال^(٣)، وهي فيما عدا ذلك كاسم الفاعل.

اسم المفعول

وما قيل في اسم الفاعل يقال في اسم المفعول من حيث الشروط^(٤) والدلالة، غير أنه للمفعول وذلك للفاعل.

قال ابن مالك:

وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

(١) شرح الرضي على الكافية، (٢/٢٢٤).

(٢) كتاب سيويه، (١/٥٦-٥٨).

(٣) شرح الرضي، (٢/٢٢٤).

(٤) انظر شرح ابن عقيل، (٢/٢٨)، شرح الإسموني، (٢/٣٠١-٣٠٢).

الصفة المشبهة

أستعملت الصفة المشبهة مع سببها استعمالاً متعددة، نحو:

مررت برجل حسن وجهه - باتباع الصفة ورفع الوجه.

ومررت برجل حسن وجهه - برفع الصفة والوجه.

ومررت برجل حسن الوجه - بالاضافة.

ومررت برجل حسن وجهه أو الوجه - بنصب الوجه فيهما.

ومررت برجل حسن وجهاً.

وقد نقول: أيترب على هذه الخلافات في الأوجه، اختلاف في المعنى، أم هي متطابقة؟

والجواب إننا نعتقد أن لكل وجه معنى، والنحاة يذكرون بعضاً من هذه التفسيرات ويستذكرونها موضحين معناها:

١- مررت برجل حسن وجهه - باتباع الصفة المشبهة لما قبلها ورفع الوجه، والصفة ههنا فيها جانب الحدث غالباً، وهي قريبة من الفعلية، ولذا ارتفع بها الفاعل كالفعل، ونحوه أن تقول في غير السبي: أكریم المحمداً؟ وما حسن الخالدان. كأنك قلت: مررت برجل حسن وجهه وأكرمت المحمداً؟ وما حسن الخالدان.

ويدلك على ذلك أنها تستعمل في هذا الوجه استعمال الافعال فهي تطابق ما بعدها من حيث التذكير والتأنيث، وأنها تكون مفردة مع مرفوعها فتقول: (محمد حسنة أمه) (الرجلان حسن أبواهما) بخلاف الإضافة مثلاً إذ تقول (محمد حسن الام) (الرجلان حسنا الأبوين) لأن الإضافة فيها جانب الاسمية هو الغالب.

٢- مررت برجل حسن أبوه - برفع الصفة المشبهة وما بعدها، وهذا على التقديم والتأخير، وأصل الكلام (مررت برجل أبوه حسن)، فحسن خبر مقدم وأبوه مبتدأ مؤخر، وقدمت الخبر للاهتمام.

وليست الصفة هنا على إرادة تغليب الحدث، فإنها لم تستعمل استعمال الافعال، فهي تطابق المبتدأ فتقول: (مررت برجل حسنان أبواه) (مررت برجل حسنون أبأوه)، وأصل

الكلام (أبواه حسنان) و(أباؤه حسنون) ولو أردت معاملتها معاملة الفعل لقلت: مررت برجل حسن أبواه وحسن أبأوه.

٣- مررت برجل حسن الوجه- بإضافة الصفة الى الوجه، والصفة ههنا مراعى فيها جانب الاسمية أكثر من الحدث بخلاف التعبير الأول، وذلك لأن الإضافة من خصائص الاسماء، ثم ألا ترى أن الصفة هنا لا تعامل معاملة الفعل، بل هي تتبع ما قبلها أيًا كان صاحبها الحقيقي، فتقول (مررت برجل حسن الأم) فتذكر الصفة وإن كانت (الأم) مؤنثة، ونقول: (مررت برجلين حسني الآباء) فتثني الصفة اتباعاً لما قبلها وإن كان (الآباء) جمعاً بخلاف ما لو قلت (مررت برجل حسنة أمه) و(مررت برجلين حسن أبأوهما).

٤- مررت برجل حسن وجهه أو حسن الوجه- بنصب الوجه، وهذا عند النحاة للمبالغة من ناحيتين، وذلك أنك جعلت الحسن للرجل عموماً، ثم خصصت وجهه فتكون قد مدحته مرتين، مرة لعموم شخصه ومرة لوجهه.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن في هذا التعبير إيضاحاً بعد الإبهام، فإنك عندما قلت (مررت برجل حسن) ونونت الصفة كنت كأنك أنهيت الكلام على الإبهام، ثم أوضحت جهة الحسن بعدما إبهمت، وللايضاح بعد الإبهام مزية كما مر في بحث التمييز.

جاء في (شرح شذور الذهب): «زيد حسنٌ وجهه بنصب الوجه والاصل (زيد حسن وجهه) بالرفع فـ (زيد) (مبتدأ) و(حسن) (خبر، و(وجهه) فاعل بـ (حسن) لأن الصفة تعمل عمل الفعل، وأنت لو صرحت بالفعل فقلت (حسنٌ) بضم السين وفتح النون لوجب رفع الوجه بالفاعلية فكذلك حق الصفة أن يجب معها الرفع، ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة فحولوا الإسناد عن الوجه الى ضمير مستتر في الصفة راجع الى زيد ليقضي ذلك أن الحسن قد عمه بجملته فقل (زيد حسنٌ) أي هو، ثم نصب وجهه»^(١).

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «أما حسن انتصاب المعمولين في القياس فلأنك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن، فنصب (وجهها) على التمييز، ليحصل له الحسن إجمالاً وتفصيلاً، ويكون أيضاً أوقع في النفس للإبهام أولاً ثم التفسير ثانياً»^(٢).

(١) «شرح شذور الذهب» (٣٠٢).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٣١-٢٣٢).

وليس كل التعبيرات فيها هذان الجانبان، بل ليس في بعضها إلا الإيضاح بعد الإبهام فلا يصح جعل الصفة فيها لجملة الموصوف، وذلك نحو قولك: (الفيل مذبذب نابه) إذ لا يصح أن يقال (الفيل مذبذب)^(١)، ونحوه (كلبك كثيف شعره) و(أخوك قليل ماله) فلا يصح وصف الكلب بالكثافة والأخ بالقلة على جهة العموم، وإنما فيه إيضاح بعد إبهام فإنك ابهمت جهة الوصف، ثم يبيتها.

٥- مررت برجل حسن وجهاً- وهذا التعبير كالذي قبله من حيث المبالغة والابهام غير تنكير الوجه، والمعني بالوجه وجه الرجل، والمعرفة والنكرة هنا يتقاربان في الدلالة، فإنك إذا قلت: (محمد حسن الوجه) أو قلت: (محمد حسن وجهاً) فإن الوجه يعود إلى محمد عرفته، أو نكرته، والفرق بينهما كالفرق بين قولك (الله خلقكم من ماء) و(الله خلقكم من الماء). فإن المعرف بـ (ال) الجنسية فيه من العموم ما يقر به من النكرة، وإن كان لا يطابقه، وقد مر هذا في بابه.

وقد يكون الاختلاف بين معنى هذين التعبيرين، أو بين هذه التعبيرات من وجه آخر، وذلك نحو قولك (هو كريم أباً) فـ (أباً) يحتمل الحال والتمييز، فهو يحتمل أنه كريم في حال أبوته، أي هو كريم إذا كان أباً ويحتمل أن أباه كريم، بخلاف قولك (هو كريم أبوه أو كريم الأب) بالإضافة فهو لا يحتمل إلا أن أباه كريم.

وفي مثل هذا التعبير يتضح الفرق بين تنكير المنسوب وتعريفه، فإن قولك (هو كريم الأب) بالتعريف لا يحتمل إلا أن أباه كريم ولا يحتمل أنه كريم في حال أبوته، فهو لا يكون حالاً، ونحوه أن تقول: (هو حسن ضيفاً) وحسن الضيف وحسن الضيف.

وقد يكون الاختلاف على وجه آخر، وذلك نحو قولك (هو عظيم القوم) و(هو عظيم قوماً). فالأول قد يكون على معنى أنه عظيم في القوم كقولك (هو رئيس القوم وكبيرهم) وقد يكون على معنى أن قومه عظماء.

فإن قلت: (هو عظيم قوماً) كان المعنى أن قومه عظماء لا غير، فتبين من هذا أنه ليس ثمة تطابق وإنما لكل تعبير معنى.

(١) هذه صفة مشبهة وإن كانت على صيغة اسم المفعول لأنها صفة دالة على الثبوت.

النعت

النعت هو التابع المكمل متبوعه، ببيان صفة من صفاته، نحو: (مررت برجل كريم) أو ببيان صفة من صفات ما تعلّق به، وهو ما يسمى بالنعت السببي، نحو (مررت برجل كريم أبوه^(١))، ونحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمُ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥].
ويأتي لأغراض أهمها:

١- التخصيص: ومعنى التخصيص تقليل الاشتراك الحاصل في التكرات^(٢)، نحو (مررت برجل طويل) وذلك أنّ كلمة (رجل) عامة تشمل كل واحد من أفراد الجنس، فإن قلت (طويل) فقد قلت الاشتراك باخراجك القصار، وغير الطوال عموماً، فإن قلت (مررت برجل طويل أسمر) زدته تخصيصاً، بتقليل الاشتراك أكثر، فإنك أخرجت غير الأسمر من الرجال الطوال، فإن قلت: (مررت برجل طويل أسمر أعرج) زدته تخصيصاً، وهكذا.

٢- التوضيح: ومعنى التوضيح إزالة الاشتراك الحاصل في المعارف^(٣)، وذلك نحو قولك: (مررت بمحمد الخياط) فقد يكون أكثر من شخص مسمّى بمحمد، فإن قلت: (الخياط) أزلت الإشتراك وتعين المقصود، ونحو: (اشتريت من الخباز الأعرج) فقد يكون أكثر من خباز وبذكرك (الأعرج) أزلت الاشتراك فتعين المقصود.

٣- الثناء والمدح: وذلك إذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطب^(٤) لا يحتاج إلى توضيح، وذلك كقوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] فإنه ليس ثمة رب أسفل تميزه منه بكلمة (الأعلى) فهو لا يحتاج إلى توضيح، وإنما ذكرت الصفة للثناء عليه وتعظيمه. ونحوه قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٩٦]، ونحو قولك: (جاء خالد القائد المظفر) ولست تقصد بذلك توضيحه وفصله من خالد آخر، وإنما تذكر ذلك للتعظيم والثناء.

(١) «شرح ابن عقيل» (٥١/٢)، «التصريح» (١٠٨/٢).

(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٣٣١/١)، «شرح ابن يعيش» (٤٧/٣)، «الهمع» (١١٦/٢).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٣٣١/١)، «شرح ابن يعيش» (٤٧/٣)، «الهمع» (١١٦/٢)، «التصريح» (١٠٨/٢).

(٤) «شرح الرضي على الكافية» (٣٣١/١).

وقد يكون المدح والثناء في النكرات، كما يكون في المعارف، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير: ١٩-٢٠].

٤- الذم والتحقير: وذلك إذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطب، لا تقصد تمييزه من شخص آخر^(١)، نحو (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) ونحو: (مررت بمسيلمة الكذاب)، ونحو (لا تسمع إلى سالم الخبيث اللثيم) لا تقصد بذلك تمييزه من شخص آخر مسمى بهذا الاسم، وإنما ذكرت هذه الصفات لذمه وتحقيره.

وقد يكون الذم والتحقير في النكرات أيضاً، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ﴾ [التكوير: ٢٥] إذ ليس ثمة شيطان غير رجيم ففصل الرجيم منه، ونحو (دونكم رجلاً خائناً لثيماً).

٥- الترحم: (٢) نحو (مررت بعباس البائس) ونحو (ياويح إبراهيم المسكين) ونحو (ارحموا هذا الرجل الفقير الضائع).

ويكون في النكرات أيضاً، نحو (أرحموا رجلاً بائساً مضيقاً).

٦- التأكيد: (٣) نحو: (أمس الدابر لا يعود) فإن كل أمس دابر، ونحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفَخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣] فَإِنَّ (واحدة) مفهومة من قوله (نفخة) وقوله: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَذَخَّرُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١] فَإِنَّ (اثنتين) صفة مؤكدة لالهيْن، ونحو (إِنَّ الغد القابل قريب) فَإِنَّ كل غد قابل.

٧- التعميم: نحو (إِنَّ الله يرزق عباده الطائعين والعاصين) و(إِنَّ الله يحشر الناس الأولين والآخرين)^(٤) و(يقبل الله من عباده صالح الأعمال الكثير والقليل) ونحو ﴿وَلَا يُفْقُونَ نَفَقَهُ صُفَيْرَةٍ وَلَا كَبِيرَةٍ وَلَا يَقْطَعُونَ رَأْدًا إِلَّا مَا كُتِبَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٢١].

٨- التفصيل: (٥) نحو (مررت بثلاثة رجال، كاتب، وشاعر، وفتية)، و(مررت برجلين عربي، وعجمي) و(رأيت رجلين، طويلاً، وقصيراً).

(١) «شرح الرضي» (٣٣١/١)، «الهمع» (١١٦/٢)، «شرح ابن يعيش» (٧٤/٣).

(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٣٣١/١)، «الهمع» (١١٦/٢)، «التصريح» (١٠٩/٢).

(٣) «شرح الرضي» (٣٣١/١)، «شرح ابن يعيش» (٤٨/٣)، «التصريح» (١٠٩/٢).

(٤) «التصريح» (١٠٩/٢)، «الهمع» (١١٦/٢).

(٥) «الهمع» (١١٦/٢)، «التصريح» (١٠٩/٢).

٩- الإيهام^(١): وذلك كأن تقول لصاحبك (أنصدمت بقليل أم كثير؟) فيقول: (تصدقت بصدقٍ قليل، أو كثيرة) ونحو (هل كتبت له رسالة حسنة؟) فيقول: (كتبت له رسالة حسنة أو سيئة) يريد إيهامها عليك.

١٠- ثم إنَّ النعت قد يؤتى به لاعلام المخاطب بأنَّ المتكلم عالم بحال المنعوت كأنَّ يقول لك صاحبك (هل رأيت خالداً؟) فتقول: (نعم رأيت خالداً البائع داره والمفارق أهله) تريد أن تعلم صاحبك بأنَّك عالم بأحواله التي يخفيها عليك.

جاء في (حاشية الصبان) أنه «نقل عن ابن الخباز أنَّ النعت يجيء لاعلام المخاطب بأنَّ المتكلم عالم بحال المنعوت، كقولك (جاء قاضي بلدك الكريم الفقيه) إذا كان المخاطب يعلم اتصاف القاضي بذلك، ولم تقصد مجرد المدح، بل قصدت إعلام مخاطبك بأنَّك عالم بحال الموصوف^(٢)».

النعت الجامد

الأصل في النعت أن يكون مشتقاً نحو: (مررت برجل ضاحك) و(مررت برجل طويل) وقد ينعت بالجامد كثيراً كالمنسوب، نحو: (مررت برجل بصري) والموصول، نحو (مررت بالشخص الذي فاز) والمقادير والاعداد، نحو (أقبل رجالاً مائةً) و(أقبل رجالاً سبعةً) و(الشرير حريراً ذراعين)^(٣).

ومنه النعت بـ (مثل) ونحوها مما يفيد التشبيه، نحو: (مررت برجل مثلك وضربك وشبهك ونحوك)^(٤).

ومنه النعت بـ (ذي) نحو: (رأيت رجلاً ذا علم).

ومنه النعت بـ (أيّ) نحو: (مررت برجل أيّ رجل وأبماً رجل) وهي التي تسمى أيتا الكمالية، ويراد بها التعجب والمبالغة في المدح، وتنعت بها النكرة.

جاء في (كتاب سيويه) «ومن النعت أيضاً (مررت برجل أيما رجل) ف (أيما) نعت

(١) «الصريح» (١٠٩/٢).

(٢) «حاشية الصبان» (٥٩/٣).

(٣) «شرح الرضي» (٣٣٤/١).

(٤) انظر «كتاب سيويه» (٢١٠/١).

للرجل في كماله وبذّه غيره كأنه قال: مررت برجل كامل^(١).

وعند قسم من النحاة أن أصلها استفهام، ثم استعيرت لوصف الشيء بالكمال جاء في (شرح الكافية للرضي): «والذي يقوى عندي أن (أي رجل) لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن (أي) الاستفهامية وذلك أن الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين، وذلك لا يكون إلا عند جهالة المسؤول عنه، فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب في حاله، والجامع بينهما أن الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون منجهول الحال بحيث يحتاج إلى السؤال عنه»^(٢).

وجاء في (بدائع الفوائد): «وأما وقوعها نعتاً لما قبلها نحو: (مررت برجل أي رجل) فـ (أي) تدرجت إلى الصفة من الاستفهام كان الأصل (أي رجل هو؟) على الاستفهام الذي يراد به التفخيم والتهويل، وإنما دخله التفخيم لأنهم يريدون إظهار العجز والإحاطة بوصفه، فكانه مما يستفهم عنه بجهل كنهه، فأدخلوه في باب الاستفهام الذي هو موضوع لما يجهل.

وكذلك جاء (القارعة ما القارعة والحاقة ما الحاقة) أي أنها لا يحاط بوصفها، فلما ثبت هذا اللفظ في باب التفخيم والتعظيم للشيء قرب من الوصف، حتى أدخلوه في باب النعت وأخروه في الإعراب عما قبله»^(٣).

ومنه النعت بـ (كل) و(جدّ) و(حق) مضافة إلى مثل متبوعها لفظاً، ومعنى، نحو قولك (مررت بالرجل كل الرجل وحق الرجل وجدّ الرجل)، والمقصود بها المبالغة في الكمال وبلوغ الغاية^(٤).

قال الرضي: «ومعنى (كل الرجل) أنه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال، ومعنى (جد الرجل) أي كأن ما سواك هزل. و(حق الرجل) أي أن من سواك باطل. وهما من باب (جرد قطيفة).

(١) «كتاب سيبويه» (٢١٠/١) وانظر «شرح ابن عيش» (٤٨/٣)، «الكليات» (٨٩).

(٢) «شرح الرضي» (٣٣٢/١).

(٣) «بدائع الفوائد» (١٥٩/١).

(٤) «كتاب سيبويه» (٢٢٣-٢٢٤)، «شرح ابن عيش» (٤٨/٣).

ويقال أيضاً في الظم (أنت اللثيم جد اللثيم) و(أنت لثيم جد لثيم وحق لثيم)^(١).

ومنه قولهم: (ماشتت) في نعت النكرات، نحو (رأيت رجلاً ماشتت من رجل)^(٢) أي رجلاً يسد مشيتك وأرادتك.

ومنه قولهم: (مررت برجل حسبك من رجل وشرعك من رجل وهمك من رجل وناهيك من رجل وهذك من رجل وكفيك من رجل) بلفظ واحد للمذكر والمؤنث المفرد والمثنى والجمع فتقول: (مررت بامرأة هذك من امرأة، وامرأتين هذك من امرأتين، ونساء هذك من نساء)، وبعضها يطابق ك (ناهيك) لأنها اسم فاعل، وبعضها يستعمل فعلاً أيضاً نحو (هذك) و(هذتك) و(هذاك)^(٣).

ومعانيها متقاربة في معنى الكفاية^(٤)، فمعنى (حسبك) كافيك من (أحسبني الشيء) بمعنى كفاني، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢] أي كافيك، ولعل أصلها من (حسب) والهمزة للسلب أي أزال حسابك وأبعده ك (اصرخ) و(أقسط) أي أزال الصراخ والقسط وهو الظلم فقولك: (أحسب الشيء) معناه أزال حسابك، فلا يفكر في شيء بعد من قولك: هو يحسب للامر حسابك، فـ (أحسبه) أزال ذلك الحساب بكفايته واغناته.

ومعنى (همك) مقصودك كما تقول (كل همي أن أحصل على كذا) أي همتي ومقصودي. جاء في (شرح ابن يعيش): «فقولهم (همك من رجل) بمعنى حسبك، وهو من الهمة واحدة الهمم، أي هو ممن يهكم طلبه»^(٥).

وجاء في (شرح الرضي): «وقولهم (همك من رجل) مصدر بمعنى المنعول أي مهمومك أي مقصودك أو من (همه) أي أذابه يذيه، أي يذيك وصف محاسنه»^(٦). ومعنى (ناهيك) ينهاك عن طلب غيره لما فيه من الكفاية والمطلوب.

ومعنى (هذك) يثقلك عذ محاسنه. جاء في (شرح ابن يعيش): «وأما هذك فهو من

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/٣٣٣).

(٢) انظر «كتاب سيبويه» (١/٢١٠)، «الأصول» (٢/٣٣).

(٣) انظر «كتاب سيبويه» (١/٢١٠).

(٤) انظر «كتاب سيبويه» (١/٢١٠).

(٥) «شرح ابن يعيش» (٣/٥٠).

(٦) «شرح الرضي على الكافية» (١/٣٣٤).

معنى القوة يقال (فلان يُهد) على ما لم يسم فاعله، إذا نسب إلى الجلالة والكفاية^(١).
وجاء في (شرح الرضي): «هكذا أي يثقل عليك عذ مناقبه، من هذته المصيبة، أي
أوهته وكسرتة»^(٢).

وجاء في (لسان العرب): «ومررت برجل هك من رجل، أي حسبك وهو مدح، وقيل
معناه أثقلك وصف محاسنه»^(٣).

ومعنى (شرعك) مطلوبك وبغيتك من شرع في الشيء طلبه.

جاء في (لسان العرب): «مررت برجل شرعك... والمعنى أنه من النحو الذي تشرع
فيه وتطلبه، وأشرعني الرجل أحسبني. ويقال: شرعك هذا أي حسبك»^(٤).

وجاء في (شرح ابن يعيش): «وكذلك (شرعك) بمعنى حسبك من شرعت في الأمر إذا
خضت فيه أي هو من الأمر الذي تشرع فيه وتطلبه، وفي المثل (شرعك ما بلغك المحل)
يضرب في التبليغ باليسير»^(٥).

ومن النعت بالجامد تكرار الموصوف، وإضافته إلى نحو (صدق) و(سوء) نحو قولك:
(مررت برجل رجل صدق).

جاء في (شرح الرضي): «ومن المقيس أيضاً أن تكرر الموصوف، وتضيفه إلى نحو
(صدق) و(سوء)، نحو عندي رجل رجل صدق، وحمار حمار سوء، والمراد بالصدق في
مثل هذا المقام مطلق الجودة، لا الصدق في الحديث، وذلك لأن الصدق مستحسن جيد
عندهم، حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة فيقال (ثوب صدق) و(خل صادق
الحموضة)... ويجوز أن يكون الثاني بدلاً من الأول»^(٦).

وجاء في (كتاب سيويه): «ومنه (مررت برجل رجل صدق) منسوب إلى الصلاح كأنك
قلت: مررت برجل صالح، وكذلك (مررت برجل رجل سوء) كأنك قلت: مررت برجل
فاسد لأن الصدق صلاح والسوء فساد، وليس الصدق ههنا بصدق اللسان، لو كان كذلك لم

(١) «شرح ابن يعيش» (٥٠/٣).

(٢) «شرح الرضي» (٣٣٤/١).

(٣) «لسان العرب» (هذ) (٤٤٤/٤).

(٤) «لسان العرب» (شرع) (٤٤/١٠).

(٥) «شرح ابن يعيش» (٥٠/٣).

(٦) «شرح الرضي» (٣٣٤/١)، وانظر «شرح ابن يعيش» (٤٩/٣).

يجز لك أن تقول: هذا ثوب صدق وحمار صدق، وكذلك السوء ليس في معنى سؤته^(١).

ومنه الوصف باسم الجنس، والوصف به على ضروب منها أن تصفه باسم جنس مشهور بمعنى من المعاني نحو: (مررت برجل أسد) أي جريء وبرجل حمار، أي بليد وبأمرأة كلبة أي ذئبة^(٢).

ومنها أن يكرر لفظ الجنس على إرادة معنى الكمال، نحو: (مررت برجل رجل) أي كامل.

جاء في (شرح الرضي): «وثانيها جنس يوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل نحو (مررت برجل رجل) أي كامل في الرجولة، و(رأيت أسداً أسداً) أي كاملاً»^(٣).

ومنه الوصف بالجواهر نحو: (مررت بصحيفة طين خاتمها) و(مررت برجل فضة حلية سيفه) و(مررت برجل صوف تكته) وأشهر معنى لهذا التعبير هو التشبيه، أي مفضضة حلية سيفه، وخشنة تكته و(بسرج خز صفته) أي لينة^(٤)، فإذا أردت حقيقة هذه الأشياء فالأجود الرفع، بل يوجب بعض النحاة فتقول: (مررت برجل فضة حلية سيفه وخز صفته).

جاء في (شرح السيرافي): «قال أبو سعيد: أما قولك (مررت بسرج خز صفته) إلى آخر ما مثل به فإنك إن أردت حقيقة هذه الأشياء لم يجز غير الرفع، لأن هذه جواهر، ولا يجوز النعت بها، وإن أردت المماثلة والحمل على المعنى، اختير فيها ما حكى عن العرب فقد سمع منهم: (هذا خاتم طين) أي مطين وإذا سمع منهم (خز صفته) يحمل على لينة كأنه قال هو لين»^(٥).

وقد مر بنا هذا في باب التمييز والذي رجحناه أن الأشهر في الاتباع أن يراد به معنى التشبيه، وإذا أردنا الجوهر حقيقة رفعنا، وقد يراد بالاتباع الجوهر أيضاً وهو لغة^(٦).

وقد مر بنا هذا فلا داعي لتكراره.

ومن النعت بالجامد:

- (١) «كتاب سيويه» (٢١٣-٢١٤).
- (٢) «شرح الرضي على الكافية» (٣٣٤-٣٣٥)، «شرح ابن عيش» (٣١/٥).
- (٣) «شرح الرضي» (٣٣٥/١)، «شرح ابن عيش» (٣١/٥).
- (٤) انظر «كتاب سيويه» (٣٣١/١)، «شرح السيرافي» (٢٢٨/١)، الخصائص (٢٧٢/٣)، «المنتخب» (٢٥٩/٣).
- (٥) «شرح السيرافي بهامش كتاب سيويه» (٢٢٨/١)، وانظر «المنتخب» (٢٥٩/٣)، «مختار الفوائد» ١٥.
- (٦) انظر «كتاب سيويه» (٢٣١، ٢٣٠)، «شرح الرضي على الكافية» (٣٣٥/١).

النعته بالمصدر

نعت العرب بالمصدر كثيراً نحو قولهم: (هو رجلٌ عدلٌ ورجلٌ فضّلٌ وزورٌ) أي عادل وفاضل وزائر و(رجل صوم) أي صائم. قال تعالى: ﴿وَجَاءَ وَعَلَى قَيْصِيهِ يَدِيرُ كَذِبٌ﴾ [يوسف: ١٨].
وإذا نعت بالمصدر التزم افرادة وتذكيره، أيّاً كان المنعوت نحو: أقبل رجلان عدل ورجال عدلٌ وفضلٌ وزورٌ^(١).

والنحاة في توجيه ذلك على ثلاثة آراء:

أما أن يكون المصدر على التأويل بالمشتق، نحو (هو رجل زور) أي: زائر و(عدل) أي: عادل و(رضا) أي: مرضي، وهذا رأي الكوفيين.

وأما على تقدير مضاف، أي ذو عدل، وذو زور، وذو كذب، وهو رأي البصريين.

وقيل: لا تأويل ولا حذف، بل هو على جعل العين نفس المعنى، مبالغة^(٢).

وهذا الأخير هو الأولي، فإن قولهم (مررت برجل عدل) مغناه أنه مرّ برجل هو العدل، أي لكثرة ممارسته إياه واتصافه به، أصبح هو العدل نفسه.

والذي يدل على ذلك أن العرب لا تقول ذلك إلا فيمن يكثر ذون من لم يكثر. فلا تقول لمن صام يوماً واحداً (هو صوم) ولا لمن زار مرة واحدة (هو زور) ولو كان على تقدير هو صائم أو ذو صوم لصح ذلك فيمن فعل ولو مرة واحدة.

وقد جاء وصف الذات بالمصدر، أو الاخبار بالمصدر عن الذات كثيراً، وإن لم يجعله النحاة قياساً، وكله فيما نرجح على قصد المبالغة، على معنى أن الذات تحولت إلى معنى.

جاء في (شرح الرضي): «والأولى أن يقال: اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة، كأنهما من كثرة الفعل تجسما منه»^(٣).

وجاء في (شرح ابن يعيش): «فهذه المصادر كلها مما وصف بها للمبالغة، كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه، وقالوا: (رجل عدل ورضي وفضل) كأنه لكثرة عدله، والرضي عنه، وفضله، جعلوه نفس العدل والرضي والفضل»^(٤).

(١) «التصريح» (١١٣/٢)، «شرح ابن يعيش» (٥٠/٣).

(٢) «التصريح» (١١٣/٢)، «شرح الرضي» (٣٣٤/١).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (١/٣٣٤).

(٤) «شرح ابن يعيش» (٥٠/٣).

وجاء في (الخصائص): «إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده آياه، ويدل على أن هذا معنى لهم ومتصور في نفوسهم قوله:

ألا أصبحت أسماء جاذمة الجبل وضنت علينا والضيّن من البخل
أي كأنه مخلوق من البخل لكثرة ما يأتي به منه، ومنه قول الآخر:

وهن من الإخلاف والولعان

وأصل هذا الباب عندي قول الله عز وجل: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾... وقولك (رجل دَفَع) أقوى معنى لما ذكرناه، كأنه مخلوق من ذلك الفعل، وهذا معنى لا تجده ولا تتمكن منه مع الصفة الصريحة^(١).

وقال: «فهذا كقولك: هو مجبول من الكرم، ومطين من الخير، وهي مخلوقة من البخل...، وأقوى التأويلين في قولها: (فإنما هي إقبال وإدبار) أن يكون من هذا أي كأنها مخلوقة من الإقبال والإدبار، لا على أن يكون من باب حذف المضاف، أي ذات إقبال وذات إدبار، وبكفيك من هذا كله قول الله عز وجل: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧] وذلك لكثرة فعله آياه واعتياده له^(٢).

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ وَعَلَى قَيْصِهِ يَدْمِرُ كَذِبٌ﴾ [يوسف: ١٨] «أي كذب، أو وصف بالمصدر مبالغة، كأنه نفس الكذب وعينه، كما يقال للكذاب: هو الكذب بعينه والزور بذاته ونحوه:

فهن به جود وأنتم به بخل^(٣)

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣]: «حسنا- قولاً هو حُسن في نفسه لا فرط حسنه^(٤).

(١) «الخصائص» (٢٥٩/٣-٢٦٠) وانظر (١٨٩/٣).

(٢) «الخصائص» (٢٠٣/٢).

(٣) «الكشاف» (١٢٧/٢).

(٤) «الكشاف» (٢٥٠/١) وانظر «الكشاف» (١٠١/٢) قوله تعالى (إنه عمل غير صالح) و(٢٧٠/١) قوله تعالى:

(كتب عليكم القتال وهو كره لكم).

الوصف بالجملة

قد توصف النكرة بالجملة، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَهَذَا كُنْتُ أَنْزَلْنَاهُ مَبَارَكًا﴾ [الأنعام: ٩٢] ف (أنزلناه) نعت لـ (كتاب) أي منزل، وكقوله: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [طه: ٢٠] ف (تسعى) صفة لحية، أي: ساعية.

ولا توصف بها المعرفة ذلك لأن الجملة تؤول بنكرة فتصف النكرة، فقولك: (رأيت طفلاً يبكي) تؤول فيه (يبكي) بـ (باكياً).

ويشترط النحاة في الجملة التي يوصف بها أن تكون خبرية، فلا يصح أن يقال (رأيت رجلاً اضربه) ولا (رأيت رجلاً هل تكرمه؟) فإن جاء ما ظاهره ذلك، أول على إضمار قول محذوف هو الصفة، كما في قول رؤية:

حتى إذا جنّ الظلام واختلط جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط

قالوا: التقدير جاؤا بمذق مقول فيه ذلك، أي جاؤا بلبن مخلوط بالماء حمل رائته أن يقول لمن يريد وصفه: هل رأيت الذئب في حياتك فهو مثله في اللون^(١).

وقال ابن عمرو: «الأصل بمذق [مثل]^(٢) لون الذئب هل رأيت الذئب؟ يقولون: مزرت برجل مثل كذا هل رأيت كذا؟ وفي الحديث (كلاليب مثل شوك السعدان هل رأيتم شوك السعدان؟ قالوا: نعم يا رسول الله. قال فإنها مثل شوك السعدان). ثم حذف (مثل لون الذئب) وبقي (هل رأيت الذئب) وتأولوه: (مقول) عند رؤيته هذا الكلام^(٣).

ويبدو لي أن هذا الرأي مسوغ، لأن المقصود بهذا القول التشبيه، وهذا التعبير مستعمل كثيراً في لغتنا، فإنك قد تقول لصاحبك: (أكلت فاكهة هل ذقت التمر) أي هي مثل طعمه، والقصد تشبيهها به، وتقول (اشتريت عقداً هل رأيت حب الرمان) أي يشبهه، وتقول (اشتريت قماشاً هل لمست الحرير غير أنه ليس بحرير) أي مثله في الملمس، وكل ذلك على معنى أكلت فاكهة مثل التمر هل ذقت التمر، واشتريت عقداً مثل حب الرمان، هل رأيت حب الرمان، ونحو ذلك، فإن النعت في الحقيقة محذوف هو (مثل) واستغني

(١) انظر «شرح ابن عيش» (٥٣/٣) «الإيضاح في علم البلاغة» / (٥٠). «التصريح» (١١٢/٢).

(٢) زيادة اقتضاها السياق.

(٣) «التصريح» (١١٢/٢).

بالجملة عنها لأن القصد معلوم.

والراجع فيما أرى أن يكون الوصف بالجملة الانشائية التي يراد بها التشبيه قياسياً على هذا التأويل والله أعلم.

النعته المقطوع

في العربية ظاهرة جدية بالاتفات اليها وهي ظاهرة (القطع)، ونعني بها مغايرة النعت للمنعوت في الاعراب، وذلك بأن يكون المنعوت مرفوعاً ونعته منصوباً، وقد يكون المنعوت منصوباً، ونعته مرفوعاً، وقد يكون المنعوت مجروراً فيقع نعته مرفوعاً، أو منصوباً نحو: (مررت بمحمد الكريم أو الكريم).

ويقع القطع في النعت كثيراً، وقد يقع أيضاً في العطف، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنَاتُ مَعَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالْقَادِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالصَّرَاءِ﴾ [البقرة: ١٧٧] فعطف بالنصب على المرفوع ومثله قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢] فعطف بالنصب على المرفوع، ثم عاد إلى الرفع.

وقد اختفت هذه الظاهرة من التعبير منذ زمن بعيد.

ويستعمل القطع لاداء معنى لا يتم بالاتباع، فهو يلفت نظر السامع إلى النعت المقطوع ويثير انتباهه، وليس كذلك الاتباع، وذلك لأن الأصل في النعت أن يتبع المنعوت، فإذا خالفت بينهما نهت الذهن وحركته إلى شيء غير معتاد، فهو كاللافتة أو المصباح الأحمر في الطريق، يثير انتباهك ويدعوك إلى التعرف على سبب وضعه.

فهذا التعبير يراد به لفت النظر، وإثارة الانتباه إلى الصفة المقطوعة، وهو يدل على أن اتصاف الموصوف بهذه الصفة بلغ حداً يثير الانتباه.

جاء في (حاشية يس على التصريح): «قال السعد في حواشي الكشف: فإن قلت: ماوجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذم أو ترحم؟»

قلت: إن في الافتتان لمخالفة الاعراب وغير المؤلف زيادة تنبيه، وإيقاظ للسامع وتحريك من رغبته في الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل، أو المبتدأ، فإنه أدل دليل على الاهتمام^(١).

(١) «حاشية يس على التصريح» (١١٧/٢).

وجاء في (إرشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم) في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]: «قال أبو علي: إذا ذكرت صفات للمدح، وخولف في بعضها الاعراب فقد خولف للافتنان... الموجب لابقاظ السامع وتحريكه الى الجدل في الاصغاء فإن تغيير الكلام المسوق لمعنى من المعاني وصرفه عن سنن السلوك، يبنى عن اهتمام جديد شأنه من المتكلم، ويستجلب مزيد رغبة فيه من المخاطب»^(١).

وجاء في (معترك الاقران): «قطع النعوت في مقام المدح والذم أبلغ من اجرائها، قال الفارسي: إذا تكررت صفات في معرض المدح أو الذم فالأحسن أن يخالف في اعرابها لأن المقام يقتضي الاطناب، فإذا خولف في الاعراب كان المقصود أكمل، لأن المعاني عند الاختلاف تتنوع وتنفن، وعند الاتحاد تكون نوعاً واحداً»^(٢).

وذكر الفراء أن العرب تقصد بمخالفة الصفة للموصوف في الحركة أن تجدد له وصفاً جديداً غير متبع لاوله، جاء في (معاني القرآن): «والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم فيرفعون إذا كان الاسم رفعا وينصبون بعض المدح فكأنهم ينوون اخراج المنصوب بمدح مجدّد غير مُتَّبِع لِأَوَّلِ الْكَلَامِ...»

وقال بعض الشعراء:

الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم
وذا الرأى حين تغم الأمور بذات الصليل وذات اللجم
فنصب (ليث الكتيبة) و(ذا الرأى) على المدح والاسم قبلهما مخفوض^(٣).

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أنك إذا قطعت فإنك تعني أن المخاطب يعلم من اتصاف الموصوف بهذه الصفة ما يعلمه المتكلم، فإن القطع يدل على أن الموصوف مشتهر بهذه الصفة، معلوم بها عند السامع كما عند المتكلم ولست تريد أن تعلمه بها، فإذا قلت (مررت بمحمد الكريم) كان المعنى: مررت بمحمد المعروف بالكرم المشتهر به بخلاف قولك (مررت بمحمد الكريم) فإنك قد تريد بذلك أن تميزه عن غيره، وتبينه به،

(١) «إرشاد العقل السليم».

(٢) «معترك الاقران» (٣٥٤/١) وانظر «التفسير الكبير للرازي» (٤٩/٥)، «البرهان» (٤٤٦/٢).

(٣) «معاني القرآن» (١٠٥/١).

فالقِطْع لا يكون إلا إذا كان الموصوف مشتهراً بالصفة، معلوماً بها حقيقة، أو ادعاء، أي تدعى أنه مشهور بهذه الصفة، فإذا مدحته بالقِطْع ادّعت أنه معروف بهذه الصفة مشتهراً بها فيكون أمدح له. وإذا ذمته كنت ادّعت أنه مشهور بهذه الخصلة الذميمة معلوم بها، فإنك إذا قلت (مررت بخالدٍ الدنيء) لم ترد أن تعلم المخاطب بأن خالداً دنيء لأن المخاطب لا يجهل ذلك، وإنما أردت ذكره بأمر يعلمه كل أحد فيكون أهجى له وأذم، قال تعالى: ﴿وَأَمْرًا تُحْكِمُ لَأَقْبَلَ الْخَطْبِ﴾ [المسد: ٤] فنصب لأنه لم يرد أن يخبر بأمر مجهول، وإنما ذكرها بأمر مشهور يعرفه كل أحد إضافة إلى الذم بصيغة المبالغة فهو ذمها بصيغة المبالغة أولاً ثم بالقِطْع بأن جعل هذا أمراً معلوماً لا يخفى على أحد.

ولهذا إذا كانت الصفة لقصد التوضيح والتبيين، وتميز الموصوف من غيره، لا يصح قطعها «إذ لا قطع مع الحاجة» فالموصوف إذا احتاج إلى مائة صفة لتمييز من غيره لم يصح قطع واحدة منها، قال ابن مالك:

وإن نعوت كثرت وقد تلت مفتقراً لذكرهن أتبع

وذلك كأن تقول (مررت بمحمد التاجر الشاعر الكاتب) فإنك إذا أردت أن تميزه من ثلاثة آخرين كل واحد اسمه محمد أحدهم تاجر شاعر والثاني تاجر كاتب والثالث شاعر كاتب، كان عليك أن تميز الآخر منهم بقولك، (مررت بمحمد التاجر الشاعر الكاتب) فإنك إذا حذف آية صفة التيسر بمحمد آخر، ففي نحو هذا لا يجوز القِطْع لأن هذه الصفات لقصد تمييزه من غيره، فإن كانت له صفة أخرى مشهوراً بها معلومة للمخاطبين كأن يكون فقيهاً جاز لك القِطْع على قصد أنه معلوم بها فتقول: (مررت بمحمد التاجر الشاعر الكاتب الفقيه) فتبع النعوت الأولى وجوباً ويجوز في النعت الآخر القِطْع.

جاء في (التصريح): «وإن لم يعرف مسمى المنعوت إلا بمجموعها وجب اتباعها كلها للمنعوت لتزليها منه منزلة الشيء الواحد، وإليه أشار الناظم بقوله:

وإن نعوت كثرت وقد تلت مفتقراً لذكرهن أتبع

وذلك كقولهم (مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب) إذا كان زيد هذا الموصوف بهذه الصفات يشاركه في اسمه ثلاثة من الناس اسم كل واحد منهم زيد وأحدهم تاجر كاتب والآخر فقيه كاتب فلا يتعين زيد الأول من الآخرين إلا بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها.

وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الذي تعين به الأوجه الثلاثة الاتباع والقطع إلى الرفع أو إلى النصب أو الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الأصح.

وإذا كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الاتباع لأجل التخصيص بخلاف ما إذا كان معرفة فإنه غني عن التخصيص وجاز في الباقي من نعوته القطع عن المتبوع^(١).
فالقطع إنما يكون للدلالة على أن الموصوف مشهور بالصفة المقطوعة.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «اعلم أن جواز القطع مشروط بأن لا يكون النعت للتأكيد نحو (أمس الدابر)...

والشرط الآخر أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لأنه إن لم يعلم فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه، ولا قطع مع الحاجة، وكذا إذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب، لكن ذلك الوصف يستلزم وصفاً آخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم، نحو (مررت بالرجل العالم المبجل) فإن العلم في الأغلب مستلزم للتبجيل^(٢).

وجاء في (التصريح): «إذا لم تتكرر النعوت وكان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة أو ادعاء جاز أتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرد التوكيد، نحو: (نفخة واحدة) أو ملتزم الذكر نحو (جاؤا الجماء الغفير) أو جارياً على مشار إليه نحو (بهذا الرجل)^(٣)».

وجاء في (شرح قطر الندى): «ويجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها حقيقة أو ادعاء رفعا بتقدير (هو) ونصباً بتقدير (أعني) أو (أمدح) أو (أذم) أو (أرحم)^(٤)».

وجاء في (الكامل): «إذا قال (جاءني عبدالله الفاسق الخبيث) فليس يقول إلا وقد غرّفه بالخبيث والفسق، فنصبه به (أعني) وما أشبهه من الأفعال نحو (اذكر) وهذا أبلغ في الذم أن يقيم الصفة مقام الاسم وكذلك المدح^(٥)».

(١) «التصريح» (١١٧/٢)، وانظر شرح الأشموني (٦٨/٣)، «الهمع» (١١٩/٢).

(٢) «شرح الرضي» (٣٤٦/١).

(٣) «التصريح» (١١٦/٢).

(٤) «شرح قطر الندى» (٢٨٨)، وانظر «الكليات لأبي البقاء» (٢٢٠).

(٥) «الكامل» (٧٤٨/٢).

وجاء في (الكتاب): «(هذا باب ما ينتصب في التعظيم والمدح)، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول وإن شئت قطعته فابتدأته وذلك قولك: الحمد لله الحميد هو والحمد لله أهل الحمد والملك له أهل الملك، ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً، كما قال الاخطل:

نفسى فداء أمير المؤمنين إذا أبدى النواجذ يوم باسل ذكر
الخائض الغمر والميمون طائره خليفة الله يستسقى به المطر

زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطبه بامر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت فجعلة ثناء وتعظيماً، ونصبه على الفعل كأنه قال: (اذكر أهل ذاك) و(اذكر المقيمين) ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره، وهذا شبيه بقوله: (إنا بني فلان نفعل كذا) لأنه لا يريد أن يخبر من لا يدري أنه من بني فلان ولكنه ذكر ذلك افتخاراً وابتهاً^(١).

وجاء فيه أيضاً: «(هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه) وذلك قولك: أثناني زيد الفاسق الخبيث لم يرد أن يكرره، ولا يعترفك شيئاً تنكره، ولكنه شتمه بذلك... وقال عروة الصعاليك:

سقوني الخمر ثم تكفوني عداة الله من كذب وزور

إنما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين،... وقد يجوز (مررت بقومك الكرام) إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم^(٢).

وجاء في (شرح السيرافي) بهامش الكتاب: «قال أبو سعيد: يحتاج التعظيم إلى اجتماع معنيين في المعظم:

أحدهما أن يكون الذي عظم به فيه مدح وثناء ورفعة.

والآخر أن يكون المعظم قد عرفه المخاطب وشهر عنده بما عظم أو يتقدم من كلام المتكلم ما يتقرر به عند المخاطب حال مدح وتشريف في المذكور يصح أن يورد بعدها التعظيم^(٣).

(١) «كتاب سيبويه» (١/٢٤٨-٢٥٠).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/٢٥٢).

(٣) «شرح السيرافي» (١/٢٥٢).

فهذه حقيقة القطع وغرضه .

ثم انه يقطع مع المرفوع الى النصب، ومع المنصوب الى الرفع، ومع المجرور الى الرفع، أو النصب، فتقول: (مررت بخالد العظيم أو العظيم) ويبدو أن القطع إلى الرفع اثبت وأشهر، وذلك لأنه في النصب بتقدير جملة فعلية، نحو: (أعني العظيم أو امدح) وفي الرفع بتقدير اسم أي (هو العظيم)، والاسم أثبت وأقوى وأدوم من الفعل كما مر في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا سَكَتْنَا قَالَ سَكْنُمْ ﴾ [هود: ٦٩].

فقولك (مررت بمحمد العظيم) بالاتباع قد يراد منه تمييزه من غيره الذي هو حقير أو يراد مدحه بهذه الصفة .

وقولك (مررت بمحمد العظيم) بالنصب، تريد تنبيه السامع على هذه الصفة كما تعني أن محمدا مشهور بهذه الصفة معلوم بها للمخاطب يعلمه كل أحد .

وقولك (مررت بمحمد العظيم) بالرفع، يدل على أن محمداً معلوم اتصافه بهذه الصفة مشهور بها، غير أن اتصافه بهذه الصفة واستقرارها ورسوخها فيه وتمكنها منه أكثر واشد مما قبلها .

وورد القطع في العطف أيضاً للدلالة على أهمية المقطوع من بين المعطوفات، جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُنَّ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ ﴾ [البقرة: ١٧٧]: «وأخرج (الصابرين) منصوباً على الاختصاص والمدح، إظهاراً لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال»^(١).

وجاء في (شرح شذور الذهب) في قوله تعالى ﴿ لَنَكِينِ الرَّسُخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾ [النساء: ١٦٢]: «إن المقيمين نصب على المدح، وتقديره وامدح المقيمين، وهو قول سيبويه والمحققين وإنما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها»^(٢).

(١) «الكشاف» (١/٢٥٢).

(٢) «شرح شذور الذهب» (٥٤)، وانظر «الكشاف» (١/٤٣٨).

تعاطف النعوت

يجوز عطف النعوت بعضها على بعض متبعة كانت أو مقطوعة تقول: (مررت برجل كريم شاعر خطيب) ويجوز أن تقول (مررت برجل كريم وشاعر وخطيب). قال تعالى: ﴿سَجَّ أَشْرَ رَبِّكَ الْأَعْلَى الَّذِي خَلَقَ فَسُوَّى وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى﴾ [الأعلى: ١-٤]، وقال الشاعر:

إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتبية في المزدحم^(١)

وتعطف النعوت بالواو كما مر، وإذا دلت على ترتيب وتعقيب عطف عند ذاك بالفاء، قال تعالى: ﴿وَالْمُرْسَلَتِ عُرْفًا فَأَلْصَقَتِ عَصَاً وَاللَّيْزَتِ فَتَكَرَّراً فَأَلْمَقَتِ ذِكْرًا﴾ [المرسلات: ١-٥] وقال: ﴿وَالْمُنْفَتِ صَفَاً فَأَلْجَزَتِ زَجْرًا فَأَلْتَلَيَتِ ذِكْرًا﴾ [الصفات: ١-٣].

قال أبو حيان: «ولا يجوز- أي العطف- بالفاء إلا إن دلت على أحداث واقع بعضها على أثر بعض، نحو: مررت برجل قائم إلى زيد فضاربه فقاتله»^(٢).

وإن دلت الأحداث على ترتيب وتراخ عطف بـ (ثم) فتقول: (مررت برجل قائم إلى زيد ثم ضاربه ثم قاتله) وتقول (مررت برجل أعانني ثم أكرمني) ومنه (مررت برجل راكب ثم ذاهب) فبين أن الذهاب بعده وأن بينهما مهلة غير متصل به»^(٣).

إلى غير ذلك من حروف العطف الأخرى كالعطف بـ (أو) أو بـ (لا) بحسب المعنى المقصود^(٤).

ويجب العطف في الصفات إذا تعددت لتعدد الموصوفين بها نحو (مررت برجال كاتب وشاعر وفقه) أي كل رجل منهم له صفة من هذه الصفات.

أما إذا تعددت الصفات وصاحبها واحد «فالأحسن أن تباعد معنى الصفات العطف نحو ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، ولأ تركه نحو ﴿وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَّافٍ مِّمَّهِنَ هَمَّازٍ مُشَامٍ يَنْبِئُ مَنَاجٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ عُثِلَ بَعْدَ ذَلِكَ زَنْبِيرٌ﴾ [القلم: ١٠-١٣]»^(٥).

(١) انظر «الهمع» (١١٩/٢)، «شرح الرضي» (١٠٧/١-١٠٨).

(٢) «الهمع» (١١٩/٢)، «كتاب سيبويه» (٢١٣/١).

(٣) «كتاب سيبويه» (٢١٣/١).

(٤) انظر «كتاب سيبويه» (٢١٣/١).

(٥) الاتقان: (٧٠/٢).

وقد يؤتى بالواو للاهتمام.

جاء في (تفسير الرزاي) في قوله تعالى: ﴿الْمُتَّقُونَ الَّذِينَ كَانُوا يَكُونُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَالْمَسْجِدِ الْأَمْرُ وَالْمَعْرُوفِ وَالْكَافُورِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَفِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١١٢]: «في إدخال الواو على هؤلاء (والناهون)، وذلك لأن كل ما سبق من الصفات عبادات يأتي بها الإنسان لنفسه، ولا تعلق لشيء منها بالغير، أما النهي عن المنكر فعبادة متعلقة بالغير، وهذا النهي يوجب ثوران الغضب وظهور الخصومة وربما أقدم ذلك المنهي على ضرب الناهي، وربما حاول قتله، فكان النهي عن المنكر أصعب أقسام العبادات والطاعات، فأدخل عليها الواو تنبيهاً على ما يحصل فيها من زيادة المشقة والمحنة»^(١).

وقال تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّلَوِّ﴾ [غافر: ٣] ففصل بالواو بين (غافر الذنب) و(قابل التوب) للاهتمام بالتوبة ههنا، ويدل على ذلك قوله تعالى فيما بعد هذه الآيات: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧].

ثم إن العطف بالواو قد يؤتى به لتحقيق اجتماع الصفات في الموصوف، وذلك كأن تقول لشخص ينكر أو يستبعد انصاف الموصوف بصفة واحدة من صفات الكمال، فضلاً عن عدة صفات (هو كاتب وخطيب وشاعر) فتأتي بالواو لتحقيق اجتماع هذه الصفات فيه.

جاء في (بدائع الفوائد): «إن الواو تقتضي تحقيق الوصف المتقدم وتقريره في الكلام متضمناً لنوع من التأكيد من مزيد التقرير.

وبيان ذلك بمثال نذكره مرقاة إلى ما نحن فيه، إذا كان رجل مثلاً له أربع صفات هي (عالم وجواد وشجاع وغني) وكان المخاطب لا يعلم ذلك أو لا يقر به ويعجب من اجتماع هذه الصفات في رجل فإذا قلت (زيد عالم) وكان ذهنه استبعد ذلك فقل: (وجواد) أي وهو مع ذلك جواد، فإذا قدرت استبعاده لذلك قلت (وشجاع) أي وهو مع ذلك شجاع وغني فيكون في العطف مزيد تقرير وتوكيد لا يحصل بدونه تدرأ به توهم الإنكار»^(٢).

(١) «التفسير الكبير» (٢٠٥/١٦).

(٢) «بدائع الفوائد» (١٩١/١).

حذف النعت

يجوز حذف النعت إذا عُلِمَ وذلك كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] أي كل سفينة صالحة فحذف النعت وأبقى المنعوت فإنه إن لم يقدر ذلك فلا فائدة في خرقها. ومنه قول المرقش الأكبر:

وَرَبَّ أَسِيلَةِ الْخَدِيدِينَ بِكَرٍ مَهْفُفَةً لَهَا فِرْعَ وَجِيدٍ

فحذف النعت وأبقى المنعوت أي فرع فاحم أو نحو ذلك وجيد طويل والآ فكل امرأة لها فرع وجيد إن قصد بذلك مطلق الفرع والجيد^(١) فلا فائدة في التشبيب.

وقد تحذف الصفة وتدل عليها حال المتكلم، وللنغمة الصوتية أثر في إيضاحها، وذلك كأن تقول (هو رجل) فتقوي اللفظ وتطيل الصوت وتقمخه، فتدل بذلك أنه رجل عظيم ونحو ذلك، وتقول (عنده مال) فتقمخ كلمة (مال) وتمد صوتك بها فتعني أنه عنده مال كثير، وتقول (عنده مال) وتزوي وجهك وتغير النغمة، فيدل ذلك على أن عنده شيئاً قليلاً من المال ونحو ذلك^(٢).

(١) انظر «التصريح» (١١٩/٢).

(٢) انظر «الخصائص» (٣٧٠-٣٧١).

البذل

يعترف النحويون البذل بأنه التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، ومعنى ذلك أنك إذا قلت مثلاً (أقبل أخوك محمد) فالمقصود فيه بالحكم هو (محمد) وهو المهم وأما (أخوك) فقد ذكر تمهيداً لذكر العلم، فالبذل هو المهم وهو المقصود بالحكم، وأما المبدل منه فإنما يذكر تمهيداً وتوطئة لذكر البذل.

ويذهب النحويون إلى أن البذل على نية إحلاله محل المبدل منه، وأما المبدل منه فعلى نية السقوط.

جاء في (المفصل) أن البذل «هو الذي يعتمد بالحديث، وإنما يذكر الأول لنحو من التوطئة وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الأفراد»^(١).

وقال السيرافي: «اعلم أن البذل إنما يجيء في الكلام، على أن يكون مكان المبدل منه كأنه لم يذكر»^(٢).

ولا يعنون بذلك أن المبدل منه لا فائدة فيه، وليس له غرض، بل على معنى أن البذل مستقل بنفسه وإن العامل كأنما باشر البذل.

جاء في (شرح السيرافي): «وقول النحويين أن التقدير فيه تنحية المبدل منه ووضع البذل مكانه ليس على معنى الغائه وإزالة فائدته، بل على أن البذل قائم بنفسه غير مبين للمبدل منه تبيين النعت للمنعوت، إذ لو كان على الإلغاء لكان نحو قولك (زيد رأيت أباه عمراً) في تقدير (زيد رأيت عمراً) وهذا فاسد محال»^(٣).

وجاء في (المقتضب): «ولو كان البذل يبطل المبدل منه لم يجوز أن تقول (زيد مررت به أبي عبدالله) لأنك لو لم تعتد بالهاء فقلت (زيد مررت بأبي عبدالله) كان خلفاً لأنك جعلت (زيداً) ابتداء، ولم ترد إليه شيئاً، فالمبدل منه مثبت في الكلام.

وإنما سمي البذل بدلاً لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة، . . . والمعنى الصحيح أن البذل والمبدل منه موجودان معاً لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في بدل

(١) «شرح ابن يعين» (٦٦/٣).

(٢) «شرح السيرافي بهامش الكتاب» (٧٥/١).

(٣) المصدر السابق (٧٥/١).

الغلط فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام»^(١).

وقال الرضي: «ولا كلام أن المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظاً لوجوب عود الضمير إليه في بدل البعض والاشتغال»^(٢).

فقولك (أعجبني محمد علمه) فيه (علمه) بدل من (محمد) فلو كان (محمد) على نية السقوط لكان القول (أعجبني علمه) فلا يعود الضمير على شيء وهو غير صحيح.

أقسام البدل

البدل على أقسام هي:

١- البدل المطابق ويسمى أيضاً بدل كل من كل وذلك نحو ﴿وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ﴾ [الأعراف: ١٤٢] وقوله ﴿إِنِّي صَرِطُ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ٢١] فالعزير الحميد هو الله.

وفائدة هذا البدل الإيضاح والتبيين ويؤدي البدل والمبدل منه باجماعهما معنى لا يؤدي بانفراد أحدهما عن الآخر، فقد يكون الأول مبهماً يوضحه الثاني، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَغَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩] فقوله (يسومونكم سوء العذاب) مبهم يحتمل أموراً كثيرة فأوضحه البدل ﴿يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾. ونحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] فالفدية مبهمة يوضحها (طعام مسكين).

وقد يكون الثاني مبيناً حقيقة الأول، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْلُوهُ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجَلاً جَسَداً لَهُمْ خُورٌ﴾ [الأعراف: ١٤٨] فحقيقة العجل المتخذ ليست عجلاً حقيقياً وإنما هو جسد له خوار، ولو ذكرت البدل أو المبدل منه على انفراد لم يتضح الأمر كما أوضحه اجتماعهما.

وقد يكون أحد الطرفين أعني البدل أو المبدل منه متصفاً بصفة دالة على المدح أو الذم أو غيرهما، وذلك نحو قوله تعالى ﴿إِنِّي صَرِطُ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ فقوله (العزير الحميد) صفتان لله تعالى دالتان على المدح، ونحوه أن تقول:

(١) «المنتخب» (٤/٣٩٩-٤٠٠).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (١/٣٧٥).

مررت بالرجل العالم سالم) فالمبدل منه موصوف بصفة العلم والاكتفاء بإحدهما لا يؤدي معنى الجمع.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ يَا لَوْلَايَ الْمُقَدَّسَ طُوبَى﴾ [طه: ١٢] فلو قال: ﴿إِنَّكَ يَا لَوْلَايَ طُوبَى﴾ لم يعلم أنه مقدس، ولو قال (إنك بالوادي المقدس) ولم يذكر اسمه لم يعلم أي واد هو؟ ونحوه قوله تعالى: ﴿لَتَسْفَعَنَا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةً كَذِبَةً خَائِطَةً﴾ [العلق: ١٥، ١٦] فبين صفة الناصية المسفوعة.

وقد يكون الأول عاماً والثاني مخصصاً له، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيْنًا أَلَمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوْكَبِ﴾ [الصفاف: ٦] فالزينة عامة وقد خصصت بالكواكب، ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦] وقوله: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِبَنَاتٍ مِّنْ فَضْرِ وَأَكْوَابَ كَانَتْ قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا مِّنْ فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٥، ١٦]. فبين جنس القوارير، وقوله: ﴿ثُمَّ أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِّنْ بَعْدِ الْفَرِّ أَمَنَةٌ نَّفَاسًا﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وقد يأتي للتفصيل وذلك نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِنَّمَا الْمَذَابَ رِيًّا السَّاعَةَ﴾ [مريم: ٧٥] ففصل (ما يوعدون).

وقد يكون للتفخيم وذلك كقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَتُولَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْحِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦] فإنه أبهم الأمر أولاً، ثم أوضحه وللايضاح بعد الإبهام وقع في النفس ليس كما إذا جعل الكلام سرداً واحداً.

جاء في (الطراز): «اعلم أن المعنى المقصود إذا ورد في الكلام مبهماً فإنه يفيد بلاغة ويكسبه إعجاباً وفخامة، وذلك لأنه إذا قرع السمع على جهة الإبهام فإن السامع له يذهب في إبهامه كل مذهب، ومصدق هذه المقالة قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ﴾ ثم فسره بقوله (إن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين) وهكذا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا﴾ فأبهمه أولاً ثم فسره بقوله ﴿بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾...

ألا ترى أنك إذا قلت: هل أدلك على أكرم الناس أباً وأفضلهم فعلاً وحسباً وأمضاهم عزيمته وانفذهم رأياً؟ ثم تقول: فلان، فإن هذا وأمثاله يكون أدخل في مدحته مما لو قلت: فلان الأكرام الأفضل الأنبل^(١).

(١) «الطراز» (٧٨-٧٩)، وانظر «البرهان» (٤٥٥/٢).

وجاء في (شرح الرضي على الكافية) «وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الإبهام مع أنه ليس في الأول فائدة ليست في الثاني وذلك لأن للإبهام أولاً ثم التفسير ثانياً وقعاً وتأثيراً ليس للآيتين بالمفسر أولاً، وذلك نحو (برجل زيد) فإن الفائدة الحاصلة من (رجل) تحصل من (زيد) مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا»^(١).

وقد يفيد البديل التوكيد وذلك إذا دل على الإحاطة والشمول^(٢)، نحو (جاءوا كبارهم وصغارهم) ونحو قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤].

جاء في (كتاب سيبويه): «فالبديل أن تقول: (ضرب عبدالله ظهره وبطنه) و(ضرب زيد الظهر والبطن) و(قلب عمرو ظهره وبطنه) و(مطرنا سهلنا وجبلنا) و(مطرنا السهل والجبل) وإن شئت كان على الاسم بمترلة أجمعين توكيداً...»

فإن قلت: (ضرب زيد اليد والرجل) جاز على أن يكون بدلاً، وأن يكون توكيداً^(٣). فسيبويه يجوز أن يعربها بدلاً أو توكيداً فإذا أعرب بدلاً أفاد معنى التوكيد لما فيه من الإحاطة.

ثم إن قولك: (أقبل أبوك خالد) فيه توكيد لأن أباك هو خالد، غير أنه ذكر مرة قرابته ومرة اسمه، وقد تقول: ولم لا يكون توكيداً؟

والجواب أن الاسمين ليسا متطابقين تماماً، والتوكيد يفيد المطابقة، فإن قولك (أبوك) يفيد القرابة و(خالد) الاسم.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «قوله (فالأول مدلوله مدلول الأول) فيه تسامح إذ مدلول قولك (أخيك) في (بزيد أخيك) لو كان عين مدلول (زيد) لكان تأكيداً و(أخوك) يدل على أخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها (زيد) لكن مراده أنهما يطلقان على ذات واحدة وإن كان أحدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر»^(٤).

وجاء في (شرح ابن يعيش): «واعلم أنه قد اجتمع في البديل ما افرق في الصفة والتأكيد

(١) «شرح الرضي» (١/ ٣٧٠).

(٢) انظر «ابن الناظم» (٢٢٩).

(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ٧٩-٨٠).

(٤) «شرح الرضي» (١/ ٣٧١-٣٧٢).

لأن فيه إيضاحاً للمبدل منه ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة، وفيه رفع مجاز وباطل التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه. الا ترى أنك إذا قلت (جاءني أخوك) جاز أن تزيد كتابه أو رسوله، فإذا قلت (زيد) زال ذلك الاحتمال كما لو قلت (نفسه) أو (عينه) فلذلك قال صاحب الكتاب: وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الافراد، يعني أنه حصل باجتماع البدل والمبدل منه من التأكيد ما يحصل بـ (النفس) و(العين) ومن البيان ما يحصل بالنعت ولو انفرد كل واحد من البدل والمبدل منه لم يحصل ما حصل باجتماعهما كما لو انفرد التأكيد والمؤكد أو النعت والمنعوت لم يحصل ما حصل باجتماعهما^(١).

وذهب النحاة إلى أن نحو (رايتك إيتاك) و(رايته إيتاه) وفعلت أنت) بدل^(٢)، ولا شك أنه يفيد التوكيد. وقد ذهب آخرون إلى أنه توكيد لا بدل^(٣).

وذكر بعض النحاة أن التأكيد متأثراً أيضاً من أن البدل على نية تكرار العامل، فإن قولك (جاء أخوك خالد) معناه جاء أخوك، جاء خالد، فكأنك كررت (جاء) مرتين، ومن هنا جاء التأكيد. فالتأكيد حاصل في المجيء.

قال ابن الناطم: «اعلم أن الغرض من الإبدال أن يذكر الاسم مقصوداً بالنسبة كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة، لافادة توكيد الحكم، وتقريره لأن الإبدال في قوة إعادة الجملة، ولذلك تسمع النحويين يقولون: البدل في حكم تكرار العامل»^(٤).

وجاء في (الإتقان): «والقصد به الإيضاح بعد الإبهام، وفائدته البيان والتأكيد، أما الاول فواضح أنك إذا قلت: (رايت زيدا أخاك) بينت أنك تريد يزيد الأخ لا غير، وأما التأكيد فلأنه على نية تكرار العامل فكأنه من جملتين، ولأنه دل على ما دل عليه الأول»^(٥).

والذي يبدو لي أن ليس ثمة توكيد في الحكم، وأن العامل غير مكرر، وإنما قد يحصل التوكيد من اجتماع البدل والمبدل منه، كأن يكون البدل دالاً على الإحاطة والشمول فيفيد

(١) «شرح ابن عيش» (٦٦/٣).

(٢) «كتاب سيويه» (٣٩٣/١)، «شرح ابن عيش» (٦٩/٣).

(٣) «شرح الرضي» (٣٧٣/١).

(٤) «شرح ابن الناطم» (٢٢٦).

(٥) «الإتقان» (٧٠/٢).

معنى الجميع، أو كأن يكون الاسمان يطلقان على ذات واحدة، فيفيد اجتماعهما فضل
توكيد نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]. وقوله ﴿وَأَتَيْنَا عِيسَى
أَبْنَ مَرْيَمَ الْبَيْتِ﴾ [البقرة: ٨٧] فعيسى هو ابن مريم.

٢- بدل بعض من كل نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾
[البقرة: ٢٥١] وقوله ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ حَيْثُ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] ف
(من استطاع) هو بعض الناس ونحو (أعجبنى خالد وجهه) و(أكلت الرغيف ثلثه).

٣- بدل اشتمال: وهو ما دل على معنى في متبوعه وذلك نحو: (أعجبنى خالد علمه)
ونحو قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَتَالِ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] وقوله: ﴿وَأَذْكُرْ فِي
الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّخَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ [مريم: ١٦] ف (إذ) بدل اشتمال من مريم،
وقوله: ﴿قِيلَ أَخَذُوا مِنَ النَّارِ ذَاتَ الْوَقُودِ﴾ [البروج: ٥، ٤] ف (النار) بدل اشتمال من
(الأخذود) لأن الأخذود اشتمل على النار.

ولابد في هذين البديلين أعني البديل الذي هو بعض، وبدل الاشتمال، من ضمير يربطهما
بصاحبهما ظاهر أو مقدر، فالظاهر نحو قولك (أعجبنى محمد علمه) والمقدر نحو (النار
ذات الوقود) أي النار فيه^(١).

ولا يشترط في البديل الواقع في الاستثناء ضمير، وذلك نحو (ما أقبل الرجال إلا خالد).

وفائدة هذين البديلين هو الإيضاح بعد الإبهام.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد
الإجمال والتفسير بعد الإبهام لما فيه من التأثير في النفس. وذلك أنَّ المتكلم يحقق بالثاني
بعد التجوز والمسامحة بالأول تقول (أكلت الرغيف ثلثه) فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم
تبين ذلك بقولك (ثلثه)، وكذا في بدل الاشتمال، فإن الأول فيه يجب أن يكون بحيث يجوز
أن يطلق ويراد به الثاني نحو (أعجبنى زيد علمه) و(سُلب زيد ثوبه) فإنك قد تقول (أعجبنى
زيد) إذا أعجبك علمه و(سُلب زيد) إذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز أن تقول:
(ضربت زيدا) وقد ضربت غلامه»^(٢).

(١) انظر «المعني» (٢/ ٥٠٦)، «شرح الرضي» (١/ ٣٧٤).

(٢) «شرح الرضي» (١/ ٣٧١).

٤- البديل المغاير: وهو بدل الغلط والإضراب والنسيان. فبدل الغلط نحو قولك (أقبل محمد خالداً) فإنك عندما قلت (أقبل محمد) تبين لك أنك غلطت بذكر (محمد) وإنما أردت (خالداً) فنجئت بكلمة (خالداً) صححت بها غلطك فهي بدل الغلط أي جئت بها مكان الغلط لا لأنها غلط.

وأما الإضراب فيكون إذا ذكرت شيئاً، ثم بدا لك أن تضرب عنه بذكر آخر بدله كأن تقول: (سأذهب إلى المقهى الكلية) فحين ذكرت أنك ستذهب إلى المقهى بدا لك أن تترك ذهابك إليها وأن تذهب إلى الكلية بدلها. قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمٰوٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [النحل: ٧٣] فأخبر أولاً أنهم لا يملكون رزقاً، ثم أضرب عن ذلك فقال: بل لا يملكون شيئاً، والذي عليه النحاة أن (شيئاً) مفعول به لـ (رزقاً) وكل صواب فيما أرى.

وأما بدل النسيان فيكون بأن تنسى فتذكر أمراً على غير حقيقته ثم تتذكر الأمر المنسي فتذكره بدل الأول كأن تقول: (زارني سعد إبراهيم) فإن الذي زارك هو إبراهيم لا سعد، ولكنك نسيت فذكرت سعداً، ثم تذكرت الشخص الذي زارك وهو إبراهيم.

جاء في (الكتاب): «(هذا باب المبدل من المبدل منه) والمبدل يشرك المبدل منه في الجرح وذلك قولك: (مررت برجل حمار) فهو على وجه محال وعلى وجه حسن.

فأما المحال فإن تعني أن الرجل حمار، وأما الذي يحسن، فهو أن تقول (مررت برجل) ثم تبدل الحمار مكان الرجل، فتقول (حمار) إما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت، وإما أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار، بعد ما كنت أردت غير ذلك، ومثل ذلك قولك: (لا بل حمار)، ومن ذلك قولك: (مررت برجل بل حمار) وهو على تفسير (مررت برجل حمار)، ومن ذلك (ما مررت برجل بل حمار) وما مررت برجل ولكن حمار أبدلت الآخر من الأول، وجعلته مكانه»^(١).

وبدل الغلط والنسيان لا يكون في قرآن ولا شعر.

جاء في (المقتضب): «فهذا البديل لا يكون مثله في قرآن ولا شعر ولكن إذا وقع مثله في الكلام غلطاً أو نسياناً فهكذا إعرابه»^(٢).

(١) «كتاب سيبويه» (٢١٨-٢١٩).

(٢) «المقتضب» (٢٨/١).

وقد يقع في الشعر على سبيل ادعاء الغلط أو النسيان، كقوله:
(ألا إنما هند عصا خيزرانة) فذكر أولاً أنها عصا، ثم بين أنه غلط بقوله هي عصا
فصح غلطه وذكر أنها خيزرانة.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلاثة أقسام:
أما بداء وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم أنك غلط لكون الثاني أجنبياً
وهذا يعتمد الشعراء كثيراً للمبالغة والتفنن في الفصاحة، وشرطه أن يرتقي من الأدنى إلى
الأعلى كقولك (هند نجم بدر شمس) كأنك وإن كنت معتمداً لذكر النجم تغلط نفسك وترى
أنك لم تقصد في الأول، إلا تشبيهاً بالبدر، وكذا قولك: بدر شمس.
وأما غلط صريح محقق كما إذا أردت مثلاً أن تقول (جاءني حمار)، فسبقت لسانك إلى
(رجل) ثم تداركت الغلط فقلت (حمار).

وأما نسيان...

ولا يجيء الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية
وظائفة، فلا يكون في شعر أصلاً، وإن وقع في كلام فحقه الإضراب عن الأول المغلوط
فيه، بـ (بل)»^(١).

٥- بدل كل من بعض، وأنكره الجمهور واستدل المثبتون له بقوله تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ
يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا جَنَّاتٍ عَدْنٍ﴾ [مريم: ٦٠-٦١]. قالوا: (جنان عدن) بدل كل من
(الجنة) وهي بعض والجمهور على أنها بدل مطابق، لأن الجنة فيها جنان.
واستدل المثبتون أيضاً بقول الشاعر:

رحم الله أعظماً دفنوها بسجستان طلحة الطلحات
ف (طلحة) كل (والأعظم) بعض، والآخرون على أن (طلحة) مفعول به لفعل محذوف
تقديره (أعني).

واستدل المثبتون بنحو قولهم (لقيته غدوة يوم الجمعة) كل، والغدوة بعض، ويقوله:
كأني غداة البين يوم تحمّلوا لدى سمرات الحي ناقف حظبل

(١) «شرح الرضي» (١/٣٧٢-٣٧٣).

فالיום كل، والغداة بعض، والآخرون على أن (يوم) في البيت بمعنى (وقت)^(١)، والقول بهذا البديل لا بد منه في نحو قولهم (ما قام إلا زيد القوم) إذ لا يكون إلا بدل كل من بعض جاء في (شرح ابن عقيل): «وقد روي رفعه فتقول (ما قام إلا زيد القوم). قال سيبويه حدثني يونس أن قوماً يؤثون بعريتهم يقولون (مالي إلا أخوك ناصر) وأعربوا الثاني بدلاً من الأول على القلب^(٢)».

ويقصدون بالقلب أن أصل الكلام (مالي ناصر إلا أخوك) فـ (أخوك) بدل بعض من كل ثم قدم البديل على المبدل منه فصار بدل كل من كل^(٣)، لأن المقصود بالناصر أخوك غير أن هذا لا ينطبق على مثال ابن عقيل (ما قام إلا زيد القوم) إذ لا يمكن عدّ (زيد) عاماً و(القوم) خاصاً، فعلى مذهب من يجيز هذا التعبير يجب قبول هذا النوع من البديل.

البديل وعطف البيان

عطف البيان عند النحاة، تابع يوضح أو يخصص متبوعه، غير مقصود بالنسبة لا يكون مشتقاً، ولا مؤولاً بالمشتق، نحو (أقبل أبو محمد خالد) و(أقسم بالله أبو حفص عمر)^(٤) ونحو: ﴿وَسَمِعْنَا مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، وقوله: ﴿أَوْ كَفْتَرَةُ طَعَامٍ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: ٩٥].

فالغرض من عطف البيان توضيح المتبوع أو تخصيصه، فالمتبوع على هذا أهم لأنه إنما جيء بالبيان لقصد إيضاحه.

جاء في (شرح ابن يعيش): «عطف البيان مجراه مجرى النعت يؤتى به لايضاح ما يجري عليه، وإزالة الاشتراك الكائن فيه من تمامه، كما أن النعت من تمام المنعوت نحو قولك (مررت بأخيك زيد) بينت الأخ بقولك (زيد) وفصلته من أخ آخر ليس بزيد كما تفعل الصفة في قولك (مررت بأخيك الطويل) تفضله من أخ آخر ليس بطويل ولذلك قالوا: إن كان له أخوة فهو عطف بيان وإن لم يكن له أخ غيره فهو بدل^(٥)».

(١) أنظر «الهمع» (١٢٧/٢)، «الصان» (١٢٦/٣)، حاشية الخصري (٦٩/٢).

(٢) «شرح ابن عقيل» (٢٠٥/١-٢٠٦).

(٣) «شرح الأشموني» (١٤٨/٢)، «الصریح» (٣٥٥/١)، حاشية الخصري (٢٠٦/١).

(٤) «شرح ابن الناطم» (٢١٢)، «شرح شذور الذهب» (٥١٥).

(٥) «شرح ابن يعيش» (٧١/٣).

فهو شبهه بالبدل المطابق، غير أنهم يفرقون بينهما بأن المهم في البدل هو الثاني، وأما المهم في البيان فهو الأول، وإنما ذكر الثاني إيضاحاً للاول وتفسيراً له، فإذا قلت: (أقبل أثرك محمد) وكان اهتمامك بالثاني أعرب بدلاً، وإن كان اهتمامك بالاخوة أعرب الثاني عطف بيان.

وفرقوا بينهما فروقاً أهمها:

إنَّ عطف البيان لا يكون ضميراً، ولا تابعاً لضمير بخلاف البدل.

وإنَّ البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، ولا يختلف في جواز ذلك في البدل.

وإنه لا يكون جملة، ولا تابعاً لجملة، بخلاف البدل.

وإنه لا يكون فعلاً، ولا تابعاً لفاعل، بخلاف البدل.

ثم إنَّ البيان ليس على نية احلاله محل الأول بخلاف البدل، ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو: (يا زيدُ الحارثُ) لأنك لا تقول (بالحارث) وامتنع البدل وتعين البيان في نحو (يا سعيدُ كرزُ) بالرفع أو (كرزاً) بالنصب بخلاف (يا سعيدُ كرزُ) بالضم فإنه بدل. وفي نحو (أنا الضارب الرجل زيد) لأنك لا تقول (أنا الضارب زيد) عند الجمهور، وفي نحو (زيد أفضل الناس الرجال والنساء) لأنَّ اسم التفضيل إذا قصد به الزيادة على من أضيف إليه بشرط أن يكون منهم، فلا يصح أن تقول (زيد أفضل النساء) ففي كل ذلك يتعين البيان ويمتنع البدل، وكذلك إذا قلت: (يا أخانا خالدُ) كان عطف بيان بخلاف ما إذا قلت (يا أخانا خالدُ) بالضم فإنه بدل لأنه على نية احلاله محل الأول.

ثم إنَّ عطف البيان ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل، ولهذا امتنع أيضاً البدل وتعين البيان، في نحو قولك (هند قام عمرو أخوها) لأن البدل على تقدير (هند قام عمرو قام أخوها) فتكون جملة الخبر بلا رابط وهو لا يجوز^(١).

وقد أجازوا اعراب عطف البيان بدل كل من كل، إذا لم يكن ثمة مانع من الموانع المذكورة.

والحق فيما أرى أن هذا ضرب من التعسف، ولا أرى عطف البيان إلا البدل، ولا داعي لأدعاء الفروق بينهما، ويمكن الاكتفاء بباب واحد هو البدل أو البيان، وكل ما قيل في البدل يمكن أن يقال في البيان وبالعكس، واصطلاح البدل أولى، وذلك لتعدد أنواعه: بدل بعض

(١) انظر «المغني» (٢/٤٥٥)، «شرح ابن عيش» (٣/٧٢)، «التصريح» (٢/١٣٣).

واشتمال، وبديل اضراب وغلط ونسيان، فإن كلمة (بدل) أدل على المعنى من كلمة (بيان) ولا سيما في البديل المغاير وإن كان يمكن أن يطلق عليه (بيان) بتأول.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وأنا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البديل كما هو ظاهر قول سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان^(١)، بل قال: أما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبدالله كأنه قيل: بمن مررت؟ أو ظن أن يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه...»

قالوا: الفرق بينهما أن البديل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه، بخلاف عطف البيان فإنه بيان، والبيان فرع المبيّن فيكون المقصود هو الأول.

والجواب أنا لا نسلم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط، ولا في سائر الابدال إلا الغلط، فإن كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر، وإنما قلنا ذلك لأن الأول في الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر، ولابد أن يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كما يذكر في كل واحد من الثلاثة صوتاً لكلام الفصحاء عن اللغو، ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه ﷺ، فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوباً إليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح أن ينسب إليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر^(٢).

وقال: «قالوا والفرق الآخر أن البديل في حكم تكرير العامل، ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهراً فبأي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه؟ ولنا أن ندعي ذلك فيما سموه عطف البيان، مع التسليم في البديل.

وفرقوا أيضاً بينهما بعدم وجوب توافق البديل والمبدل منه تعريفاً، وتنكيراً، بخلاف عطف البيان.

والجواب تجويز التخالف في المسمى عطف بيان أيضاً، هذا الذي ذكرت هو الذي يقوى عندي^(٣).

وعلى كل فالاكْتفاء بباب واحد وهو البديل أولى كما ذهب إليه الرضي، والله أعلم.

(١) الصواب أن «سبويه» ذكر عطف البيان في عدة مواضع من كتابه - ينظر على سبيل المثال (١/٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٤).

(٢) «شرح الرضي» (١/٣٦٩-٣٧٠).

(٣) «شرح الرضي» (١/٣٧١).

العطف

حروف العطف

الواو:

وهي لمطلق الجمع، فإذا قلت (حضر محمدٌ و خليلٌ) فليس فيه دلالة على أنَّ محمداً حضر قبل خليل، فقد يكون حضر محمد قبله، ويحتمل أنه حضر بعده، كما يحتمل أنهما حضرا معاً.

جاء في (كتاب سيبويه): «وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء، لأنه يجوز أن تقول (مررت بزيد وعمرو)، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيداً، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة. فالواو يجمع هذه الأشياء على هذه المعاني. فإذا سمعت المتكلم يتكلم بهذا اجبته على أيها شئت لأنها قد جمعت هذه الأشياء»^(١).

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «قوله (فالواو للجمع مطلقاً): معنى المطلق أنه يحتمل أن يكون حصل من كليهما في زمان واحد، وأن يكون حصل من زيد أولاً، وأن يكون حصل من عمرو أولاً، فهذه ثلاثة احتمالات عقلية، لا دليل في الواو على شيء منها، هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين.

ونقل بعضهم عن الفراء، والكسائي، وثعلب، والرعي، وابن درستويه، وبه قال بعض الفقهاء أنها للترتيب، ودليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب، نحو (المال بين زيد وعمرو) و(تقاتل زيد وعمرو) وفيما الثاني فيه قبل الأول كقوله:

أو جونة قدحت وفضّ ختامها

وقوله تعالى: ﴿وَأَسْجُدِي وَآزْكِي﴾ [آل عمران: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿تَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧] والأصل في الاستعمال الحقيقية، لو كانت للترتيب لتناقض قوله تعالى: ﴿وَأَقُولُوا لِبَنَاتِكِ سُبْحًا وَنُفُورًا حَقًّا﴾ [البقرة: ٥٨]، وقوله في موضع آخر: ﴿وَقُولُوا حَقَّ حَقًّا﴾

(١) «كتاب سيبويه» (٢١٨/١) وانظر (٣٠٤/٢).

وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴿[الأعراف: ١٦١] إذ القصة واحدة﴾^(١).

والحق إنها لا تفيد الترتيب، بدليل قوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَإِنْ تَسْتَعِذُّوا بِالْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ وَتَسْتَعِذُّوا بِالْأَنْبِيَاءِ وَمِنْ ذِكْرِ بَعْدِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، ونحوه قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٣] فلو كانت الواو تفيد الترتيب لكان الوحي اليه قبل الوحي إلى الذين من قبله، وهو غير صحيح.

وقد نقول إنها وردت للترتيب أيضاً في القرآن الكريم، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَإِنْ تَسْتَعِذُّوا بِالْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ وَتَسْتَعِذُّوا بِالْأَنْبِيَاءِ وَمِنْ ذِكْرِ بَعْدِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وهي قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]. فالأعضاء المذكورة بحسب الترتيب.

فنقول: ليس معنى قولنا إنها لا تفيد الترتيب، إنها لا تأتي للترتيب البتة، بل قد تأتي للترتيب وتأتي لغيره، فقد يصح أن يكون المعطوف بعد المعطوف عليه، كما يصح أن يكون قبله أو مصاحباً له، فهي قد تأتي للترتيب ولا مانع من ذلك، وإنما ردنا على الذين يزعمون أنها لا تكون إلا للترتيب، ولذا نرى في القرآن الكريم تقديم الشيء على الشيء في موضع، ثم قد يتأخر المتقدم في موضع آخر، وذلك كتقديم الضرر والنفع، فهو مرة يقول: ﴿مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ [الفرقان: ٥٦]. ومرة يقول: ﴿مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ [يونس: ١٨].

وكتقديم اللعب واللهو، فمرة يقدم اللعب، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [الأنعام: ٣٢] وقوله: ﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [محمد: ٣٦] ومرة يقدم اللهو، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: ٦٤].

وكتقديم السماء والأرض، فهو مرة يقدم السماء على الأرض، وذلك كقوله تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبا: ٣]، ومرة يقدم الأرض على السماء، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [يونس: ٦١].

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٤٠٣/٢) وانظر «المغني» (٣٥٤/٢)، «المفصل» (١٩٧/٢)، «الحمل» للزجاجي (٣١).

وكتقديم السجود والركوع، فهو مرة يقدم الركوع على السجود، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ [الحج: ٧٧] وقوله تعالى: ﴿وَالرُّكُوعَ السُّجُودَ﴾ [البقرة: ١٢٥]، ومرة يقدم السجود على الركوع، كما في قوله تعالى: ﴿يُتِمِّيزُ أَقْنِي لِرَبِّكَ وَاسْجُدْ وَارْكَعْ مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣].

وربما قدم شيئاً في موطن، وأخره في موطن آخر والقصة واحدة، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَأَدْخُلُوا أَبْابَ سُجَّدًا وَلَوْ لَوَا حِطَّةً﴾ [البقرة: ٥٨] وقوله: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا أَبْابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١] فقد قدم السجود على القول في البقرة، وقدم القول على السجود في الأعراف والقصة واحدة، ولا تناقض في هذا، إذ لو كانت الواو تفيد الترتيب لتناقض القولان.

إن التقديم والتأخير بالواو يدخل في عموم موضوع التقديم والتأخير، فالتقديم إنما يكون للاهتمام والعناية بالمتقدم، وتختلف العناية باختلاف المواطن، فقد يعنى المتكلم في موطن بأمر فيقدمه، وقد تكون العناية في موطن آخر بأمر آخر فيقدم ذلك الشيء.

وكلمة العناية والاهتمام عامة، ومظاهرها ومواطنها متعددة متشعبة، ولا يحسن الاكتفاء بأن نقول: إن ما قدم ههنا إنما قدم للعناية والاهتمام، دون أن نبين وجه الاهتمام، فإنك إذا قلت مثلاً: إنما قدم السماء على الأرض في سورة سبأ للعناية بالسماء، وقدم الأرض على السماء في سورة يونس للعناية بالأرض، قيل لك: ولم كانت العناية هناك بالسماء وهنا بالأرض؟

وإذا قلت: إنما قدم السجود على القول في البقرة للعناية والاهتمام بالسجود، وقدم القول على السجود في الأعراف للعناية بالقول، قيل: ولم كانت العناية بالقول أهم من السجود ههنا؟

فهذا كلام عام لا يبينه كثير من الناس، وقد يصبح ستاراً يخفى تحته الجهل، وعندئذ يكون هذا القول عبارة عن كلمة عامة مبهمه لا معنى واضحاً تحتها، بل لا معنى لها إلا التحكم المحض، لذا سنضرب أمثلة لطرف من أوجه العناية والاهتمام، تكون مرقاة لما نلونها، وهذا الموضوع - وإن كان يدخل في موضوع التقديم والتأخير - فيه فائدة كبيرة ههنا فيما أحسب، لأنه ذو مساس باستعمال الواو.

إن التقديم والتأخير تكون له اسباب متعددة يقتضيها السياق، فقد يكون السياق متدرجاً حسب القدم والاولية في الوجود، فترتب ذكر المعطوفات على هذا الأساس، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونَا﴾ [الذاريات: ٥٦]، فخلق الجن قبل الانس، بدليل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ﴾ [الحجر: ٢٧]، ونحو ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] لأن السنة، وهي النعاس تسبق النوم.

وقد يكون الكلام متدرجاً من القلة الى الكثرة، فترتب المذكورات بحسب ذلك، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْمُكَيِّفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥] فكل طائفة هي أقل من التي بعدها، فتدرج من القلة الى الكثرة، فالطائفون أقل من العاكفين، لأن الطواف لا يكون إلا حول الكعبة، والেকوف يكون في المساجد عموماً، والعاكفون أقل من الراكعين لأن الركوع أي الصلاة تكون في كل أرض طاهرة، أما الেকوف فلا يكون إلا في المساجد، والراكعون أقل من الساجدين، وذلك لأن لكل ركعة سجدتين، ثم إن كل راكع لابد أن يسجد، وقد يكون سجود ليس له ركوع، كسجود التلاوة وسجود الشكر، فهو هنا تدرج من القلة الى الكثرة، ولهذا التدرج سبب اقتضاه المقام، فإن الكلام على بيت الله الحرام، قال تعالى: ﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ آبَائِهِمْ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْمُكَيِّفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥] فالطائفون هم الضق المذكورين بالبيت، لأنهم يطوفون حوله فبدأ بهم، ثم تدرج الى العاكفين في هذا البيت، أو في بيوت الله عموماً، ثم الركع السجود الذين يتوجهون إلى هذا البيت في ركوعهم، وسجودهم، وهم في كل الأرض^(١).

ونحوه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَأَقْعُلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧] فبدأ بالركوع وهو أقل المذكورات، ثم السجود وهو أكثر، ثم عبادة الرب وهو أعم، ثم فعل الخير، ولهذا سببه وذلك أنه لما قال قبل هذه الآية ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَوْلَا اللَّهُ لَفَنَاجُ الْأُمُورِ﴾ فبدأ بما هو أقرب اليهم وهو (ما بين أيديهم) ثم بما هو أعم وأكثر، وهو (ما خلفهم) جاء بالكلام على نسق ذلك، فتدرج من الأقل الى الأكثر، ويمكن أن يقال أيضاً، انه بدأ بما هو من فعل العبد مع نفسه وربه، ثم تدرج الى ما بينه وبين العباد، فبدأ بالركوع والسجود ثم عبادة الرب عموماً، ثم فعل الخير متدرجاً في ذلك بحسب الكثرة والعموم، والله أعلم.

وقد يكون الكلام بالعكس فيتدرج من الكثرة الى القلة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَعْرِضُ أَفْنِي رِيكِ وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣] فتدرج من الكثرة الى القلة، فبدأ بالقنوت وهو عموم العبادة، ثم السجود وهو أقل وأخص، ثم الركوع، وهو أقل وأخص^(١).

أو لملاحظ آخرى غير ما ذكرناها، كأن يكون السياق يعنى بأمر أكثر من آخر، وذلك كتقديم الضرر على النفع، أو بالعكس.

جاء في (البرهان): «وحيث تقدم النفع على الضرر فلتقدم ما يتضمن النفع»^(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَاذْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨] وقوله: ﴿وقولوا حِطَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٦١].

وسبب تقديم السجود على القول في البقرة، هو أن السياق اقتضى ذلك، فقد جاءت هذه الفصة في عقب الامر بالصلاة، قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [أنعام: ١٦٢] وَأَلْبَسَ الْيَاقِينَ وَتَسْتَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ نَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ [البقرة: ٤٣-٤٥] والسجود من أركان الصلاة، ثم إن المقام في البقرة مقام تعديد النعم على بني اسرائيل، فقد بدأ هذه القصة بقوله تعالى: ﴿يَبْنَئِي إِسْرَءِيلَ أَذْكُرُوا بِنِعْمَتِي الَّتِي أَنْهَضْتُ عَلَيْهِمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧] والسجود أفضل من قول حطة، فناسب ذلك تقديم السجود وكلا الامرين مرفوع في الأعراف.

ومنه تقديم السماء على الأرض في قوله تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبا: ٣] وتقديم الأرض على السماء. في قوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [يونس: ٦١].

وسر ذلك والله أعلم، أن الكلام في آية يونس على أهل الأرض وأحوالهم وشؤونهم وإن الله عالم بهم، قال تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [يونس: ٦١] في حين أن الكلام في سورة سبا على الساعة والانتيان بها، والساعة إنما تأتي

(١) «بدائع الفوائد» (٨٠/١).

(٢) «البرهان» (١٢٢/١).

من السماء وتبدأ بأهل السماء، ولذا قدم السماء على الأرض، قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَلَىٰ الْغَيْبِ لَا يُعْرَبُ عَنْهُ مُثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبا: ٣].

جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعْرَبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾: «فان قلت: لم قدمت الأرض على السماء بخلاف قوله في سورة سبا ﴿عَلَيْهِ الْغَيْبُ لَا يُعْرَبُ عَنْهُ مُثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾؟»

قلت: حق السماء أن تقدم على الأرض، ولكنه لما ذكر شهادته على شؤون أهل الأرض وأحوالهم وأعمالهم، ووصل بذلك قوله (لا يعزب عنه) لاءم ذلك أن قدم الأرض على السماء^(١).

وجاء في (بدائع الفوائد): «وما تقديم الأرض عليها، أي السماء في قوله ﴿وَمَا يُعْرَبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ وتأخيرها عنها في (سبا) في ضمن قول الكفار ﴿لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَلَىٰ الْغَيْبِ لَا يُعْرَبُ عَنْهُ مُثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ كيف قدم السماوات هنا لأن الساعة إنما تأتي من قبلها، وهي غيب فيها، ومن جهتها بتبدئ وتنشأ، ولهذا قدم صقع أهل السماوات على أهل الأرض عندها، فقال تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصُوعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٨].

أما تقديم الأرض على السماء في سورة يونس، فإنه لما كان السياق سياق تحذير وتهديد للبشر، وإعلامهم أنه سبحانه عالم بأعمالهم، دقيقها وجليلها، وأنه لا يغيب عنه منها شيء، اقتضى ذلك ذكر محلهم، وهو الأرض قبل ذكر السماء^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا أَوْلَدُكُمْ خَشِيعَةً إِمَّا لَمْ يَكُنْ رِزْقُهُمْ وَإِنَّا كَرُهُوا﴾ [الإسراء: ٣١]، وقوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا أَوْلَدُكُمْ مِنْ إِمَّا لَمْ يَكُنْ رِزْقُهُمْ وَإِنَّا كَرُهُوا﴾ [الأنعام: ١٥١] فقدم رزق الأولاد على الآباء في الآية الأولى ﴿يَكُنْ رِزْقُهُمْ وَإِنَّا كَرُهُوا﴾، وقدم رزق الآباء على الأولاد في الثانية، نحو ﴿رِزْقُهُمْ وَإِنَّا كَرُهُوا﴾ وسبب ذلك والله أعلم، أنه في الآية الأولى إنهم يقتلون أولادهم خشية الفقر، لا إنهم مفتقرون في الحال فقال: لا تقتلوهم فاناً رزقهم وإياكم، أي أن الله جعل معهم رزقهم، فهم لا يشاركونكم في الرزق فلا تخشوا الفقر.

(١) «الكشاف» (٧٩/٢).

(٢) «بدائع الفوائد» (٧٤/١).

وأما في الآية الثانية فهم يقتلون أولادهم من الفقر الواقع بهم، لا أنهم يخشونه فهم في حاجة إلى الرزق الآني السريع، ليعولوا أولادهم فعجل لهم ذاك فقال: ﴿وَلْتَحْنُ رِزْقُكُمْ وَلِيَاكُمْ﴾.

جاء في (بديع القرآن): «قوله تعالى في الأولى (من إملاق) ليشير إلى الخطاب للفقراء دون الأغنياء، فأوجبت البلاغة تقديم عدتهم بالرزق، وتكميل العدة برزق الاولاد... وقال في الآية الثانية (خشية إملاق) ليشير إلى أن الخطاب للأغنياء، دون الفقراء، الذين يخافون أن تسلبهم كلف الاولاد ما بأيديهم من الغنى فوجب تقديم العدة برزق الاولاد... فيأمنوا ما خافوه من الفقر»^(١).

إلى غير ذلك من موجبات التقديم التي يقتضيها السياق.

فتبين من هذا أن الواو لمطلق الجمع، وليست للترتيب، غير أنه لا ينبغي أن يفهم من قولنا (انها لمطلق الجمع) أنه يؤتى بها بين المتعاطفين، أو بين الحكمين بلا مناسبة بينهما ولا رابط، بل لابد من رابط بينهما، فلا يصح أن تقول: رأيت محمداً وجبلاً، ولا رأيت خالداً ونملة، بل لابد من رابط بين المتعاطفين، ولا سيما في الجمل: «والجامع بين الجمليتين يجب أن يكون باعتبار المسند إليه في هذه، والمسند اليه في هذه، وباعتبار المسند في هذه، والمسند في هذه جميعاً، كقولك: يشعر زيد، ويكتب، ويعطي، ويمنع، وقولك (زيد شاعر وعمرو كاتب) و(زيد طويل وعمرو قصير) إذا كان بينهما مناسبة كأن يكونا أخوين أو نظيرين بخلاف قولنا (زيد شاعر وعمرو كاتب) إذا لم يكن بينهما مناسبة، وقولنا (زيد شاعر وعمرو طويل) كان بينهما مناسبة أو لا»^(٢).

فلا يصح أن تربط بين مسند إليهما، ليس بينهما علاقة، ولا رابط، فلا تقول (محمد شاعر وخالد كاتب) وليس بين محمد وخالد مناسبة البتة، ولا تقول (محمد شاعر وأخوك أخوك) لانه لا مناسبة بين الحكمين.

جاء في (دلائل الإعجاز): «وذلك أن لا تقول (زيد قائم وعمرو قاعد) حتى يكون عمرو بسبب من زيد، وحتى يكونا كالنظيرين، والشريكين، وبحيث إذا عرف السامع حال الأول،

(١) «بديع القرآن» (٢٦١)، «تحرير التحرير» (٥٦١).

(٢) «الإيضاح» للفروني (١/١٦١-١٦٢).

عناه أن يعرف حال الثاني، بذلك على ذلك أنك إن جئت فعطفت على الأول شيئاً ليس منه بسبب، ولا هو يذكر بذكره ويتصل حديثه بحديثه، لم يستقم، فلو قلت: (خرجت اليوم من داري) ثم قلت (وأحسن الذي يقول بيت كذا) قلت ما يضحك منه ومن هنا عابوا أبا تمام في قوله:

لا والذي هو عالم أن النوى صبر وأن أبا الحسين كريم
وذلك لأنه لا مناسبة بين كرم أبي الحسن ومرارة النوى، ولا تعلق لأحدهما بالآخر، وليس يقتضي الحديث بهذا الحديث بذلك.

واعلم انه كما يجب أن يكون المحدث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الأخرى، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثاني ممّا يجري مجرى الشبيه والنظير أو التقيض للخبر عن الأول، فلو قلت (زيد طويل القامة، وعمرو شاعر) كان خُلُفاً لأنه لا مشاكلة ولا تعلق بين طول القامة وبين الشعر، وإنما الواجب أن يقال: (زيد كاتب وعمرو شاعر) و(زيد طويل وعمرو قصير).

وجملة الأمر: أنها لا تجيء حتى يكون المعنى في هذه الجملة لفقاً لمعنى في الأخرى، ومضامناً له، مثل أن زيداً وعمراً كانا اخوين أو نظيرين أو مشتبكي الأحوال على الجملة، كانت الحال التي يكون عليها أحدهما من قيام أو قعود أو ما شاكل ذلك مضمومة في النفس إلى الحال التي عليها الآخر من غير شك، وكذا السبيل أبداً.

والمعاني في ذلك كالاشخاص، فإنما قلت مثلاً (العلم حسن والجهل قبيح) لأن كون العلم حسناً، مضموم في العقول إلى كون الجهل قبيحاً^(١).

ثم إنه قد يؤتى بالواو للدلالة على التأكيد والاهتمام بما بعدها، فقد تزايد الواو للتأكيد وجعل منه قولهم (ما من أحد إلا وله طمع وحسد) و(ما من أحد إلا وله نفس أمارة).

جاء في (الكليات) لابي البقاء: «قد يزداد بعد (إلا) لتأكيد الحكم المطلوب إثباته، إذا كان في محل الرد والإنكار نحو (ما من أحد إلا وله طمع وحسد)»^(٢).

(١) «دلائل الإعجاز» (١/١٧٢-١٧٤).

(٢) «الكليات» (٤١٥).

يَذِيحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ» [البقرة: ٤٩] فقال (يذبحون) بلا واو.

وقال في سورة إبراهيم: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيَدْعُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ [إبراهيم: ٦] فإن طرح الواو في الآية الأولى دل على أن التذبيح هو سوء العذاب، والواو في الثانية أفادت المغايرة، فجعلت التذبيح غير سوء العذاب، وسر هذه المغايرة هو أن قوله تعالى: (يذبحون أبناءكم) بلا واو، وفي (إبراهيم) بالواو «لأن الأولى من كلامه تعالى لهم، فلم يعدد عليهم المحن تكريماً في الخطاب، والثانية من كلام موسى فعدها عليهم»^(١).

جاء في (معاني القرآن): «فمعنى الواو أنهم يمسهم العذاب غير التذبيح، كأنه قال: يذبحونكم بغير الذبح والذبح».

ومعنى طرح الواو كأنه تفسير لصفات العذاب، وإذا كان الخير من العذاب أو الثواب مجملاً في كلمة، ثم فسره فاجعله بغير الواو، وإذا كان أوله غيره فبالواو، فمن المجمل قول الله عز وجل ﴿وَمَنْ يَقْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨]. فالاثام فيه نية العذاب قليله وكثيره، ثم فسره بغير الواو، فقال: ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الفرقان: ٦٩]. ولو كان غير مجمل لم يكن ما ليس به تفسيراً له، ألا ترى أنك تقول: عندي دابتان بغل وبرذون، ولا يجوز عندي دابتان وبغل وبرذون، وأنت تريد تفسير الدابتين بالبغل والبرذون»^(٢).

وقد يؤتى بها للتخصيص على جمع حكمين، وذلك إذا كان طرحها يحتمل الاضراب عن الحكم الأول، كما تقول (ضربت محمداً وخالداً) فأنك دلت بالواو أنك ضربتهما جميعاً، فإن طرحت الواو دل على أنك ضربت خالداً، وأضربت عن الحكم السابق.

جاء في (دلائل الإعجاز): «واعلم أنه إذا كان المخبر عنه في الجملتين واحداً كقولنا: هو يقول ويفعل، ويضر وينفع، ويسى ويحسن، ويأمر وينهى، ويحل ويعقد، ويأخذ ويعطي، ويبيع ويشترى، ويأكل ويشرب، وأشباه ذلك ازداد معنى الجمع في الواو قوة وظهوراً، وكان الأمر حينئذ صريحاً، وذلك إنك إذا قلت: هو يضر وينفع كنت قد أفدت بالواو أنك أوجبت له الفعلين جميعاً، وجعلته يفعلهما معاً، ولو قلت (يضر ينفع) من

(١) «الاتقان» (١١٥/٢) وانظر «معترك الاقتران» (٨٧-٨٨).

(٢) «معاني القرآن» (٦٩-٦٨/٢).

غير واو لم يجب ذلك، بل قد يجوز أن يكون قولك (ينفع) رجوعاً عن قولك (يضر) وإبطاً له^(١).

وقد يؤتى بالواو للدلالة على الاستمرار والتكثير، وذلك في الأفعال خاصة وذلك نحو: هو يركض ويركض، أي مستمر على ذلك، وأخذ يدور ويدور، أي يكثر من ذلك وهو مستمر عليه.

أحكام الواو:

ذكر النحاة أن الواو تنفرد بأحكام أشهرها:

- ١- اقترانها بإما نحو (خذ إما درهماً وإما ديناراً).
- ٢- اقترانها بـ (لكن) نحو (ما جاء محمد ولكن خالد).
- ٣- اقترانها بـ (لا) إن سبقت بنفي، نحو (ما جاءني محمد ولا سعيد) «ليفيد أن الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق... إذ لو لم تدخل (لا) لاحتمل أن المراد نفي المجيء عند الاجتماع، دون الافتراق»^(٢).
- فأنت إذا قلت (ما جاءني محمد وسعيد) احتمل أن المراد لم يحضرا معاً، وقد يكون كل منهما حضر على حدة، فجنث بـ (لا) لنفي مجيئهما على كل حال.
- ٤- عطف العقد على النيف إذا وقعا دفعة واحدة كأحد وعشرين^(٣)، فإن تأخر وقوع العقد، جاز أن تقول (قبضت ثلاثة فعشرين، أو ثم عشرين)^(٤).
- ٥- عطف ما لا يستغني عنه، قال ابن عقيل: «اختصت الواو من بين حروف العطف بأنها يعطف بها حيث لا يكتفى بالمعطوف عليه، نحو (اختصم زيد وعمرو) ولو قلت (اختصم زيد) لم يجز، ومثله (اصطف هذا وابني) (وتشارك زيد وعمرو)، ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء، ولا بغيرها من حروف العطف»^(٥).

(١) «دلائل الإعجاز» (١٧٤).

(٢) «الهمع» (١٢٩/٢).

(٣) «المعني» (٣٥٥-٣٥٧/٢).

(٤) «الصبان» (٩٢/٣).

(٥) «شرح ابن عقيل» (٦١/٢).

وأما قولك (اختصم الزيدون فالخالدون، أو ثم الخالدون) فيدل على أن الزيدين اختصموا أولاً فيما بينهم، ثم تبعهم الخالدون فاختصموا بينهم أيضاً^(١).
فإن أردت اختصاص الزيدين والخالدين معاً، لم يجز إلا أن تقول: اختصم الزيدون والخالدون.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾ [غافر: ٥٨] لأن الفعل (استوى) يقتضي أمرين، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾ [فصلت: ٣٤] فقالوا فيه: إن (لا) الثانية زائدة لأمن اللبس، وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَةُ وَلَا النُّورُ﴾ [فاطر: ١٩، ٢٠]^(٢).

وذهب آخرون إلى أن المعنى، أن الحسنات لا تستوي فيما بينها، وكذلك السيئات فحسنة أعظم من حسنة، وسيئة أكبر من سيئة، فجاء بـ (لا) لهذا المعنى.
جاء في (البرهان): «وأما قوله ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾ فمن قال: المراد أن الحسنة لا تساوي السيئة فـ (لا) عنده زائدة، ومن قال إن جنس الحسنة لا يستوي أفرادها وجنس السيئة لا يستوي أفرادها - وهو الظاهر من سياق الآية - فليست زائدة والواو عاطفة جملة على جملة»^(٣).

وقد ورد هذا الفعل في نحو هذا التعبير في خمسة مواطن من القرآن الكريم، هي قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَةُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُّ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ [فاطر: ١٨-٢٢].

وقوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسَوِّمَةُ﴾ [غافر: ٥٨].

وقوله: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ أَدْفَعْ بِالَّذِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [فصلت: ٣٤].
وكل هذه المواطن تحتمل أن يكون قصد الاستواء في الجنس نفسه، فيمكن أن يقال إن

(١) انظر «التصريح» (١٣٦/٢)، «حاشية يس على التصريح» (١٣٦/٢).

(٢) «الهمع» (١٢٩/٢).

(٣) «البرهان» (٣٥٧/٤).

الظلمات لا تستوي فيما بينها، والنور لا يستوي فقد تكون الظلمات بعضها أشد من بعض وكذلك النور، وكذلك قوله (ولا الظل ولا الحرور) فإن الظل لا يستوي في جنسه والحرور أيضاً، ونحو قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ فإن الأموات لا يستون وكذلك الأحياء، وكذلك ما بعده، فالؤمنون لا يستون والمسيئون لا يستون، والحسنة لا تستوي والسيئة لا تستوي، كل هذا ممكن لغة.

ويحتمل أيضاً زيادة (لا) والمقصود نفي الاستواء بين المتعاطفين.

وعلى هذا فانه يمكن أن يقال: إذا ورد بـ (لا) احتمل أن يكون معناه نفي استواء الجنس فيما بينه، كما يحتمل نفي الاستواء بين المتعاطفين، اللهم إلا فيما لا يمكن أن يكون جنساً، كما إذا ورد نحو قولنا (ما يستوي محمد ولا خالد) فإنه في نحو هذا تتعين زيادة (لا) لأمن اللبس، و(لا) تزداد كثيراً للتوكيد عند أمن اللبس، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ آلَا تَسْجُدُ﴾ [الأعراف: ١٢] أي ما منحك أن تسجد؟.

فان لم يرد التعبير بـ (لا) تعين أن المقصود نفي الاستواء بين المتعاطفين.

٦- عطف الشيء على نفسه أو على مرادفه بشرط زيادة فائدة في المعطوف ليست في المعطوف عليه، فان لم تكن فائدة لم يصح العطف، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ أَبَاكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهُهَا وَجِدًا﴾ [البقرة: ١٣٣] فانه آباؤه هو الله ولذا قال (الله واحد) وصح العطف لأن في الثاني زيادة فائدة ليست في الأول.

ومنه ﴿قُلْ لِلَّهِ الْحَمْدُ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِينَ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [العجائية: ٣٦]، وقوله: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنُ ثُبَيْنٍ﴾ [الحجر: ١] ونحوه أن تقول (هذا صديقك وصديق خالد).

جاء في (الأصول): «تقول: مررت بزيد أنيسك وصاحبك، فان قلت: مررت بزيد أخيك فصاحبك والصاحب زيد لم يجز»^(١).

فهذا كله من باب عطف الشيء على نفسه لزيادة فائدة.

ومن عطف الشيء على مرادفه قولك: (هذا كذب واقتراء) والافتراء كذب، ومنه قول الشاعر:

(١) «الأصول في النحو» (٢/٧٧).

والفي قولها كذباً وميناً.

والمين كذب، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿لَمَّا أَشْكُوا بَنِي وَحُزْنَ إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦] وقوله: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلُمًا وَلَا هَضْبًا﴾ [طه: ١١٢] وقوله: ﴿لَا تَخَفْ دُرُكًا وَلَا خَشْيَةً﴾ [طه: ٧٧] وقوله: ﴿لَا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧] وقوله: ﴿لَا يَتَّبِعِي وَلَا تَذُرُّ﴾ [المدثر: ٢٨] (١).

وكل ذلك لزيادة فائدة في الثاني ليست في الأول، فإن لم تكن فائدة في المعطوف فلا يصح العطف، فلا تقول (هذا بر وحنطة) و(هذه مدية وسكين).

جاء في (بدائع الفوائد): «القاعدة أنَّ الشيء لا يعطف على نفسه... فإذا وجدت مثل قولهم (كذباً وميناً) فهو لمعنى زائد في اللفظ الثاني وإن خفي عنك، ولهذا يبعد جداً أن يجيء في كلامهم (جاء عمر وأبو حفص)... فإن الواو انما تجمع بين الشيتين لا بين الشيء الواحد، فإذا كان في الاسم الثاني فائدة زائدة على معنى الاسم كنت مخيراً في العطف وتركه» (٢).

وقيل: إن عطف أحد المترادفين على الآخر يقصد منه التأكيد (٣)، والتأكيد غير عزيز في كلامهم.

٧- عطف العام على الخاص، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمُنَافِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] وقوله: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وقوله: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدِي وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: ٢٨].

وأما عطف الخاص على العام، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [البقرة: ٩٨] وقوله: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨] فلا تختص الواو بها، بل قد يشاركها فيه غيرها، وذلك نحو (مات الناس حتى الأنبياء) (٤).

(١) «الاتقان» (٧١/٢) وانظر «المغني» (٣٥٧/٢).

(٢) «بدائع الفوائد» (١٨٩/١).

(٣) «الاتقان» (٧١/٢).

(٤) «التصريح» (١٣٨/٢).

الفاء:

وتفيد الترتيب والتحقيب.

ومعنى الترتيب أنَّ المعطوف بها يكون لاحقاً لما قبلها، فإذا قلت: (جاء محمد فخالد) كان المعنى أنَّ مجيء محمد كان قبل مجيء خالد.

جاء في (الكتاب): «ومن ذلك قولك (مررت بزيد فعمرو) و(مررت برجل فامرأة) فالفاء اشتركت بينهما في المرور وجعلت الاول مبدوءاً به»^(١).

وربما لانفيد ترتيباً، بل قد تكون لعطف مفصل على مجمل وهو ما يسميه النحاة (الترتيب الذكري) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣] فقوله (أرنا الله جهرة) تفصيل لقوله (فقد سألوا موسى أكبر من ذلك) فالسؤال مجمل بينه بقوله (أرنا الله جهرة).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ [هود: ٤٥] فقوله: ﴿فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ تفصيل للنداء، ومنه قوله: ﴿فَلَمَّا أَتَيْنَا أَهْلَنَا فَأَنْفَقْنَا فِرْعَوْنَ وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ﴾ [الزخرف: ٥٥] فالإغراق تفصيل للانتقام، ومنه قوله: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسًا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤] ونحوه قولهم: (توضاً فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه) فقوله (غسل وجهه . الخ) تفصيل للوضوء ونحوه «أجبتك فقلت لييك»^(٢).

وأما التعقيب فمعناه ان وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بغير مهلة أو بمدة قريبة.

جاء في (كتاب سيبويه): «والفاء تضم الشيء الى الشيء كما فعلت الواو، غير انها تجعل ذلك متسقا بعضه في أثر بعض وذلك قولك: مررت بعمر فزيد فخالد، وسقط المطر بمكان كذا وكذا فمكان كذا وكذا»^(٣).

وجاء في (المقتضب): «وهي توجب أن الثاني بعد الأول وإن الأمر بينهما قريب»^(٤).

جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿فَأَنْطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَيَاقَا غُلُمًا فَقَتْلُهُ قَالَ أَقْتَلْتَنِي﴾

(١) «كتاب سيبويه» (٢١٨/١).

(٢) «شرح الرضي» (٤٠٤/٢)، «المغني» (١٦١/١).

(٣) «كتاب سيبويه» (٣٠٤/٢).

(٤) «المقتضب» (١٠/١)، «الجمل» (٣١).

[الكهف: ٧٤]: «فان قلت: لم قيل ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ بغير فاء، و﴿حَتَّىٰ إِذَا لَبَيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ﴾ بالفاء؟»

قلت: جعل (خرقها) جزاء للشرط وجعل (قتله) من جملة الشرط معطوفاً عليه، والجزاء (قال أقتلت).

فان قلت: فلم خولف بينهما؟

قلت: لأن خرق السفينة لم يتعقب الركوب وقد تعقب القتل لقاء الغلام^(١).

ثم ان تعقيب كل شيء بحسبه «ألا ترى أنه يقال تزوج فلان فولد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن كانت متطاولة، و(دخلت البصرة فبغداد) إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين»^(٢).

جاء في (شرح قطر الندى): «وتعقيب كل شيء بحسبه، فإذا قلت (دخلت البصرة فبغداد) وكان بينهما ثلاثة أيام ودخلت بعد الثالث، فذلك تعقيب في مثل هذا عادة فإذا دخلت بغد الرابع أو الخامس، فليس بتعقيب ولم يجز الكلام»^(٣).

وفي (شرح ابن عيش) ان معنى قولك (دخلت الكوفة بالبصرة):

«إن البصرة داخلة في الدخول كالكوفة على سبيل الاتصال، ومعنى ذلك انه لم يقطع سيره الذي دخل به الكوفة حتى اتصل بالسير الذي دخل به البصرة من غير فتور ولا مهلة»^(٤).

غير أن في لزوم افادة الفاء التعقيب بحثا فقد ورد في القرآن الكريم التعبير بالفاء في غير ما يفيد التعقيب وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾ [الاعلى: ٤، ٥] فجعله غثاء أسود لا يعقب خروج المرعى، بل يكون بعده بمدة بدليل قوله تعالى في آية اخرى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنْبُوعٌ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَامًا﴾ [الزمر: ٢١] فعبر عن جعله حطاما بـ (ثم)، ونحوه ما جاء في سورة الحديد: ﴿كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَأُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا﴾ [الحديد: ٢٠].

(١) «الكشاف» (٦٦/٢).

(٢) «المغني» (١٦١/١-١٦٢).

(٣) «شرح قطر الندى» (٣٠٢).

(٤) «شرح ابن عيش» (٩٥/٨).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢]
 فأخرج الثمرات ليعقب نزول الماء بل بينهما مهلة ومدة، ونحوه قوله تعالى: ﴿خَلَقَ
 الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾ [النحل: ٤]. وخصوصاً الانسان لا تعقب كونه نقطة،
 بل ان الانسان ينتقل في اطوار حتى يبلغ الرشد، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ
 مِنَ الْبَيِّنَاتِ فَإِنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنَبَيِّنَ
 لَكُمْ آيَاتِنَا فِي الْأَنْحَاءِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ﴾
 [الحج: ٥] فعبّر عما دون ذلك وأقرب منه بـ (ثم).

وللنحاة في ذلك تخريجات منها ان الفاء ثابت عن (ثم)، ومنها أن في الكلام حذفاً يقتضيه
 المعنى اذ التقدير في آية الاعلى «والذي اخرج المرعى فمضت مدة فجعله غشاء»^(١).

ومثل هذا الحذف كثير في القرآن الكريم فانه- أي القرآن- يذكر ما يريد ذكره وما هو محط
 العناية والاهتمام ويطوي ما عدا ذلك، فلا يذكره وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبْ
 بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ نَضِيبًا﴾ [البقرة: ٦٠] أي فضربه فانفجرت فحذف
 الفعل، (فضربه) لأنه مفهوم من السياق، ولأنه لا يتعلق غرض بذكره، فقوله: ﴿فَانفَجَرَتْ﴾
 في عقب الفعل المحذوف لا في عقب (فقلنا اضرب).

ونحوه قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَذْهَبًا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمْزَلْنَهُمْ نَذِيرًا﴾
 [الفرقان: ٣٦] فأن التقدير: فذهب الى اولئك القوم فدعواهم الى عبادة الله وأرياهم آياته
 فكذبوها فدمرناهم تدميراً، فقوله: ﴿فَدَمْزَلْنَهُمْ نَذِيرًا﴾ ليس في عقب (فقلنا اذهب) وإنما في
 عقب المحذوف وهو التكذيب بالآيات الذي هو مفهوم من السياق.

وهناك توجيه آخر، وهو أن الأصل في الفاء أن تكون للتعقيب، وهذا التعقيب قد يكون
 حقيقياً، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَّا نَارُ فَاغْوَمُوا﴾ [عبس: ٢١] وقوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكِ
 اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ [البقرة: ٣٤].

وقد يكون التعقيب مجازياً كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنَ الْقَرْيَةِ فَجَعَلْنَاهُمْ نَضِيبًا﴾ ومعنى
 التعقيب المجازي ان المقام يقتضي المتكلم تقصير المدة الطويلة فيأتي بالفاء وقد يقتضيه
 العكس فيأتي بـ (ثم)، فيقال مثلاً في مقام: (الدنيا طويلة)، وفي مقام يقال: (الدنيا قصيرة)،
 ألا ترى أنك قد تقول مهدياً خصمك: (الايام طويلة وأنا لك بالمرصاد)، وفي مقام تقول:
 (الدنيا قصيرة وسنلتقي عند احكم الحاكمين).

ثم ألا ترى أنك قد تكون في مقام تريد فيه أن تبين طول الدنيا وتقلبها، فتقول: (إن هذه الدنيا طويلة تغر الحليم وتغير النفوس، وكثيراً ما تتغير الطباع بتبدل الدهر وطول الزمان وتغير الحداث) وتقول: (إن الصبر قد ينفد في هذا العمر الطويل، والنفوس لا تحتمل مثل هذه المشقة، والمرارة طوال أيام العمر).

وقد تكون في مقام تريد فيه النهي عن الانصراف الى الدنيا، فتقصّرها في عين الرائي فتقول: (إنها سريعة الفناء والزوال، وكثيراً ما شاهدنا أناساً ذوي سطوة وجاه، زالوا في أسرع من لحظة العين، فالليب اللبيب من شمر للأخرة، وسعى لها سعيها ولا يغتر بهذه الدنيا الخداعة).

فإذا كان المقام مقام تطويل، جئت به (ثم)، وإذا كان المقام مقام تقصير، جئت بالفاء فتقول مثلاً: (ألا ترى إلى فلان كيف نشأ من أبوين فقيرين، ثم كبر، ثم ساد، ثم اترع الملك من بني فلان، وحكم ما شاء الله له أن يحكم، وبقي أولئك يترصبون به ويستعدون ويجمعون عليه الأنصار، ثم انقضوا عليه فأهلكوه).

فإذا أردت أن تقصّر ذلك، قلت: (ألا ترى إلى فلان كيف ساد وملك، فإذا هو بعد مدة كان لم يكن فأصبح أثراً بعد عين وغيباً بعد شهود).

ولكل مقام مقال.

وقد تفيد الفاء الدلالة على السبب، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥] ونحو قولك (أغضب خالد أباه فأهانته) و(أكل فشيع)، و (تعب فنام) فيؤتى بالفاء لإرادة السببية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢] فالفاء أفادت السبب، فإذا أردنا السبب لم يصح الإتيان به (ثم)، لأنها لا تفيد، بل تأتي بالفاء وإن كان ثمة تراخ، فإن فاء السبب لا تفيد التعقيب دوماً، بل هي قد تفيد، كما في قوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ وربما لا تفيد نحو ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾.

جاء في (الامالي النحوية) لابن الحاجب في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصَيِّغُ الْأَرْضَ تُخْضِرُ﴾ [الحج: ٦٣]. «الفاء للتعقيب من غير مهلة، واصباح الأرض مخضرة بعد الانزال إنما يكون بمهلة، ان هذه الفاء فاء السببية، وفاء السببية لا يشترط فيها ذلك وإنما شرطها أن يكون ما بعدها مسبباً عن الأول كما لو صرح بالشرط، ألا ترى إلى صحة قولك

(ان يسلم زيد فهو يدخل الجنة) مع العلم بالمهلة العظيمة بينهما^(١).

ويمكن أن يكون من ذلك قوله تعالى: ﴿حَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾ [النحل: ٤] فإنه يمكن أن يخرج على أن القصد اسراع الإنسان في الخصومة فليس بين كونه نطفة وكونه خصيماً إلا فترة النمو، فهو من قبيل (تزوج فلان فولد له)، ويمكن حمل ذلك على السببية أي كان عاقبة خلقه من نطفة، والاحسان إليه خصومته لربه فكأنما خلقه كان سبباً للخصومة.

وذلك أنك تقول: (مدحني فكافأته، وأسديت له معروفاً فشكرني) فالمدح سبب المكافأة، وإسداء المعروف سبب الشكر، وقد يكون الجزاء على عكس المؤمل والمرجو كما تقول (أحسننت إليه فأساء إليّ، ودفعت عنه فشتمني) أي كان احساني إليه سبباً للإساءة إليّ ودفعي عنه كان سبباً لشتمي، وعلى هذا يمكن حمل قوله تعالى ﴿حَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾ أي هو بدل أن يكون شاكرًا لربه عارفاً له حقه كان خصماً له، جاحداً لنعمه، كما تقول: (غذوته وربيتة فإذا هو عدو لي) أي ان غذائي وتربيتي إياه كان سبباً لعداوتي.

ولا تؤدي (ثم) هذا المعنى.

والفاء العاطفة لا تفيد السبب دوماً، بل هي قد تفيده كما في قوله تعالى: ﴿فَوَكَّرَ مُوسَىٰ فَفَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ وربما لم تفده كما في قوله تعالى ﴿فَرَأَىٰ إِلَىٰ آهْلِيهِ فَبَلَغَ يَمِينِ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ﴾ [الذاريات: ٢٦، ٢٧]^(٢).

الفاء مع الصفات:

ذكر الرمخشري أن للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال.

«أحدها أن تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله:

بالهف زناوبة للحارث الصـ أباح فالقنابم فالأيب

أي: الذي صبح فغنم فأب.

(١) «الإمامي النحوية» (ص ٤).

(٢) «المعني» (١/ ١٦٣).

ونحوه أن تقول: (مررت برجل خادع صاحبه فقاتله) أي خدعه فقتله، فالخداع قبل القتل.

«والثاني أن تدل على ترتيبها من بعض الوجوه، نحو قولك: خذ الأكمل فالأفضل وأعجل الأحسن فالأجمل».

ونحو ذلك أن تقول: إبدأ بالأسهل فالأصعب، واحفظ السور القصار فالطوال.

«والثالث أن تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك، نحو (رحم الله المحلقين فالمقصرين)^(١). فالمحلون أفضل من المقصرين فبدأ بهم بحسب ترتيبهم في الفضل، ونحو ذلك أن يقال: (يتقدم الأقرأ فالأسن) فالأقرأ أفضل من الأسن».

وهي في كل ذلك تفيد الترتيب، سواء كان الترتيب في الحدوث أم غيره.

ثم:

حرف عطف يفيد الترتيب والترaxي، ومعنى التراخي المهلة، فإذا قلت (أقبل محمد ثم خالد) كان المعنى أنه أقبل محمد أولاً وبعده بمهلة أقبل خالد.

جاء في (كتاب سيويه): «ومن ذلك: مررت برجل ثم امرأة، فالمرور ههنا مروران وجعلت (ثم) الأول مبدوءاً به، وأشرت بينهما في الجر»^(٢).

وجاء في (المقتضب): «وتم مثل الفاء إلا أنها أشد تراخياً»^(٣).

وجاء في (جواهر الأدب) أن (ثم) حرف «يفيد الترتيب كالفاء مع المهلة والترaxي لأنها أكثر حروفاً منها»^(٤).

قال تعالى: ﴿أَمَانَةُ فَأَقْبَرُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشُرُهُ﴾ [عبس: ٢١-٢٢] فعقب بالفاء بعد (أمانته) لأن الاقبار في عقب الموت، وراخى بعد ذلك لأن الشور يتأخر^(٥).

(١) «المعني» (١٦٣/١).

(٢) «كتاب سيويه» (٢١٨/١).

(٣) «المقتضب» (١٠/١)، وانظر «الجمال» للزجاجي (٣١)، «المفصل» (١٩٧/٢).

(٤) «جواهر الأدب» (٢١٦).

(٥) أنظر «التصريح» (١٤٠/٢).

وقال تعالى: ﴿وَأَيُّ لَّهِمُ اللَّيْلُ سَلَخَ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾ [يس: ٣٧] فجاء بالفاء لأن الليل يعقب النهار^(١). وقال: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ مُتَسَيِّرُونَ﴾ [الروم: ٢٠] فجاء به (ثم) لأن البشر المتشتر متراخ عن كونه تراباً، وبينهما مهلة.

جاء في (تفسير الرازي) في قوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْشُرُونَ﴾ وقوله ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]: «قال ههنا (إذا أنتم تخرجون) وقال في خلق الإنسان أولاً (ثم) إذا أنتم بشر تمشرون» فنقول هناك يكون خلق وتقدير وتدرج وتراخ، حتى يصير التراب قابلاً للجهة فينفخ فيه روحه فإذا هو بشر، وأما في الإعادة لا يكون تدرج وتراخ بل يكون نداء وخروج، فلم يقل ههنا (ثم)^(٢).

وخالف قوم في اقتضائها الترتيب والتراخي، واستدلوا على عدم الترتيب بقوله تعالى ﴿خَلَقْنَاكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلْنا مِنْهَا زَوْجَجَهَا﴾ [الزمر: ٦] فَإِنَّ خلق الزوج ليس بعد خلقهم من نفس واحدة، وبقول الشاعر:

إِنْ مِنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبَوُهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ
فسيادة الأب ليست بعد سيادة الابن.

واستدلوا على عدم التراخي بقولهم (أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب) لأن (ثم) في ذلك لترتيب الإخبار، ولا تراخي بين الإخبارين^(٣).
وبقوله:

كهز الرديني تحت العجاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب
«إذا الهز متى جرى في أنابيب الرمح، يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه»^(٤).
وأجيب عن ذلك بإجابات:

(١) أنظر «روح المعاني» (١٠/٢٣).

(٢) «الفسير الكبير» (١١٦/٢٥).

(٣) «المعني» (١١٨/١).

(٤) «المعني» (١١٩/١).

منها: أنه في الآية الكريمة أراد أن يذكر بدء خلق الإنسان، فذكر أنه خلقهم من نفس واحدة خلق منها زوجها، وليس القصد أنه جعل منها زوجها بعد خلقهم من النفس الواحدة.

ومنها أن الترتيب مخصوص بالمفردات، «مستدلين بعدم الترتيب في قوله تعالى ﴿فَالْيَنَّا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ﴾ [يونس: ٤٦] وقوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفِرُكَ وَأَرْحَمُكَ ثُمَّ نَوَّوْنَا إِلَيْكَ﴾ [هود: ٥٢]... ورد بأن الترتيب للأخبار لا للمخبر عنه، كقولهم: زيد عالم كريم ثم هو شجاع»^(١).

ومنها أنها لمجرد الترتيب في الذكر.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وقد تجيء (ثم) لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الأول ثم الأولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج، ولا أن الثاني بعد الأول في الزمان، بل ربما يكون قبله كما في قوله:

إِنْ مِنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ بسيادته، ثم بسيادة أبيه، ثم بسيادة جده، وإن كان سيادة الأب مقدمة في الزمان على سيادة نفسه... وقد تكون (ثم) والفاء أيضاً لمجرد التدرج في الارتقاء، وإن لم يكن الثاني مترتباً في الذكر على الأول، وذلك إذا تكرر الأول بلفظه، نحو بالله، فالله ووالله، ثم والله، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الَّذِينَ ثُمَّ أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الَّذِينَ﴾ [الأنفطار: ١٧، ١٨]، وقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣، ٤]... وقوله ﴿وَإِنِّي لَفَقَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢] أي ثم بقي على ذلك الهدى من التوبة والإيمان والعمل الصالح، كما قيل في ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، أي أبقنا عليه، فاستعمل (ثم) اما نظراً إلى تمام البقاء أو استبعاداً لمرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها، لأن البقاء عليها أفضل»^(٢).

وأما التراخي فقد أجيب عنه، أن (ثم) واقعة موقع الفاء في قوله: (جری في الأنایب ثم اضطرب)^(٣).

(١) «جواهر الأدب» (٢١٦).

(٢) «شرح الرضي» (٤٠٧/٢).

(٣) «المعني» (١١٨-١١٩).

والحق أنه ليس المقصود بالتراخي المهلة الزمانية فقط، بل عموم البعد والتباين سواء كان ذلك في الزمان أم في الصفات أم في غيرهما، وذلك إن هذه اللفظة تفيد البعد عموماً، فهي بفتح الشاء (ثمَّ) إشارة إلى المكان البعيد، وبضم الشاء للتراخي في الزمان والبعد في الصفات والأحوال، يدل على ذلك استعمالها الكثير في فصيح الكلام.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وقد تجيء في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها، وعدم مناسبتها له، كما ذكرنا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، وكقوله تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] فلاشراك بخالق السماوات والأرض مستبعد غير مناسب، وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه»^(١).

وجاء في (البرهان): «قال ابن بري: قد تجيء (ثم) كثيراً لتفاوت ما بين رتبتين في قصد المتكلم فيه تفاوت ما بين مرتبتي الفعل مع السكوت عن تفاوت رتبتي الفاعل، كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ ف (ثم) هنا لتفاوت رتبة الخلق والجعل من رتبة العدل مع السكوت عن وصف العادلين.

ومثله قوله تعالى: ﴿فَلَا أَفْنَحُمُ الْمَقَبَةَ﴾ [البلد: ١١] إلى قوله ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البلد: ١٧]^(٢) دخلت لبيان تفاوت رتبة الفك والاطعام من رتبة الإيمان...

وذكر غيره في قوله: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ أن ثم دخلت لبعد ما بين الكفر وبين خلق السماوات والأرض.

وعلى ذلك جرى الزمخشري في مواضع كثيرة من الكشف... قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَفْتَمُوا﴾ [فصلت: ٣٠] قال: كلمة التراخي دلت على تباين المنزلتين دلالتها على تباين الوقتين في جاء زيد ثم عمرو، أعني أن منزلة الاستقامة على الخير مباينة لمنزلة الخير نفسه لأنها أعلى منها وأفضل...

(١) «شرح الرضي» (٢/٤٠٦).

(٢) يعني الآيات: ﴿فَلَا أَفْنَحُمُ الْمَقَبَةَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْمَقَبَةُ فَذَرْهُمْ أَوْ لَعَنَهُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ يَبْسُكُ ذَا مَقَرَّبَةٍ أَوْ سَكَنًا ذَا مَقَرَّبَةٍ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَوَصَّوْا بِالنَّبِيِّ وَتَوَصَّوْا بِالْمَرْحُومَةِ﴾ [البلد: ١١-١٧].

والحاصل أنها:

للتراخي في الزمان وهو المعبر عنه بالمهلة.

وتكون للتيان في الصفات وغيرها من غير قصد مهلة زمانية، بل ليعلم موقع ما يعطف بها وحاله، وأنه لو انفرد لكان كافياً فيما قصد فيه، ولم يقصد في هذا ترتيب زمني، بل تعظيم الحال فيما عطف عليه وتوقعه وتحريك النفوس لاعتباره^(١).

وجاء في (الكشاف) في قوله ﴿كُنْتُ أَهْكَمْتُ أَيْنَهُ ثُمَّ فَضِلْتُ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ [هود: ١٢]: «فإن قلت: ما معنى ثم؟»

قلت: ليس معناها التراخي في الوقت، ولكن في الحال، كما تقول هي محكمة أحسن الاحكام ثم مفصلة أحسن التفصيل، وفلان كريم الأصل ثم كريم الفصل^(٢).

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَرَّ أَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [السجدة: ٢٢]: «(ثم) في قوله (ثم أعرض عنها) للاستبعاد والمعنى أن الاعراض عن مثل آيات الله في وضوحها وانارتها وارشادها إلى سواء السبيل والفوز بالسعادة العظمى يعد التذكير بها مستبعد في العقل والعدل، كما تقول لصاحبك: (وجدت مثل تلك الفرصة ثم لم تنتهزها) استبعاداً لتركه الانتهاز ومنه (ثم) في بيت الحماسة:

لا يكشف الغمء إلا ابن حرة يرى غمرات الموت ثم يزورها

استبعد أن يزور غمرات الموت بعد أن رآها واستيقنها واطلع على شدتها^(٣).

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهْلَةٍ ثُمَّ يُؤْتُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧] فلو كان المقصود بـ (ثم) التراخي في الزمان لتناقض ذلك مع قوله تعالى ﴿ثُمَّ يُؤْتُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾ ولكنها دخلت لبعد ما بين الحالين: عمل السوء والتوبة من قريب.

وقال ﷺ: «أشد الناس بلاء الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل».

فليس هنأ تراخ في الزمان بين الابتلاء، وإنما التراخي في الوصف فجاء بعد الأنبياء

(١) «البرهان» (٢٦٦/٤).

(٢) «الكشاف» (٩٠/٢).

(٣) «الكشاف» (٥٢٦/٢).

ب (ثم) وذلك لأن التفاوت كبير بين الأنبياء وغيرهم، وجاء فيمن بعدهم بالفاء لأنهم قد يتقاربون في الامثلية.

وأما قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣، ٤] فقالوا فيه إنها داخلة للتوكيد، وقيل بل إن العلم الأول في القبر، والعلم الثاني في الآخرة، وكذلك قالوا في قوله: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٦، ٧].

وهي للتوكيد في نحو قولنا: (والله إنه لكاذب، ثم كاذب، ثم كاذب) ولعل القصد إيغاله بعيداً في هذه الصفة الذميمة، وهي كذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الْآزِمِ﴾ [الانفطار: ١٧، ١٨]، ولعلها لتبعد المعرفة، أو استبعادها.

ويبدو لي أنها تدخل على التوكيد اللفظي للإيغال في التوكيد.

حتى:

حرف عطف يفيد الغاية نحو (يمرض الناس جميعاً حتى الأطباء)، وشرط معطوفها أن يكون بعضاً من المعطوف عليه أو كبعضه، ففي المثال السابق أطباء جزء من الناس ونحوه (نجح الطلاب حتى الكسالي) فالكسالي جزء من الطلاب، ونحو (أكلت السمكة حتى رأسها) و(حطمت التمثال حتى قدمه) فالرأس جزء من السمكة، وكذلك القدم جزء من التمثال، ولا نقول: (حضر الرجال حتى النساء) ولا (أكلت الفاكهة حتى السمك) لأن النساء لسن جزءاً من الرجال والسمك ليس جزءاً من الفاكهة.

ومثال ما هو كالجزء قولك: (أعجبني خالد حتى حلمه) فالحلم كالجزء من خالد، و(راعتني حديقتك حتى تنظيماً) و(أعجبني الجارية حتى حديثها)^(١).

كما يشترط في المعطوف بها أن يكون غاية لما قبلها في زيادة أو نقص، ومعنى الغاية في الزيادة والنقص أن المعطوف بها يكون آخر الأجزاء «إذا رتبت الأجزاء الأقوى فالأقوى فإذا ابتدأت بقصدك من الجانب الأضعف مصعداً كان آخر الأجزاء أقواها نحو (مات الناس حتى محمد عليه الصلاة والسلام) بالعطف وليس هو صلى الله عليه وسلم آخرهم حسناً، ولا دخولاً، بل هو آخرهم قوة وشرفاً، وإذا ابتدأت بعنايتك من الجانب الأقوى منحدرًا كان آخر

(١) أنظر «المغني» (١/١٢٧)، حاشية الخضري (٢/٦٢)، «شرح ابن يعيش» (٨/١٦).

الأجزاء أضعفها نحو (قدم الحاج حتى المشاة) عطفًا، ويجوز أن يكونوا قادمين قبل الركبان أو معهم^(١).

وجاء في (الأصول): «وإنما يذكر- أي الاسم بعد (حتى)- لتحقير أو تعظيم أو قوة أو ضعف وذلك قولك (ضربت القوم حتى زيد) فـ (زيد) من القوم وانتهى الضرب به فهو مضروب مفعول، ولا يخلو أن يكون أحقر من ضربت أو أعظمهم شأنًا والأ فلا معنى لذكره، وكذلك المعنى إذا كانت عاطفة كما تعطف الواو، تقول (ضربت القوم حتى عمرًا) فـ (عمرًا) من القوم، به انتهى الضرب و(قدم الحاج حتى المشاة والنساء) فهذا في التحقير والضعف. وتقول: (مات الناس حتى الأنبياء والملوك) فهذا في التعظيم والقوة^(٢).

وهذا هو الغالب وليس لازماً، فإنه قد يكون العطف بها أو الجر يفيد الغاية فحسب من دون تعظيم أو تحقير، وذلك نحو قولك (قرأت القرآن حتى سورة الناس) عطفًا أو جرًا، فهذا للغاية في كون سورة الناس آخر القرآن، وليس لتحقير أو تعظيم، ونحو قولك (قرأت الكتاب حتى الصفحة الأخيرة).

وهي تعطف المفردات ولا تعطف الجملة^(٣)، فهي في قولك (أكرمت أخاك حتى قمت على رأسه)، وقوله:

فما زالت القتلى تمسح دماءها
بدجلة حتى ماء دجلة أشكل
ابتدائية.

و(حتى) العاطفة لاتفيد ترتيباً، بل هي كالواو، فإذا قلت (حضر رجال الكلبية حتى العميد) لم يدل ذلك على أن العميد آخرهم حضوراً، بل قد يكون أولهم، وكذا إذا قلت (أكلت السمكة حتى رأسها)^(٤).

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «واعلم أنه لا يلزم أن يكون ما بعد حتى العاطفة آخر أجزاء ما قبلها حساً، ولا آخرها دخولاً في العمل، بل قد يكون كذلك وقد لا يكون^(٥)».

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٣٦١/٢).

(٢) «الأصول» (٥١٦-٥١٧/١) وانظر المفصل (١٩٧/٢).

(٣) انظر «المعني» (١٢٧/١)، «التصريح» (١٤١/٢)، «حاشية الخصري» (٦٢/٢).

(٤) «بدائع الفوائد» (١٩٧/١).

(٥) «شرح الرضي» (٣٦١/٢)، وانظر (٤٠٨/٢).

وجاء في (حاشية الخضري): «حتى العاطفة لمطلق الجمع كالواو لا للترتيب في الحكم فيجوز (مات كل أب لي حتى آدم) بدليل قوله عليه الصلاة والسلام: (كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس) إذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما»^(١).

والفرق بين العاطفة والجارة.

إنَّ المعطوف بـ (حتى) ينبغي أن يكون جزءاً مما قبله، أو كجزئه، كما ذكرنا نحو (ضربت القوم حتى خالداً) ولا يشترط ذلك في المجرور، بل قد يكون المجرور بها متصلاً بالآخر، وليس بعضاً مما قبله، نحو (صمت رمضان حتى يوم الفطر)، ونمت البارحة حتى الصباح^(٢).

ثم إنَّ المجرور بـ (حتى) يكون حكمه الدخول غالباً في حكم ما قبله، إلا إذا دلَّ على عدم الدخول دليل، وأما العاطفة فالمعطوف بها داخل في حكم ما قبلها ولا بد وذلك أنك إذا قلت (صمت رمضان حتى يوم الفطر) كانت (حتى) جارة وليست عاطفة لأنَّ يوم الفطر غير داخل في الصوم، إذ لو كانت عاطفة لدخل ما بعدها في الصوم.

جاء في (شرح ابن يعيش): «وربما استعملت غاية ينتهي الأمر عندها كما تكون (إلى) كذلك، وذلك نحو قولك (إن فلاناً ليصوم الأيام حتى يوم الفطر) والمراد أنه يصوم الأيام إلى يوم الفطر، ولا يجوز فيه على هذا إلا الجر، لأن معنى العطف قد زال لاستعمالها استعمال إلى، فلا يجوز أن ينتصب يوم الفطر لأنه لم يضمه فلا يعمل الفعل فيما لم يفعله، وكذلك إذا خالف الاسم الذي بعدها ما قبلها»^(٣).

أم:

أم على ضربين: متصلة، ومنقطعة.

فالمتصلة تنحصر في نوعين:

الأول: أن تتقدم عليها همزة يطلب بها وبـ (أم) التعيين، نحو: (أخالد عندك أم محمد؟) أي أيهما عندك؟ والمتكلم يعلم أنَّ واحداً منهما عنده لا بعينه، ويطلب بسؤاله التعيين، وهذه

(١) «حاشية الخضري» (٦٣/٢).

(٢) أنظر «الرضي» (٣٥٩/٢).

(٣) «شرح ابن يعيش» (١٦/٨)، وأنظر «الأصول» (٥١٩/١)، «الصبان» (٩٧/٣).

الهمزة بمعنى (أي) ونحو (أضربت أخاك أم وبخته؟) أي: أي ذلك فعلت؟

فإن كان الأمر على غير دعواه فالجواب في الأولى: ليس عندي واحد منهما، وفي الثانية: لم أفعل واحدا منهما، أو تقول: عندي محمد، أو كلاهما عندي، وفي الثانية: فعلت كليهما.

جاء في (كتاب سيويه): «وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو؟» (أزيداً لقيت أم بشراً؟) فأنت الآن مدّع أن عنده أحدهما... ألا أن علمك قد استوى فيهما»^(١).

الثاني: أن تتقدم عليها همزة التسوية، وهي الواقعة بعد (سواء) و(ما أبالي) وما في معناها، نحو ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ونحو (ما أبالي أفبليت أم أدبرت)^(٢).

وانما سميت هذه الهمزة متصلة لأن ما قبلها لا يستغني عما بعدها، وذلك أنها وقعت بين شيئين أو أشياء لا يكتفى بأحدها، فإن طلب التعيين لا يتحقق إلا بأكثر من واحد وكذلك التسوية.

وتسمى (معادلة) لمعادلتها الهمزة في التسوية أو الاستفهام^(٣).

والمنقطعة:

وتقع بين جملتين مستقلتين وتفيد الإضراب عن الكلام الأول، ومعناها في الغالب (بل) والهمزة الاستفهامية نحو (إن هذا القادم محمد أم خالد) أي بل أهو خالد؟ وذلك أنك كنت ترى أن القادم محمد، ثم ظهر لك أنه غير محمد، فظننت أنه خالد فقلت مستفهماً (أم هو خالد؟) أي: بل أهو خالد؟ فصدّر الكلام يقين وآخره سؤال.

والاستفهام الذي تفيده (أم) قد يكون حقيقياً كما في المثال السابق، وقد يكون غير حقيقي بل يراد به الإنكار والتوبيخ والتعجب ونحو ذلك، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَيْكِ أَمْ هُمُ الْمُضْطَرُونَ﴾ [الطور: ٣٧]، وقوله: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] أي بل آله البنات ولكم البنون؟ منكرأ عليهم اعتقادهم هذا، ونحو ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ

(١) «كتاب سيويه» (١/٤٨٢-٤٨٣).

(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/٤١٣)، «المقتضب» (٣/٢٨٦)، «المعني» (١/٤١).

(٣) «المعني» (١/٤١)، حاشية الخضري (٢/٦٣).

حَرْبًا فَخَرَجَ رَيْكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الزَّوْجَيْنِ ﴿[المؤمنون: ٧٢]﴾ والمعنى أنك لا تسألهم مالا على هدايتهم، ونحوه قوله تعالى ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُمْ مِنْ مَقْرَمٍ مَثْقُولُونَ﴾ [القلم: ٤٦].

جاء في (المقتضب): «الموضع الثاني أن تكون منقطعة مما قبلها خبراً كان أو استفهاماً وذلك قولك فيما كان خبراً: (إن هذا لزيد أم عمرو يافتي) وذلك أنك نظرت إلى شخص فتوهمته زيدا فقلت على ما سبق إليك، ثم أدركك الظن أنه عمرو فانصرفت عن الأول فقلت (أم عمرو) مستفهماً، فإنما هو اضراب عن الأول على معنى (بل) إلا أن ما يقع بعد (بل) يقين وما يقع بعد (أم) مظنون مشكوك فيه وذلك أنك تقول (ضربت زيدا) ناسياً أو غلطاً ثم تذكر أو تنبه فتقول (بل عمراً) مستدركاً مثبتاً للثاني، تاركةً للأول. ف (بل) تخرج من غلط إلى استثبات ومن نسيان إلى ذكر، و(أم) معها ظن أو استفهام واضراب عما كان قبله...

فأما قول الله عز وجل: ﴿الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ لَا رَبَّ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمَرُ يَقُولُونَ أَفَرَّيْتَهُ﴾ [السجدة: ١-٣] وقوله ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا﴾ وما كان مثله نحو قوله عز وجل: ﴿أَرَأَيْتُمْ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦]، فإن ذلك ليس على جهة الاستفهام، لأن المستخبر غير عالم، إنما يتوقع الجواب فيعلم به، والله عز وجل منفي عنه ذلك، وإنما تخرج هذه الحروف في القرآن مخرج التوبيخ والتقرير»^(١).

وجاء في (شرح ابن يعيش): «فإنما قيل لها منقطعة لأنها انقطعت مما قبلها خبراً كان أو استفهاماً إذ كانت مقدرة بـ (بل) والهمزة على معنى (بل أكذا) وذلك نحو قولك فيما كان خبراً (إن هذا لزيد أم عمرو) كأنك نظرت إلى شخص فتوهمته زيدا فأخبرت على ما توهمت. ثم أدركك الظن أنه عمرو فانصرفت عن الأول، وقلت (أم عمرو) مستفهماً على جهة الإضراب، ومثل ذلك قول العرب (إنها لإبل أم شاء) أي (بل أهي شاء)، فقوله (إنها لإبل) إخبار وهو كلام تام وقوله (أم شاء) استفهام عن ظن وشك عرض له بعد الإخبار. فلا بد من اضممار هي لانه لا يقع بعد (أم) هذه إلا الجملة لأنه كلام مستأنف إذ كانت (أم) في هذا الوجه تعطف جملة على جملة إلا أن فيها ابطلاً للأول وتراجعاً عنه من حيث كانت مقدرة بـ (بل) والهمزة على ما تقدم، فـ (بل) للاضراب عن الأول والهمزة للاستفهام عن الثاني وليس المراد أنها مقدرة بـ (بل) وحدها ولا بالهمزة وحدها لأن ما يقع بعد (بل) متحقق وما بعد (أم) مشكوك فيه مظنون، ولو كانت مقدرة بالالف وحدها لم يكن بين الأول

(١) «المقتضب» (٣/ ٢٨٨-٢٩٢).

والآخر علقه، والدليل على أنها ليست بمنزلة (بل) مجردة من معنى الاستفهام قوله تعالى: ﴿أَمْ أَمُتْكُمْ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦] وقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] إذ يصير ذلك متحققاً تعالى الله عن ذلك^(١).

وقد تكون بمعنى (بل) فقط من دون استفهام، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكْذُوبِينَ﴾ [الزخرف: ٥٢] قالوا لأنه لا معنى للاستفهام هنا، وكذا إذا جاءت بعدها أداة استفهام نحو: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]، ونحو ﴿أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا﴾ [النمل: ٦١] وقوله: ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَّكَ يَصْرِفُهُ مِّنْ دُونِ الرِّمَّةِ﴾ [الملك: ٢٠]^(٢) لأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام.

جاء في (المعني): «ومعنى (أم) المنقطعة- الذي لا يفارقها- الإضراب. ثم تارة تكون له مجرداً وتارة تتضمن مع ذلك استفهماً طلبياً، فمن الأول ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾. أما الأولى فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام، وأما الثانية فلأن المعنى على الاخبار عنهم باعتقاد الشركاء، ومن الثاني ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾ إذ لو قدرت للإضراب المحض لزم المحال.

ومن الثالث قولهم (انها لا بل أم شاء) التقدير (بل اهي شاء)^(٣).

والذي يبدو لي أن (أم) لا تستعمل إلا في الاستفهام.

جاء في (المقتضب): «فأما (أم) فلا تكون إلا استفهماً»^(٤)، وهي إما أن تفيده بنفسها أو تقترن به ولا تكون كـ (بل) لليقين والتقرير.

قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّئُونَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ أَمْ يَبْطِئُ عَنِ الْقَوْلِ إِنَّ رُؤُوسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرُهُمْ﴾ [الرعد: ٣٣] فجاء بـ (أم) للاستفهام الإنكاري، وفي التقرير والإثبات بـ (بل). ومثله قوله تعالى ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ وَكَذَّبُوا لِحَقِّهِمْ كَرِهُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٠] وقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ [السجدة: ٣]

(١) «شرح ابن يعيش» (٩٨/٨).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٤١٤/٢).

(٣) «المعني» (٤٤٥-٤٤/١).

(٤) «المقتضب» (٢٨٦/٣) وانظر الجمل (٣١)، «كتاب سيبويه» (٤٨٢/١).

وقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَقُولُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الطور: ٣٣] وقوله: ﴿أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ﴾ [الطور: ٣٦] فجاء للاستفهام بـ (أم) وللتقرير بـ (بل).

وأما قوله: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٢] فليست (أم) فيه بمعنى (بل) فيما أرى، وأنت تحس أن ثمة فرقاً بين قولك (بل أنا خير من هذا الذي هو مهين) وقوله (أم أنا خير من هذا الذي هو مهين) فالاول كلام تقرير يقرر فيه فرعون الأمر، وأما الثاني ففيه معنى التعجب والتهكم، وفيه طلب مشاركة السامعين في ذلك، ثم هي تحتل الاتصال.

جاء في (الكشاف) في هذه الآية: «(أم) هذه متصلة لان المعنى: افلا تبصرون أم تبصرون. إلا أنه وضع قوله (أنا خير) موضع (تبصرون) لأنهم إذا قالوا له: (أنت خير) فهم عنده بصراء وهذا من إنزال السبب منزلة المسبب.

ويجوز أن تكون منقطعة على (بل أنا خير)، والهمزة للتقرير وذلك أنه قدّم تعديد أسباب الفضل والتقدم عليهم من ملك مصر وجري الأنهار تحته، ونادى بذلك، وملاً به مسامعهم ثم قال: أنا خير كأنه يقول: أثبت عندكم واستقر أني أنا خير وهذه حالي»^(١).

ويحتمل أن (أم) متصلة حذف المعطوف عليه وبقي المعطوف والمعنى: أموسى خير أم أنا خير منه؟^(٢).

أو:

وهي لاحد الشيتين، أو الأشياء، ذكر لها المتأخرون معاني عدة أشهرها:

١- الشك، وذلك إذا كان المتكلم شاكاً في الأمر نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩] ونحو (رأيت محمداً أو خالداً) إذا كنت شاكاً فيمن قد رأيته منهما.

٢- الإبهام، وذلك إذا كنت عالماً بالأمر ولكن أردت أن تبهمه على السامع، نحو (تصدقت بصدقة قليلة أو كثيرة) إذا كنت تريد أن تبهم ذلك على السامع، ونحو (كلمت محمداً أو سعيداً) جواباً لمن قال لك: أسعيدا كلمت أم محمداً؟ فالمثال الواحد قد يصلح للشك والإبهام فإذا كان المتكلم شاكاً في الأمر غير متيقن منه فهو للشك وإذا كان المتكلم عارفاً بالأمر ولكنه يريد إبهامه على المخاطب فهو للإبهام.

(١) «الكشاف» (٣/ ١٠٠).

(٢) أنظر «بدائع الفوائد» (١/ ٢٠٦-٢٠٧).

٣- التخيير، وهي الواقعة بعد الطلب، نحو (تزوج سعاد أو أختها) و(خذ قلماً أو دفترًا).
 ٤- الإباحة^(١) نحو (جالس العلماء أو الزهاد) و(تعلم الفقه أو النحو) والفرق بين الإباحة والتخيير أن التخيير لا يبيح الجمع بين الشيئين أو الأشياء والإباحة تبيحه^(٢)، فإذا قلت (خذ قلماً أو دفترًا) لم يجز له أخذهما جميعاً، وإذا قال (جالس العلماء أو الزهاد) جاز له أن يجالسهم جميعاً، إذ المقصود جالس هذا الضرب من الناس.

جاء في (المقتضب): «والباب الذي يتسع فيه قولك: إئت زيدا أو عمراً أو خالداً لم ترد إئت واحداً من هؤلاء ولكنك أردت: إذا أتيت فأت هذا الضرب من الناس، كقولك إذا ذكرت فاذكر زيدا أو عمراً أو خالداً»^(٣).

وإذا دخلت (لا) الناهية على التخيير، أو الإباحة امتنع فعل الجميع، فإذا قلت: (جالس خالداً أو أخاه) جاز لك أن تجالسهما أو تجالس واحداً منهما فإذا قلت: (لا تجالس خالداً أو أخاه) امتنع مجالسة أي واحد منهما أو مجالستهما معا.

جاء في (المغني): «وإذا دخلت (لا) الناهية امتنع فعل الجميع نحو ﴿وَلَا تُطِيعُنَّهُمْ﴾ إِيَّاهُ أَوْ كُفُّورًا» [الإنسان: ٢٤] إذ المعنى لا تطع أحدهما فأيهما فعله فهو أحدهما»^(٤).

وجاء في (المقتضب): «فإذا نهيت عن هذا قلت: لا تأت زيدا أو عمراً أو خالداً أي لا تأت هذا الضرب من الناس، كما قال عز وجل: ﴿وَلَا تُطِيعُنَّهُمْ﴾ إِيَّاهُ أَوْ كُفُّورًا».

والفصل بين (أو) وبين الواو أنك إذا قلت: (اضرب زيدا وعمرا) فإن ضرب أحدهما فقد عصاك، وإذا قلت (أو) فهو مطيع لك في ضرب أحدهما، أو كليهما.

وكذلك إذا قال (لا تأت زيدا وعمراً) فأتى أحدهما فليس بعاصٍ وإذا قال: (لا تأت زيدا أو عمراً) فليس له أن يأتي واحداً منهما فتقديرها في النهي: لا تأت زيدا ولا عمراً، وتقديرها في الإيجاب: أنت زيدا وإن شئت فأت عمرا معه»^(٥).

(١) انظر «المغني» (٦٢/١)، «شرح ابن عقيل» (٦٤/٢).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٤١٠/٢).

(٣) «المقتضب» (٣٠١/٣).

(٤) «المغني» (٦٢/١).

(٥) «المقتضب» (٣٠١/٣-٣٠٢).

وذكر أن معنى الإباحة أو التخيير، متأث من فعل الطلب، وليس من (أو)، وإنما (أو) لاجد الشئين^(١).

٥- الإضراب ك (بل) نحو (سأزور خالداً اليوم أو سأمكث) إذا كنت قررت الزيارة أولاً ثم أضربت عن ذلك، فقررت المكث أي بل سأمكث، ونحو قول جرير:

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لم أحص عدتهم إلا بعداد
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادي
أي بل زادوا ثمانية، ومثله:

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها أو أنت في العين أملح
أي: بل أنت أملح.

جاء في (التصريح): «وللاضراب ك (بل) مطلقاً عند الكوفيين وأبي على الفارسي وابن برهان نحو (أنا أخرج) ثم تقول (أو أقيم) أضربت عن الخروج، ثم أثبت الإقامة فكأنك قلت (لا بل أقيم).

حكى الفراء: اذهب إلى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم»^(٢).

وجعل بعضهم منه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلَافٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] قيل: المعنى بل يزيدون.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وكذا في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلَافٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ أي بل يزيدون وإنما جاز الإضراب ب (بل) في كلامه تعالى لأنه أخبر عنهم بأنهم مائة ألف بناء على ما يحزر الناس من غير تعمق، مع كونه تعالى عالماً بعددهم، وأنهم يزيدون ثم أخذ تعالى في التحقيق، فأضرب عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر، أي أرسلناه إلى جماعة يحزرهم الناس مائة ألف وهم كانوا زائدين على ذلك»^(٣).

وقيل: بل هي في الآية للابهام، وقيل هي للتخيير (أي إذا رآهم الرائي تخيير بين أن يقول هم مائة ألف أو يقولون هم أكثر»^(٤).

(١) «المعني» (٦٧/١)، وانظر «شرح الرضي» (٤١٠/٢).

(٢) «التصريح» (١٤٥/٢-١٤٦)، وانظر «المعني» (٦٤-٦٥)، شرح الرضي (٤٠٩/٢).

(٣) «شرح الرضي» (٤٠٩/٢).

(٤) «المعني» (٦٤/١).

وجاء في (الخصائص): «فأما قول الله سبحانه: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنْ يَدُوبُوا﴾ فلا يكون فيه (أو) على مذهب الفراء بمعنى (بل) ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى الواو، لكنها عندنا على بابها في كونها شكاً، وذلك أن هذا الكلام أخرج حكاية من الله عز وجل لقول المخلوقين، وتأويله عند أهل النظر: وإرسلناه إلى جمع لو رأيتموه لقلتم أنتم فيه: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون»^(١).

وهو تأويل مقبول.

٦- التقسيم نحو (الكلمة اسم أو فعل أو حرف) ونحو: (الناس مسلم أو كافر) و(المادة صلبة أو سائلة أو غازية).

٧- أن تكون بمعنى الواو ومنه قوله توبة:

وقد زعمت ليلي بأنني فاجر لنفسي تقاها أو عليها فجورها

قيل: ومن أحسن شواهد حديث (اسكن حراً فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد)^(٢).

وجاء في (شرح الرضي على الكافية) أن مجيئها بمعنى الواو متأثراً من استعمالها بمعنى الإباحة التي لا تمنع الجمع. قال: «ولما كثر استعمال (أو) في الإباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو، قال:

وكان سيّان أن لا يسرحوا نعماً أو يسرحوه بها واغبرت السوح

فإن (سيّان) بمعنى مستويان وهو بين الشيتين»^(٣).

وجاء في (المغني) أن التحقيق في ذلك «أن (أو) موضوعة لأحد الشيتين، وهو الذي يقوله المتقدمون، وقد تخرج إلى معنى (بل) وإلى معنى الواو، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها»^(٤).

أما خروجها إلى الإضراب فلا يخرجها عن أنها لأحد الشيتين، فإنك إذا أضربت عن شيء إلى شيء كنت استعملتها لأحد الامرين.

(١) «الخصائص» (٤٦١/٢).

(٢) «الهمع» (١٣٤/٢)، «المغني» (٦٤-٦٢/١).

(٣) «شرح الرضي» (٤١٠/٢).

(٤) «المغني» (٦٧/١).

وأما ما ذكره من أنها بمعنى الواو، فلست أرى أنها كالواو تماما، بل هي لأحد الشيتين أو الأشياء أيضا وليست للجمع فقله ﷺ: (اسكن حرا فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد) ليست (أو) فيه بمعنى الواو وإنما هي لأحد الأشياء ومعناه واحد نبي وواحد صديق، وواحد شهيد، ولو قيل بالواو لاحتمل التعبير أنه شخص واحد، اجتمعت فيه هذه الصفات كقولك: هو شاعر وكاتب وفقه.

ثم إن المعنى بـ (أو) ان عليك اما نبيا واما صديقا واما شهيدا، وكل واحد من هؤلاء له من الفضل والشرف ما ينبغي أن تسكن له.

وبالواو يحتمل المعنى أن السكون ينبغي أن يكون لاجتماع الثلاثة، لا أن كل واحد منهم ينبغي أن يتطامن له الجبل.

ونحو ذلك أن تقول: (ابتعد عنه فإنه لا يجالسه إلا لثيم أو مخادع) ومعنى ذلك انه يجالسه هذان الصنفان من الناس وكل صنف منهما ينبغي أن يبتعد عنه، وإذا قلت ذلك بالواو احتمل أن يكون الذي يجالسه صنفا واحدا اجتمعت فيه هاتان الخصلتان، واحتمل ان النهي كان لاجتماع الصنفين، لا أن كل صنف ينبغي أن يبتعد عنه فلو كان معه صنف واحد لما كان هذا النهي.

ونحو قولك: (اصحبا فإنه ليس معنا إلا فقيه أو ناسك) أي وكل صنف ينبغي أن يصحب، ولو جاء بالواو لاحتمل أنه شخص واحد اجتمع فيه الفقه والنسك، واحتمل أيضا أن يكون معهم شخصان فقط أحدهما فقيه والآخر ناسك.

وأما بـ (أو) فالمعنى أنهم كلهم ما بين فقيه وناسك، واحتمل أيضا أن الصحبة إنما حسنت لاجتماع الصنفين ولو تفرد صنف لم يكن ثمة أمر بالصحبة، وهذا ظاهر، فهي ليست بمعنى الواو تماما.

أم وأو:

يستعمل الناس اليوم، حتى المتأدبون منهم (أم) و(أو) بمعنى واحد، فيقولون (أحضر محمد أو خالد؟) بمعنى (أحضر محمد أم خالد؟)، ويجيبون عن الاثنين بالتعيين فيقولون: (حضر محمد) أو (حضر خالد) وهذا غير صحيح، وذلك لأن السؤال بـ (أم) يقصد به التعيين ولا يقصد بـ (أو) ذلك، فانك إذا قلت (أمحمد عندك أم خالد) كان المعنى أيهما

عندك؟ ويكون الجواب (محمد) مثلاً، وذلك أَنَّ السائل يعلم أَنَّ أحدهما عنده ولكن لا يعلم من هو؟

وإذا قال: (أمحمد عندك أو خالد) كان المعنى: أعينك واحد منهما؟ فيكون الجواب (نعم) أو (لا). وهكذا أبداً يكون تقدير (أم) بـ (أيهما) و(أو) بـ (أحدهما). قال تعالى: ﴿هَلْ يَضُرُّكُمْ أَوْ يَنْصُرُكُمْ﴾ [الشعراء: ٩٣] وقال: ﴿هَلْ يَحْشُ وَتَهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ [مریم: ٩٨]، وقال: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾ [الشعراء: ٧٢، ٧٣] والجواب: (لا)، وهكذا أبداً.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «واعلم ان الفرق بين (أو) و(أم) المتصلة في الاستفهام أَنَّ معنى قولك (ازيداً رأيت أم عمراً؟) أحدهما رأيت؟ وجوابه: (لا) أو نعم. ومعنى قولك (ازيداً رأيت أم عمراً؟) أيهما رأيت؟ وجوابه بالتعيين، كما تقول: (زيداً) أو تقول: (عمراً) ...»

وحيث أشكل عليك الأمر في (أو) و(أم) المتصلة في الاستفهام، فقدّر (أو) بـ (أحدهما)، و(أم) بـ (أيهما) تقول: (الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية؟) والمراد: أحدهما أفضل من ابن الحنفية، أم ابن الحنفية أفضل من أحدهما؟ والمعنى أيهما أفضل من أحدهما وابن الحنفية؟ والجواب أحدهما^(١).

وجاء في (شرح ابن يعيش): «والفصل بين (أو) و(أم) في قولك (أزيد عندك أم عمرو) و(أزيد عندك أم عمرو) أنك في الاول لا تعلم كون أحدهما عنده، فأنت تسأل عنه، وفي الثاني تعلم أن أحدهما عنده، إلا أنك لا تعلمه بعينه فانت تطالبه بالتعيين ...»

فقد تبين أن السؤال بـ (أو) معناه (أحدهما) وبـ (أم) معناه (أيهما)، فإذا قال: (أزيد عندك أم عمرو) فأجبت بـ (نعم) علم أن عنده أحدهما، وإذا أراد التعيين وضع مكان (أو) (أم) واستأنف بها السؤال وقال: أزيد عندك أم عمرو؟ فيكون حينئذ الجواب (زيد) أو (عمرو)^(٢).

وجاء في (المقتضب): «وتقول: ما أدري أزيداً أو عمراً ضربت أم خالداً؟. لم ترد أن تعدل بين زيد وعمرو ولكنك جعلتهما جميعاً عدلاً لخالد في التقدير، والمعنى

(١) «شرح الرضي» (٤١٨/٢).

(٢) «شرح ابن يعيش» (٩٨/٨) وانظر الجمل (٣٣٤)، «كتاب سيبويه» (٤٨٧/١).

ما ادرى أحد هذين ضربت أم خالد؟^(١).

وجاء في (الخصائص): «قولهم (ما ادرى أأذن أو أقام) إذا قالها بـ (أو) لا بـ (أم) فهو أنه لم يعتد أذانه أذانا ولا أقامته أقامة، لأنه لم يوف ذلك حقه. فلما ونى فيه لم يثبت له شيئا منه ...»

ولو قال: (ما ادرى أأذن أم أقام) بـ (أم) لأثبت له أحدهما لا محالة^(٢).

لكن:

تفيد الاستدراك، وتعطف بعد نفي أو نهي، بشرط إفراد معطوفها، نحو: (ما اقبل محمد لكن خالد) و(لا تضرب خالدًا لكن سالما)، فان وليتها جملة فهي ليست عاطفة، وانما هي حرف ابتداء يفيد الاستدراك، نحو (ما جاءني خالد لكن جاءني عمرو) وتدخل عند ذاك بعد الموجب وغيره، نحو: (اقبل سعيد لكن عامر لم يقبل)^(٣).

بل:

حرف اضراب يدخل على المفردات والجمل.

فان دخلت على جملة كان معنى الاضراب، إما ابطالياً، وإما انتقالياً.

فلاضراب الإبطالي، هو أن تأتي بجملة تبطل معنى الجملة السابقة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَخَذَ الرَّحْمَنُ لَدَا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الانباء: ٢٦] فقوله (بل) عباد مكرمون) إبطال للكلام الأول، ونحو قوله تعالى ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠] وقوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلِئِنَّا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] وهو رد على القول الاول.

وأما الاضراب الانتقالي فهو أن تنتقل من غرض الى غرض آخر، مع عدم ارادة ابطال الكلام الاول، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [الأعلى: ١٤-١٧] فجملة (بل تؤثرون الحياة الدنيا) ليست إبطالاً للجملة

(١) «المقتضب» (٣/٣٠٣).

(٢) «الخصائص» (١٦٩/٢) وانظر (٢٦٦-٢٦٧).

(٣) «المعني» (١/٢٩٢)، «التصريح» (١٤٦-١٤٧).

الاولى بل هي انتقال من غرض الى غرض آخر، ومثله قوله: ﴿وَلَدِينَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ بل قلوبهم في غمرة ﴿[المؤمنون: ٦٣]﴾^(١) وقوله: ﴿أَوْ كَلِمَاتٍ عَلَاهُمْ عَهْدٌ أَمْسَكَهُمُ عَلَىٰ ذُنُوبِهِمْ بَلْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَهُمْ فِي عَذَابٍ مُّشْتَبِهٍ﴾ [البقرة: ١٠٠] وقوله: ﴿مَا صَرَّفُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ تُفَرِّقُ بَيْنَهُمُ الْغَوَاةَ وَالرَّاسِخِينَ﴾ [الزخرف: ٥٨].

وإن دخلت على مفرد فهي عاطفة بشرط أن يتقدمها ايجاب، أو أمر، أو نفي، أو نهي. فإذا وقعت بعد ايجاب، أو أمر نحو (جاء محمد بل خالد) و(أكرم سالماً بل خالد) فهي للاضراب وذلك أنها تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه، فقولك (جاء محمد بل خالد) يعني أن الذي جاء هو خالد، وأما محمد فيجوز أنه جاء، ويجوز أنه لم يجرى، وقولك (أكرم سالماً بل خالد) أضربت فيه عن الكلام الاول وأمرت باكرام خالد، وأما (سالم) فمسكوت عنه. وليست (بل) ناهية عن اكرام سالم.

جاء في (المعني): «وإن تلاها مفرد فهي عاطفة ثم إن تقدمها أمر أو ايجاب كقولك: (اضرب زيداً بل عمرو) و(قام زيد بل عمرو) فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء وثابت الحكم لما بعدها»^(٢).

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «فإن جاءت بعد ايجاب أو أمر نحو: (قام زيد بل عمرو) فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوباً حكمه الى التابع، فيكون الاختيار عن قيام زيد غلطاً يجوز أن يكون قد قام وأن لم يقم، أفدت بـ (بل) أن تلفظك بالاسم المحطوف عليه كان غلطاً عن عمد أو سبق لسان»^(٣).

وإذا وقعت بعد نفي أو نهي، نحو: (ما أقبل محمد بل خالد) و(لا تضرب محمداً بل خالداً) فجمهور النحاة على أنها في المعنى كـ (لكن) فمعنى الاولى أن محمداً لم يقبل وإنما الذي أقبل هو خالد، ومعنى الثانية أنك منهي عن ضرب محمد ومأمور بضرب خالد.

(١) انظر «المعني» (١/١١٢)، «شرح الدماميني على المعني» (١/٢٣٢)، «حاشية الخضري» (٢/٦٥)، «شرح ابن عيسى» (٨/١٠٥).

(٢) «المعني» (١/١١٢)، «شرح ابن عقيل» (٢/٦٦).

(٣) «شرح الرضي» (٢/٤١٩)، وانظر (٢/٤٢٠).

جاء في (شرح ابن عقيل): «يعطف ب (بل) في النفي والنهي فتكون كـ (لكن) في انها تقرر حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها نحو: (ما قام زيد بل عمرو) و(لا تضرب زيدا بل عمرا) فقررت النفي والنهي السابقين وأثبت القيام لعمرو والأمر بضربه»^(١).

وجاء في (التصريح): «ومعناها بعد الاخيرين وهما النفي والنهي تقرير حكم ما قبلها من نفي أو نهي على حاله وجعل ضده لما بعدها، (لكن) كذلك كقولك: (ما كنت في منزل ربيع بل ارض لا يهتدى بها)... فتقرر نفي الكون في منزل الربيع عن نفسك وتثبت لها الكون في أرض لا يهتدى بها. و(لا يقم زيد بل عمرو) فتقرر نهي زيد عن القيام وتأمرو عمرا بالقيام»^(٢).

وأجاز المبرد أن تكون بعد النفي والنهي للاضراب أيضاً، فتكون ناقلة معنى النفي والنهي الى ما بعدها، وعلى هذا يكون معنى (ما اقبل محمد بل خالد) ما اقبل محمد بل ما اقبل خالد، فاقبال محمد حكمه كالمسكوت عنه، يحتمل أنه يكون أقبل، أو لم يكن أقبل وما بعدها منفي، وكذلك المعنى في النهي نحو (لا تضرب محمدا بل خالدا) فالمعنى عنده لا تضرب محمدا بل لا تضرب خالدا.

جاء في (المغني): «وأجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي الى ما بعدها وعلى قولهما فيصح: ما زيد قائما بل قاعداً، وبل قاعد ويختلف المعنى»^(٣)، إذ يعود منفي على التقدير الاول مثبت على التقدير الثاني»^(٤).

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «وإذا عطفت ب (بل) مفرداً بعد النفي، أو النهي فالظاهر أنها للاضراب أيضاً، ومعنى الاضراب جعل الحكم الأول موجباً كان أو غير موجب، كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه، ففي قولك: (ما جاءني زيد بل عمرو) أفادت (بل) أن الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه يحتمل أن يصح هذا الحكم فيكون غير جاء، ويحتمل أن لا يصح فيكون قد جاءك كما كان الحكم على زيد بالمجيء في (جاءني زيد بل عمرو) احتمل أن يكون صحيحاً وأن لا يكون.

(١) «شرح ابن عقيل» (٦٦/٢)، «المغني» (١١٢/١).

(٢) «التصريح» (١٤٨/٢).

(٣) «المغني» (١١٢/١).

(٤) «شرح الدماميني على المغني» (٢٣٤/١).

وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الاندلسي.

وقال ابن مالك: (بل) بعد النفي والنهي كـ (لكن) بعدهما وهذا الاطلاق منه يعطي أن عدم مجيء زيد في قولك (ما جاءني زيد بل عمرو) متحقق بعد مجيء (بل) أيضاً كما كان ذلك في (ما جاءني زيد لكن عمرو) بالاتفاق... وهذا كله حكم (بل) بالنظر الى ما قبلها، وأما حكم ما بعد (بل) بعد النفي أو النهي فعند الجمهور أنه مثبت فعمرو جاءك في قولك (ما جاءني زيد بل عمرو) فكأنك قلت: (بل جاءني عمرو) فـ (بل) ابطل النفي والاسم المنسوب إليه المجيء...

وعند المبرد أن الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط، فيبقى الفعل المنفي مسنداً الى الثاني فكأنك قلت (بل ما جاءني عمرو) كما كان في الاثبات الفعل الموجب مسنداً الى الثاني^(١).

والظاهر صحة رأي الجمهور وذلك أنه هو الذي يشهد له استعمال العرب، فمن ذلك قوله: لو اعتصمت بنا لم تعصم بعدا بل أولياء كفاة غير أو كمال
فلا يصح أن يقال (بل لم تعصم بأولياء) لأنه للفخر، وكذلك قوله:

وما انتميت إلى خور ولا كشف ولا لثام غداة السروع أوزاع
بل ضاربين بحسك البيض أن لحقوا شم العرائن عند الموت لذاع^(٢)
وظاهر أنك إذا أردت المعنى الذي ذكره المبرد كررت العامل، نحو (ما جاءني محمد بل ما جاءني خالد) و(لا تضرب خالد بل لا تضرب محمداً).

وكذلك يؤدي المعنى الذي ذهب اليه المبرد الاضراب بغير الاداة، واعني به بدل الاضراب، فإنك إذا قلت (لا تكرم سالما سعداً) كان المعنى أنك نهيت عن اكرام سالم أولاً، ثم أضربت عن ذلك فنهيت عن اكرام سعد فصار كأنك قلت: لا تكرم سعداً.

وكذا في النفي، فأنت إذا قلت (ما جاءني محمد خالد) كان المعنى: ما جاء محمد ثم اضربت عن ذلك فقلت: بل ما جاء خالد.

ومما يؤيد ذلك أن البديل على نية تكرار العامل عندهم.

(١) «شرح الرضي» (٤١٩/٢) وانظر «شرح ابن يعيش» (١٠٥/٨)، «الهمع» (١٣٦/٢).

(٢) انظر «شرح ابن الناظم» (٢٢٢)، «الهمع» (١٣٦/٢).

ويجوز ما ذكره المبرد فيما دلّ عليه دليل نحو (ما محمد كاتباً بل شاعراً) وذلك أن نصب (شاعر) يدل على أنّ النفي مكرر، وذلك أن (ما) لا يتنصب الخبر بعدها إذا كان موجباً. وربما كان المعنى قديماً كما ذكر المبرد، وذلك أنّ الأصل أن يكون لكل أداة معنى ثم تطور الاستعمال إلى ما ترى، وتطور الدلالة كثير في اللغة والله أعلم.

لا بل:

قد يضم إلى (بل) (لا) فتفيد تأكيد الاضراب، وذلك بعد الايجاب، والامر، والنهي، والنهي، نحو (جاء محمد لا بل خالد) ومعناها نفي المجيء عن محمد وإثباته لخالد. فالفرق بين قولنا (جاء محمد بل خالد) و(جاء محمد لا بل خالد) أنّ مجيء محمد في الأول صار كالمسكوت عنه، فانه يجوز أنه حصل ويجوز أنه لم يحصل، وفي الثاني نفينا المجيء عن محمد وإثباته لخالد. قال الشاعر:

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس غية وأفول

وكذا في الأمر، فانك إذا قلت (اضرب محمداً لا بل خالداً) كان المعنى لا تضرب محمداً وإنما أمرك بضرب خالد، ولو قال (اضرب محمداً بل خالداً) لكان الامر بضرب محمد كالمسكوت عنه، يجوز أن يوقعه وألا يوقعه، وكذلك في النفي والنهي نحو (ما جاء محمد لا بل خالد) فنفي المجيء عن محمد مؤكد بـ (لا) مثبت لخالد، وكذلك نحو (لا تضرب محمداً لا بل خالداً).

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وإذا ضمنت (لا) إلى (بل) بعد الايجاب او الأمر نحو (قام زيد لا بل عمرو) و(اضرب زيداً لا بل عمراً) فمعنى (لا) يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل، ففي قولك: (لا بل عمرو) نفيت بـ (لا) القيام عن زيد وإثبتة لعمرو بـ (بل) ولو لم تجيء بـ (لا) لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يثبت وان لا يثبت، وكذا في الامر نحو (اضرب زيداً لا بل عمراً) أي لا تضرب زيداً بل اضرب عمراً ولولا (لا) المذكورة، لاحتمل أن يكون امراً بضرب زيد وأن لا يكون مع الامر بضرب عمرو، وكذا (لا) الداخلة على (بل) بعد النهي والنفي راجعة الى معنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناها^(١)».

(١) «شرح الرضي» (٤١٩/٢-٤٢٠) وانظر «المعني» (١/١١٣)، «الهمع» (٢/١٣٦).

أحرف الاضراب

تقدم أَنَّ الإضراب معنى يؤدَّى بعده أحرف، فله حرف رئيس هو (بل)، وقد يؤدَّى به (أم) المنقطعة وبأو أيضاً، فما الفرق بين هذه الأحرف في الدلالة على الاضراب؟

والجواب أَنَّ الاضراب به (بل) هو الاصل وذلك:

١- أَنَّ الإضراب به (بل) يكون في المفردات والجمل، نحو (رأيت محمداً بل سعيداً) ونحو (بل افتراه بل هو شاعر).

أما الإضراب به (أم) فلا يكون إلا في الجمل كما مر، ولا يكون في المفردات، وكذا الاضراب به (أو) نحو (سأسافر اليوم أو أقيم فلا أسافر).

جاء في (شرح الرضي): «وتجيء (أو) أيضاً للاضراب بمعنى (بل)، فلا يكون اذن بعدها إلا الجمل فلا يكون حرف عطف بل حرف استئناف^(١)».

٢- أن (أم) لا تستعمل إلا في الاضراب الإنتقالي، ولا تستعمل في الاضراب الابطالي، وأما (أو) فبالعكس فلا تكون إلا للابطال، و(بل) تكون لهما جميعاً كما ذكرنا فهي أوسع استعمالاً منهما.

٣- الأصل في (أو) ألا تكون للاضراب، وإنما هي لأحد الشئتين، ولذا كان استعمالها في الاضراب مقيداً، وعن سيبويه أنها لا تكون للاضراب إلا بشرطين:

تقدم نفي أو نهي.

وإعادة العامل نحو (ما قام زيد أو ما قام عمرو) و(لا يقيم زيد أو لا يقيم عمرو)^(٢). وعن آخرين أنه لا يشترط تقدم ذلك عليها.

والاصل في (أم) أن تستعمل استفهاماً أو مع استفهام، فيكون اضرباً مصحوباً بانكار أو توبيخ أو استفهام حقيقي، وأما (بل) فتستعمل للتقرير واليقين وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَقُولُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الطور: ٣٣] وقوله ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَّغْتَهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ [السجدة: ٣].

ولذا لا يحسن استعمال الواحدة مكان الأخرى في مواطن كثيرة، فلا يحسن أن تقول

(١) «شرح الرضي» (٤٠٩/٢).

(٢) «المغني» (٦٤/١).

في قوله تعالى ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتَ بَلْ أَحْيَاءُ﴾ [البقرة: ١٥٤] (أم أحياء). ولا يحسن في قوله ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلِئُمَّا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] أم يدها مبسوطتان ولا أو يدها. ولا يحسن في قوله: ﴿وَلِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾ [البقرة: ١٧٠] (أم نتبع) ولا (أو نتبع).

وكذا لا يصح في قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سَأَلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة: ١٠٨] أن يقال (بل تريدون)، ولا في قوله: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] أن يقال: بل له البنات، ولا في قوله: ﴿أَمْ خَلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥] أن يقال بل خلقوا من غير شيء.

ولو كانت (أم) و(أو) ك (بل) في إفادة الإضراب لم يمتنع ذلك.

لا:

وتفيد النفي وتعطف بثلاثة شروط:

الأول: أن يتقدمها اثبات، نحو (أقبل محمد لا خالد) أو أمر، نحو (أهني خالد لا سعداً) أو دعاء نحو (غفر الله لبيكر لا زيد) أو تحضيض، نحو (هلا تكرم محمداً لا سالماً) أو تمنّ نحو (ليت لي ولداً لا بنتاً).

قال سيويه: أو نداء نحو (يا محمد لا خالد).

الثاني: أن لا تقترب بعاطف، فإذا قلت: (ما جاء محمد ولا خالد) كانت الواو هي العاطفة و(لا) زائدة لتوكيد النفي.

الثالث: أن يتعاند متعاطفاهما نحو (أقبل رجل لا امرأة) بخلاف (أقبلت هند لا امرأة) لأن هنداً امرأة^(١).

العطف على اللفظ والمعنى:

الأصل أن يعطف على اللفظ، نحو (أقبل محمد وخالد)، وقد يعطف على المعنى ويدخل تحت هذا ما يسميه النحاة العطف على المحل والعطف على التوهم، فمن الأول قولهم (ليس زيد بقائم ولا قاعداً) قالوا: إن (قاعداً) معطوف على محل (قائم) وذلك أنه خبر (ليس) وحقه النصب.

(١) انظر «المعنى» (١/٢٤١-٢٤٢)، «الهمع» (٢/١٣٧).

ومن الثاني قوله:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبٍ ألا بين غرابها
عطف (ناعب) على توهم وجود الباء في خبر (ليس) (مصلحين) لأنه يكثر دخولها
على خبرها.

والحق أنّ هذا كله من باب العطف على المعنى، فقولنا (ليس زيد بقائم ولا قاعد)
المعطوف فيه ليس على ارادة الباء، ومعنى ذلك أنّ الخبر مؤكد والمعطوف غير مؤكد فإنك
نفيت القيام نفياً مؤكداً، ونفيت القعود نفياً غير مؤكد، فإذا جرت المعطوف فقلت (ليس
محمد بقائم ولا قاعد) كان نفي القعود مؤكداً أيضاً كنفي القيام.

ومن العطف على المعنى قولنا: (إنّ محمداً حاضر وأخوه) وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ
آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقِينَ﴾ [المائدة: ٦٩] وسبب رفع المعطوف أنه على غير
ارادة (إن) ومعنى ذلك أنّ الاسم مؤكد والمعطوف غير مؤكد، ولو نصبنا المعطوف فقلنا (إنّ
محمداً حاضر وإخاه) لكان مؤكداً أيضاً كتأكيد المعطوف عليه.

ومثله (ما كان محمد قاعداً ولا أخوه نائم) فإنّ الثانية على غير ارادة (كان) فيكون زمن
الأولى الماضي بخلاف زمن الثانية.

جاء في الكتاب: «وتقول: (ما عبد الله خارجاً ولا معنٌ ذاهبٌ) ترفعه على ألا تشرك
الاسم الآخر في (ما) ولكن تبدئته كما تقول: (ما كان عبد الله منطلقاً ولا زيدٌ ذاهبٌ) إذ لم
تجعل على (كان) وجعلته غير ذاهب الآن^(١)».

ومنه ما يسميه النحاة العطف على التوهم، نحو (ما زيد قائماً ولا قاعداً) فقاعد مجرور
على توهم الباء في خبر (ما) وهو في الحق عطف على المعنى، وذلك أنّ الخبر غير مؤكد
والمعطوف مؤكد.

وجعلوا من هذا الضرب قوله تعالى ﴿فَيَقُولُ رَبِّيَ لَوْلَا آتَرْتَنِي إِنَّ أَجَلَ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ
مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠] عطف (أكن) المجزوم على (أصدق) المنصوب وهو عطف
على المعنى، وذلك أنّ المعطوف عليه يراد به السبب، والمعطوف لا يراد به السبب فإن
(أصدق) منصوب بعد فاء السبب، وأما المعطوف فليس على تقدير الفاء ولو أراد السبب
لنصب، ولكنه جزم لأنه جواب الطلب، نظير قولنا (هل تدلني على بيتك أترك) كأنه قال:

(١) «كتاب سيبويه» (٢٩/١).

إن تدلني على بيتك ازرك، فجمع بين معنيي التعليل والشرط، ومثل ذلك أن أقول لك: (احترم أخاك يحترمك) و(احترم أخاك فيحترمك) فالاول جواب الطلب والثاني سبب وتعليل، وتقول في الجمع بين معنيين: (أكرم صاحبك فيكرمك ويعرف لك فضلك) وهو عطف على المعنى وليس توهماً بمعنى الغلط^(١).

المتعاطفان: المتعاطفان يكونان على أقسام هي:

- ١- عطف الشيء على مغايره: وهو الأصل نحو: (رايت محمداً وخالداً).
 - ٢- عطف الشيء على مرادفه: نحو (هذا كذب وافتراء) و(عملك غي وضلال).
 - ٣- عطف العام على الخاص كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْءَانَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] فالقرآن العظيم عام عطف على الخاص وهو السبع المثاني، ونحو ذلك أن تقول (أشترت رماناً وفاكهة).
 - ٤- عطف الخاص على عام، كقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [البقرة: ٩٨] فجبريل وميكايل خاص عطف على عام، وهو الملائكة، وذلك للاهتمام بما افرد ذكره.
 - ٥- عطف الشيء على نفسه لزيادة فائدة، نحو ﴿تَعَبُدُوا إِلَهَكُمْ وَإِلَّاهُ آبَائِكُمْ إِذْ هُمْوَ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ [البقرة: ١٣٣] فإله آبائه هو الهه.
 - ٦- عطف الصفات بعضها على بعض والموصوف واحد، نحو (مزرت برجل فقيه وشاعر وكاتب) وكقوله تعالى ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى الَّذِي خَلَقَ فَسُوَّى وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى﴾ [الأعلى: ١-٤].
 - ٧- عطف الاسم على الفعل وبالعكس: الأصل أن يعطف الاسم على الاسم نحو: (هو لبيب وحذر)، والفعل على الفعل نحو: (هو يهين ثم يندم).
- وقد يعطف الاسم المشبه للفعل كاسم الفاعل ونحوه على الفعل وبالعكس، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَوَاتٍ وَيَقْضِينَ﴾ [الملك: ١٩] فعطف الفعل (يقبضن) على (صافات) ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْغَيْبِ وَالنَّوْفِ يُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْمَيِّتِ وَمِنَ الْأَمْيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥] فعطف اسم الفاعل (مخرج) على (يخرج)، وقوله: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾

(١) «البرهان» (١١٢/٤) وانظر «الهمع» (١٤٢/٢)، «الإتقان» (١٩٩/١).

فَأَوْرَثَ بِهِ نَفْعًا [العاديات: ٣، ٤] وهذه المغايرة سببها اختلاف الدلالة وذلك أن دلالة الفعل غير دلالة الاسم، فالفعل يدل على الحدوث والتجدد، والاسم يدل على الثبوت كما ذكرنا في أكثر من موضع، فإذا اقتضى المقام الحدوث جيء بالفعل، وإذا اقتضى الثبوت جيء بالاسم، فجاء بـ (صافات) في قوله (صافات ويقبض) على صيغة الاسم للدلالة على الثبوت، وذلك أن الطير يصف جناحه عند الطيران، وهي الحالة الثابتة، وجاء بـ (يقبضن) على الفعل لان القبض حالة ليست ثابتة، ثم أن (القبض) حالة حركة وتجدد والصف حالة ساكنة ثابتة فجاء بالقبض على صيغة الفعل الدالة على الحركة والتجدد، وجاء بـ (صافات) على صيغة الاسم الدالة على الثبوت.

ونحوه قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ فجاء بقوله (يخرج الحي) على صيغة الفعل لان من ابرز صفات الحي الحركة والتجدد فجاء بالفعل الدال على الحركة والتجدد، وجاء بـ (مخرج الميت من الحي) على الاسم لأن الميت لا حركة فيه ولا تجدد فجاء باسم الفاعل الدال على الثبوت.

وقد تقول: ولم قال اذن في مكان آخر ﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [آل عمران: ٢٧] بصيغة الفعل فيهما؟.

والجواب أن المقام يقتضي ذلك، واليك الآية ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ يَبْدُلُ الْوَعْدَ بِكُلِّ شَيْءٍ وَقْدِيرٌ مُبْلِغُ الْآيَاتِ فِي السَّهَارِ وَتُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي الْآيِلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٢٦، ٢٧] فإن المقام كله تغيير، وتبديل، وحركة، وتجدد من تغير الملوك، وادالة الدول، وتعاقب الليل والنهار، وامور الموت والحياة، وغيرها، فالمقام كله حركة تغيير وتبديل بخلاف الآية الاولى، التي تبدأ بقوله تعالى: ﴿لَإِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْخَيْطِ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكَمُ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾ [الأنعام: ٩٥].

فالمقامان مختلفان، فجاء في كل مقام بما يناسبه، والله أعلم.

حذف أحد المتعاطفين:

قد يحذف أحد المتعاطفين للدلالة عليه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَاجِرَ فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ أُنثَىٰ عَشْرَ عَشْرًا﴾ [البقرة: ٦٠] أي فضرِب فانفجرت^(١). فحذف

المعطوف عليه للدلالة ما بعده عليه، فإنه لو لم يضرب لم تنفجر بالماء، ونحوه قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَتَرُونَهُ يَبْعُثُهَا كَذَلِكَ يُعَذِّبُ اللَّهُ الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٧٣] أي فضرِبوه فأحياء الله كذلك يحيي الله الموتى، ونحوه قوله تعالى ﴿فَقَالَ لَهُمْ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٣] أي فماتوا ثم أحياهم، ومثله قوله: ﴿فَقُلْنَا أَذْهَبَ إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِعَائِلَتِنَا فَدَمَرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٧] أي فذهب فكذبوهما فدمرناهم.

وهذا في القرآن كثير فإن القرآن قد يطوي بعض المشاهد التي تفهم بالقرائن، والتي لا يتعلق غرض بذكرها، ويعرض المشاهد التي يتعلق بذكرها الغرض.

ومن هذا الباب قولهم (راكب الناقة طليحان)^(١) والطيح المتعب، والمعنى: راكب الناقة والناقة متعبان، فالمعطوف عليه محذوف، وهو مفهوم من القرينة، لأنه لا يخبر عن المفرد بالثنى.

حذف حرف العطف:

قد يحذف حرف العطف للدلالة، وذلك نحو (ذهبت الى السوق فاشترت خبزاً لحماً فاكهة) والمعنى: فاشترت خبزاً ولحماً وفاكهة، ويحتمل نصب اللحم والفاكهة على أنه بدل اضراب أيضاً، أي فاشترت خبزاً بل لحماً بل فاكهة، فيكون الخبز واللحم كالمسكوت عنهما يحتمل أنه اشتراهما ويحتمل أنه لم يشترهما.

فهو تعبير احتمالي يحتمل كلا المعنيين، وقد تعين القرينة أحدهما دون الآخر، ومنه قولك (جالس. محمداً سعداً إبراهيم) والمعنى: جالس محمداً أو سعداً أو إبراهيم، والمقصود بذلك الاباحة، ويحتمل بدل الاضراب أيضاً، فإنه إذا ذكر الحرف فقد تعينت دلالة التعبير وإن لم يذكر الحرف كان التعبير مطلقاً يحتمل أكثر من معنى.

جاء في (المغني): «حكى أبو زيد (أكلت خبزاً لحماً تمراً) فقل على حذف الواو وقيل على بدل الاضراب».

وحكى أبو الحسن: (أعطه درهما درهمين ثلاثة) وخرج على اضممار (أو) ويحتمل البدل المذكور^(٢).

(١) «شرح ابن عقيل» (٢/٦٧).

(٢) «المغني» (٢/٦٣٥)، وانظر «شرح الرضي على الكافية» (١/٣٥٧).

العدد

إن وضع العدد مع المعدود له قواعد معلومة محددة في العربية اجملها بإيجاز:

١- إن الأعداد من الثلاثة الى العشرة تضاد المعدود، تذكر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر، وتمييزها جمع مجرور بالإضافة، تقول سبعة رجال وسبع نسوة، وهذه القاعدة قديمة سامية الأصل^(١).

غير أنها إذا وقعت بعدها المائة افردت ولم تجمع، تقول: ثلاثمائة واربعمئة، وكان القياس أن يقال ثلاث مئات، واربع مئات.

وقد يؤتى بلفظ (مئات) للتصيص على معنى معين، تقول مثلاً: (عندي مئات كثيرة أعطيتها أربع مئات منها) فإن قلت (أعطيتها اربعمئة منها) احتمل أن يكون المعنى أعطيتها اربعمئة مائة واحتمل المعنى الأول أيضاً بخلاف التعبير الأول، فإنه لا يحتمل إلا معنى واحداً. ويقال لك: كم مائة أخذت؟.

فتقول: سبع مئات، فإن قلت: سبعمئة، احتمل سبعمئة مائة، واحتمل المعنى الأول أيضاً.

وقد يؤتى بلفظ (مئات) للدلالة على معنى آخر، وذلك كأن تقول (هذه ثلاث مئات الرجال) والمعنى أن الثلاث تعود لمئات الرجال، فإنك لم تنص على أن عدد الرجال ثلاثمئة، بل ذكرت انهم مئات وهذه الثلاث تعود لهم، فقد تكون هذه الثلاث نوفاً أو أفراساً أو غيرها فمعدود الثلاث محذوف للعلم به، ونحوه أن تقول (هذه خمسة ألف الرجل) والمعنى أن هذه الخمسة تعود لألف الرجل، وليس المعنى أنهم خمسة آلاف رجل.

٢- يكون المعدود مع الأعداد المركبة مفرداً منصوباً، ويتطابق الجزءان تذكيراً وتأنثاً في أحد عشر واثني عشر، ويخالف صدر العدد المركب المعدود ويتطابقه عجزه، تقول: ستة عشر رجلاً، وست عشرة امرأة.

ويذكر النحاة أن أصل العدد المركب أن يكون بالواو فخمسة عشر أصلها خمسة وعشرة «محذفت الواو وركب العددان اختصاراً ودفعاً لما يتبادر من العطف أن الإعطاء

(١) انظر «التطور النحوي» (٨٠)، «تاريخ العرب قبل الإسلام» (١١٥/٧).

دفعتان قاله الدماميني^(١).

والحق أنه إذا فك التركيب وجيء بحرف العطف اختلف المعنى بحسب الحرف، فإذا قلت (جاء خمسة فعشرة رجال) أو جاء (خمسـة ثم عشرة رجال) دلّ ذلك على أن مجيء الخمسة سبق مجيء العشرة بتعقيب أو بمهلة بحسب الحرف بخلاف مفهوم التركيب.

وإذا جيء بالواو فقد ذكروا أنّ المعنى يختلف أيضاً فقولك (أعطيتك خمسـة عشر كتاباً) يختلف عن قولك (أعطيتك خمسـة وعشرة كتب) وذلك أن العطف يحتمل أن الاعطاء دفعتان لا دفعة واحدة ويحتمل أنه اعطاء دفعة واحدة. ومعنى هذا أن التركيب يفيد أن الاعطاء كان دفعة واحدة.

والحق أنّ التركيب قد يحتمل أكثر من دفعة أيضاً غير أنّ هناك فرقاً بين التركيب والعطف بالواو غير ما ذكروا وذلك:

أ- أن قولك (أعطيتك خمسـة عشر كتاباً) معناه أنّ مجموع ما اعطيته خمسـة عشر كتاباً فقد يكون ذلك بدفعة أو بدفعتين، أو بدفعت، فقد يكون اعطاء مرة أربعة، ومرة ثمانية، ومرة ثلاثة فيكون المجموع خمسـة عشر، وأما العطف بالواو فهو يحتمل أنه أعطاء اياها دفعة واحدة أو دفعتين فقط، دفعة بخمسـة كتب، ودفعة بعشرة كتب، وقد تكون العشرة سابقة للخمسـة، أو العكس، ولا يحتمل أنه أعطاء اياها على دفعات، بخلاف التركيب فإنه يفيد المجموع الكلبي.

ب- إن العطف بالواو يحتمل معنى آخر يختلف عن التركيب، فإن التركيب في قولك (أعطيتك خمسـة عشر كتاباً) يفيد أنّ المعطى هو كتب، ليس غير، وأما العطف فيحتمل أكثر من معنى، وذلك أنّك إذا قلت مثلاً: (أعطيتك خمسـة، وعشرة كتب) بتتوين (خمسـة) احتمل أن الخمسـة ليست كتباً، وإنما قد تكون أقلاماً بخلاف ما إذا قلت: (أعطيتك خمسـة وعشرة كتب) بلا تتوين فإنها تعني أن المعطى كتب فقط.

وتقول: (أعطيتك خمسـة وعشرة كتب) فيكون معدود الخمس مؤنثاً، بخلاف معدود العشرة، ونحوه أنّ تقول (أقبل خمس وعشرة رجال) فمعدود الخمس مؤنث، بخلاف معدود العشرة، فقد يكون الخمس نـسوة أو نحوهن.

(١) «حاشية الصبان» (٦٨/٤).

٣- يكون المعدود بعد الفاظ العقود مفرداً منصوباً، تقول (أقبل عشرون رجلاً) و (رأيت ثلاثة وأربعين غلاماً).

قالوا و«لا يجوز تركيب النيف مع العشرين وبابه بل يتعين العطف فتقول: خمسة وعشرون، ولا يجوز خمسة وعشرين، ولعله للالباس في نحو (رأيت خمسة وعشرين رجلاً) فإنه يحتمل خمسة لعشرين رجلاً، وقيل غير ذلك»^(١).

ومعنى ذلك أنك إذا ركبت فقلت مثلاً (رأيت خمسة وعشرين رجلاً) احتمل المعنى أن الخمسة ليست رجالاً وإنما قد يكون المعدود شيئاً آخر، كأن تكون خمسة كتب تعود لعشرين رجلاً ونحو ذلك، فالخمس ملك للعشرين وليست رجالاً.

وقد تقول: أو لا يفهم هذا من الأعداد المركبة، في نحو قولنا (خمس عشرة رجلاً)؟.

والجواب: لا، وذلك لأمر منها، أنه لو كانت الخمسة ليست رجالاً، وإنما هي ملك لهم لقلنا (خمس عشرة رجال) لأن معدود العشرة جمع مجرور، والمعنى خمسة جمال مثلاً تعود لعشرة رجال.

ثم إن البناء على فتح الجزئين ينفي هذا المعنى، فانك إذا أردت الإضافة جررت العشرة بالإضافة فتقول: خمسة عشرة رجال، بجر العشرة.

٤- يكون المعدود بعد المائة والالف مفرداً مجروراً، نحو (مائة عام) و(الف سنة).

٥- من الملاحظ أنه في التركيب نستعمل لفظة (أحد) و(إحدى)، فتقول: أحد عشر وإحدى عشرة، ولا نستعمل لفظة (واحد) أو (واحدة)، وكذلك قبل الفاظ العقود، فتقول: أحد وعشرون، وأحدى وعشرون، وقد تقول واحد وعشرون، وواحدة وعشرون على قلة. فما اختلاف لفظة (أحد) عن لفظة (واحد)؟.

أحد وواحد:

تدل الأبحاث الحديثة على أن لفظة (أحد) أسبق وجوداً من (واحد) في اللغات السامية وهي بمعنى الواحد، جاء في (التطور النحوي): «فأحد سامية الأصل وواحد مشتقة منها»^(٢) ويقال للواحد المذكور في العرييات الجنوبية (أحد) وللمؤنث (أحدت)^(٣)، وفي

(١) «شرح الاشموني» (٦٩/٤).

(٢) «التطور النحوي» (٧٩).

(٣) «تاريخ العرب قبل الإسلام» (١١٥/٧).

الليمانية أحد للواحد المذكور، و(إحدى) للواحدة^(١)، وفي لغة النبط (حد) بمعنى «أحد وبمعنى الأول والواحد»^(٢).

لفظة (أحد) أقدم من (واحد) غير أن العربية خصصت لكل منهما معنى واستعمالاً جاء في (التطور النحوي): «والفرق في المعنى بين (أحد) و(واحد) معروف وهو مثال ما قلناه من أن العربية تميل إلى التخصيص، فاستفادت من وجود شكلين للكلمة، فلم تستعملهما مترادفين، بل فرقت بينهما وخصصت كل واحد منهما بمعنى ووظيفة، غير ما لصاحبه»^(٣).

إن لفظة (أحد) كما يرى النحاة على ضربين:

الأول أن يراد بها عموم العقلاء، فتلزم الافراد والتذكير، وتقع بعد النفي، والنهي، والاستفهام، والشرط، وفي غير الموجب عموماً^(٤)، تقول (ما في الدار أحد) أي ما فيها شخص عاقل، قال تعالى ﴿هَلْ يَرٰكُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾ [التوبة: ١٢٧] وقال ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦] وقال ﴿إِذْ تَصْعَدُونَ وَلَا تَكُونُوا عَلَى أَحَدٍ﴾ [آل عمران: ١٥٣]. والذي يدل على وقوعها بلفظ واحد في المفرد وغيره قوله تعالى ﴿فَمَا يَنْكُرُونَ أَحَدَهُ عَنْ حَنِيزٍ﴾ [الحاقة: ٤٧] وقوله تعالى ﴿لَا تَقْرَأُ بَيْتَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] فهذا جمع لأن (بين) لا تقع إلا على اثنين فما زاد^(٥)، وقال تعالى ﴿يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوٰى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأحزاب: ٣٢] فأوقعها على المؤنث.

ويرى كثير من النحاة أن همزة (أحد) هذه أصلية وليست بدلاً من الواو، ويرى آخرون أنها كصاحبيتها الأخرى مبدلة همزة عن الواو^(٦)، وهذا الذي يترجح عندي.

وقد تقول إن لفظة (واحد) قد تفيد العموم أيضاً في النفي وشبهه، تقول: (ما زارني واحد منهم) و(هل زارك واحد منهم؟) جاء في (شرح الرضي على الكافية): «ويستعمل

(١) «تاريخ العرب قبل الإسلام» (١٦٩/٧).

(٢) «تاريخ العرب قبل الإسلام» (٣١٥/٧).

(٣) «التطور النحوي» (٧٩).

(٤) انظر «شرح الرضي على الكافية» (١٦٣/٢-١٦٤).

(٥) «لسان العرب» (٤٦١-٤٦٢)، «شرح الرضي على الكافية» (١٦٣/٢). «شرح ابن عيش»

(١٧، ٣١/٦).

(٦) «شرح الرضي» (١٦٤/٢).

(واحد) أيضا لعموم العقلاء في غير الموجب، لكن يؤنث بنحو (ما لقيت واحداً منهم ولا واحدة منهم)^(١).

والحق أنهما مختلفان في الدلالة على العموم، وذلك أن لفظة (أحد) تفيد العموم في النفي، سواء اقترنت بها (من) الدالة على الاستغراق أم لم تقترن، فإذا اقترنت أفادت التوكيد، فإنك إذا قلت (لم أر أحداً في الدار)، دل ذلك على أنك لم تر أي شخص، واحداً أو أكثر، فإن قلت (لم أر من أحد) أكدت نفي العموم.

أما إذا قلت (لم أر واحداً) فانه يحتمل أنك لم تر واحداً، ويحتمل أنك لم تر واحداً فقط بل رأيت أكثر من واحد.

والضرب الآخر من ضربَي (أحد) أن يُراد بها معنى (واحد)، وأجمعوا على أن همزتها منقلبة عن واو وأصلها وَحَدٌ^(٢).

والحق أنها ليست بمعنى (واحد) في الضرب الثاني أيضاً، وذلك من وجوه منها:

١- أن الواحد اسم وضع لمفتتح العدد^(٣)، وهو ما يقابل الاثنين تقول (جاءني منهم واحد) أي لم يجئني اثنان ولا تقول (جاءني منهم أحد) قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَحْدٌ﴾ [المائدة: ٧٣] قيل والواحد يدخل في الأحد والأحد لا يدخل فيه، فإذا قلت: لا يقاومه واحد جاز أن يقال لكنه يقاومه اثنان بخلاف قولك لا يقاومه أحد^(٤).

٢- أن (أحدًا) إذا اضيفت تكون بمعنى (واحد)، غير أنها تكون بعضاً من المضاف إليه، فأحد القوم واحد منهم، وهو بعضهم، قال تعالى ﴿فَاَبْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ﴾ [الكهف: ١٩] أي واحداً منكم، وقال: ﴿قَالَتْ لِأَحَدِهِمَا إِنِّي بِثَأْتٍ أَسْتَفْجِرُ﴾ [القصص: ٢٦] أي واحدة منهما فانت ترى أن المضاف بعض المضاف إليه.

(١) «شرح الرضي» (١٦٤/٢).

(٢) «شرح ابن يعيش» (١٦/٦، ٣١/٦)، «شرح الرضي» (١٦٤/٢).

(٣) «لسان العرب» (وحد) (٤٦١/٤).

(٤) تفسير «فتح القدير للشوكاني» (٥٠٢/٥).

وأما (وَحَد) التي هي أصل لأحد، فيوصف بها الإنسان وغيره، تقول رجل وَحَد، ودرهم وَحَد، بخلاف كلمة أحد، فلا يقال رجل أحد، ولا درهم أحد، فالإبدال كان لغرض اداء معنى جديد، واستعمال جديد، فالوَحَد من الوحش المتوحد، ومن الرجال الذي لا يعرف نسبه ولا أصله^(١).

فليس (وحد) كأحد، ولا (أحد) كواحد.

اسم الفاعل من العدد:

يصاغ من العدد من لفظ اثنين فصاعداً الى عشرة اسم فاعل على وزن فاعل، فيقال ثان وثالث، ورابع، ونحوها، ويستعمل على أحد معنيين:

أحدهما أن يكون المراد به (واحدًا) فتستعمله مع أصله الذي صيغ منه تقول: هو ثاني اثنين، أي هو أحد اثنين، وثالث ثلاثة أي هو أحد ثلاثة، ورابع أربعة، أي هو أحد أربعة.

والمعنى الآخر أن يراد به معنى الجعل والتصيير، فيستعمل مع مادون أصله بمرثية واحدة فيقال: هو رابعٌ ثلاثة، أي يجعل الثلاثة أربعة، وسادسٌ خمسة، أي يجعل الخمسة ستة، بأن يدخل فيهم.

وللمعنى الأخير استعمالان:

أما أن نون اسم الفاعل ونصب ما بعده، فنقول: هو رابعٌ ثلاثة، وسادسٌ خمسة فيكون على معنى الحال أو الاستقبال أي يصيرهم ويجعلهم. وأما أن تضيفه إلى ما بعده فنقول: هو رابعٌ ثلاثة وسادسٌ خمسة وهو أَمَّا على معنى الماضي، أي جعلهم وصيرهم، وأما على معنى الحال والاستقبال، كما مر في اسم الفاعل^(٢).

وإذا أردنا استعمال الواحد والواحدة استعمال اسم الفاعل في التنييف بعد العشرة، أو بعد الفاظ العقود، فإننا نستعملهما بلفظ الحادي، والحادية، على القلب كما يقول النجاة فنقول الحادي والعشرون، والحادي عشر، ولهذا القلب والتغيير سببه، فإنه إذا نطقنا بلفظ (الواحد) لم يفهم منه الدلالة على اسم الفاعل وإن كان على وزن فاعل، لأن الواحد اسم

(١) «لسان العرب» (٤/٤٦٤).

(٢) انظر «شرح ابن عيش» (٦/٣٦)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/١٧٧)، «التصريح» (٢/٢٧٦). «الاشموني» (٧٤/٤).

بني على لفظ مفتوح العدد، فإنك إذا قلت مثلاً (أقبل الواحد والعشرون) = ولم يكن وزن آخر لاسم القاعل - لم يفهم منه أنهم أقبلوا جميعاً، أو أقبل واحد منهم، ألا ترى أنك تقول (الواحد والعشرون حضروا)، وتقول (الحادي والعشرون حضر)؟ وكذلك الحادي عشر، والواحد عشرة، تقول هذا واحد عشرة رجال) أي واحد من عشرة، أما الحادي عشر فلم يفهم آخر معلوم..

تعيين العدد:

مر بنا أن تعيين العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع منجوز بالإضافة، وبعد الأعداد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين، مفرد منصوب، وبعد المائة والالف مفرد منجوز، غير أن هناك أموراً يجدر بنا التنبيه عليها منها:

١- أن بالإضافة تحتمل التمييز والإضافة إلى المالك، فتقولك (رايت خمسة الرجال) يحتمل أن الخمسة هم الرجال، ويحتمل أن الخمسة ملك للرجال، كما تقول: هذه ثلاثك وهذه ثلاثة مصلد، وهذا يكون في الأعداد المركبة والفاظ العقود وغيرها، تقول (هذه خمسة عشر ظلياً) أي هي له (وهي عشرو خالد) يحذف النون، وهذه مائة مصلد، وألف سعيد، على معنى التملك، جاء في (المقتضب): «اعلم أنك إذا أضفت عدداً، حذفت منه النون والتنوين، أي ذلك كانه فيه فتقول: هذه عشروك، وثلاثوك، وأربعوك، ورايت ثلاثيك وأربعيك، وهذه مائتك والفل» (١).

وجاء في (حاشية الخضرى): «العدد مطلقاً أنجز بالإضافة إلى غير تعيينه»، نحو عشروك وثلاثة زيد، وحينئذ يستغنى عن التمييز، فلا يذكر أفعالاً، لأنك لا تقول ثلاثة زيداً، إلا أن عرف جنسها» (٢).

٢- إن المفرد المنصوب قد يختلف عن الجمع في أنه قد يولد بالجمع المنصوب الحال أحياناً تقول (أقبل خمسة عشر ركبا)، وتقول (أقبل خمسة عشور ركبي)، فالثنائية حال (٣)، والأولى تمييز، وتقول (لم أقبل ستة عشر رجلاً)، ولا لم أقبل ستة عشور رجلاً (٤).

(١) «المقتضب» (١٧٨/٢)، وانظر «شروح ابن عيوش» (٦٦/٢٢٣)، «شرح الرافعي على الكافية» (٢٣٦/١)، «ملاطيني» (١٥٥).

(٢) «حاشية الخضرى» (١٣٨/٦٦) وانظر «المصري» (١٧٥/٦)، «شروح ابن عيوش» (٢٣٨/٦٦).

(٣) مذاهب سيوريه يجر مجزئ الحال من النكرة بالألف مفعول ككلمة.

فالاولى تمييز، والثانية تحتل الحال، أي يمشون على ارجلهم، وتقول (أقبل أربعون فارساً) و(اربعون فرساناً) فالاولى تمييز، والثانية حال، و(أبت خمسة مشاة، وخمسة مشاة) و(مائة ماش، ومائة مشاة) فالاولى تمييز مجرور بالإضافة، والثانية حال.

٣- ثم إن التمييز المفرد قد يختلف عن الجمع من ناحية أخرى، وذلك أنه قد يراد بالجمع أن كلاً من التمييز جمع لا مفرد، تقول (عندي عشرون سمكة)، و(عندي عشرون سمكة)، فمعنى الاولى مفهوم، ومعنى الثانية أن عنده عشرين نوعاً من السمك، وقولك (خمسة عشر صفًا) يختلف عن قولك (خمسة عشر صفوفًا) فإن الثانية تفيد أن كلاً من الخمسة عشر هو مجموعة صفوف، لا صف واحد.

جاء في (حاشية الخضري) في قوله تعالى ﴿وَقَطَعْنَهُمْ أَثْنَى عَشَرَ أَسْبَاطًا أُمَّةً﴾ [الاعراف: ١٦٠]: «قال بعضهم: إذا كان كل واحد من المعدود جمعاً، جاز جمع التمييز فإن المعدود هنا قبائل، وكل قبيلة اسباط لا سبط واحد، فوقع اسباط موقع قبيلة فتدبر»^(١).

وجاء في (شرح ابن يعيش): «فان قلت (عندي عشرون رجلاً) كنت قد أخبرت أن عندك عشرين، كل واحد منهم جماعة رجال»^(٢).

وجاء فيه أيضاً: «وأما قوله تعالى ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥]. فإن (سنين) نصب على البدل من ثلثمائة، وليس بتمييز، وكذلك قوله ﴿أَثْنَى عَشَرَ أَسْبَاطًا أُمَّةً﴾ نصب (أسباطاً) على البدل، هذا رأي أبي إسحاق الزجاج قال: ولا يجوز أن يكون تمييزاً، لأنه لو كان تمييزاً لوجب أن يكون أقل ما لبثوا تسعمائة سنة، لأن المفسر يكون لكل واحد من العدد وكل واحد سنون وهو جمع، والجمع أقل ما يكون ثلاثة، فيكونون قد لبثوا تسعمائة سنة وأجاز الفراء أن يكون (سنين) تمييزاً»^(٣).

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «وتقول (عشرون ضرباً)، بمعنى اختلاف أنواع آحاده، لأن الأعداد لا يثنى تمييزها المنصوب، ولا يجمع»^(٤).

(١) «حاشية الخضري» (١٣٨/٢).

(٢) «شرح ابن يعيش» (٢١/٦).

(٣) «شرح ابن يعيش» (٢٤/٦).

(٤) «شرح الرضي» (٢٣٨/١).

وقال ابن الناطم: «وقد تميز بجمع صادق على الواحد منها، فيقال (عندي عشرون دراهم) على معنى عشرون شيئاً كل واحد منها دراهم، ومنه قوله تعالى ﴿وَقَطَعْنَاهُمْ أَفْتَقَ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ المعنى والله أعلم وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة، كل فرقة منهم أسباطاً»^(١).

٤- فإن جررت التمييز بمن، احتملت (من) أن تكون للجنس، وأن تكون للبعض، وذلك نحو (أقبل مائة من الرجال) فهو يحتمل أن المقصود بالرجال هم الجنس، أي أقبل مائة رجل، ويحتمل التبويض، أي أن ثمة رجالاً أكثر من مائة، أقبل منهم مائة، فال على هذا تكون للعهد.

٥- أن المفرد المنصوب نص على التمييز، وهو المبين للعدد نحو أربعين سنة، وخمسة عشر رجلاً.

يتبين من هذا أن قولك:

١- رأيت خمسة عشر رجلاً- نص على التمييز، أي رأيت خمسة عشر شخصاً، كل شخص هو رجل.

٢- رأيت خمسة عشر رجلاً- معناه أن الخمسة عشر تعود إلى رجل، وهي ملكه وليست كلمة (رجل) هي المعدود.

٣- رأيت خمسة عشر رجلاً- تفيد الحالية، والوصفية، أي رأيت خمسة عشر شخصاً يمشون على أرجلهم كما تقول (أقبل خمسة عشر راكبين).

وتحتمل أيضاً أن كل واحد من الخمسة عشر هو مجموعة رجال، لا رجل واحد.

٤- رأيت خمسة عشر من الرجال- تحتمل الجنسية، بمعنى خمسة عشر رجلاً وتحتمل البعضية، فتكون (أل) للعهد، أي هناك رجال يزدون على خمسة عشر، رأى خمسة عشر منهم.

الممنوع من الصرف

في العربية أسماء تمنع من التنوين، تسمى الأسماء الممنوعة من الصرف، والمقصود بالصرف التنوين، نحو أحمد وفاطمة، وقد وضع النحاة لهذه الأسماء ضوابط تبين متى يمنع الاسم من الصرف.

سبب المنع من الصرف:

ذهب النحاة إلى أن سبب المنع من الصرف هو مشابهة الاسم للفعل، وليس المقصود بالمشابهة بينهما اتفاق الاسم والفعل في المادة اللغوية، نحو قدوم وقادم، وإنما تكون المشابهة في أوجه مخصوصة، تتبعها النحاة، متى وجد قسم منها في الاسم حرم التنوين، قد (بغداد) و(إبراهيم) يشبهان الفعل من تلك الأوجه، بخلاف (منطلق) و(انطلاق) مثلاً.

ومدار الأمر يقوم عندهم على الخفة والثقل، وذلك أن الفعل عندهم أثقل من الاسم، فما شابه الفعل في الثقل حُرِمَ التنوين، وما لم يشابهه كان خفيفاً متصرفاً.

ويستدلون على أن الفعل أثقل من الاسم، بكون الاسم أكثر دوراناً في الكلام من الفعل، بدليل أن الاسم قد يستغني عن الفعل في الكلام، فنقول (الله ربنا) و(خالد غلامنا)، ولا يستغني الفعل عن الاسم، وإذا كثر اللفظ في الكلام، كان ذلك دالاً على خفته لأن الناس يستحبون الخفيف.

ومن الدلالة على ثقل الفعل أيضاً، أنه يدخله الحذف والسكون، فقد يحذف أوله، وأوسطه، وآخره، نحو يعد، وقم، واشتر، وتقول لم يذهب، واكتب، وذلك أن الثقل قد يتخفف منه بالحذف.

ومن الدلالة على ثقل الفعل وخفة الاسم أيضاً، أن بناء الاسم أكثر من بناء الفعل، فالاسم المجرد، ثلاثي، ورباعي، وخماسي، نحو قمر، ودرهم، وسفرجل، والفعل المجرد ثلاثي، ورباعي، نحو ذهب ودرج.

والاسم المزيد، رباعي، وخماسي، وسداسي، وسباعي، نحو استقبال، والفعل المزيد لا يتعدى السداسي، نحو استقبل.

وأوزان الأسماء أكثر من أوزان الأفعال، فقد ذكروا أن أبنية الاسماء تبلغ ألف مثال ومائتي مثال، وعشرة أمثلة^(١)، أمّا الفعل الثلاثي، فله ثلاثة أوزان فعل، وفعل، وفعل، والرباعي المجرد له وزن واحد، هو فعلل، والثلاثي المزيد أوزانه اثنا عشر، والرباعي المزيد له ثلاثة أوزان، والمبني للمجهول معلوم، والملحقات قليلة، فدل ذلك على أن الاسم أخف من الفعل، ولما كان الاسم أخف من الفعل، احتتم زيادة التنوين عليه، لأنّ الخفيف يحتمل الزيادة، بخلاف الثقيل.

جاء في (الكتاب): «واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأنّ الأسماء هي الأول، وهي أشد تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء، ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا»^(٢).

وقد تقول كيف يكون الفعل أثقل من الاسم، مع أن وزنهما قد يكون واحداً، بل إن لفظهما قد يكون واحداً؟

فإنّ (ضَرَبَ) مثلاً قد يكون فعلاً. وقد يكون اسماً بمعنى (العسل)، و(حَجَرَ) قد يكون فعلاً بمعنى (حبس)، وقد يكون اسماً، وهو معروف، فكيف يكون (ضرب) الفعل أثقل من (ضرب) الاسم ولفظهما واحد، وكذلك (حجر)؟

والجواب أن ما يقتضيه الفعل في الكلام من متعلقات هو الذي يقضي إلى الثقل، فإنه يصح أن تقول (هذا ضَرَبٌ) أي (هذا عسل)، ويتم الكلام ولا يقتضي (ضرب) ههنا شيئاً. ولكن إذا قلت (هذا ضرب)، فإنّ (ضرب) ههنا يقتضي فاعلاً قد يكون مستتراً وقد يكون ظاهراً. نحو (هذا ضرب أخوه)، وقد يقتضي مفعولاً علاوة على ذلك، نحو (هذا ضرب أخوه عامراً) ولابد من هذا الاقتضاء، هذا علاوة على ما يتضمنه أو يقتضيه من الظروف وغيرها، نحو (هذا ضرب أخوه أمس)، في حين لا يقتضي الاسم شيئاً من ذلك، فإنّ الكلام قد يتم بالاسم، ولكن الفعل يقتضي في الأقل لفظاً آخر وهو الفاعل، فدل ذلك على أن الفعل أثقل من الاسم في اللفظ، لأنه يقتضي لفظاً آخر علاوة على لفظه.

(١) «المزهر» (٤/٢).

(٢) «كتاب سيبويه» (٦/١).

جاء في (شرح ابن يعيش): «ولابد من بيان ثقل الأفعال، فإن مدار هذا الباب على شبه مالا ينصرف الفعل في الثقل، حتى جرى مجراه فيه، ولذلك حذف التنوين مما لا ينصرف لثقله حملاً على الفعل، وإنما قلنا أن الأفعال أثقل من الأسماء لوجبهين:

أحدهما أن الاسم أكثر من الفعل من حيث إن كل فعل لابد له من فاعل اسم يكون معه، وقد يستغني الاسم عن الفعل، وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً، وإذا كثر استعماله خفّ على الألسنة لكثرة تداوله، ألا ترى أن العجمي إذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله له، وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم كان ثقیلاً عليه لقلة استعماله له.

الوجه الثاني أن الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً، فصار كالمركب منهما إذ لا يستغني عنهما، والاسم لا يقتضي شيئاً من ذلك»^(١).

وقد تقول: لأن الاسم أكثر في الكلام دل ذلك على خفته، أم لأن الاسم خفيف كثر في الكلام؟

وبتعبير آخر: ألخفة سبب الكثرة، أم الكثرة سبب الخفة؟

والجواب: كلاهما، فإن اللفظ إذا كثر في الكلام استخفه الناس ولم يشعروا بثقله، ألا ترى أن هناك جملاً وعبارات تصنع لتمرين اللسان، يستثقلها الناطق بآء ذي بدء، حتى إذا أكثر من النطق بها خفت على لسانه، فلا يشعر بما فيها من ثقل، كما أن الشيء الخفيف يستحبه الناس فيدور على ألسنتهم.

وعلى أي حال فالنحاة يرون أن الاسم أخف من الفعل، ولذا احتمل التنوين الذي يسمى تنوين التمكين، فهذا التنوين دليل على خفة الاسم كما يقول النحاة، قال سيبويه: «فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم وتركه علامة لما يستثقلون»^(٢).

وجاء في (شرح ابن يعيش): «إن الأفعال إنما يمتنع منها تنوين التمكين، وهو الدال على الخفة»^(٣)، وجاء فيه: «فلما كانت النكرة أخف عليهم الحقوها بالتنوين، دليلاً على

(١) «شرح ابن يعيش» (١/٥٧).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/٧).

(٣) «شرح ابن يعيش» (١/٦٤).

الخفة ولذلك لم يلحق الأفعال لثقلها»^(١).

وذكر ابن الناظم المنصرف فقال، انه «يدخله التنوين للدلالة على خفته، وزيادة تمكنه»^(٢).

فما كان مشابهاً للفعل في ثقله، حرم التنوين لأن الفعل لا ينون، وحرم الجر بالكسرة لأن الفعل لا يجر أصلاً، وقيل بل حرم الجر بالكسرة «لثلا يتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وأنها حذفت واجتزأ بالكسرة، وقيل: لثلا يتوهم أنه مبني، لأن الكسرة لا تكون إعراباً إلا مع التنوين، أو الألف واللام، أو الإضافة، فلما منع الكسر حمل جره على نصبه فجر بالفتحة»^(٣).

ولذا قسم النحاة الأسماء المعربة إلى قسمين:

قسم ثقيل، وهو غير المنصرف، والآخر منصرف، وهو الذي يحتمل زيادة التنوين^(٤).
وتعليقات النحاة تذكر أن سبب المنع من الصرف، هو وجود علتين فرعيتين في الاسم يشبه الاسم بهما الفعل، أو علة تقوم مقامهما، وذلك أن الفعل - كما يرون - فرع على الاسم من ناحيتين:
الأولى أن الفعل مشتق من المصدر الذي هو اسم، فالاسم أصل للفعل فهو إذن أول، أي أقدم من الفعل.

والثانية أن الفعل يحتاج إلى الاسم في الكلام.

فما شابه من الأسماء الأفعال في علتين فرعيتين، أو واحدة تقوم مقام علتين، منع من الصرف، وقد ذكر سيويوه هاتين الفرعيتين فقال: «فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأول... وإنما هي من الأسماء، ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل»^(٥).

(١) «شرح ابن يعيش» (٥٧/١).

(٢) «شرح ابن الناظم» (٢٥٧).

(٣) «الهمع» (٢٤/١).

(٤) انظر «الاسموني» (٢٢٩/٣)، «ابن الناظم» (٢٥٨)، «حاشية يس على التصريح» (٢٠٩-٢١٠).

(٥) «كتاب سيويوه» (٦/١).

ومعنى قوله أنّ الأسماء هي الأول، أنّها مقدمة في الرتبة على الأفعال، لأنها أصل الأفعال^(١).

وجاء في (التصريح): «ثم المعرب ان أشبه الفعل في فرعتين من تسع، إحداهما من جهة اللفظ، والثانية من جهة المعنى، أو في واحدة تقوم مقامهما، وذلك لأنّ في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ، وهي اشتقاقه من المصدولة، وفرعية في المعنى، وهي احتياجه إلى الاسم في الإسناد، منع الصرف»^(٢).

وعلل الممنوع من الصرف فرعية، كما يقول النحاة، فالتعريف فرع على التذكير، لأن التذكير أصل، والجمع فرع على الواحد، لأن الواحد أصل، والتأنيث فرع على التذكير وهكذا.

جاء في (الكتاب): «واعلم أنّ النكرة أخفّ عليهم من المعرفة، وهي أشدّ تمكناً لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرّف به، فمن ثم أكثر الكلام يتصرف في النكرة.

واعلم أنّ الواحد أشدّ تمكناً من الجمع، لأنّ الواحد الأول، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجمع على مثال ليس يكون الواحد نحو مساجد ومفاتيح.

واعلم أنّ المذكر أخفّ عليهم من المؤنث، لأنّ المذكر أول، وهو أشدّ تمكناً، وإنّما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أنّ (الشيء) يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى، والشيء مذكر»^(٣).

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «وأما فرعية هذه العلل فإنّ العدل فرع إبقاء الاسم على حاله، والوصف فرع الموصوف، والتأنيث فرع التذكير، والتعريف فرع التذكير إذ كل ما نعرفه كان مجهولاً في الأصل عندنا، والعجمة في كلام العرب فرع العربية، إذ الأصل في كل كلام أن لا يخالطه لسان آخر، فيكون العربية إذن في كلام العجم فرعاً، والجمع فرع الواحد، والتركيب فرع الأفراد، والألف والنون فرع الف في التأنيث. ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم إذا كان خاصاً بالفعل، أو أوله زيادة كزيادة الفعل، لأنّ أصل كل نوع أن لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره»^(٤).

(١) «شرح السيرافي بهامش الكتاب» (٦/١).

(٢) «التصريح» (٢٠٩/٢)، وانظر «شرح الرضي على الكافية» (٣٨/١).

(٣) «كتاب سيبويه» (٧-٦/١).

(٤) «شرح الرضي» (٤٠-٣٩/١).

كما أنّ تعليقات النحاة تشير إلى أنّ ما يكثر في الكلام يكون منصرفاً، وما لا يكثر يكون غير منصرف، لأنه أشبه الفعل في هذه الناحية، والأسماء غير المنصرفة بالقياس إلى المنصرفة قليلة.

فمدار كل ذلك على الخفة والثقل الذي مداره على الكثرة والقلة، فالمعارف أقل من النكرات، لأن النكرات أصل ثم يدخلها التعريف بألّ وغيرها، ثم إنّ الممنوع من الصرف يتعلق بالعلم، ولا مدخل له مع غيره من المعارف، فإنّ الضمائر وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والمعرف بالنداء، وهو النكرة المقصودة مبنية، ومنع الصرف متعلق بالمنعربات. وأنّ المعرف بألّ، والمضاف يجران بالكسرة، ولا ينونان أصلاً، فلا مدخل لهما بالمنع من الصرف، فهو إذن متعلق بالعلم وحده من المعارف، ولا شك أنّ أسماء الاجناس أكثر بكثير من العلم، فإن العلم يطلق على واحد من أفراد الجنس، فكلمة (نهر) أكثر من (دجلة) أو (النيل) لأنّ كلمة (دجلة) خاصة بواحد من الأنهار، وكلمة (رجل) أكثر بكثير من كلمة (محمد) أو (إبراهيم)، فإنّه يصح أن تطلق كلمة (رجل) على كل واحد من أفراد الجنس، بخلاف كلمة (محمد) فإنّها تطلق على واحد من أفراد الجنس، فكل واحد اسمه (محمد) أو غير محمد يصح أن تطلق عليه كلمة (رجل) ولا يصح أن تطلق (محمد) على كل رجل. وكذلك بقية الاعلام، فثبت بذلك قلة الاعلام بالنسبة إلى النكرات، وعلى هذا تكون المعرفة أثقل من النكرة.

والصفات أقل من الجوامد، ذلك أنّ الصفات تصاغ من الأفعال، أو قلّ هي مرتبطة بها فإذا ثبتت قلة الافعال، ثبت بذلك قلة الصفات، فنحو رجل وشجرة أكثر من نحو قائم وكريم، فالصفة أثقل من الأسماء الجامدة، هذا علاوة على أنّ كل صفة إنما تجري على موصوف، فدلّ ذلك على قلة الصفات، فإن كان مع هذا الثقل ثقل آخر ازداد ثقلًا. فالعلم إذا كان معه ما يقلّله في الكلام، كالتركيب المجزي، والعدل، ووزن الفعل والعجمة، وغيرها، ازداد ثقلًا فحرم التنوين، ذلك أنّ المركب أقلّ من المفرد، فنحو حضرموت، وبعليك، أقلّ من نحو خالد، وسالم.

والمعدول أقلّ من غير المعدول، فنحو عمر وزفر قليل في الكلام، وقد جمع النحاة الاعلام المعدولة على وزن (فعل)، فما وجدوها تريد على أربعة عشر علماً، أو خمسة عشر^(١).

(١) «الهمع» (٢٧/١) وهي: عمر وزفر ومضر وتعل وهبل وزحل وعصم وفزع وجشم وقثم وجمع وجحا ودلف =

والأعجمي أقل من العربي، وما كان على وزن خاص بالفعل أقل من غيره، والمؤنث أثقل من المذكر لأن التذكير هو الأصل، فالمؤنث يؤخذ من المذكر، تقول قائم وقائمة. ثم ألا ترى أنَّ المذكر ليس له علامة تذكير، لأنه أصل بخلاف المؤنث؟ جاء في (الكتاب): «واعلم أنَّ المذكر أخف عليهم من المؤنث، لأن المذكر أول، وهو أشد تمكناً وإنما يخرج التأنيث من التذكير»^(١)، وإيضاً لأن المذكر أكثر دورانا على الألسنة من المؤنث. فإن العرب تنسب إلى الآباء فتقول فلان بن فلان، وفلانة بنت فلان، ولا تقول فلان بن فلاتة، ولا فلاتة بنت فلاتة، فدل ذلك على كثرة تردد المذكر دون المؤنث، جاء في كتاب (المذكر والمؤنث) لأبي بكر بن الأنباري: «فإن قال: لم صار التأنيث يثقل الاسم؟ ولم صارت الأسماء المؤنثة أثقل من المذكرة؟»

قيل له: العلة في هذا أن العرب تكثر استعمال الرجال وترددها في الكتب والانساب فيقولون: فلان بن فلان ولا يقولون: فلان بن فلاتة بنت فلان، لصيانتهم أسماء النساء وقلة استعمالهم لها، فلما كان ذلك كذلك، كان الذي يكثر استعماله أخف على السنتهم من الذي يقلون استعماله، هذا مذهب الفراء»^(٢).

وهكذا بقية شروط العلم التي تمنع من الصرف.

وإذا اقترن بالصفة ما يقللها في الكلام، كانت ثقيلة فحرمت التنوين، وذلك نحو: أفعل الذي مؤنث فعلاء، وفعالان الذي مؤنث فعلى، وسبب ذلك أنَّ الأصل في الصفات أن تؤنث بقاء التأنيث، وهو الكثير فيها، نحو عالم عالمة، وكبير كبيرة، وصبار صبارة، فلما خرجت هذه الصفات عن الكثرة والأصل، قلّت في الكلام فدلّ ذلك على ثقلها فحرمت التنوين، ولذا ما كان داخلاً في الكثرة صرف، فأفعل إذا أنت على (أفعلة) صرف، نحو أرمل وأرملة. و(فعالان)، إذا أنت على (فعالنة) صرف، نحو عريان غريانة، وندمان ندمانة، وذلك لأنه دخل في الشيء العام الكثير.

= ويلع وفي «التصريح» (١/٢٢٤) وفي حاشية «الصبان» (٣/٢٦٤) هذا أيضاً.

(١) «كتاب سيويه» (١/٧).

(٢) المذكر والمؤنث - رسالة دكتوراه مقدمة الى جامعة بغداد لطارق عبد عون - مكتوبة بالالة الكاتبة - القسم الثاني (٤٠-٤١).

ثم أنَّ ما يؤنث بالتاء يكرر مرتين مرة في التذكير، ومرة في التأنيث، ففي نحو قائم وقائمة يكرر لفظ (قائم) في التذكير وفي التأنيث، ولا يختلف لفظ المؤنث عن المذكر إلا بزيادة التاء، وكذلك نحو جميل وجميلة، وأرمل وأرملة، وسيفان وسيفانة، فيكون تردده أكثر مما لا يؤنث بالتاء، ألا ترى أنَّ لفظ (عطشان) لا يتردد في التأنيث بل يكون للمؤنث بناء برأسه بناء آخر وهو (عطشى)، بخلاف (سيفان)، وإن (أحمر) لا يتردد في التأنيث بل يكون للمؤنث بناء برأسه وهو (حمراء) بخلاف (أرمل)؟.

فما يؤنث بالتاء يكون تردده أكثر في الكلام، لأنه يتردد في المؤنث وفي المذكر، بخلاف ما لا يؤنث بالتاء، ولذا كان ما يؤنث بالتاء منصرفاً، لأنه كثير، أما ما لا يؤنث بالتاء فإنه يكون أقل، فيكون قد شابه الفعل من هذه الناحية.

جاء في (الكتاب): «هذا باب ما لحقته نون بعد ألف، فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو عطشان، وسكران، وعجلان، واشباهها... وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر، ولا تلحقه علامة التأنيث، كما أن (حمراء) لم تؤنث على بناء المذكر، ولمؤنث (سكران) بناء على حدة، كما كان لمذكر (حمراء) بناء على حدة»^(١).

وجاء في (المقتضب): «إن كل ما فيه الهاء ينصرف في النكرة، وما كان فيه الف التأنيث، لا ينصرف في معرفة ولا نكرة.

فإن قال قائل: ما باله ينصرف في النكرة، وما كانت فيه ألف التأنيث لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟.

قيل: إن الفصل بينهما، إن ما كان فيه الهاء فإنما لحقته وبنائوه بناء المذكر، نحو قولك: (جالس) كما تقول (جالسة)، و(قائم) ثم تقول (قائمة)، فإنما تخرج إلى التأنيث من التذكير والإصل التذكير.

وما كانت فيه الألف فإنما هو موضوع للتأنيث على غير تذكير خرج منه، فامتنع من الصرف في الموضعين لبعده عن الأصل.

ألا ترى أن حمراء على غير بناء أحمر، وكذلك عطشى على غير بناء عطشان»^(٢).

(١) «سيبويه» (١٠/٢).

(٢) «المقتضب» (٣/٣١٩-٣٢٠) وانظر «الأصول» (٢/٨٤).

وما فيه الفا التانيث نحو ذكرى وصحراء، أقل مما فيه التاء نحو مدرسة وكريمة، ولذا كان المختوم بألف التانيث ممنوعاً من الصرف، بخلاف ما فيه تاء التانيث، فإنه لا يمنع من الصرف إلا أن يكون علماً.

وصيغتا منتهي الجموع قليلتان كذلك، لا نظير لهما في المفرد، نحو قبائل وطواحين وضابط هاتين الصيغتين أنه كل جمع أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، وسميت هاتان الصيغتان منتهى الجموع، لأنهما تنتهي عندهما جموع التكسير، فإنه إذا جمع الاسم على هاتين الصيغتين امتنع جمعه مرة أخرى، وذلك أن الاسم يجمع ثم قد يجمع هذا الجمع مرة أخرى، فإن كان على صيغة منتهى الجمع استقر على ذلك، نحو كلب وأكلب، فإن جمعت (أكلباً) قلت (أكلاب) فهذا جمع الجمع، وهو على صيغة منتهى الجموع، فلا يجمع بعدُ جمع تكسير.

جاء في (الأصول) في هذا الجمع «وهو الذي ينتهي إليه الجموع، ولا يجوز أن يجمع وإنما منع الصرف لأنه جمع جمع لا جمع بعده، ألا ترى أن أكلباً جمع كلب، فإن جمعت (أكلباً) قلت (أكلاب) فهذا قد جمع مرتين... فإن أدخلت الهاء على هذا الجمع انصرف، وذلك نحو (صياقلة)، لأن الهاء قد شبهته بالواحد فصار كمدانتي لما نسبت إلي (مدانن) انصرف، وكان قبل التسمية^(١) لا ينصرف»^(٢).

وقالوا إن هذا الجمع لا نظير له في الآحاد^(٣)، فليس في الآحاد نظير (مفاعل) و(مفاعيل)، إلا ما ندر، مثل حضاجر، وسراويل، وقيل هما جمع مما يدل على قلة هذا الوزن.

وقد تقول إن (أفعلاً) و(أفعالا) لا نظير لهما في الواحد أيضاً، وهما منصرفان فليس مثل أكلب، وأنفس، وأقلام، واجمال في الواحد.

وقد رد النحاة على ذلك بما يأتي:

الأول جواز وصف المفرد بهذين الجمعين، نحو برمة أعشار، ونطفة أمشاج^(٤)، قال تعالى ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾ [الإنسان: ٢].

(١) كذا في المطبوع ولعله (النسبة) وهو المناسب.

(٢) «الإصول» (٩٢/٢).

(٣) «كتاب سيويه» (١٥-١٦).

(٤) «شرح الرضي على الكافية» (٤٢/١) وانظر «كتاب سيويه» (١٧/٢).

والثاني أَنَّ هذين الجمعين أعني (أفعالا) و(أفعلا) قد يجمعان جمعاً ثانياً، فهما نظير المفرد في قبولهما الجمع، وذلك نحو أقوال، وأقاويل، وأعراب وأعارب، وأيد وأياد «فهذه الأحرف تخرج إلى مثال مفاعل ومفاعيل إذا كثر للجمع، وأما مفاعل ومفاعيل فلا يكسر فيخرج الجمع إلى بناء غير هذا، لأن هذا البناء هو الغاية، فلما ضارعت الواحد صرفت»^(١).

وقال السيرافي: «إذا قيل: إذا كانت تمنع الصرف في الجمع الذي لا نظير له في الواحد، فينبغي ألا تصرف (أكلبا)، قيل: لم يرد سيبويه ما ذهب إليه المعترض وإنما أراد على مثال لا يجمع جمعاً ثانياً، فإن ما على مثال يتأتى فيه جمع ثان فهو بمنزلة الواحد»^(٢).

الثالث أنهما يصغران على لفظهما كالأحاد، نحو أكلب، وأنعام، تصغير أكلب وأنعام، بخلاف (مفاعل) و(مفاعيل) فإنهما يُرَدَّان إلى المفرد ثم يصغران، وذلك نحو مساجد فإن تصغيرها مسيجدات، ومصاييح فإن تصغيرها (مصبيحات)، فعومل (أفعل) و(أفعال) كالمفرد.

الرابع أَنَّ كلا من (أفعال) و(أفعل) له نظير في الأحاد، يوازنه في الهيئة وعدد الحروف فـ (أفعال) نظيره (تفعّال) نحو تجوال وتطواف، و(فعلال) نحو صلصال وثرثار، و(أفعل) نظيره تتفل ومكرم^(٣).

فدل ذلك على قلة هذا الجمع، فامتنع من الصرف، ألا ترى أنه إذا حققت به التاء صرف نحو صياقلة وصيارفة، وذلك لأن هذا الوزن له نظير في الأحاد، نحو طواعية وكراهية بخلاف ما ليس فيه التاء؟.

فخلاصة ما ذهب إليه النحاة أن الممنوع من الصرف ثقل بخلاف المنصرف، وليس الثقل متأتياً عن كثرة في حروف الاسم، ولا عن ثقل في النطق، فقد يكون الاسم قليل التحروف وهو ممنوع من الصرف، وقد يكون على أطول الابنية فينصرف، ألا ترى أنك تصرف نحو مستعصم واستبسال علمين ولا تصرف (سقر)؟.

(١) «كتاب سيبويه» (١٦/٢-١٧).

(٢) «شرح السيرافي» بهامش الكتاب (٧/١).

(٣) «الأنعموني» (٢٤٤/٣) وانظر حاشية الخضري على «شرح ابن عقيل» (٩٧/٢).

بل ربما كانت الزيادة في الحروف سبباً من أسباب الصرف، فأنت تمنع (صيارف) فإن زدت عليها التاء فقلت (صيارقة) صرفته، وتمنع (ينع) علماً، فإن زدت عليه حرفاً فقلت (ينوع) صرفته.

وقد يكون الاسم ثقيل النطق فتصرفه وقد يكون خفيفاً فلا تصرفه، فأنت تصرف (استشزاراً)، ولا تصرف (عمر) مع أن عمر أخف كثيراً من (استشزار).

وكذلك كونه على بناء معين لا يستدعي المنع من الصرف دائماً، فأنت تصرف (أفعل) مرة وتمنعه من الصرف مرة أخرى، وتصرف (فعلان) مرة وتمنعه من الصرف مرة أخرى فأنت تصرف (أرملاً) ولا تصرف (أكبر)، مع أنهما وصفان على وزن واحد، وتصرف (ندماناً) ولا تصرف (عطشان) وهما وصفان على وزن واحد.

بل الكلمة الواحدة تصرفها مرة وتمنعها الصرف مرة أخرى، فأنت تصرف (راجحة) وصفاً، وتمنعها الصرف علماً، وتصرف (صباحاً) علماً لمذكر وتمنعها الصرف علماً لأنثى، فدلّ على أن المقصود بالثقل هو أوصاف معينة، وشروط خاصة، متى كان قسم منها في الاسم عدّ ثقیلاً بسببه، فحرم التنوين.

رأي الاستاذ إبراهيم مصطفى:

وقد ذهب الاستاذ إبراهيم مصطفى مذهباً آخر، هو أن التنوين علامة للتنكير فالأسماء التي تنون فيها جانب من التنكير والتي تحرم التنوين معارف.

إن النحاة قسموا التنوين على أقسام معلومة أشهرها:

تنوين التمكين الذي هو دليل الخفة وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة مثل تنوين محمد ورجل ورام.

تنوين التنكير وهو اللاحق لقسم من الأسماء المبنية، فرقاً بين معرفتها ونكرتها نحو صبي وسبيوه.

تنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو مسلمات.

تنوين العوض وهو اللاحق لكل وبعض وأي واذ.

غير أن الأستاذ إبراهيم مصطفى ذهب إلى أن التنوين علامة على التنكير مطلقاً، ولم يفرق بين أنواع التنوين قال: «ومعنى التنوين غير خفي فهو علامة التنكير»^(١).

ومن هنا كان منطلق الأستاذ في تفسير الأسماء المنصرفة والممنوعة من الصرف، فما لحقه التنوين كان له نصيب من التنكير، علماً كان، أو صفة، أو غيرهما.

واليك رأيي في ذلك.

العلم:

ذهب الأستاذ إبراهيم إلى أن العلم حقه أن لا ينون «كما لا ينون غيره من المعارف، ولا يدخله علم التنكير، حتى يكون فيه نصيب من معنى التنكير»^(٢)، وقال: «إن الأصل في العلم لا ينون إلا أن يدخله شيء من التنكير»^(٣)، وقال أيضاً: «وتمام هذه الأدلة أن العلم إذا عين تمام التعيين وامتنع أن يكون فيه معنى العموم، لم يجوز أن يدخله التنوين وذلك حين يردف بكلمة (ابن) وينسب إلى أبيه مثل: علي بن أبي طالب... وقد آن أن نقرر القاعدة التي نراها في تنوين العلم، وإن نقررها على غير ما وضع جمهور النحاة، بل على عكس ما وضعوا وهي:

الأصل في العلم ألا ينون، ولك في كل علم ألا تنونه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين، إذا كان فيه معنى من التنكير، وارتدت الإشارة إليه»^(٤).

وفيما قاله الأستاذ نظر:

فنحن نرى الاسم معيناً تمام التعيين، وليس فيه حظ من التنكير، ثم يكون منصرفاً ونرى اسماً آخر ليس فيه ذلك التعيين، ويكون ممنوعاً من الصرف، فمثلاً (محمد) الذي هو رسول الله معين تمام التعيين، ومع ذلك هو منصرف، قال تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠] وقال: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] في حين نرى علم الجنس الذي يدل على العموم، قد يكون ممنوعاً من الصرف نحو (أسامة) علماً على الأسد.

(١) «أحياء النحو» (١٦٥-١٦٦).

(٢) «المصدر السابق» (١٨٩).

(٣) «المصدر السابق» (١٨٩).

(٤) «المصدر السابق» (١٧٩).

ونحن نرى في الآية الواحدة جملة أعلام بعضها منصرف، وبعضها ممنوع من الصرف وذلك نحو قوله تعالى ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالْيُسُفَ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ﴾ [النساء: ١٦٣]. فهل يصح أن يقال إن بعضهم منكر وبعضهم معرف؟

هل يصح أن يقال إن (نوحاً) نكرة، لا يراد به واحد معين، و(إبراهيم) و(إسماعيل) معرفتان؟

وقال تعالى: ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَنَسِكِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٣٨] فهل (ثمود) معرفة بخلاف (عاد).

ومن أسماء الصدر الأول على سبيل المثال، محمد، وعمر، وعثمان، وعلي، فمحمد وعلي منصرفان، وعمر وعثمان ممنوعان من الصرف، فهل معنى ذلك أن محمداً وعلياً نكرتان بخلاف عمر وعثمان؟ وهل يمكن أن يقال إن محمداً أو علياً غير معين بخلاف عمر وعثمان؟

ثم انه ورد من أسماء الرسول ﷺ في القرآن الكريم محمد، وأحمد ف (محمد) منصرف و(أحمد) ممنوع من الصرف، كما هو معلوم قال تعالى: ﴿وَمُيَسَّرَ لِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي أَتَمَّهُ أَهْلُهُ﴾ [الصف: ٦] فهل (محمد) نكرة، و(أحمد) معرفة، وهما علمان لشخص واحد و(محمد) أشهر من (أحمد)؟

ثم لننظر في أسماء البقاع، نلاحظ خلاف ماقرره قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل عمران: ١٢٣] بتنوين (بدر)، وقال: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٥] فهل مكان بدر نكرة لا يراد به التعيين؟ وقل مثل ذلك عن (حنين).

جاء في كتاب (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة): «إن معاني الاعلام المصروفة مثل معاني الاعلام غير المصروفة، فالاعلام المنونة في القرآن كنوح ولوط مثلاً ليس المراد منها نوحاً من نوحين، ولوطاً من لوطين، وإنما المراد منها الذات المعينة كبقية أعلام الأنبياء التي لم تنون ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ وَذَكَرْنَا وَنَحْنُ وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِنْ الصَّالِحِينَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُوشَعَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٨٣-٨٦].

هذه آيات من كتاب الله الكريم، جمعت أغلاماً لطائفة من أنبياء الله، بعضها منون وبعضها غير منون، ولا يشك ناظر فيها أنها في درجة واحدة من التعريف، سواء منها مانون ومالم ينون.

ولا يشك أحد أنه لم يقصد بما نون كنوح ولوط التنكير، وأنه قصد بما لم ينون كإسحاق وإبراهيم التعريف...

وإذا جارينا المؤلف على دعواه أن الإعلام التي ترك تنوينها قصد منها التعريف لم تكن الإعلام التي وردت في القرآن منونة دالة على ذوات معروفة للسامعين، بل كان المراد منها واحداً من أمة له هذا الاسم، وهذا له خطره في فهم القرآن الكريم، وكفى بهذا القول خطأً أنه يؤدي إلى أن يكون المراد من (محمد رسول الله والذين معه اشداء على الكفار) واحداً غير معين لا يعرفه السامعون، وإنما هو واحد من أمة له هذا الاسم^(١).

أما ما ادعاه من أنه إذا عين العلم «تمام التعيين وامتنع أن يكون فيه معنى العموم، لم يجز أن يدخله التنوين، وذلك حين يردف بكلمة ابن وينسب إلى أبيه مثل علي بن أبي طالب» فهذا مردود بأنه لا يتعين العلم تمام التعيين إذا ذكر الأب، بل يحتمل أن يكون فيه معنى العموم، وذلك نحو قاسم بن محمد، وعلي بن حسين، وحسين بن علي، ومحمد بن محمد، فكثير من الناس يحملون هذه التسميات قديماً وحديثاً.

ويرده أيضاً أنك قد تأتي بصفة تعين ذلك العلم بعد أن كان يحتمل عدة أشخاص، فتوقعها بعده فيلزم تنوينه، ولو كان كما قال لتعين ذهاب تنوينه، مثل (أقبل سعيد الكاتب ابن علي) أو (أقبل سعيد القصير بن خالد) فيلزم تنوين (سعيد) ولو قلت (أقبل سعيد بن علي) للزم حذف تنوينه، ولا شك أن الجملة الأولى أدل على التعيين، فدل ذلك على أنه ليس كما ذهب إليه.

أما حذف التنوين في نحو ما ذكر للفرق بين الوصف وغيره، فإنك إذا قلت (محمد ابن سعيد) بتنوين (محمد) كنت أخبرت عن (محمد) بأنه ابن سعيد، وذلك إذا كان المخاطب يجهل أباه، بخلاف ما إذا قلت (محمد بن سعيد) بغير تنوين فإن السامع يعلم أنه ابن سعيد، فالأولى جملة تامة بخلاف الثانية، فإنها ليست جملة، يقال: ابن من سعيد؟ فنقول

(١) «النحو والنحاة» (٢١٣-٢١٤).

(سعيدُ ابن إبراهيم) بتنوين (سعيد)، ولا تقول (سعيدُ بن إبراهيم) بحذف التنوين لأن حذف التنوين معناه أن السامع يعلم أنه ابن إبراهيم، ولا يكون الكلام تاماً أيضاً.

قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزَّىٰرُ بْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] بتنوين (عزير) فليس المعنى أن (عزيراً) نكرة، ولا هو غير معين تمام التعيين، بل أراد أن يخبر عن أبيه في معتقدهم بخلاف ما لو قال (عزيرُ بن الله) بلا تنوين، اذن لكان اقراراً من الله بأنه ابنه تعالى الله عن ذلك، ويكون الكلام غير تام أيضاً، بل ينتظر الخبر، فإن قولك (محمدُ ابن سعيد) مبتدأ وخبر وأما (محمدُ بن سعيد) بلا تنوين، فمحمد مبتدأ و(ابن) صفة، وليس في الجملة خبر فيكون الكلام غير تام.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، انّ قسماً من الباحثين المحدثين رجحوا أن التنوين ربما كان في الأصل علامة للتعريف - على عكس ما ذهب إليه - وبقيت هذه العلامة في قسم من الاعلام تشير الى أصلها القديم، جاء في (التطور النحوي): «وحقيقة الأمر أن التنوين وإن كان علامة على التذكير في كل ما بقي من مستندات اللغة العربية، وربما كان في الأصل علامة للتعريف، فقد ذكرنا أن أصل التنوين هو التميم، وأنا نرى للتميم آثاراً من معنى التعريف في الاكديّة العتيقة... انه من الممكن أن يكون التنوين قد كان في الأصل اداة للتعريف، ثم ضعف معناه المعرف فقام مقامه الالف واللام، فصار علامة للتذكير، فإذا كان الامر كذلك فهما سبب وجود التنوين في كثير من الاعلام القديمة نحو عمرو وزيد، ونفهم أيضاً سبب انعدامه في بعضها، نحو عمر، وطلحة، وهند فإن العلم معرف في نفسه لا يحتاج الى علامة للتعريف، وإن أمكن أن تلحق به... ولو كان التنوين علامة للتذكير في الاصل لكان الحاقه ببعض الاعلام صعب الفهم جداً»^(١).

وهذا الترجيح له ما يدعمه، فاللغة السبئية واللهجات العربية الجنوبية، كانت تستعمل النون للتعريف، وتضعها في آخر الكلمة المراد تعريفها^(٢).

وهذا يرد ما ذهب إليه الاستاذ إبراهيم.

وقد حاول توجيه الأمر توجيهاً ثانياً، هو أن ما ينون قد يلحق فيه الوصف قال: «ووجه

(١) «التطور النحوي» (٧٧-٧٨).

(٢) «تاريخ العرب قبل الإسلام» (٧/٧٣).

آخر أكد عندنا منه وهو أَنَّ العلم كثيراً ما يلمح فيه الوصف، فإذا استعملت العلم ترمي إلى الدلالة على هذه الصفة، فقد جنحت به إلى استعمال الصفات تنكرها مرة بالتثوين، وتعرفها أخرى بأل فتقول: فضل والفضل وزيد والزيد^(١).

وهذا مردود، إذ من المعلوم أن لمح الأصل غير قياس، فلا يصح أن ندخل (ال) الدالة على لمح الأصل على جميع الأعلام المنقولة فلا يصح أن نقول المحمد والعلي، وإنما يقتصر على ما ورد.

ومن ناحية أخرى لم يقل أحد إن لك أن تثون الممنوع من الصرف، لمحا للوصف، فلو سميت رجلاً ب (غضبان)، لم يصح أن تقول (أقبل غضباناً) بالتثوين لمحا لصفة الغضب، ولا (أقبلت عائشة) بتثوين عائشة، لمحا لوصف العيش.

الصفات:

ورأيه في الصفات الممنوعة من الصرف لا يختلف عن الأعلام، فقد ذهب إلى أن الصفة الممنوعة من الصرف معرفة قال: «والشرط الثاني أن الصفة تثون ولا تحرم من التثوين إلا إذا كان فيها نصيب من التعريف»^(٢)، ف (اسمر) في قولك (مررت برجل اسمر) معرفة على رأيه.

وهذا باطل من وجوه:

منها أنها توصف بها النكرة، كما في المثال ونحو (مررت بطالب أفضل منك)، ومنها أنها يصح تعريفها فتقول (مررت بالرجل الأسمر)، و(مررت بالطالب الأفضل)، قال تعالى ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ فِي الْعَذَابِ الْأَشَدِّ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥] فعرفها وصرفها، ولو كانت معرفة لم يصح تعريفها.

ثم ما الفرق بين (حَمِق) و(أحمق)، حتى تكون (حَمِق) نكرة في قولنا (هو حمق) و(أحمق) معرفة في قولنا (هو أحمق)؟، ومثله عَم وأعمى وجرب وأجرب، وغاضب وغضبان.

(١) «إحياء النحو» (١٧٧) ومعلوم أن هذين العلمين ليسا وصفين بل هما مصدران فلم يستعمل تعبیر (لمح الأصل) بدل (لمح الوصف) لكان أجود.

(٢) «إحياء النحو» (١٨٩).

وعند النحاة أنّ سبب منع (أفعل) من الصرف، أنها وصف على وزن الفعل مما لا يؤنث بالياء، ويؤيده انه إذا زال وزن الفعل صرف مع بقاء المعنى على ما هو عليه نحو خير وشر جاء في (الأصول): «وأفعل منك لا ينصرف، نحو أفضل منك، وأظرف منك لانه على وزن الفعل، وهو صفة فإن زال وزن الفعل انصرف، ألا ترى أنّ العرب تقول: (هو خير منك وشر منك) لما زال بناء (أفعل) صرفوه؟»^(١).

وجاء في كتاب (النحو والنحاة): «ان التعليل الاول ينقضه أن قولنا زيد خير من عمرو وبكر شر من خالد في معنى زيد أخير من عمرو، وبكر أشد من خالد، وخير وشر منونتان وأخير وأشتر ليستا منونتين فلو كان عدم التنوين للتعريف والتنوين للتكثير، لكان خير وأخير وشر وأشتر، إما منونات، وإما غير منونات، لأن المعنى واحد، ولا اختلاف إلا باللفظ»^(٢).

وقد ذهب في الصفة المزیدة ألفاً ونوناً مذهباً غريباً قال: «أما زيادة الألف والنون فقد اشترط في منعها من الصرف شروط منها: أن تكون في زنة (فعلان) مذكر (فعلى)، وآلاً يكون مؤنثها على (فعلائة)، وبعض العرب، وهو بنو أسد يجيزون أن يكون لكل (فعلان) مؤنث على (فعلائة) فهي على هذا جائزة التنوين أبداً، وانما يحذف تنوينها أحياناً وعلى قلة رعاية لزيادة الألف والنون»^(٣).

وهذا قلب للقاعدة فإنه قال «فهي على هذا جائزة التنوين ابداً وانما يحذف تنوينها أحياناً وعلى قلة» فجعل كلام بني أسد أو بعض بني أسد هو القاعدة العامة وجعل كلام سائر العرب قليلاً في حين أن كلام سائر العرب عدم الصرف وبه ورد التنزيل العزيز قال تعالى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَنَ أَسْفًا﴾ [طه: ٨٦] وقال ﴿كَالَّذِي أَسْتَوْتُهُ الشَّيْطَانُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانٌ﴾ [الانعام: ٧١] فمنع صرف غضبان وحيران.

التأنيث:

وقد ذهب في المختوم بالفي التأنيث مذهباً مغايراً لما قرره، فقد ذهب إلى أن المختوم بألف التأنيث المقصورة إنما حرم التنوين لأن التنوين يستدعي حذف ألفه، ولذا منع من

(١) «الأصول» (٨٣/٢).

(٢) «النحو والنحاة» (٢٢٥).

(٣) «إحياء النحو» (١٨٧-١٨٨).

الصرف قال: «أما الف التأنيث المقصورة فالتنوين يستدعي حذفها، وقد أتت لغرض يهتم به العرب ويعنون به فوق عنايتهم بالتعريف والتذكير وهو التأنيث...

فهذا واضح في الألف المقصورة، والألف الممدودة، هي من المقصورة فاستصحبتهما»^(١).

فإنه لما لم يستطع أن يقول أن نحو ذكرى، وجرحى، وعلماء، معارف ذهب هذا المذهب، فإن التأنيث على حد قوله مهم، وهو أهم من التعريف والتذكير، فإذا لحق التنوين ما فيه الف التأنيث المقصورة حذفت الفه، ولذا حرم التنوين كي ينطق بالالف، وهذا مردود من وجوه منها:

١- أنه لماذا لا يخشى حذف الألف من بقية الأسماء المقصورة نحو هدى وفتى ومصطفى، وهذه الحروف هي أصول بخلاف ألف التأنيث التي هي زائدة؟.

٢- أن كثيراً من الأسماء المقصورة إذا حذفت الفها التبست بالفاظ أخرى صحيحة، ولم يمنعهم ذلك من الحذف وذلك نحو مرسى ومرسأ، ومجرى ومجرأ، ومهدى ومهدأ.

٣- أن اللبس لا يحصل دوماً بالتنوين، فقد تكون الكلمة مفهومة مع تنوينها، شأن كثير من الأسماء المقصورة فإذا قلت حليّ ودنياً بقي المعنى مفهوماً، وقد وردت كلمة (دنيا) منونة وبقيت معلومة مفهومة، قال الشاعر:

إنني مقسّم ما ملكت فجاعل جزءاً لأخرتي ودنياً تنفع

فسقوط ألف دنيا بالتنوين لم يلبس المعنى.

٤- أن ألف اللاحق إنما الحق لغرض أيضاً، ومع ذلك هي تنون ولم يخشوا على الفها السقوط نحو دغلي ومغزى وارطى.

٥- ثم أن التنوين لا يسقط علامة التأنيث في الممدود، فلماذا حرموها الصرف نحو بطحاء وصحراء؟

قال لأن الألف الممدودة من المقصورة، وهذا مردود إذ التنوين إنما دخل لاداء معنى كما ذكر، فلماذا أهدروا هذا المعنى بلا موجب؟

والحق أنه لما لم يستطع أن يجد تعليلاً آخر يقوم على التعريف والتنكير، اضطر إلى هذا التعليل الذي لا يقوم على أساس المعنى.

ونحن بالمقابل نستطيع أن نقول ان التنوين قد يفوق التأنيث أهمية، على خلاف ما ذهب إليه، وذلك أن التأنيث قد يكون بغير علامة، نحو عين، وساق، وذراع، وكأس، وسماء وشمس، وأرض، وجهنم، وإنما يعرف ذلك من استعمال العرب لها، وقد يغلط الناس في ذلك فيخلطون بين المذكر والمؤنث، لأنه لا علامة فاصلة بينهما.

ثم إن ما فيه علامة التأنيث ليس مؤنثاً دائماً، بل قد يكون مذكراً، وذلك نحو حمامة ذكر، وبطة ذكر، وكصيص المبالغة نحو علامة وراوية، والجمع نحو صياقلة، وصيارفة، أو علماً لمذكر مثل طلحة وحزمة.

وكذلك ما فيه ألف التأنيث، نحو أسرى، وجرحى، وحمقى، وسكاري، وعطاشى، وأنبياء، وعلماء، فلو كانوا يهتمون بالتأنيث، هذا الاهتمام الكبير لوضعوا لكل مؤنث علامة، حتى لا يغلط الناس فيه، ولكان ما فيه علامة التأنيث مؤنثاً دائماً.

فدل ذلك على أن التأنيث لا يثير اهتمامهم كثيراً بخلاف التنوين، الذي الزموه كل اسم متمكن، فدل ذلك على أن اهتمامهم بالتنوين أكبر من اهتمامهم بالتأنيث، وهذا فقط من قبيل الحجاج، وليس من قبيل الحقائق اللغوية.

منتهى الجموع:

وذهب إلى أن عدم صرف منتهى الجموع سببه تعريف هذا الجمع، فسنبال وطواحين معرفة على رأيه، قال: «وإنما حذف التنوين منه - يعني منتهى الجموع - عندنا لما فيه من معنى التعريف، وقد بينا من قبل أن العرب تريد بالمنكر الفرد الشائع، والواحد من المتعدد، فإذا قصدت إلى الإحاطة والشمول جعلته من مواضع التعريف وهذا واضح في الجمع، إذا أريد به الاستغراق، وشمول جميع الأفراد، والنحاة يقولون ان هذه صيغة منتهى الجموع، ففيها معنى الاستغراق وتام الإحاطة.

والذي نرى هنا أنه إذا قصد بالجمع الاستغراق، والدلالة على الإحاطة منع التنوين لما فيه من معنى التعريف، على طبيعة العربية ومجراها في التعريف والتنكير، فإذا لم يقصد إلى الاستغراق والإحاطة فالاسم منون^(١).

وهذا باطل من وجوه منها:

١- أنه ينبغي على حد قوله أن يكون كل ما يدل على الإحاطة والشمول مفرداً أو غيره معرفة، وعليه يجب منعه من الصرف، وليس أعم من كلمة (شيء)، فهي أعم كلمة ومع ذلك هي منصرفة قال تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وقال: ﴿تُدِيرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الاحقاف: ٢٥].

ومثل ذلك ألفاظ العموم، نحو أحد، وعرب، وديار، نحو (ما فيها أحد)، وكل ما يفيد العموم نحو (قوة خير من ضعف)، و(جذ خير من عبث)، فهذا كله يدل على الإحاطة فينبغي أن يمنع من الصرف.

٢- ثم من قال ان صيغة منتهى الجموع تدل على الإحاطة والشمول والاستغراق؟

إن النحاة ذكروا أن القصد بمصطلح (منتهى الجموع) أنه نهاية جمع التكسير، فلا يكسر هذا الجمع مرة أخرى، وأنه جمع لا نظير له في الواحد، كما ذكرنا، ولم يقل أحد إن المقصود به الإحاطة، يدل على ذلك جعله تمييزاً لأدنى العدد، قال تعالى ﴿كَمَثَلِ خَبَّةٍ أَكْبَتَتْ سَبْعَ سَبَاطِلَ﴾ [البقرة: ٢٦١] وقال ﴿سَبْعَ طَرَائِقَ﴾ [المؤمنون: ١٧] وتقول (ثلاثة مساجد) فكيف يكون دالاً على الإحاطة والشمول؟

٣- ويرد ذلك استعمال العرب والتنزيل العزيز، قال تعالى ﴿سِيرُوا فِيهَا لِيَالِي وَإِنَّمَا ءَامِنِينَ﴾ [سبأ: ١٨] فمنع صرف الليالي وصرف الايام، فهل أراد استغراق الليالي دون الايام؟

وقال: ﴿هَلَدِمْتَ صَوِيْعُ وَيِيْعٍ وَصَلَوْتُ وَمَسْجِدُ﴾ [الحج: ٤٠] فمنع صرف الصوامع والمساجد وصرف البيع، فهل أراد استغراق الصوامع والمساجد دون الصلوات والبيع؟ ثم من يقول انه اراد هدم جميع المساجد والصوامع، على سبيل الاستغراق؟

وقال: ﴿وَجَعَلْنَكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣] فصرف الشعوب دون القبائل، فهل أراد استغراق القبائل دون الشعوب؟.

٤- ثم هي توصف بالنكرة، تقول (رأيت مساجد عامرة بالمسلمين) وتقول (قاسيت ليالي مرة) قال تعالى ﴿وَمَسْكِنٍ طَيِّبَةٍ فِي جَنَّتٍ عَدْنٍ﴾ [التوبة: ٧٢] فلو كانت معرفة لم يصح وصفها بالنكرة.

٥- ثم لو كانت صيغة منتهى الجموع معرفة، لم يصح تعريفها في حين أنه يصح تعريفها بإجماع، فتقول المساجد والسنايل والليالي، قال تعالى ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] وقال ﴿وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ﴾ [المائدة: ٢].
فدل ذلك على بطلان ما ذهب إليه.

الغرض من التنوين:

في العربية أسماء منونة، وأسماء لا تنون، ذكر النحاة ضوابطها، وقد عرفنا أن النحاة ذهبوا إلى أن التنوين علامة الخفة، وذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أن التنوين علامة على التنكير، وأن الأسماء التي لا تنون معارف.

ومن الواضح أننا إذا قلنا أن التنوين علامة على التنكير باطراد، اصطدما بالاعلام المنونة مثل محمد وخالد، وإذا قلنا أن عدم التنوين علامة على التعريف اصطدما بنكرات كثيرة لا تقبل التنوين، نحو أحمر، وعطشان، ومساجد.

ولكن الحق الذي لا مرية فيه، أن التنوين في طائفة من الأسماء وعدمه في طائفة أخرى يهدينا إلى أمور لغوية قد تغيب عنا لولا هذه العلامة، فهو قد يدلنا مثلاً على هوية الكلمة واشتقاقها، ومعرفة هي أم نكرة، فهو علامة يحملها الاسم، تدل على أصله وهويته، سواء قلنا انه علامة على الخفة، أم لا.

فالتنوين يبين لنا أموراً عديدة في طبيعة الكلمة، منها على سبيل المثال:

١- أنه يميز بين المعرفة والنكرة، فإنه إذا لحق علماً حقه الا ينون أفاد أنه نكرة، نحو (رأيت إسماعيلاً) والمعنى رأيت شخصاً ما اسمه إسماعيل، بخلاف قولك (رأيت إسماعيل) فانه يعني شخصاً معلوماً، ومثله (مررت بخالدة وخالدة أخرى) وتقول (رأيت أحمداً طويلاً) قال تعالى ﴿أَهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ فِيهَا مَا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٦١]

أي بلدة من البلدان ولو قال (مصر) بلا تنوين، لكان يعني البلد المعروف، قال تعالى ﴿أَدْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِينَ﴾ [يوسف: ٩٩] جاء في (المقتضب)، «ويحتجون بأن مصر غير مصروفة في القرآن لأن اسمها مذكر عنيت به البلدة، وذلك قوله عز وجل ﴿أَلَيْسَ لِي مَلِكٌ مِصْرَ﴾ [الزخرف: ٥١] فأما قوله عز وجل ﴿أَقِطُوا مِصْرًا﴾ فليس بحجة عليه، لأنه مصر من الامصار وليس مصر بعينها»^(١).

ومثل ذلك (سحر) و(غدوة) و(بكرة) و(عشية) فهي إذا نونت كانت نكرات، قال تعالى ﴿يَجْنِيهِمْ سِحَرَ﴾ [القمر: ٣٤] وقال ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢] وإذا لم تنون فهي معارف، أي سحر يوم معين، وغدوة يوم بعينه، وبكرة يوم بعينه.

٢- يبين لنا أصل الكلمة، وذلك نحو حسان، وريان، وسمان، وغيان، فإنه إذا نون العلم أقاد أن النون من أصل الكلمة وإن لم ينون أفاد أنها زائدة، فحسان إذا نون كان من الحسن وإن لم ينون فهو من الحس، وريان منوناً من الرين، وغير منون من الري، وهكذا الباقي.

ومثل (نهشل) علماً فهو إذا نون علمنا أن النون أصلية وأنه على وزن فعلل، كجعفر وليس من الهشل، وإذا لم ينون فهو من الهشل، والنون زائدة، وسبب منعه من الصرف أنه على وزن الفعل، مثل نعمل والمعنيان مختلفان.

- ومثله (تولب) علماً فإنه بوروده منوناً علمنا أن التاء أصلية، وليست زائدة، ومعناه الجحش وليس من (ولب) بمعنى (دخل)، إذ لو كان كذلك لكان ممنوعاً من الصرف.
ومثله (اولق) فإنه بوروده منوناً، علمنا أن همزته أصلية، وليس من (ولق)، ولو كان كذلك لكان ممنوعاً من الصرف، والمعنيان مختلفان وهكذا.

٣- يبين لنا المقصود بالاسم، أهو معناه الوضعي أم يراد به العلمية، وذلك نحو صفوان وسلطان، فإنه إذا نون أريد به معناه الوضعي، فصفوان هو الحجر الأملس، والسلطان معروف، وإذا لم ينون أريد به العلمية، فإذا قلت (هذا صفوان) ولم تنون، كان المعنى هذا رجل اسمه صفوان، وإذا نونت كان المعنى، هذا حجر.

ونحو ذلك المنتهي بتاء التأنيث، نحو ساهرة، وخالدة، وناجحة، وزهرة، فإذا نونت لم تكن أعلاماً، نحو هذه زهرة وناجحة، وإن لم تنونها كانت أعلاماً، نحو (هذه زهرة)، ومثله

(١) «المقتضب» (٣/ ٣٥١-٣٥٢) وانظر معاني القرآن للفراء (٤٢/١).

(هذه ناجحة)، فانك إذا نوتتها كان المعنى أنها نجحت، وإن لم تنونها كان المعنى أن اسمها ناجحة.

٤- يميز لنا بين الوصف وغيره، نحو (أول) فإن نوتتها لم تكن وصفاً، نحو (افعل هذا أولاً) وإذا لم تنون كانت وصفاً نحو جئت عام أول، ونحو ألقى.

٥- يدلنا على هوية الكلمة فقد تكون الكلمة ذات مادة اشتقاقية ذات معنى معين في العربية، وهي موافقة لكلمة أعجمية في لفظها، والذي يقطع بأصلها ومعناها في الاستعمال التنوين، وذلك نحو (إبليس) فإن له مادة لغوية في العربية، وهي إبلس قال تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ﴾ [الأنعام: ٤٤] وبوروده غير منون في القرآن الكريم، عرفنا أنه ليس عربياً وأنه ليس من هذه المادة اللغوية، قال تعالى ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُمْ﴾ [سبأ: ٢٠] وقال ﴿إِلَّا ابْلِيسَ﴾ [البقرة: ٢٤] ومثله (يعقوب) فإن معنى (يعقوب) في العربية ذكر الحجل، وهو منصرف علماً وغير علم، مثل يعفور ويحمور وينوع، وقد ورد علماً غير منصرف في القرآن الكريم وغيره، فدل ذلك أنه ليس منقولاً عن هذا المعنى، وإنما هو أعجمي.

ومثله (قارون) فإنه إذا كان منصرفاً فهو على وزن (فاعول)، من قرن وإذا كان غير منصرف فهو أعجمي.

٦- يبين لنا الكلمة أمثلة هي أم مذكرة، فإذا قلت - مثلاً - (أقبل اليوم صباحاً) بلا تنوين، كان علماً لأنني وإذا نوتتها كان مذكراً.

٧- النص على معنى معين، وذلك نحو (ندمان) فهي بالتنوين من المناداة، ومؤنثها ندمانة، وبالمنع من الصرف هي من الندم ومؤنثها ندمى، ونحو (حبلان) فهي بالتنوين الممتلئ غضباً، ومؤنثها حبلانة، وبعدمه الممتلئ من الشراب، ومؤنثها (حبلى) بفتح الحاء.

٨- يميز لنا بين المعاني المختلفة في المادة اللغوية الواحدة وذلك نحو (ذكرى) و(ذكرى) و(ذكرى) و(ريتا) و(ريتا) و(قريبى) و(حزناً) و(موتاً) و(موتى) و(أسرى) و(أسرى).

فإنها لو كانت جميعها منونة لالتبس بعضها ببعض، وكذلك لو لم تكن منونة، غير أنه بتنوين بعضها وترك تنوين بعضها الآخر اتضح معنى كل منها.

إلى غير ذلك من المعاني التي يبينها لنا التنوين.

الفعل

يقسم جمهور النحاة الفعل على ثلاثة أقسام: الفعل الماضي، والمضارع، والامر.

الفعل الماضي

أزمته:

يستعمل الفعل الماضي للدلالة على أزمنة متعددة، أشهرها:

١- الماضي المطلق: وهو الزمن الذي مضى قبل زمن التكلم، قريباً كان أو بعيداً، وهو ما كان على (فَعَلَ)، فمن القريب قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي تُبْتُ أَتْنُ﴾ [النساء: ١٨] وقوله: ﴿أَتْنُ جِئْتُ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] ونحو قولك (استيقظ الطفل).

ومن البعيد، قوله تعالى ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [العنكبوت: ٤٤].

إنّ هذا الفعل يصلح لجميع الأزمنة، فإذا قلت (حضر أخوك) احتمل أن يكون الحضور قريباً أو بعيداً، وليس مختصاً بزمان معين، جاء في (شرح ابن يعيش): «وذلك أنك تقول (قام) فيصلح لجميع ما تقدمك من الازمنة»^(١).

٢- الماضي المنقطع: ومعنى الانقطاع أنه حصل مرة، ولم يتكرر، وذلك إذا وقع الفعل الماضي خبراً لكان نحو (كان كذب) أي حصل مرة منه الكذب، ونحو (كنت كتبت له في هذا الأمر) قال تعالى ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهِدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾ [الأحزاب: ١٥].

وأما الفعل الماضي المجرد من كان، فهو قد يفيد الانقطاع، نحو قوله تعالى ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [العنكبوت: ٤٤] وكفوله تعالى ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩] ونحو (مات فلان) و(ذهبت الى محمد)، ويحتمل أن يكون قد تكرر، كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ آتَيْنَاكَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ رِسَالًا فِي مِثْلِهَا لَكُمُ﴾ [الأعراف: ٩٣] فمن المرجح أنّ النصيحة قد تكررت، ومثله قوله تعالى ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فقد يكون الكلام تكرر، ونحو قوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا مَخْرُجًا مِنْهُ حَبًّا مُمَرَّكَبًا﴾ [الأنعام: ٩٩] ولاشك أن الله يفعل ذلك

(١) «شرح ابن يعيش» (١١٠/٨) وانظر (١٤٧/٨).

باستمرار، فإن إنزال الماء وإخراج النبات مستمران.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْنَا عَلَيْكُمُ الْقَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلَوىٰ﴾ [البقرة: ٥٧] فهذا قد تكرر أيضاً طوال بقائهم في التيه.

٣- الماضي القريب: وذلك إذا صدرَ بقدر نحو (قد حضر خالد) وذلك أن قولك (حضر خالد) يدل على القريب والبعيد، فإذا قلت (قد حضر خالد) أفاد القرب من الحال جاء في (شرح ابن يعيش): «(قد) حرف معناه التقريب، وذلك أنك تقول (قام زيد) فتخبر بقيامه فيما مضى من الزمن، إلا أن ذلك الزمان قد يكون بعيداً، وقد يكون قريباً من الزمان الذي أنت فيه، فإذا قرنته بـ (قد) فقد قرنته مما أنت فيه، ولذلك قال المؤذن: قد قامت الصلاة، أي قد حان وقتها في هذا الزمان^(١)».

ويذكر النحاة لـ (قد) الداخلة على الفعل الماضي ثلاثة معان هي: التحقيق والتوقع والتقريب:

أما التحقيق فمعناه التوكيد، ومعناه أيضاً تحقق حصول الحدث في الماضي، فإن الفعل (فَعَلَ) قد يحتمل غير الماضي، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [الزمر: ٦٨] فإذا جاء بقدر تعين كونه للماضي، ولا يجوز أن يصرف إلى الاستقبال بحال من الأحوال، ولذا لا يجوز أن تلي (قد) أداة الشرط، لأن أداة الشرط تصرف الفعل إلى الاستقبال، وذلك نحو قولك (إذا جاءك محمد فآكرمه) ومعناه إذا يجيء ولا يصح أن تقول (إذا قد جاء محمد) لأن معناه سيكون على هذا أنه قد جاء فعلاً، ولذا لا يصح أيضاً أن يؤتى بها في الدعاء، فأنت تقول (غفر الله لك) أي تدعو له بالمغفرة، ولا تقول (قد غفر الله لك) فإن معنى (قد غفر الله لك) أن المغفرة تحققت، وانت أخبرت بحصولها، وليس المعنى أنك تدعوه بالمغفرة، جاء في (المقتضب): «تقول (أما إن غفر الله لك)، وإن شئت (أما أن) على ما فسرنا لك في (أما)، أنها تقع للتنبيه وتقع في معنى قولك (حقاً)، فالتقدير. أما إنه، وأما أنه غفر الله لك.

فإن قلت: فكيف جاز الاضمار والحذف بغير عوض؟.

فإنما ذلك لأنك لا تصل إلى (قد) لأنك داعٍ ولست مخبراً^(٢).

(١) «شرح ابن يعيش» (١٤٧/٨).

(٢) «المقتضب» (٩/٣).

ومعنى التوقع أن الحدث كان متوقفاً قبل حدوثه، نحو قولك (قد حضر الاستاذ) لقوم كانوا ينتظرون حضوره، جاء في (الكتاب): «وأما (قد) فجواب لقوله (لما يفعل) فتقول: قد فعل. وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر^(١)».

وجاء في (شرح ابن عيش): «وفيها معنى التوقع، يعني لا يقال (قد فعل) إلا لمن ينتظر الفعل ويسأل عنه^(٢)».

وأما التقريب فهو لتقريب الحدث من الحال كما ذكرت، جاء في (شرح الرضي على الكافية): «هذا الحرف إذا دخلت على الماضي أو المضارع، فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع أي يكون مصدره متوقفاً لمن يخاطبه واقعاً عن قريب، كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير (قد ركب) أي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه، ومنه قول المؤذن (قد قامت الصلاة). ففيه اذن ثلاثة معان مجتمعة التحقيق، والتوقع، والتقريب، وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط، ويجوز أن تقول (قد ركب) لمن لم يكن يتوقع ركوبه^(٣)».

وهذه المعاني قد تجتمع وقد تفرق، فمن اجتماعها قولك (قد حضر الاستاذ) و(قد خرج الأمير) إذا كان متوقفاً ذلك، ومنه قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ لَنَظُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]. فقوله (قد رأيتموه) اجتمع فيه التحقيق والتوقع والتقريب، وكقوله: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَانْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل عمران: ١٢٣] فهم كانوا يتوقعون النصر، لأن الرسول وعدهم ذلك، كما قال تعالى ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧].

وقد يتخلف بعض هذه المعاني، غير أن المعنى الذي لا يفارقها هو التحقيق فإن التحقيق لا يفارق (قد) البتة، وأما التوقع والتقريب، فقد يتخلفان أو يتخلف أحدهما.

فمن ورود (قد) لغير التوقع قوله تعالى ﴿قَالُوا يَا مَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْئاً فَرِيّاً﴾ [مريم: ٢٧] وهو غير متوقع منها- وهو لم يقع- بدليل قولهم ﴿يَتَّخَذَتْ هَـرُونَ مَا كَانَ أَبُوكَ امراً سَوْماً وَكَانَتْ أُمُّكِ بَغِيّاً﴾ [مريم: ٢٨] وقوله ﴿إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكاً﴾ [البقرة: ٢٤٧]

(١) «كتاب سيبويه» (٣٠٧/٢)، وانظر المغني (١٧٢/١).

(٢) «شرح ابن عيش» (١٤٧/٨).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٤٢٩/٢) وانظر «المغني» (١٧٢/١).

وهو غير متوقع، بدليل قولهم ﴿أَنِّي يَكُونُ لَهٗ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ﴾ [البقرة: ٢٤٧] وقوله: ﴿يَبْقَىٰ آدَمَ قَدْ أَرْزَلْنَا عَلَيْكَ لِيَاسًا يُؤَرَّىٰ سَوَءَ تَكْمٌ وَرِيشًا﴾ [الأعراف: ٢٦] وهم ما كانوا يتوقعون انزاله.

ومن تخلف التقريب قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٨٤] وقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ﴾ [المؤمنون: ١٧] وهذا ولا شك موغل في القدم، كما أنه ليس فيه معنى التوقع، لأنهم لم يكونوا يتوقعون خلق السماوات، وقد خلقت قبل أن يخلق البشر، بل فيه معنى التحقيق فقط.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي شِعَابِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الحجر: ١٠] وقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن صَلْصَلٍ مِّنْ حَمَلٍ مَّسْتُورٍ﴾ [الحجر: ٢٦] فإنه ليس فيها توقع ولا تقريب.

٤- الدلالة على حدث ماضٍ بالنسبة الى حدث ماضٍ قبله. وذلك كما إذا وقع الفعل الماضي في جملة حالية قبلها فعل ماضٍ، نحو (دخلت وقد نام الناس) فنوم الناس قبل الدخول ونحو (فجئت وقد نضت لنوم ثيابها) والمعنى أنه سبق نزع الثياب المجيء، جاء في كتاب (الفعل زمانه وابنيته): «وتصدر (قد) بناء (فعل) لتفيد أن الحدث ماضٍ بالنسبة لفترة ماضية نحو: ثم قمت الى الوطن وقد ضربه برد الشجر^(١)».

٥- الدلالة على الحال: «وذلك إذا قصد به الإنشاء، كيبت، واشتريت، وغيرهما من الفاظ العقود، إذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود^(٢)».

إن ثمة فرقاً بين قولنا (بعت) الخبري، و(بعت) الإنشائي، وكذلك (اشتريت) وغيرهما من ألفاظ العقود، فقولك (بعت داري) معناه أنه سبق أن بعت دارك أي حصل هذا الفعل منك في الماضي.

وأما (بعت) الإنشائي فليس معناه ذلك بل معناه إني موافق على البيع، وذلك نحو أن تنبأ على سلة، فتقول له (بعتك) فيقول لك: (قبلت) فالبيع لم يتم إلا بقبول المشتري، وكذلك قوله (زوجتك ابنتي)، فالفرق بين الخبري والإنشائي في هذا التعبير أن الخبري معناه

(١) «الفعل زمانه وابنيته» (٣٠).

(٢) «الهمع» (٩/١).

سبق أن حصل التزويج مني، وتم، وأما الإنشائي فمعناه الموافقة على التزويج باللفظ واعلانها. ولم يحصل تزويج فعلاً إلا بقبول المزوّج، فيقول (قبلت تزويجك)، فليس معنى (زوّجتك) أنها صارت زوجك، ولا سبق أن تم ذلك، وإنما هذا قول يقوله الذي يريد أن يزوج ابنته، وتتم الصفقة بالقبول بقوله: قبلت.

وفي الحقيقة أنّ هذا الفعل ليس معناه الدلالة على الحال أيضاً، فهو لا يشبه المضارع الدال على الحال، وإنما هذا تعبير خاص، فقولك (بعت) ليس كمعنى (أبيع) ولا (زوّجت) كمعنى أزوّج.

فقولك (أنا أبيع سلعتي) معناه إني قائم بالبيع الآن أو سأبيعها، وأما (بعت) الإنشائي فهو لفظ يراد به إمضاء صفقة البيع، وليس معناه أنك مستمر على البيع في الحال، كما تقول: (اقرأ كتابي) و(أحفظ قصيدتي) وليس معناه الاستقبال أيضاً.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «والفرق بين (بعت) الإنشائي و(أبيع) المقصود به الحال، أن قولك (أبيع) لا بد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ، تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج، فإن حصلت المطابقة المقصودة، فالكلام صدق، وإلا فهو كذب فلهذا قيل إنّ الخبر محتمل للصدق والكذب فالصدق محتمل اللفظ من حيث دلالة عليه، والكذب محتمله، ولا دلالة للفظ عليه.

وأما (بعت) الإنشائي، فإنه لا خارج له تقصد مطابقته، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ، وهذا اللفظ موجد له فلهذا قيل إن الكلام الإنشائي لا يحتمل الصدق والكذب، وذلك لأن معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته فإذا لم يكن هناك خارج فكيف تكون المطابقة وعدمها^(١).

والمحققون على أن هذه الأفعال ليس لها زمان معين، بل هي مجردة عنه^(٢)، وهذا هو الحق، إذ هي أفعال إيقاعية يراد بها إمضاء الحدث واجراؤه، ولا تدل على مضي الحدث ولا على أنه يحدث الآن.

٦- الدلالة على الاستقبال: وينصرف إلى ذلك في مواطن منها:

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢٤٩).

(٢) «المعني» (١/٢٢٧).

أ- الإنشاء المقصود به الطلب^(١) وذلك كالدعاء له أو عليه نحو (غفر الله لك) أي ليغفر الله لك، ونحو (ناشدتك الله إلّا فعلت) و(عزمت عليك إلّا فعلت)^(٢) و(لما فعلت) أي: افعل، جاء في (الكليات): «الأفعال الواقعة بعد (إلا) و(لما) ماضية في اللفظ مستقبلية في المعنى لأنك إذا قلت: (عزمت عليك لما فعلت) لم يكن قد فعل وإنما طلبت فعله وأنت تتوقعه»^(٣).

ب- الوعد أو الوعيد نحو: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ [الحجر: ٩٥] ومن ذلك الإخبار عن الأحداث المستقبلية مع قصد القطع بوقوعها^(٤) وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصُوتُوا مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمِنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٨] وقوله: ﴿وَيَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣] ﴿وَنَادَىٰ أَحَبُّ الْجَنَّةِ أَحَبُّ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا﴾ [الأعراف: ٤٤].

والقصد من ذلك أن هذه الأحداث متحققة الوقوع مقطوعة بحصولها بمنزلة الفعل الماضي، فكما أنه لاشك في حدوث الفعل الماضي الذي تم وحصل، كذلك لاشك في حدوث هذه الأفعال، إذ هي بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع.

ج- دخول أداة الشرط عليه ك (إن) و(إذا) نحو ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ [النصر: ١] و﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عَدَاً﴾ [الإسراء: ٨] وقوله ﴿فَمَنْ زُحِرَ عَنِ الْكَارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وقد يبقى على مضميه قليلاً نحو ﴿إِنْ كَانَتْ فَمِصَّةٌ فَرَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [يوسف: ٢٦] ونحو (إن كنت الممت بذنوب فتوبى واستغفرى الله) وسيأتي لذلك بيان في باب الشرط.

د- دخول (ما) الظرفية نحو ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي مدة دوامي حيا، وهذا يشمل المستقبل أيضاً، ونحو (لا أكلمك ما طلع نجم وغرب) أي يطلع ويغرب، وهذا التعبير أدل على الاستمرار.

(١) «الهمع» (٩/١)، «شرح الرضي» (٢٤٩/٢).

(٢) «الهمع» (٩/١).

(٣) «الكليات» (٣٣٨).

(٤) «شرح الرضي» (٢٥٠/٢).

جاء في (شرح الرضي على الكافية) أن الفعل الماضي ينقلب إلى المستقبل بدخول «ما» النائية عن الظرف المضاف نحو ما ذر شارق وما دامت السماوات لتضمنها معنى (إن) أي أن دامت قليلا أو كثيرا. وقد يبقى معها على الماضي كقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧] ^(١).

هـ- وينصرف إلى الاستقبال أيضاً إذا كان منفياً بـ (لا) أو (إن) في جواب القسم، نحو (والله لا كلمتك أبداً). ونحو ﴿إِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُكَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَا إِذِ انْمَسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٤١] أي ما يمسكهما ونحو:

ردوا فوالله لازدناكم أبداً

و:

والله لاعذبتهم بعدها سقر

فلا يلزم تكرير (لا) هنا، كما يلزم في الماضي المعنى ^(٢)، فإن الفعل الماضي لا ينفي بـ (لا) إلا إذا كررت، نحو (لا ذهبت ولا رجعت) ونحو ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١]. فإن كان مستقبل المعنى لم يلزم تكرار (لا).

٧- احتمال الماضي والاستقبال وذلك في مواطن منها:

أ- بعد همزة التسوية نحو قوله تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَضْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٦] ونحو ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَّحِيصٍ﴾ [إبراهيم: ٢١] ونحو (سواء عليّ اقمتم أم قعدت) إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود أو ما يكون من ذلك ^(٣).

ب- بعد حرف التحضيض نحو: هلاً فعلت، وألاً ذهبت إليه، ونحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢] فهذا يحتمل الماضي والاستقبال ^(٤).

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٠).

(٢) انظر «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٠)، «الهمع» (٩/ ١).

(٣) «الهمع» (٩/ ١) وانظر «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٠).

(٤) «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٠)، «الهمع» (٩/ ١)، «شرح ابن عيش» (٨/ ١٤٤).

جاء في (شرح ابن يعيش): «فأما قوله تعالى ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠] فقد وليه الماضي إلا أن الماضي هنا في تأويل المستقبل كما يكون بعد حرف الشرط كذلك لأنه في معناه والتقدير: إن أخرتني أصدق^(١)».

ج- في الأحكام نحو قوله تعالى ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ الْمَسْجِدِ أَوْ أَيْكُنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فإنه يحتمل الماضي والاستقبال.

د- بعد (حيث): فالمضي نحو ﴿فَاتَّوَهْنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

والاستقبال نحو ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلٌ وَجْهَكَ﴾ [البقرة: ١٤٩]^(٢).

هـ- بعد (كلما): فالمضي نحو ﴿كُلُّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ رَسُولًا كَذَّبُوهُ﴾ [المؤمنون: ٤٤].
والاستقبال نحو ﴿كُلَّمَا نَبِضَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ [النساء: ٥٦]^(٣).

وهذا في الحقيقة يدل على الاستمرار، ولكن قد يكون الاستمرار في الماضي. كما في الآية الأولى، ونحو قولك (كلما جئتكم عاتبتني) وقد يكون في المستقبل، كما في الآية الثانية.

و- إذا وقع صلة: «فالمضي نحو ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

والاستقبال نحو ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأَ عَلَيْهِمُ﴾ [المائدة: ٣٤]. وقد اجتماعا في قوله: إني لأتيكم بذكر ما مضى واستيجاب ما كان في غد^(٤).

ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مَا أَرْسَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّاهُ لَكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٥٩-١٦٠] فقوله تعالى (تابوا وأصلحوا وبينوا) يراد به الاستقبال لأن (يكفرون) فعل مضارع وهذا بعده، فالتوبة بعد الكتمان.

ز- إذا وقع صفة لنكرة عامة «فالمضي نحو (رُبَّ رَفِيعٍ هَرَفَتْهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ).

والاستقبال كحديث (نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً أَسْمَعَ مَقَالَتِي، فَوَعَاها فَأَذَاهَا كَمَا سَمِعَهَا) أي يسمع لأنه

(١) «شرح ابن يعيش» (١٤٤/٨).

(٢) «الهمع» (٩/١).

(٣) «الهمع» (٩/١)، وانظر «شرح الرضي» (٢٥٠/٢).

(٤) «الهمع» (٩/١).

ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ ما يسمعه منه»^(١).

٨- توقع الحدث في الماضي: أي أنّ الحدث كان متوقّعا حصوله في الماضي، وذلك كأن يقع الفعل المضارع المقترن بالسين خبراً لكان، نحو (كان محمد سيكتب لك في هذا الأمر) أي كان متوقّعا منه أن يكتب لك في الماضي، أو بمعنى أنه كان ينوي فعله في الماضي، جاء في (الخصائص): «كان زيد سيقوم أمس أي كان متوقّعا منه القيام فيما مضى»^(٢).

٩- الدلالة على الاستقبال في الماضي: وذلك نحو قولك (كان من الأفضل أن تخبره) و(كان من الحسن بمكان أن تدعوه) وهذا يدل على المستقبل في الماضي، وإيضاح ذلك أنك تقول (من الخير أن تخبره) و(الأولى أن تسافر) فإخباره مستقبل بالنسبة إلى الحال التي أنت فيها، والسفر مستقبل أيضاً، فإذا سبق بكان أفاد المصدر المؤول الاستقبال في الماضي.

ويوضح ذلك أنك تقول (كان من الأفضل أن أخبرته) و(كان من الحسن بمكان أن تدعوه) فإخباره ودعوته ماضيان، فأتضح بذلك أن هذا التعبير يفيد الدلالة على الاستقبال في الماضي.

قال متم بن نيرة:

وفقد بني أم تفرانوا فلم أكن خلافتهم أن أستكين واسرعاً

فقوله (لم أكن) ماض، و(أن أستكين) استقبال، فهو نظير مامر من الأمثلة، ومن هذا الضرب نحو قولنا (أراد أن يوبخه) فـ (أراد) يفيد الماضي، و(أن يوبخه) استقبال بالنسبة إلى فعل الإرادة فهو استقبال في الماضي، كما هو ظاهر.

١٠- الماضي الحاصل في المستقبل: ويكثر ذلك إذا سبق الفعل الماضي بفعل الكون مضارعاً نحو (أذهب إليه فتكون قد سبقته بالفضل).

والمعنى أنك إذا ذهبت إليه كنت قد سبقته بالفضل، أي حصل سبقك بالفضل.

ونحوه أن تقول: (أذهب إليه فعسى أن يكون قد أنجز المعاملة) فالإنجاز ماض ولكنه واقع في المستقبل، وذلك أن خبر (عسى) استقبال، وهي تفيد رجاء وقوع الفعل فقولك

(١) «الهمع» (٩/١)، وانظر «شرح الرضي» (٢٥/٢).

(٢) «الخصائص» (٣/٣٣٢).

(عسى خالد أن يحضر) مثلاً يفيد رجاء حصول الفعل في المستقبل، وكذلك قولك (عسى أن يكون قد انجز المعاملة) فقولك (عسى أن يكون) يفيد ترجى وقوع الفعل في المستقبل، و(قد انجز المعاملة) يفيد الماضي فهو ماضٍ واقع في المستقبل، ومنه قوله تعالى ﴿وَأَنَّ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥] وقوله ﴿عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ رَدَفٌ لَّكُمْ بَعْضُ الَّذِي سَتَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٧٢].

وذكر الدكتور إبراهيم السامرائي أنه «يأتي بناء (فَعَلَ) مسبوقةً بفعل الكون المضارع، فيتأني من هذا المركب اعراب عن المستقبل في زمان ماضٍ، وهو ما يدعى في الفرنسية Future- Anteriorur نحو: ما ذاك من شيء أكون اجترمته، وكقول المعربين في هذا العصر مثلاً: واقر اللص أن يكون سرق أثاث الدار»^(١).

والحق أن ذلك لا يختص بفعل الكون، فهو قد يقع بعد غيره، وذلك نحو قولك (لا تخرج إليه إلا وقد اعددت للأمر عدته) و(لا تدخل عليه إلا وأنت اعددت جواباً عن كل سؤال قد يسأله لك) فالخروج يكون بعد الإعداد، فالإعداد سابق وهو ماضٍ بالنسبة إلى الخروج، وهو واقع في المستقبل، وكذلك الدخول في الجملة التالية.

ويقع أيضاً بعد فعل الأمر، وذلك نحو قولنا (اذهب إليه وقد حرمت أمرك) أي اذهب بعد حزم الأمر، فالذهاب يكون بعد الحزم، فالحزم ماضٍ واقع في المستقبل.

ويقع أيضاً بعد غير ذلك، مما يفيد هذا المعنى، وذلك نحو قولك (إياك أن تخرج إليه إلا وقد حرمت أمرك) و(إياك أن تدخل اللجة إلا وأنت أحسنت السباحة) فكل من حزم الأمور، وأحسن السباحة، حدث ماضٍ واقع في المستقبل، كما هو واضح.

١١- الماضي المستمر: وذلك إذا دخلت (كان) على الفعل المضارع (كان يفعل) وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ﴾ [مزيم: ٥٥] أي كان مستمراً على ذلك. ونحو ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمْنُونَ الْوَيْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْفُتُوهُ﴾ [آل عمران: ١٤٣] ونحو ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِنَ الَّذِينَ مَا يَهْتَفُونَ﴾ [الذاريات: ١٧].

فهذا يفيد الدلالة على الاستمرار أو الاعتياد. جاء في (البرهان): «ومن هذا الباب الحكاية عن النبي ﷺ بلفظ (كان يصوم) و(كنا نفعل) وهو عند أكثر الفقهاء والأصوليين يفيد

الدوام، فإن عارضه ما يقتضي عدم الدوام مثل أن يروى: كان يمسح مرة ثم نقل عنه أنه يمسح ثلاثاً، فهذا من باب تخصيص العموم^(١).

وقد سبق أن ذكرنا في باب (كان) أن سبق الفعل المضارع بـ (كان) قد يفيد الدلالة على اعتياد الأمر في الماضي، ووقوعه بصورة متكررة، نحو ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ﴾ [مريم: ٥٥] أي كان مستمراً على هذا الفعل.

وقد يفيد أنه وقع مرة ولكن على أنه ماضٍ مستمر في أثناء وقوعه، وليس معناه تكرر الحدث، نحو (كنت أقرأ ذات مرة في كتابي فجاءني خالد) أي كنت مستمراً على القراءة وفي هذه الاثناء جاءني خالد، ونحو (كنت أسبح في النهر فطار دني تمساح) فليس في هذا ما يدل على تكرر الحدث.

فسبقُ الفعل المضارع بـ (كان) له دالتان: تكرر الحدث ووقوعه أكثر من مرة، والدلالة الأخرى أن الحدث كان مستمراً في ذلك الاخبار.

وقد تفيد (كان) الاستمرار، إذا كان خبرها شرطاً، نحو قولنا: (كان محمد إذا سئل أعطى) ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصفافات: ٣٥].

١٢- الماضي المستمر المنقطع: وذلك نحو قولنا «كان لا يزال يلهو». و«كان ما يزال يكتب له» ومعنى ذلك أنه كان مستمراً على اللهو ثم انقطع عنه، وكذلك المثال الثاني فإن معناه أنه كان مستمراً على الكتابة له ثم انقطع بخلاف الماضي المستمر، فإنه لا يفيد الانقطاع.

١٣- استمرار الفعل واتصاله بزمان الاخبار: وذلك إذا دخل على المضارع فعل يفيد الاستمرار، نحو ما زال، وما برح، وما فتىء، وما انفك، وبقي، وما إلى ذلك نحو (ما زال أخوك يكتب) و(بقي يدرس) أي هو بدأ بالفعل في الماضي ولا يزال الفعل مستمراً لم ينقطع حتى زمن التكلم.

غير أن هناك فرقاً بين الاستمرار في (ما زال) و(بقي)، فلا يصح إبدال أحد الفعلين بالآخر دوماً، وذلك أن (ما زال) وأخواتها تفيد توقع الانقطاع في الغالب، بخلاف (بقي) وذلك أنك تقول لولدك مثلاً (ما زلت صغيراً) ومعناه أنك ستكبر، بخلاف ما لو قلت (بقيت صغيراً) فإنه لا يفهم منه الانقطاع، وإنما هو إلى معنى الثبات والدوام على ما هو عليه أقرب.

وكذلك في المضارع، فَإِنْ قولنا (لا يزال صغيراً) يختلف عن قولنا (يبقى صغيراً) فَإِنَّ الجملة الأولى يفهم منها أنه سيتغير ويكبر، بخلاف الثانية كما هو ظاهر.

١٤- مقارنة حصول الفعل وذلك إذا سبق الفعل المضارع بفعل يدل على المقاربة، ك (كاد) و(أوشك) نحو (كاد يغرق) أي قرب من الغرق، ولم يغرق.

١٥- رجاء حصول الفعل: وذلك إذا سبق الفعل المضارع بفعل دال على الرجاء، نحو ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [محمد: ٢٢] ونحو (حرى الغيم أن ينقشع).

١٦- شروع القيام بالفعل أي بدء القيام به نحو أخذ يكتب وشرع يدرس.

١٧- تلبس حصول الفعل بوقت من الأوقات نحو (أصبح يهذي) و(أمسى يستطيع الحركة).

١٨- قد تؤخذ من الفاظ الأوقات أفعال للدلالة على الدخول في زمن معين وذلك نحو أفجر بمعنى دخل في الفجر وأصبح بمعنى دخل في الصباح وأظهر بمعنى دخل في الظهر وأعصر بمعنى دخل في العصر واسحر بمعنى دخل في السحر وانهر بمعنى دخل في النهار واليل بمعنى دخل في الليل وغير ذلك.

١٩- تقليل حصول الفعل وذلك إذا سبق الفعل بما يفيد التقليل نحو ربما وقلما نحو (ربما راجعه في شأن من شؤونه)، ونحو (ربما من الفتى وهو المغيظ المحقق)، ونحو (قلما زرتة)، وربما أفاد لفظ القلة النفي، نحو (قلما صدت) بمعنى لم أصد كما سيأتي بيان ذلك.

استعمالاته

١- الأصل أن يستعمل الفعل للدلالة على معناه الأصلي كقولنا (حضر محمد وجاء خالد).

٢- وقد يستعمل الفعل ويراد به الإنشاء، كقولنا بعث واشترت، وكقولنا غفر الله لك.

ومن ذلك ما يراد به الأمر، نحو (أجزأ امرؤ فدانني بنفسه) و(أجاد امرؤ أحسن إليك) أي ليحسن إليك، و(فقه امرؤ رغب عنك) أي ليرغب عنك، ومنه قول الإمام علي رضي الله عنه: (أجزأ امرؤ قرنه آسى أخاه بنفسه)^(١)، أي ليواس أخاه.

ومن ذلك ما يراد به الإغراء، وذلك نحو قولهم (كذب عليك العسل) أي ألزم العسل. جاء في (أمالي ابن السجري): «ومما جاء فيه لفظ الخبر بمعنى الإغراء قول عمر رضوان

(١) شرح الرضي على الكافية (٢/ ٢٤٩-٢٥٠).

الله عليه (ايها الناس كذب عليكم الحج والعمرة) معناه عليكم بالحج والعمرة، ومثله قول معقر بن حمار البارقى:

وذبيانية أوصت بنيتها بأن كذب القراطيف والقروف
أي عليكم بالقراطيف، وهي القطف والقروف، فاغنموها.

والقروف أوعية من ادم يتخذ فيها الخلع، وهو لحم يقطع صغاراً ويحمل في السفر... (ومثله).

كذب العتيق وماء شن بارد إن كنت سائلتي غبوقاً فاذهبي
كذب العتيق أي عليك بالعتيق، وهو التمر، والشن (القرية الخلق)^(١).

٣- قد يطلق الفعل ويراد به مقارنته ومشارفته نحو ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَقْنِ أَجَلَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣١]، «أي فشارفن انقضاء العدة»^(٢).

٤- وقد يطلق الفعل والمقصود به ارادته «واكثر ما يكون ذلك بعد اداة الشرط نحو ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨] ﴿وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة: ٦] ﴿وَإِذَا قَضَيْتُمْ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ﴾ [آل عمران: ٤٧] ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٤٢]... وفي الصحيح: إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل»^(٣).

والمعنى إذا اردت قراءة القرآن فاستعد بالله، وإذا اردتم القيام الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم، والآ كان الغسل بعد القيام إلى الصلاة والاستعاذة بعد قراءة القرآن، وهو غير مراد، ولا يصح.

٥- قد يجمد الفعل الماضي للدلالة على معنى معين كالاستثناء كما في خلا وعدا، وللدلالة على النفي، نحو (قلما سرت) وقد يراد بذلك السير القليل، وقد يراد به نفي السير^(٤)، والتعجب كما في قوله تعالى ﴿كَثُرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]. والملح، والذم، نحو نعم وبش وساء، وغير ذلك من المعاني.

(١) أمالي ابن السجري (١/ ٢٦٠-٢٦١).

(٢) مغني اللبيب (٢/ ٦٨٨).

(٣) مغني اللبيب (٢/ ٦٨٩).

(٤) انظر الاصول لابن السراج (٢/ ١٧٦).

الفعل المضارع

معنى المضارعة المشابهة، ويعنون بالمضارعة مشابهة الفعل المضارع للأسماء، فالمقصود بالفعل المضارع، الفعل المشابه للاسم.

ويعقد النحاة بينهما أوجهاً من المشابهة لنا بصدد ذكرها الآن.

أزمنتها:

يدل الفعل المضارع على أزمنة متعددة، أشهرها:

١- الدلالة على الحال والاستقبال نحو (هو يكتب) و(هو يقرأ) فقد يحتمل أن يقصد به الحال والاستقبال جاء في (المقتضب): «تقول: (زيد يأكل) فيصلح أن يكون في حال أكل وإن يأكل فيما يستقبل»^(١).

وجاء في (المفصل): «ويشترك فيه الحاضر والمستقبل»^(٢).

٢- دلالة على الحال تنصيهاً: وذلك في مواطن منها:

أ- إذا اقترن بظرف يدل على الحال كالآن والساعة والحين^(٣)، نحو (هو يقرأ الآن) و(هو يكتب الساعة).

ب- إذا دخلت عليه لام الابتداء: نحو قوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ﴾ [العلق: ٦، ٧] وهذا رأي الكوفيين وذهب إليه الأكثرون^(٤).

واعترض ابن مالك على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤] وقوله: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣] فالفعْلان يفيدان الاستقبال.

وأجيب أنه نزل المستقبل منزلة الحاضر المشاهد^(٥).

(١) «المقتضب» (٢/٢).

(٢) «المفصل» (١٣٧/٢).

(٣) شرح الرضي على الكافية (٢/٢٥٦)، «الجمع» (٨/١).

(٤) شرح الرضي على الكافية (٢/٢٥١)، وانظر «الجمع» (٨/١)، «المعني» (٢٢٨/١).

(٥) «المعني» (٢٢٨/١).

وهو نحو ما مر في تنزيل المستقبل منزلة الماضي، نحو: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الزمر: ٧١] و﴿وَتُفَيِّحُ فِي الصُّورِ﴾ [الزمر: ٦٨].

ويدو لي أنها تفيد التوكيد كما يقول البصريون، أما تخصيصها المضارع بالحال ففيه نظر لما ورد في القرآن الكريم من دلالة على الاستقبال معها.

وصرفه إلى الحال في الآية يحتاج إلى دليل، وكما هو الحال في دخولها على المستقبل مع غير الفعل المضارع نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرًّا﴾ [الكهف: ٨]، وقوله ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الصَّالُونَ الْمُكَذِّبُونَ لَا تَكُونُ مِن شَجَرٍ مِّن زُقُورٍ﴾ [الواقعة: ٥١، ٥٢].

جـ- ففيه بـ (ليس) أو (ما) أو (إن) عند الإطلاق نحو (ما خالد يكتب) و(ليس علي يقرأ)^(١) فإذا كانت هناك قرينة تصرف الفعل المضارع إلى غير الحال، كان ذلك بحسبها. نحو:

وليس يكون الدهر ما دام يذبل^(٢).

و(ما محمد يسافر غدا). ومثله في غير المضارع (ليس خلق الله مثله) و﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] وقوله ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ﴾ [الأنفطار: ١٦].

٣- دلالة على الاستقبال تنصبصاً. وذلك في مواطن منها:

أ- إذا اقترن بظرف يدل على المستقبل^(٣) نحو غداً أو بعد يومين ويوم القيامة نحو (يقضي الله بين عباده يوم القيامة).

ب- النصب: فإن الناصب يصرف الفعل إلى الاستقبال، نحو (ارغب في أن تزورني). جاء في (الهمع): «ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع إلى الاستقبال»^(٤). وجاء فيه: «النواصب من مخلصات المضارع للاستقبال»^(٥).

(١) انظر «الهمع» (٨/١)، «شرح الرضي على الكافية» (٢٥٦/٢).

(٢) «الهمع» (٨/١).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢٥٦/٢)، «الهمع» (٨/١).

(٤) «الهمع» (٦/٢).

(٥) «الهمع» (٩/٢).

وجاء في (المقتضب) أن «حروف النصب إنما معناه من مالم يقع»^(١).

وقال ابن الناطم: «فلو كان المضارع بمعنى الحال وجب رفعه لأن فعل الحال لا يكون المرفوعاً»^(٢).

وليس معنى هذا أن كل فعل مرفوع هو يدل على الحال، ولا كل فعل مستقبل يكون منصوباً، بل قد يكون المرفوع لغير الحال، وقد يكون الفعل المستقبل غير منصوب، نحو (سيحاسب الله الخلق).

ج- إذا دخل عليه حرف تنفيس^(٣) وهو السين أو سوف نحو ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ٥٦]. وقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [النساء: ٥٧].

د- إذا دخلت عليه نونا التوكيد^(٤) كقوله تعالى ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ﴾ [الفتح: ٢٧] وقوله ﴿لَتَسْفَعَنَّهُ الرَّحْمَةُ﴾ [العلق: ١٥].

هـ- إذا دخلت عليه أداة شرط^(٥) نحو ﴿إِنْ يَشَأْ يُرْسِلْهُ﴾ [الإسراء: ٥٤] (إن ترزني أكرمك) إلا (لو) الشرطية^(٦) فإنها موضوعة للشرط في الماضي نحو (لو زارني لآكرمه).

وهذا هو الغالب. ومن غير الغالب قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمِعْتَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣] وقوله: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠] فهذا يحتمل الماضي والاستقبال.

و- بعد (لو) المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم: ٩]^(٧). وذهب بعضهم إلى أنها لا تخصص المضارع بالاستقبال، بدليل قوله تعالى: ﴿يَوْمَ أَحَدَهُمُ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]^(٨).

(١) «المقتضب» (١١/٢).

(٢) «شرح ابن الناطم» (٢٧٦).

(٣) «شرح الرضي» (٢٥٧/٢)، «الهمع» (٨/١).

(٤) «شرح الرضي» (٢٥٧/٢)، «الهمع» (٨/١).

(٥) «شرح الرضي» (٢٥٧/٢)، «الهمع» (٨/١).

(٦) «شرح الرضي» (٢٥٧/٢).

(٧) «شرح الرضي» (٢٥٧/٢).

(٨) انظر «الهمع» (٨/١).

ز- بعد (هل): وهي تخصص المضارع بالاستقبال غالباً، نحو (هل تسافر؟) بخلاف الهمزة نحو (أنظنه قائماً)^(١). ومن غير الغالب قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] وقوله: ﴿قُلْ يٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَآبِ هَلْ تَقِيمُونَ مِنَّا ٓإِلَّا أَنَا۟ آمَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٥٩].

ح- إذا اقتضى طلباً كالأمر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي^(٢)، نحو: ﴿يٰٓسَيِّدُ ذُو سَعَةِ ۖ مِّنْ سَعَتِيَّ﴾ [الطلاق: ٧] و(لا تخبره)، و(ليتني أجده) و﴿لَعَلِّيْٓ أَتْلُعُ ٱلْأَسْبَاطَ﴾ [غافر: ٣٦] و﴿لَوْلَا سَخَفُ مَرْثَى ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٤٦] و﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩٢] و﴿وَٱلْوِلَدَآتُ يُرِضِعْنَ ٱلْأَوْلَآدَ ۚ ۖ هَٔؤُلَآءِ ۖ حَوَالِيْكُمْ كَآمِلِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] أي ليرضعن.

ط- إذا اقتضى وعداً أو وعيداً، نحو ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٤٠] وكقولك واعداً (أكرمك وأحسن إليك)^(٣) و(أفعل ذلك).

ي- إذا اسند إلى متوقع^(٤)، نحو (يحاسب الله عباده) و﴿أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٤٦] و(تقوم القيامة).

وغير ذلك من الصوارف إلى الاستقبال.

٤- الدلالة على حدث مستقبل بالنسبة إلى حدث مستقبل قبله وذلك نحو قولك (سأذهب إليه وقد امتلأ المجلس بالحضور وأرد عليه) فالذهاب يكون بعد امتلاء المجلس، وكلاهما مستقبل.

٥- دلالة على المضى وذلك في مواضع منها:

أ- إذا اقترن بـ (لم) أو (لما)^(٥) نحو: ﴿فَلَمَّ تَقَاتَلْتُمُ وَلَكِنَّ ٱللَّهَ فَلَّهَمُّهُ﴾ [الأنفال: ١٧] وقوله: ﴿وَلَكِنَّ قَوْلُوا۟ ٱسْتَلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]. وقد اجتمعنا في قوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ [يونس: ٣٩].

ب- إذا دخلت عليه (لو) الشرطية، نحو: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلُمِهِۦ لَفَنَدُوا۟ ۚ ۖ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَالِيهِمْ فَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦ ۚ﴾

(١) «المغني» (٣٥٠/٢)، «الإيضاح للقرظيني» (١٣٢/١).

(٢) «شرح الرضي» (٢٥٦/٢)، (٤٤٦)، «الهمع» (٨/١).

(٣) «شرح الرضي» (٢٥٧/٢)، «الهمع» (٨/١).

(٤) «شرح الرضي» (٢٥٦/٢).

(٥) «شرح الرضي» (٢٥٧/٢)، «الهمع» (٨/١).

[النحل: ٦١] وهو غالب^(١).

ج- إذا دخلت عليه (إذ)^(٢)، نحو: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] أي قلت. وقوله: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ﴾ [الأنفال: ٣٠] أي مكر.

د- إذا دخلت عليه (قد) التقليلية، نحو (قد اترك القرن مصفراً أنامله) بخلاف ما إذا لم تكن للتقليل^(٣).

وقد تأتي لغير المضي نحو (قد يشفى المريض).

هـ- إذا دخلت عليه (ربما): يقول النحاة لأنها مختصة بالدخول على الفعل الماضي فإذا دخلت على المضارع صرفت معناه الى المضي، وذلك كقول الشاعر^(٤):

ربما تكره النفوس من الأمر له فرجة كحل العقال

وجعلوا من ذلك قوله تعالى ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] والظاهر أنها ليست مختصة بالمضي، بل قد تدخل على المضارع في المعنى^(٥)، فقوله (ربما تكره النفوس) ليس نصاً في المضي، بل هو يحتمل الاستمرار والدلالة على الحقيقة، وكذلك قوله تعالى ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ يحتمل الاستقبال والله أعلم.

و- إذا وقع المضارع حالاً عاملاً فعل ماض^(٦)، نحو (أقبل خالد يضحك) ونحو (فقدم الملك آنذاك يسعى الغلمان بين يديه).

ز- حكاية الحال الماضية: والمقصود بحكاية الحال الماضية أن تعبر عن الحدث الماضي بما يدل على الحاضر استحضاراً لصورته في الذهن كأنه مشاهد مرئي في وقت الاخبار، وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَإِذْ يَخِيتِلُكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ بِدَيَّانٍ أُنْتَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩] فسوم فرعون بني إسرائيل سوء العذاب وتذبيح الأبناء أحداث

(١) «شرح الرضي» (٢٥٧/٢)، «الهمع» (٨/١).

(٢) «شرح الرضي» (٢٥٧/٢)، «الهمع» (٨/١).

(٣) «الهمع» (٨/١) وانظر «المغني» (١٧٤/١) - البيت (قد اترك القرن) عنده للتكثير وهو أولى.

(٤) «شرح الرضي» (٢٥٧/٢)، «الهمع» (٨/١).

(٥) انظر «المغني» (١٣٧/١).

(٦) «الهمع» (٩/١).

ماضية، غير أنه عبر عنها بالفعل الذي يدل على الحال وهو المضارع فقال (يسومونكم) و(يذبحون) وذلك لقصد احضار مشهد التعذيب أمام العين، فكأنك تشاهد آل فرعون بأيديهم الممدى يذبحون الأبناء.

ومثله قوله تعالى ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة: ٩١] فالقتل حصل فيما مضى الا ترى الى قوله ﴿مِنْ قَبْلُ﴾ ولكنه عبر عنه بالفعل المضارع استحضاراً لهذه الصورة الشيعة من قتل أنبياء الله، فخلع على المشهد صورة الحياة والحركة بجعله ماثلاً أمام عين الراي.

جاء في (المغني): «انهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصداً لاحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الاخبار... ومثله ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُبْرِئُ سَحَابًا﴾ [فاطر: ٩] قصد بقوله سبحانه وتعالى ﴿فَتُبْرِئُ﴾ احضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب تبدو أولاً قطعاً، ثم تتضام متقلبة بين أطوار، حتى تصير ركاماً»^(١).

وجاء في (البرهان): «قوله ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩] أي (فكان) استحضاراً لصورة تكوُّنه. وقوله ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مِثْلِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠٢] أي ماتلئت... وقوله ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوا أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ﴾ أي فلم قتلتم؟»^(٢).

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]: «فان قلت: هلا قيل: وفريقاً قتلتم؟

قلت: هو على وجهين: أن تراد الحال الماضية، لأن الامر فظيع فأريد استحضاره في النفوس وتصويره في القلوب.

وان يراد وفريقاً تقتلونهم بعد لانكم تحومون حول قتل محمد ﷺ لولا أنني أعصمه منكم»^(٣). ونحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أُنزِلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِغُ الْأَرْضَ مُخْضَرَةً﴾ [الحج: ٦٣] «فعبّر بالماضي ثم قال ﴿فَتَصْبِغُ الْأَرْضَ مُخْضَرَةً﴾ فعدل عنه الى المضارع ارادة لتصوير اخضرارها في النفس، وعليه قول ابن معدي يكره يصور شجاعته وجرأته:

(١) «المغني» (٢/٦٩٠).

(٢) «البرهان» (٣/٣٧٣).

(٣) «الكشاف» (١/٢٢٦).

فإنني قد لقيت القرن أسمى بسهب كالصحيفة صححان
فأخذه فأضربه فيهوي صريعا لليدين وللجيران^(١)

ح- وربما أفاد المضارع المضي في غير ذلك، وذلك نحو قوله:
إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار
فقوله (إن يقتلوك) يفيد المضي، وذلك أن هذا الشعر قيل في رثاء يزيد بن المهلب.
ونحوه قوله:

فإن يهلك بئني فليس شيء على شيء من الدنيا يدوم
فقوله (إن يهلك) يفيد المضي، لأنهم قد هلكوا بدليل قوله:

كان الليل مجسوس دجاء فأولاه وآخره مقيم
لمهلك فتية تركوا إياهم واصغر مابه منهم عظيم

ومن دلالة على المضي في غير الشرط، قول فارة بنت شداد ترثي أخاها مسعودا:^(٢)
يعاين بكّي لمسعود بن شداد بكاء ذي عبرات شجوه بادي
من لا يذاب له شحم السديف ولا يجفو العيال إذا ما ضنّ بالزاد
ولا يحل إذا ما حل منتبذاً يخشى الرزية بين الماء والباد
هو الفتى يحمد الجيران مشهده عند الشتاء وقد هموا باخمداد
وكل هذه الأفعال تفيد المضي.

ومن دلالة على المضي في غير ما مر نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي
أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعِفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَبِعَظَمَةِ اللَّهِ فَنُهَاجِرُوا فِيهَا﴾
[النساء: ٩٧] فهم لم يهاجروا، وقوله ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾
[الحج: ٤٦] فهم لم يعقلوا بقلوبهم، فزمن (تهاجروا) و(تكون لهم قلوب) هو الماضي غير

(١) «حاشية ابن المنير على الكشف» (١/٢٢٦) وانظر دلائل الإعجاز (١٦٠).

(٢) انظر «الامالي للقبالي» (٢/٣٢٤).

أنه لا يصح إبدال الفعل الماضي بهذين الفعلين، لأن المعنى سيتغير، ذلك أن المعنى في المضارع هنا عدم الحصول، والمعنى في الماضي يفيد الحصول، فإنه لو قال (ألم تكن أرض الله واسعة فهاجرتم) لكان معنى ذلك أن الهجرة حصلت، وكذلك لو قال (أفلم يسيروا في الأرض فكانت لهم قلوب) لكان المعنى أنهم ساروا وكانت لهم قلوب يعقلون بها.

ونظير ذلك قوله تعالى ﴿ أَفَلَمْ تَكُنْ مِّنَ الَّذِينَ قَالُوا هَاجِرُونَ ﴾ [البجانب: ٣١] فإنه أثبت لهم الاستكبار، وكذلك قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَكُنْ مِّنَ الَّذِينَ قَالُوا هَاجِرُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٠٥] فقد أثبت لهم التكذيب، ونحوه قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ يَوْمَ قَالَ لَوْلَا إِلَهُكُم مِّن دُونِي فَذَلِكُمُ الَّذِي كَفَرْتُم بِإِلَهِكُمْ فَذَلِكُمُ الَّذِي كُنتُم تَعْبُدُونَ ﴾ [الشعراء: ١٨] فقد أثبت التوبة واللبث فيهم.

ولو عطف بالفعل المضارع، لكان أيضا تقريراً معناه الإثبات، وذلك نحو قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَسْتَحِذُوا عَلَيْهِمْ وَتَمَنَعْتُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النساء: ١٤١] فلاستحواذ والمنع كلاهما حاصلان، وقوله ﴿ أَلَمْ تَأْتِكُم مِّنَ الشَّجَرِ أَوَّلَ لَحْمًا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكَا عَدُوًّا مُّبِينًا ﴾ [الأعراف: ٢٢] فالنهي والقول حاصلان. وقوله: ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ [الروم: ٩]، فهم ساروا ونظروا عاقبة الذين من قبلهم، ونحوه أن تقول (ألم تشتمني فضررتني) بالعطف فإن الضرب والشتم حاصلان، وعلى ذلك يكون معنى قولك (ألم يعنك فتعينة) بالنصب أن الاعانة بعد الفاء لم تحصل، فإن أحدهما أعان والآخر لم يعن، وإن معنى قولك (ألم يعنك فأعنته) أن الاعانة حصلت منهما جميعاً، وكذلك إذا قلت (ألم يعنك فتعنته) بالعطف وهذه الازمنة كلها ماضية.

٦- الاستمرار التجديدي: وذلك كقوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ ﴾ [البقرة: ٢٤٥] وكقوله ﴿ رَبِّيَ الَّذِي يُعَيِّدُ وَيُفْسِدُ ﴾ [البقرة: ٢٥٨] وقوله ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالسَّمَسِ مِنَ الْمَشْرِقِ ﴾ [البقرة: ٢٥٨] وقوله ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمَالِ نُؤْتِي الْمَالِكَ مَن تَشَاءُ وَنَنْزِعُ الْمَالِكَ مِمَّن تَشَاءُ وَنُعِصُّ مَن تَشَاءُ وَنُؤْذِلُّ مَن تَشَاءُ الْعَمَرَ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ نُؤْتِيكَ الْيَتَامَىٰ فِي النَّهَارِ وَنُؤْتِيكَ الْيَتَامَىٰ فِي اللَّيْلِ وَنُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَنُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَن تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [آل عمران: ٢٦] فهذه الاحداث تتكرر باستمرار.

٧- الدلالة على الحقيقة من حيث هي غير مقيدة بزمن، وذلك كقوله تعالى ﴿ وَإِنَّ مِّنَ الْجِبَارَةِ لَمَّا بَسْفَرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّهَا لَمَّا يَسْفَرُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ ﴾ [البقرة: ٧٤] وكقوله ﴿ فَمِنْهُمْ مَّن يَمُوتُ عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَّن يَمُوتُ عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَّن يَمُوتُ عَلَى أُنْفٍ ﴾ [النور: ٤٥] وقوله ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾

[البقرة: ٢٠٤] وقوله ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوَّلِيَاءُ لَهُمُ الظُّلُمَاتُ يُخْرِجُهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧] ونحو قولنا (الإنسان يعجز) و(الحي يهرم) ونحو ذلك.

٨- الدلالة على أن الفعل حاصل وهو مستمر لم ينقطع، وذلك إذا سبق بفعل دال على الاستمرار نحو (لا يزال) و(لا يبرح) نحو (لا يزال يكتب) أي هو يكتب وهو مستمر على ذلك ونحو قوله تعالى ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّىٰ تَرُدُّوكُم مِّن دِينِكُمْ إِن أَسْتَطَعُوا﴾ [البقرة: ٢١٧] أي هم قاتلوكم وسيقتلون كذلك (حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا). ونحو (هو يبقى يدرس) وقد بينا الفرق في باب الفعل الماضي بين (لا يزال) و(يبقى) في الدلالة على الاستمرار فلا داعي لاعادته.

٩- مقارنة حصول الفعل: وذلك نحو قولهم (يكاد المريب يقول خذوني) وقوله تعالى ﴿يَكَادُ زَيْنَابٌ يُجْهَىٰ﴾ [النور: ٣٥] وقوله ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ [الحج: ٧٢] وقوله ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ﴾ [القلم: ٥١] وقول الشاعر:

يسوسك من فمر من منيته في بعض غراته يوافقها

١٠- تلبس حصول الفعل بوقت من الاوقات، نحو (يمسي العامل متعباً ويصبح مستريحاً).

١١- الدلالة على الدخول في زمن معين، وذلك نحو قوله تعالى ﴿فَبَحْنُ اللَّهِ حِينَ تُصَوِّرُونَ وَحِينَ تُصَيِّحُونَ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾ [الروم: ١٧-١٨] فمعنى (تصيحون) تدخلون في وقت الصبح ومعنى (تظهِرون) تدخلون في وقت الظهور.

١٢- تقليل حصول الفعل، وذلك إذا سبق الفعل المضارع بما يدل على التقليل وذلك نحو قولك (قد يصدق الكذوب) ونحو (قلما اراه).

استعماله:

١- يستعمل الفعل المضارع للدلالة على معناه، وهو وقوع الحدث في الحال أو في المستقبل، وهذا هو الأصل نحو (ادرس كل يوم) و(أنا أقوم بواجبي).

٢- قد يخرج الى الانشاء وذلك كما في الدعاء، نحو ﴿يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩٢] و(يرحمك الله).

والأمر، نحو ﴿وَالْمَطْلَقَتُ يَرِيضَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أي ليربصن. ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣] أي ليرضعن، وقد أخرج الأمر

مخرج الخبر للدلالة على أنهم يفعلون ذلك امتثالاً لأمر الله، وهذا شأنهم. وهو أبلغ من صريح الأمر، ونظير هذا قولنا (تذهب الى فلان وتخبره كذا وكذا) على معنى اذهب إليه، وهو اللفظ من الأمر الصريح، إذ لا يراد أحياناً المواجهة بالأمر بل يخرج مخرج الخبر تليقاً بالسامع او اكراماً له، جاء في (شرح شذور الذهب) في قوله تعالى ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْزِقْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وقوله ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] «وهذان الفعلان خبريان لفظاً، طليبان معنى، ومثلهما (يرحمك الله)، وفائدة العدول بهما عن صيغة الأمر التوكيد، والاشعار بانهما جديران بأن يتلقيا بالمسارعة، فكأنهن امتثلن فهما مخبر عنهما بموجودين^(١)».

والنهي، نحو قوله تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤] بمعنى لا تسفكوا، ونحو (لا يكره المرء في الدين) بالرفع، ومعناه النهي أي لا تتركوا، وقد أخرج مخرج الخبر للدلالة على أن هذا هو الوضع الطبيعي وان هذا هو الذي يحصل، جاء في (الكشاف) في قوله تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]: «لا تعبدون- اخبار في معنى النهي كما تقول: تذهب الى فلان تقول له كذا، تريد الأمر وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي لأنه كأنه سورع الى الامتثال والانتفاء فهو يخبر عنه^(٢)».

جاء في (البرهان): «وقال النووي في شرح مسلم في باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها وقوله ﷺ (لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يسوم على سوم أخيه) هكذا هي في جميع النسخ (ولا يسوم) بالواو (ولا يخطب) بالرفع وكلاهما لفظ الخبر والمراد به النهي، وهو أبلغ في النهي، لأن خبر الشارع لا يتصور وقوع خلافه، والنهي قد يقع مخالفته، فكأن المعنى: عاملوا هذا النهي معاملة خبر الحتم^(٣)».

٣- يستعمل للدلالة على مشاركة وقوع الفعل كما مر في الماضي، نحو قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٤٠] أي والذين يشارفون الموت، وترك الأزواج يوصون وصية^(٤).

٤- ارادة الفعل نحو (متى تقم الى الصلاة فتوضاً) والمعنى متى اردت القيام الى الصلاة والا كان الوضوء بعد القيام الى الصلاة، ونحو (متى تقرأ القرآن فاستعذ بالله) أي اذا اردت ذلك.

(١) «شرح شذور الذهب» (٦٩) وانظر «البرهان» (٢/ ٣٢٠).

(٢) «الكشاف» (١/ ٢٢٤).

(٣) «البرهان» (٣/ ٣٥٢).

(٤) «المعني» (٢/ ٦٨٨).

حروف النصب

أن

وهي حرف مصدري^(١) يدخل على الفعل الماضي، نحو ﴿أَفَضَرِبْ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُتْرَفِينَ﴾ [الزخرف: ٥] وعلى الأمر، نحو (ناديته بأن احضر). ويدخل على الفعل المضارع فينتصب بعده ويصرفه إلى الاستقبال^(٢)، شأن النواصب الأخرى^(٣).

جاء في (المقتضب): «فمن هذه الحروف - يعني الحروف التي تنصب الافعال - (أن) وهي والفعل بمنزلة مصدره، إلا أنه مصدر لا يقع في الحال إنما يكون لما لم يقع إن وقعت على مضارع، ولما مضى إن وقعت على ماض»^(٤).

وجاء فيه أيضا: «ولا تقع مع الفعل حالا، لأنها لما لم يقع في الحال، ولكن لما يستقبل»^(٥).

تقول: «(كتبت إليه أن لا تقل ذلك، وكتبت إليه أن لا يقول ذلك، وكتبت إليه أن لا تقول ذلك، فأما الجزم فعلى الأمر، وأما النصب فعلى قولك لثلا يقول ذلك، وأما الرفع فعلى قولك: لأنك لا تقول ذلك، أو بأنك لا تقول ذلك، تخبره بأن ذا قد وقع من أمره»^(٦).

وجاء في (معاني القرآن) للفراء، في قوله تعالى: ﴿ءَايَتُكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ﴾ [آل عمران: ٤١]: «إذا أردت الاستقبال المحض نصبت (تكلم) وجعلت (لا) على غير معنى (ليس)، وإذا أردت: آيتك أنك على هذه الحال ثلاثة أيام رفعت فقلت: أن لا تكلم الناس، ألا ترى انه يحسن أن تقول: آيتك أنك لا تكلم الناس ثلاثة أيام، إلا رمزا»^(٧).

(١) سبق أن رجحنا أنها في نحو (عسى محمد أن يقدم) ليست مصدرية بل هي للاستقبال فقط.

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢٦٢).

(٣) انظر «الهمع» (٢/٦، ٢/٩)، «الرضي على الكافية» (٢/٥٧).

(٤) «المقتضب» (٢/٦).

(٥) «المقتضب» (٢/٣٠).

(٦) «سيويه» (١/٤٨١).

(٧) «معاني القرآن» (١/٢١٣).

وتقع بعد لفظ دال على معنى غير اليقين^(١)، نحو أرجو، واخاف، وأخشى، وأطمع، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢].

أما الداخلة بعد أفعال اليقين والمنزلة منزلتها، فهي أن المخففة من الثقيلة نحو (علمت أن لا يقدم) برفع يقدم، ولا يصح نصبه، لأنها بعد فعل دال على اليقين.

جاء في (الكتاب): «وذلك قد علمت أن لا يقول ذلك، وقد تيقنت أن لا تفعل ذلك كأنه قال أنه لا يقول وانك لا تفعل، وليست (أن) التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع، لأن ذا موضع يقين وإيجاب»^(٢).

وجاء في (المقتضب): «أما ما كان من العلم فإن (أن) لا تكون بعده إلا ثقيلة، لأنه شيء قد ثبت واستقر وذلك قولك: (قد علمت أن زيدا منطلق) فإن خففت فعلى ارادة التثقيل والإضمار، تقول: قد علمت أن سيقوم زيد ترد أنه سيقوم زيد»^(٣).

وقد تجيء الناصبة بعد العلم على أن لا يراد به اليقين، وذلك نحو قولك: (ما اعلم إلا أن تخبره) بالنصب، أي لا أرى إلا أن تخبره.

فإذا قلت (ما أعلم إلا أن تخبره) بالرفع كان المعنى أنا أعلم أنك تخبره، فبالنصب يكون المعنى أنك ترى ضرورة اخباره، وبالرفع يكون المعنى أنك تعلم أنه يخبره أي هو قائم باخباره فعلا، فبالنصب هو لم يخبره، وبالرفع هو يخبره.

قال سيويه: «وتقول: ما علمت إلا أن تقوم وما أعلم إلا أن تأتيه إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئا كائنا البتة، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة كما تقول: أرى من الرأي أن تقوم، فأنت لا تخبر أن قياماً ثبت كائناً، أو يكون فيما يستقبل البتة، فكأنه قال: لو قمتم. فلو أراد غير هذا المعنى لقال: ما علمت إلا أن سيقومون»^(٤).

غير أن الذي يبدو لي أنها تصرف زمن الفعل المضارع الى الاستقبال غالباً، كما سبق أن قلت في موطن سابق، وقد تأتي لغير الاستقبال، وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَمَا تَقْصُومُوهُمْ إِلَّا أَنْ

(١) «المعني» (٢٧/١-٢٨)، «الهمع» (٢/٢) وانظر سيويه (٤٨١/١).

(٢) «كتاب سيويه» (٤٨١/١).

(٣) «المقتضب» (٣/٧ و ٣/٣٠) وانظر «المعني» (٣٠/١)، التسهيل (٢٢٨)، «الهمع» (٢/٢).

(٤) «كتاب سيويه» (٤٨٢/١) وانظر الجمل للزجاجي (٢٠٦).

يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَظِيمِ الْحَمِيدِ [البروج: ٨] فإنهم مؤمنون في الحال، ولا يراد به الاستقبال. ونحو قوله: ﴿أَنْفَتُلُونَ رِجَالًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨] وهو يقولها مستديماً لها. ونحو قوله ﴿يُخْرِجُونَ الرُّسُولَ وَإِنَّا لَهُم بِاللَّهِ بِرِيكُمْ﴾ [المتحنة: ١] وقوله ﴿تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُبْفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢] وهم لا يجدون في الحال، وقد يجدون في المستقبل، وغير ذلك من الآيات الكثيرة.

وقد ذهب قسم من النحاة الى أنها قد تأتي للتعليل، نحو قوله تعالى:

﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢] وقوله: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ﴾ [النساء: ١٧٦] وقوله: ﴿وَالْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَايَا أَنْ يَخْبِتَ يَكُمُ﴾ [النحل: ١٥].

جاء في (المقتضب): «والحذف مع (ان) وصلتها مستعمل في الكلام لما ذكرت لك من انها علة لوقوع الشيء^(١)».

وجاء في (الهمع) في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيتَ بِهِمْ وَصَافَكَ﴾ [العنكبوت: ٣٣]، «وقال الأستاذ أبو علي دخلت (يعني أن) منهية على السبب، وأن الإساءة كانت لاجل المحي، لأنها قد تكون للسبب في قولك (جئت أن تعطي) أي للاعطاء».

قال أبو حيان وهذا الذي ذهب إليه لا يعرف كبراء النحويين^(٢).

وقد ذكر الزركشي في (البرهان) من حروف العلة اللام وكى وأن^(٣).

والجمهور لا يرون أنها تأتي للتعليل بل يتأولون ذلك.

وللنحاة فيما ورد منها للتعليل، ثلاث طرائق مشهورة.

الأولى: رأي البصريين وهو تقدير محذوف نحو كراهة، أو مخافة، أو حذار، وما إلى ذلك مما يستقيم به المعنى، ففي قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ﴾ [النساء: ١٧٦]، يقدرون كراهة أن تضلوا وكذلك في نحو قوله ﴿وَالْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَايَا أَنْ يَخْبِتَ يَكُمُ﴾ [النحل: ١٥].

(١) «المقتضب» (٢١٤/٣).

(٢) «الهمع» (١٨/٢).

(٣) «البرهان» (٩٦-٩٢/٣).

الثانية: رأي الكوفيين وهو أنها تكون بمعنى (لثلا) وذلك نحو قوله تعالى ﴿يَبْتَغِي اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضْلُوا﴾ [النساء: ١٧٦] أي لثلا تضلوا، وقوله ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسًا أَنْ يَنْبِتَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] أي لثلا تميد بكم.

أو يكون ذلك على تقدير لام محذوفة قبل (أن) و(لا) بعدها^(١).

الثالثة: تقدير لام التعليل، وذلك في نحو ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [المنحة: ١] وقوله: ﴿وَمَا نَقْمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [البروج: ٨] وقوله ﴿أَنْفَقْتُمْ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨]^(٢).

والحق أنها تأتي للتعليل، وذلك لأن ذكرها يؤدي في التعليل معنى لا يؤديه حذفها واستبدال غيرها بها أحيانا، وأنه قد يضعف أحيانا تخريجها على الطرائق المشهورة، وذلك نحو قوله تعالى ﴿أَنْ تَصِلَ إِحْدَهُمَا فَتُكْرِمَ إِحْدَهُمَا أَوْ تُكْرِمَ الْآخَرَ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ونحو قولهم (أعددت هذه الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه بها).

فإنه لا يصح تقدير (كراهة أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى)، وذلك لأن (تذكر) معطوف على (أن تضل) فيكون المعنى على هذا كراهة التذكير أيضا، لأن المعنى (كراهة الضلال فالتذكير) ومثل ذلك قولك: (إني أكره أن تأتيني فأردك) أي تكره إتيانه فردّه، ومعنى ذلك أنك تكره الاتيان والردّ جميعاً.

ومثل هذا قولهم (أعددت هذه الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه بها) فإذا قدرت: مخافة أن يميل الحائط فأدعمه بها، كان المعنى مخافة ميلان الحائط والدعم، فالميلان مخوف والدعم مخوف أيضا لأنه معطوف عليه.

والزمخشري قدرها (إرادة أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى) فيكون الضلال على هذا مرادا، وقد اعترض الزمخشري عن ذلك بقوله: «لما كان الضلال سببا للاذكار والاذكار مسببا عنه وهم ينزلون كل واحد من السبب والمسبب منزلة الآخر لالتباسهما واتصالهما كانت إرادة الضلال المسبب عنه الاذكار إرادة للاذكار، فكأنه قيل: إرادة أن تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت، ونظيره قولهم (أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه) و(أعددت

(١) انظر «المعني» (٣٦/١)، «الهمع» (١٩/٢)، «البرهان» (٩٧/٣).

(٢) انظر «المعني» (٣٦/١)، «الكشاف» (٢١٩/٣، ٥١/٣).

السلاح أن يجيء عدو فأدفعه»^(١).

وجعل الضلال مراداً لله لا ينفك عن ضعف، ثم انه لا يؤدي شيء آخر مؤداها في التعليل فانك إذا ابدلت المصدر الصريح بها على تقدير الزمخشري، رأيت أنه لا يؤدي المعنى المقصود، فلو قلت (لارادة الضلال فالتذكير) لم يؤد المعنى كما هو ظاهر.

وكذا اذا قدرت (لثلا) فإن المعنى يكون غير مستقيم أيضاً، فإذا قلت (لثلا تضل أحدهما فتذكر احدهما الاخرى) كان المعنى أن سبب التذكير عدم الضلال، لأن الضلال منفي، وكذا قولهم (اعدت هذه الخشبة لثلا يميل الحائط فأدعمه بها) فإن المعنى يكون على ذلك أن سبب الدعم عدم الميل، أي حتى اذا لم يمل دعمته، وهو عكس المعنى المراد، في حين أن المعنى أنك تخشى ميلان الحائط، فأعدت له الخشبة حتى إذا مال دعمته بها.

جاء في (المقتضب): «اعدت هذا أن يميل الحائط فأدعمه، ولم يعدوه طلباً لأن يميل الحائط ولكنه أخبر بعله الدعم، فاستقصاء المعنى إنما هو: أعدت هذا، لأن ان مال الحائط دعمته»^(٢).

أو يكون العطف بقصد النفي، كالمعطوف عليه، نحو قولك: (لثلا تنهأ وتزجره) أي ولثلا تزجره، فيكون المعنى غير مستقيم أيضاً، لأن الفعلين منفيان، فيكون المعنى في الآية لثلا تضل فلا تذكر، وهو عكس المراد.

وعلى هذا فالتوجيهان باطلان أو ضعيفان.

جاء في (البرهان): «فإن قيل: كيف يستقيم الطريقان في قوله «أن تضل أحدهما فتذكر إحدهما الأخرى» فإنك إذا قدرت (لثلا تضل إحدهما) لم يستقم عطف (فتذكر) عليه. وإن قدرت (حذار أن تضل أحدهما) لم يستقم العطف أيضاً لأنه لا يصح أن تكون الضلالة علة لشهادتهما.

قيل: بظهور المعنى يزول الاشكال، فإن المقصود اذكار احدهما الاخرى اذا ضلت ونسيت، فلما كان الضلال سبباً للذاكر، جعل موضع العلة..

تقول: (اعدت هذه الخشبة أن يميل الحائط فادعمه بها) فإنما أعددتها للدعم لا للميل،

(١) «الكشاف» (١/٣٠٤).

(٢) «المقتضب» (٣/٢١٥)، وانظر «مسيره» (٤٣٠).

واعدت هذا الدواء أن أمرض فأداوى به ونحوه^(١).

والطريقة الثالثة: تقدير لام التعليل، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]، و﴿أَنْقَتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨]، أي لأن تؤمنوا ولأن تؤمنوا ولأن يقول ربي الله.

وهذا التقدير صحيح مع ذكر (أن)، ولكن لا يصح تقدير اللام وحدها من دون ذكر (أن)، فلا يصح أن تقول (يخرجون الرسول وإياكم لتؤمنوا بالله ربكم) ولا (أنتقلون رجلاً ليقول ربي الله) مع أن اللام عندهم على تقدير (أن)^(٢) فإن قولنا (جئت لا ستفيد) تقديره عند النحاة (جئت لأن استفيد) فمعنى قولنا: (يخرجون الرسول وإياكم لتؤمنوا)، أن المخاطبين والرسول غير مؤمنين وانهم يخرجونهم حتى يؤمنوا. فمعناها باللام أنهم غير مؤمنين ومعناها بـ (أن): أنهم مؤمنون.

وكذلك قوله ﴿أَنْقَتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨]، فإنه لا يصح أن تقول للمعنى نفسه (أنتقلون رجلاً ليقول ربي الله) مع أن اللام على تقدير (أن) وأن من الجائز اظهارها كما يقول النحاة.

فإن المعنى بـ (أن): أنتقلونه لأنه يقول ربي الله. أي ان سبب القتل هو قوله (ربي الله) ومعناها باللام أنهم يقتلونه حتى يقولها، فمعناها بأن، أنه يقولها، ومعناها باللام، أنه لا يقولها.

فأنت ترى أن ذكر (أن) يؤدي معنى في التعليل لا يؤديه حذفها وإبدال غيرها بها.

فالذي يترجح أنها للتعليل، والله أعلم، وقد سبق شيء من هذا في موطن سابق.

زيادة (لا) بعدها:

تزداد (لا) بعد (أن) توكيدا، قال سيبويه: «وأما (لا) فتكون كـ (ما) في التوكيد واللغو، قال الله عز وجل ﴿إِنَّمَا يَتَّبِعُهُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩] أي لأن يعلم»^(٣).

ولا تأتي توكيدا إلا في الموطن الذي يؤمن اللبس فيه.

(١) «البرهان» (٩٨-٩٧/٣).

(٢) انظر «المعني» (٢١٠/١).

(٣) «كتاب سيبويه» (٣٠٦/٢).

عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ
قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلَصِينَ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ
يَتَّبَعُكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿ص: ٧١-٨٥﴾.

وبالنظر في سياق كل من السورتين يتضح سبب زيادة (لا) في الأعراف، دون سورة (ص)، فإن التوكيد في سورة الأعراف أكبر، فاقضى ذلك أن يؤتى بـ (لا) الزائدة المؤكدة، يدل على ذلك بدءه القصة في سورة الأعراف بقوله (ولقد خلقناكم)، و(لقد) مؤكدان هما اللام و(قد)، وهي أعني (لقد) جواب قسم عند النحاة، والقسم توكيد بخلاف القصة في (ص)، فإنها تبدأ بقوله: (وإذ قلنا).

ثم إن المؤكدات في قصة الأعراف أكثر (لقد، وزيادة (لا)، انك من الصاغرين، انك من المنظرين، لأقعدن، لآتينهم، لأملاّن جهنم منكم أجمعين، وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين) فناسب ذلك المعجىء بـ (لا) الزائدة المؤكدة.

ثم أن مقام السخط والغضب في قصة الأعراف أكبر، فناسب ذلك الزيادة في التوكيد والغلظة في القول، ويدل على ذلك أمور منها:

أنه طوى اسمه فلم يذكره في (الأعراف)، فقال (قال ما منعك ألا تسجد) في حين ذكر اسمه في (ص) فقال: (قال يا إبليس ما منعك أن تسجد).

ويدل على ذلك صيغة الطرد في (الأعراف) قال (فاهبط منها فما يكون لك أن تتكبر فيها فاخرج انك من الصاغرين) فقد كرر الطرد مع الصغار، (فاهبط) (فاخرج انك من الصاغرين) وكرر الطرد مرة أخرى في الآية ١٨ قائلا (قال اخرج منها مذؤوما مدحورا).

وليس كذلك في سورة (ص)، فإنه قال (قال فاخرج منها فانك رجيم وان عليك لعنتي الى يوم الدين).

ومما يدل أيضا على أن مقام السخط في قصة الأعراف أكبر، هو عدم التبسط مع إبليس في الكلام، بخلاف آيات (ص)، وإن عدم التبسط في الكلام مما يدل على السخط الكبير يدل على ذلك أنه قال في (الأعراف) ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدُ لِأَمْرِي﴾ [الأعراف: ١٢].

وقال في (ص): ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَّكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي اسْتَكَبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْغَالِينَ﴾ [ص: ٣٨].

وقال في (الأعراف): ﴿قَالَ إِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥].

وقال في (ص): ﴿قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ. إِنَّ يَوْمَ الْآزِفَةِ أَلْمُوعُونَ﴾ [ص: ٨٠-٨١]. فزاد الفاء وزاد (إلى يوم الوقت المعلوم).

وقال في (الأعراف): ﴿قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف: ١٤].

وقال في (ص): ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف: ٧٩]، فزاد (رب) والفاء.

فإنه لما كان المقام مقام تبسط في الكلام، تبسط هو أيضا بخلاف آية الأعراف، فإنه لما كان مقام سخط كبير حذف التبسط، وجعل الكلام على أوجز صورة، ولكل مقام مقال.

ثم إن القصة في (الأعراف) أطول مما هي في (ص)، فناسب ذلك زيادة (لا) أيضا فيها دون (ص).

وهناك جانب فني آخر حسن زيادة (لا) في الأعراف دون (ص)، وهو أن سورة الأعراف تبدأ بـ (المص) وقد انتبه القدامي إلى أن الحروف المقطعة التي تبدأ بها السور يكثر ترديدها في السورة بصورة أكثر وأوضح من غيرها^(١).

فناسب زيادة (لا) وهي لام والف مع السورة التي تبدأ بألف ولام، دون التي لم تبدأ بهما والله أعلم.

ثم إن جو السورة في الأعراف يختلف عنه في (ص)، مما حسن تأكيد السجود في (الأعراف) دون (ص)، فإنه من الواضح لدارس القرآن أن لكل سورة من سورته جوا معينا يسيطر عليها، ولعل الله يسر لنا فرصة البحث في هذا الموضوع.

فإن مشتقات السجود كالمسجد، والساجدين، ونحوها ترددت في سورة (الأعراف) تسع مرات بخلاف سورة (ص) فإنها لم تذكر، إلا ثلاث مرات.

فقد جاءت مشتقات السجود في الأعراف في المواطن الآتية:

١- ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ [الأعراف: ١١].

٢- ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ عَلَى السَّاجِدِ﴾ [الأعراف: ١٢].

٣- ﴿وَأَقِمْ وَجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩].

٤- ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١].

٥- ﴿وَأَلْقَى السَّحَرَةُ سِحْرَ بَيْنٍ﴾ [الأعراف: ١٢٠].

٦- ﴿وَادْخُلُوا أَبْوََابَ سَجْدَا﴾ [الأعراف: ١٦١].

٧- وختم السورة بقوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦].

في حين لم ترد مشتقات السجود في سورة (ص) إلا في هذا الموطن، وهي قوله:

١- ﴿فَقَعُوا لَهُ سَجْدِينَ﴾ [ص: ٧٢].

٢- ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ. إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ﴾ [ص: ٧٣-٧٤].

٣- ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾ [ص: ٧٥].

فقد ترددت مشتقات السجود في الأعراف في هذه القصة وحدها أربع مرات، وفي سورة (ص) ثلاث مرات.

فناسب ذلك أن يؤكد السجود في الأعراف دون (ص) والله أعلم.

اذن

إذن جواب وجزاء^(١). يقول الرجل: سأزورك، فتقول: إذن أحسن إليك، فأنت أجبت به وجعلت إحسانك إليه جزاء لزيارته، فالإحسان مشروط بالزيارة، فكانت (اذن) هنا جواباً وجزاء.

جاء في (المفصل): «يقول الرجل: أنا آتيك، فتقول: إذن أكرمك، فهذا الكلام قد أجبت به وصيرت أكرمك جزاء له على آتيانه.

وقال الزجاج: تأويلها إن كان الأمر كما ذكرت، فإني أكرمك^(٢)».

وقد تتمحض للجواب فلا يكون فيها مجازاة، وذلك نحو أن يقال لك: أنا أحبك،

(١) «كتاب سيويه» (٢/٣١٢).

(٢) «المفصل» (٢/٢١٦).

فتقول: اذن أظنك صادقا، فلا مجازاة هنا^(١).

ويتنصب بعدها الفعل المضارع بشرط تصديرها واستقباله واتصالها بالفعل^(٢).

ومعنى التصدير أن تقع في أول الجملة، نحو قولك لمن قال لك: سأزورك، إذن أكرمك، بالنصب لا غير لأنها وقعت في أول الكلام، وكان الكلام مبنياً عليها.

فإذا لم يعتمد الكلام عليها، بل كان ما بعدها من تمام ما قبلها الغيت، وذلك في ثلاثة مواضع^(٣):

الأول: أن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها، نحو (أنا إذن أكرمك) و(إني إذن أحسن إليك) فهنا يجب رفع الفعل لفوات التصدير، وذلك أنّ الفعل فيهما معتمد على ما قبلها فهو خبر لهما، ووقعت (إذن) معترضة بين المبتدأ والخبر^(٤)، كأنك قلت: أنا أكرمك إذن.

الثاني: أن يكون جزاء للشرط الذي قبلها، نحو (إن تأتني إذن أكرمك) فأكرمك مجزوم لأنه جواب الشرط، وهي معترضة بين الشرط والجواب، وليس الكلام معتمداً عليها.

الثالث: أن يكون جواباً للقسم الذي قبلها، نحو (والله إذن لأخرجن) ف (لأخرجن) جواب القسم وهي معترضة بين القسم والجواب، وقد بني الكلام على القسم، وكذلك قولك (والله إذن لا أخرج) بالرفع فلا يجوز النصب هنا لأنه جواب للقسم بخلاف ما إذا قدمتها، فقلت (إذن والله أكرمك) فإن الفعل يتنصب بعدها، وذلك لأن الكلام مبني عليها، وكان اليمين معترضاً.

جاء في (كتاب سيويه): «ومن ذلك أيضاً قولك (إن تأتني إذن آتك) لأن الفعل ههنا معتمد على ما قبل (إذن)... ومن ذلك أيضاً (والله إذن لا أفعل) من قبل أن (أفعل) معتمد على اليمين، و(إذن) لغو وليس الكلام ههنا بمنزلة إذا كانت (إذن) في أوله لأن اليمين ههنا الغالبة، ألا ترى أنك تقول إذا كانت (إذن) مبتدأة (إذن والله لا أفعل) لأن الكلام على إذن، و(والله) لا يعمل شيئاً.

(١) «المعني» (٢٠/١).

(٢) انظر «المعني» (٢١/١).

(٣) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢٦٤-٢٦٥)، «المفصل» (٢/٢١٦).

(٤) انظر «شرح شذور الذهب» (٢٩٠).

ولو قلت (والله إذن أفعل) تريد أن تخبر أنك فاعل، لم يجز كما لا يجوز (والله أذهب إذن) إذا أخبرت أنك فاعل، فقبح هذا يدل على أن الكلام معتمد على اليمين^(١). وجاء في (المقتضب): «والموضع الذي لا تكون فيه عاملة البتة قولك: (إن تأتني إذن آت) لأنها داخلة بين معمول ومعمول فيه.

وكذلك إن كانت في القسم، بين المقسم به والمقسم عليه، نحو قولك: (والله إذن لا أكرمك) لأن الكلام معتمد على القسم، فإن قدمتها كان الكلام معتمداً عليها، فكان القسم لغواً نحو (إذن والله أضربك)، لأنك تريد (إذن أضربك والله).

فالذي تلغيه لا يكون مقدماً، إنما يكون في أضعاف الكلام، ألا ترى أنك لا تقول (ظننت زيد منطلق)، لأنك إذا قدمت الظن، فإنما تبني كلامك على الشك^(٢).

فهي - كما ترى - نظرية (ظننت) وإخواتها، فكما أن (ظننت) إذا اعتمد الكلام عليها أعملت، وإذا لم بين الكلام عليها الغيت، كذلك (إذن) إذا اعتمد الكلام عليها أعملت، وإذا لم يعتمد الكلام عليها الغيت.

فإذا وقعت في أول الكلام، كان الكلام مبنياً عليها، وإذا توسطت أو تأخرت، كانت معترضة ملغاة.

جاء في (المقتضب): «اعلم أن (إذن) في عوامل الأفعال كـ (ظننت) في عوامل الأسماء، لأنها تعمل وتلغى كـ (ظننت)، ألا ترى أنك تقول: (ظننت زيدا قائماً) و(زيد ظننت قائم) إذا أردت: زيد قائم في ظني، وكذلك (إذن) إذا اعتمد الكلام عليها نصب بها، وإذا كانت بين كلامين أحدهما في الآخر عامل الغيت، ولا يجوز أن تعمل في هذا الموضع كما تعمل (ظننت) إذا قلت (زيداً ظننت قائماً) لأن عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير، لأنها لا تتصرف^(٣).

فإن كان ما قبلها واو أو فاء، جاز نصب الفعل بعدها ورفعها باعتبارين مختلفين، وذلك نحو قولك: (أنا أزورك وإذن أنفعك) فهنا يجوز في (أنفعك) الرفع والنصب، فالرفع على

(١) «كتاب سبويه» (١/٤١١-٤١٢).

(٢) «المقتضب» (١١/٢).

(٣) «المقتضب» (١٠/٢)، وانظر «كتاب سبويه» (١/٤١٠-٤١١).

أنه معطوف على (أزورك) الذي هو الخبر وكانت (إذن) معترضة كأنك قلت: أنا أزورك وأنفعك إذن، أو على أنك تنفعه الآن لا في المستقبل أي أنك قائم بنفعه، لأنها لا ينتصب الفعل بعدها إلا إذا كان مستقبلاً.

والنصب على أنه جملة مستأنفة وليست خبراً، بل هي جملة مصدرة بإذن تنوي بها نفعه في المستقبل.

جاء في (شرح ابن يعيش): «أن يكون ما قبلها واواً أو فاء فيجوز اعمالها والغاؤها وذلك قولك (زيد يقوم وإذن يذهب) فيجوز ههنا الرفع والنصب باعتبارين مختلفين، وذلك إنك إن عطفت (وإذن يذهب) على (يقوم) الذي هو الخبر، الغيت (إذن) من العمل وصار بمنزلة الخبر، لأن ما عطف على شيء صار واقعاً موقعه، فكأنك قلت: (زيد إذن يذهب) فيكون قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها لأنه خبر المبتدأ، وإن عطفته على الجملة الأولى كانت الواو كالمستأنفة، وصار في حكم ابتداء كلام، فأعمل لذلك ونصب به»^(١).

ونحوه قولك: (إن تأتني آتك وإذن أكرمك) فإن شئت رفعت (أكرمك)، وإن شئت نصبت، وإن شئت جزمته، وذلك بحسب المعنى والقصد، فالجزم على أنه معطوف على الجواب، فهو جواب مثله، والمعنى إن تأتني آتك وأكرمك إذن، فالاتيان والإكرام مشروطان باتيانها هو، وإن نصبت فليس على أنه عطف على الجواب، بل على أنه جملة مستقلة، والمعنى أنه سيكرمه في المستقبل، وليس ذلك مرتبطاً بالجواب، والمعنى أنك إن تأتني آتك ثم أخبرته بأنك ستكرمه في المستقبل، ونحوه أن تقول (من يُعِنْ ذا حاجة يعنه الله وإذن أعينك) فـ (إذن أعينك) لا تصلح جواباً للشرط، إذ لا يصح أن يقال: من يعن ذا حاجة إذن أعينك، فهي مستأنفة وحكم الفعل بعدها النصب، ونحوه (خالد سيأتي وإذن أصرفك) لأن (أصرفك) لا يصح أن يكون خبراً عن (خالد).

ونحوه (كلما زرته أحسن وفادتي وإذن أكرمه) فإن جملة (إذن أكرمه) لا تصلح جواباً لكلما لأن جوابها ماض، والمعنى ليس عليه أيضاً.

والرفع على أنها ملغاة والمعنى (إن تأتني آتك وأنا أكرمك إذن) فليس هو من باب العطف على الجواب، بل هو استئناف، ونظيره قوله تعالى ﴿وَإِنْ يُقْتَلُواكُمْ يُولَوْكُمْ الْآدْبَارَ ثُمَّ لَا

يُصْرَوْنَ» [آل عمران: ١١١] فلم يجزم (ينصرون) لأنه ليس معطوفاً على الجواب، بل هو إخبار جديد ليس مشروطاً بالمقاتلة فكأنه قال: ثم أخبركم أنهم لا ينصرون، أو يكون على إرادة الحال لا الاستقبال، والمعنى أنا قائم بإكرامك الآن.

جاء في (الكتاب): «وتقول (إن تأتني آتاك وإذن أكرمك) إذا جعلت الكلام على أوله ولم تقطعه وعطفته على الأول، وإن جعلته مستقبلاً نصبت، وإن شئت رفعتَه على قول من ألغى، وهذا قول يونس وهو حسن لأنك إذا قطعتَه من الأول فهو بمنزلة قولك (فإذن أفعل) إذا كنت مجيباً رجلاً»^(١).

وجاء في (المقتضب): «واعلم أنها إذا وقعت بعد واو أو فاء صلح الاعمال فيها والالغاء لما أذكره لك وذلك قولك (إن تأتني آتاك وإذن أكرمك) إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت، وإن شئت جزمت.

أما الجزم فعلى العطف على آتاك والغاء (إذن)، والنصب على اعمال (إذن)، والرفع على قولك (وأنا أكرمك) ثم أدخلت (إذن) بين الابتداء والفعل فلم تعمل شيئاً»^(٢).

ومعنى استقباله أن الفعل المضارع لا ينتصب بعدها إلا إذا كان مستقبلاً، شأن بقية النواصب، فإن كان للحال لم ينتصب، وذلك نحو (إذن أكتب) إذا كانت الكتابة في الحال و(إذن أظنك صادقاً).

جاء في (كتاب سيويه): «وتقول إذا حَدَّثَ بالحديث (إذن أظنه فاعلاً) و(إذن إخالك كاذباً) وذلك لأنك تخبر أنك تلك الساعة في حال ظن وخيلة، فخرجت من باب (أن) و(كي) لأن الفعل بعدهما غير واقع وليس في حال حديثك فعل ثابت... ولو قلت (إذن أظنك) تريد أن تخبره أن ظنك سيقع لنصبت، وكذلك (إذن يضربك) إذا أخبرت أنه في حال ضرب لم ينقطع»^(٣).

وجاء في (المقتضب): «وقد يجوز أن تقول (إذن أكرمك) إذا أخبرت أنك في حال إكرام لأنها إذا كانت للحال خرجت من حروف النصب لأن حروف النصب إنما معناها ما لم يقع»^(٤).

(١) «كتاب سيويه» (١/٤١٢).

(٢) «المقتضب» (١١/٢-١٢).

(٣) «كتاب سيويه» (١/٤١٢).

(٤) «المقتضب» (١٣/٢).

وجاء في (الأصول) لابن السراج: «فإن كان الفعل الذي دخلت عليه (إذن) فعلاً حاضراً، لم يجوز أن تعمل فيه لأن أخواتها لا يدخلن إلا على المستقبل، وذلك إذا حدثت بحديث فقلت: إذن أظنه فاعلاً وإذن إخالك كاذباً، وذلك لأنك تخبر عن الحال التي أنت فيها في وقت كلامك، فلا تعمل (إذن) لأنه موضع لا تعمل فيه أخواتها»^(١).

وقال ابن الناطم: «فلو كان المضارع بمعنى الحال، وجب رفعه لأن فعل الحال لا يكون إلا مرفوعاً، وذلك قولك لمن قال: أنا أحبك، إذن أصدقك»^(٢).

والمقصود باتصالها بالفعل الا يفصل بينهما فاصل، فلو قلت (إذن عبدالله يكرمك) ارتفع الفعل ولم يجوز نصبه^(٣). وأجيز الفصل بين (إذن) والفعل المضارع المنصوب بالقسم، نحو (إذن والله أكرمك)، والدعاء نحو (إذن رحمك الله أكرمك)، والدعاء نحو (إذن يازيد أكرمك)^(٤)، ولا النافية^(٥) نحو (إذن لا أذهب) وقرئ (وإذن لا يلبثوا خلافاً إلا قليلاً)^(٦).

كي

ومعناها السببية، قال تعالى: ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّيهِ كَىٰ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [القصص: ١٣] وعند النحاة أنها إذا سبقت باللام فليست حرف تعليل، بل التعليل مستفاد من اللام، وذلك نحو ﴿لَيْكُنْ لَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]، لأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل^(٧).

ويبدو لي أنها تعليلية على كل حال، سواء أفردت أم سبقت باللام، يدل على ذلك أنها لا تستعمل إلا في مقام التعليل، أما قولهم إن حرف التعليل لا يدخل على حرف التعليل فلا أراه سليماً، وذلك أن اللفظين اللذين يفيدان معنى واحداً قد يقترنان كما في التوكيد، نحو قوله تعالى ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠] فـ (كلهم) توكيد و(أجمعون)

(١) «الأصول» (١٥٣/٢-١٥٤).

(٢) «شرح الألفية» (٢٧٦).

(٣) انظر «كتاب سيوريه» (٤١٢/١).

(٤) «شرح الرضي على الكافية» (٢٦٣/٢).

(٥) «المعني» (٢٠/١).

(٦) «المفصل» (٢١٦/٢).

(٧) انظر «المعني» (١٨٢/١)، «الهمع» (٥/٢).

توكيد ونحو (جاء أخوك بنفسه) فالباء زائدة للتوكيد و(نفسه) توكيد، ونحو (جئت أنا نفسي) ونحو (لا أذهب)، وكما في التشبيه نحو (ليس كمثله شيء) فـ (الكاف) للتشبيه و(مثل) للتشبيه في قول، ونحو قول الشاعر:

فصبروا مثل كعصف مأكول

وكقولنا (هي كمثل البدر)، وهذا مثله.

ويدل على ذلك أيضاً أن كلاً من (كي) واللام مستعمل في التعليل في اللغات السامية والعربية الجنوبية.

فيقابل (كي) في العبرية Ki. ^(١) والكاف في العربية الجنوبية ^(٢)، وكذلك (اللام) فهي تدخل على المضارع في اللهجة الثمودية وفي العربية الجنوبية لتبين العلة ^(٣). فالراجح أنها للتعليل كـ (اللام).

وعلى أية حال هي لا تستعمل إلا في مقام السببية، سواء قلنا انها للتعليل أم لا، أما الخلاف النحوي في أنها جارة أو ناصبة، فهذا لا يعنيننا هنا.

لام التعليل

وهي أوسع استعمالاً من (كي) فهي تدخل على الفعل المضارع وغيره، لبيان العلة. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَدْعُوكَ لِجَزَيْكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص: ٢٥] ونحو (جئت لطلب العلم).

وعند النحاة أنه يفيد التعليل سواء اقترن بـ (كي) أم لم يقترن، أما (كي) فلا تكون حرف تعليل إلا إذا لم تقترن باللام - كما أسلفنا -.

وعند جمهور النحاة أن لام التعليل تكون بعدها (أن) مضمرة، تنصب الفعل، يجوز اظهارها وإضمارها في غير لام الجحود، فإنها مضمرة وجوباً نحو ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَهُ لِعَدَبِهِمْ وَآتَتْ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] وفي غير الفعل المسبوق بـ (لا) فإنها تظهر وجوباً، نحو

(١) «التطور النحوي» (١٣١-١٣٢).

(٢) «تاريخ العرب قبل الإسلام» (١٣٦/٧).

(٣) «تاريخ العرب قبل الإسلام» (١٣٦، ٢٠٧/٧).

﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠] ^(١).

غير أن الذي يظهر، أن التعليل باللام وحدها قد يختلف عنه إذا ذكرت معها (أَنْ) أحياناً، وذلك نحو قولنا (ما قُتِلَ إِلَّا لِأَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ) و(ما قُتِلَ إِلَّا لِيقولَ رَبِّيَ اللَّهُ). فالأولى تفيد أنه كان يقولها، وما قتل إلا لأنه كان يقولها، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [الحج: ٤٠] أي لأنهم يقولونها. وباللام يفهم أنه قُتِلَ ليقولها أي أنه لا يقولها، وهو عكس المعنى الأول.

ونحو ذلك أن تقول (أنضرب رجلاً أن يعبد الله) و(أنضرب رجلاً ليعبد الله) فالأولى تفيد أنه يضربه لأنه يعبد الله، والثانية يضربه حتى يعبد أي أنه لا يعبد. ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿أَنفَتِلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨] أي لأنه يقولها، ولو قال (أقتلون رجلاً ليقول ربِّي الله) انعكس المعنى وصار أقتلون حتى يقولها؟.

بل الذي يبدو على وجه التدقيق، أن التعليل بـ (أَنْ) وحدها قد يختلف عن التعليل باللام وحدها، ويختلف عن التعليل بـ (أَنْ) مع اللام في أحيان كثيرة. فقولك:

أقتله أن يعبد الله؟ يختلف عن قولك:

أقتله ليعبد الله؟ ويختلف عن قولك:

أقتله لأن يعبد الله؟.

فالأولى تفيد نصاً أنه يعبد الله وأنه يقتله بسبب عبادته له، نظير قوله تعالى: ﴿أَنفَتِلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾.

وباللام وحدها تفيد نصاً أنه لا يعبد الله، وإنما تفيد أنه يقتله حتى يعبد الله.

وباللام مع أن نحو (أقتله لأن يعبد الله) يحتمل المعنيين:

المعنى الأول أنه يعبد، وأنه يقتله بسبب عبادته له.

والآخر أنه لا يعبد، وأنه يقتله لأجل أن يعبد.

فجمع اللام مع (أَنْ) دلالة على جمع المعنيين، فحمل كل من اللام وأن معناه، وهو من التعبيرات الاحتمالية الكثيرة في العربية.

وهذا يدل على أنها ثلاثة أساليب مختلفة، وليست أسلوباً واحداً كما يفهم من قول النحاة.

(١) انظر «كتاب سيبويه» (٤٠٧/١)، شرح ابن عيش (٢٨/٧)، «الهمع» (١٧/٢).

التعليل بـ (كي) واللام:

قد يرد سؤال على الذهن يحتاج إلى إنعام نظر وهو: ما الفرق بين اللام و (كي)؟، وهل التعليل بهما متطابق؟.

الحقيقة أنه لا يبدو هناك فرق واضح بينهما في التعليل، فهما متقاربان جداً، غير أن الذي يبدو لي أن الأصل في (كي) أن تستعمل لبيان الغرض الحقيقي، واللام تستعمل له ولغيره، فاللام أوسع استعمالاً من (كي) وهذا ما نراه في الاستعمال القرآني، فقد وردت (كي) في القرآن في عشرة مواطن هي:

١- ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ عَمَّا يَغْمُرُ لَكَيْلًا تَحَرُّوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٣].

٢- ﴿وَأَشْرِكُوا فِي أَمْرِ كَيْ شَيْعَكَ كَثِيرًا وَنَذَرَكْهُ كَثِيرًا﴾ [طه: ٣٢-٣٤].

٣- ﴿فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [طه: ٤٠].

٤- ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُؤَفِّقُ وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدِّ إِلَى أَزْدِلِ الْعُمُرِ لِكَيْلًا يَعْلَمُ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [الحج: ٥].

٥- ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ [القصص: ١٣].

٦- ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧].

٧- ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلًا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

٨- ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ لِكَيْلًا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ [الحديد: ٢٢-٢٣].

٩- ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدِّ إِلَى أَزْدِلِ الْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٠].

١٠- ﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: ٧].

ووردت اللام في مواطن كثيرة جداً، وبموازنة الاستعمال القرآني بينهما نرى أن القرآن خص (كي) بالتعليل الحقيقي، وأما اللام فقد استعملها له ولغيره، فمن ذلك مثلاً:

١- أن اللام، وردت للتعليل المجازي في القرآن الكريم، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَالْقَلْعَةُ أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]. وهو الذي يسميه النحاة لام العاقبة، فإن هذا تعليل مجازي، وذلك أن آل فرعون لم يلتقطوه لذلك، بل لينفهم كما قال تعالى على لسان امرأة فرعون: ﴿قُرْتُ عَيْنِي لِي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا﴾ [القصص: ٩].

ولكن عاقبة التقاطه أن أصبح لهم عدواً وحزناً، فكانهم التقطوه لذلك، وهذا كما تقول (علمتك الرماية لترميني وعلمتك الشعر لتهجوني) أي كان ذلك عاقبة أمرك.

ولم يرد تعليل مجازي بـ (كي) في القرآن الكريم، فلم يقل مثلاً: (التقطه آل فرعون كي يكون لهم عدواً وحزناً).

٢- وقريب من ذا قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٤] فهذا قريب من التعليل المجازي إذ من المحتمل أنه لم يكن غرض المفتري إضلال الناس، بدليل قوله تعالى (بغير علم) وبدليل قوله تعالى ﴿وَأَنْ كَثِيرًا لِّيُضِلُّوا بِأَهْوَاءِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١١٩] ولكن المفترى على الله يضل الناس بقينا، ولا تشفع له نيته في ذلك، أيًا كانت بدليل قوله تعالى ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِمْ فَبُطِئَتْ أَعْيُنُهُمْ فَلَ تَأْخُذُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ لَبِثًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزُنًا﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٥] فهؤلاء لا يشفع لهم اعتقادهم أنهم يحسنون صنعا.

فاستعمل التعليل هنا باللام ولم يستعمله بـ (كي)، وذلك أنه لو قال (افتري على الله كذباً كي يضل الناس) كان المعنى أنه افترى الكذب لهذا الغرض.

ونحو هذا أن تقول (سعى ليفسد في الأرض من دون أن يعلم) لأنه بـ (كي) يكون المعنى إن غرض السعي الذي سعه هو الإفساد، فكيف يصح أن يقال: من دون أن يعلم؟.

ويجوز ذلك في اللام لأنها للغرض عموماً.

٣- وقريب من ذا أيضاً قوله تعالى ﴿وَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [آل عمران: ١٤٠] وقوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَنَّ مَنِ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ﴾ [البقرة: ١٤٣] ولا شك أن

وأما قوله (كي تفر عينها ولا تحزن) فهذا غرض حقيقي لا يتحقق إلا برد طفلها إليها، وهذا أشبه بما مر في النقطة السابقة.

٥- ومن أوجه الخلاف بينهما في الاستعمال، أن اللام تستعمل مع كان المنفية وهي التي تسمى لام الجحود، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، وقوله ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧] ولا يصح استعمال (كي) هنا. فلا تقول (ما كان الله كي يعذبهم) ولا (لم أكن كي أحضر). ومن الجدير بالذكر أن (كي) غير المقرنة بنفي لم ترد في التعليل إلا في ثلاثة مواطن هي:

- ١- ﴿فَرَجَعْنَاكَ إِلَىٰ أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [طه: ٤٠].
- ٢- ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [القصص: ١٣].
- ٣- ﴿وَأَشْرِكُوا فِي أُمْرِي كَيْ سُجِّدَ كَثِيرًا وَتَذَكَّرَ كَثِيرًا﴾ [طه: ٣٣-٣٤].

وهي كما ترى كلها في بني إسرائيل، واحدة في كلام موسى لربه، واثنان في رجعه إلى أمه.

ومن المعلوم أن (كي) حرف تعليل عبري Ki فتخصيص استعماله في القرآن الكريم لهؤلاء القوم تخصيص فني جميل، كأنه إشارة إلى الحديث بلغتهم القديمة. وهذا أمر جدير بالنظر فيه في دراسة التعبير القرآني، فإنه كثيراً ما يستعمل اللفظ الذي أصله غير عربي مع القوم الذين كانوا يستعملونه، كاستعمال المنساء والسري وغيرهما. يتبين ممّا مرّ أن (كي) تستعمل للغرض الحقيقي، أما اللام فهي أوسع استعمالاً منها، وإن الجمع بينهما يفيد التوكيد والله أعلم.

لن

تدخل على الفعل المضارع، فتخلصه للاستقبال، وتنفيه نفياً مؤكداً «تقول: لا أبرح اليوم مكاني، فإذا وكدت وشددت قلت: لن أبرح اليوم مكاني»^(١). وهي نقيضة (سوف)، فإذا قلت (سوف أفعل) فنفيه (لن أفعل)^(٢)، فسوف للآثبات

(١) «المنفصل» (٢/ ٢٠٠) وانظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٦٠).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٦٠)، وانظر «المقتضب» (٦/ ٢) «شرح ابن يعين» (٧/ ١٥).

و(لن) للنفي ولا يجمع بينهما، فلا يقال (سوف لن أفعل) ولا (سوف لا أفعل) كما هو شائع اليوم.

وذهب بعضهم إلى أن نفيها يفيد التأييد^(١). قال تعالى ﴿فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ﴾ [البقرة: ٨٠] وقال: ﴿إِنَّكَ الَّذِي تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ [الحج: ٧٣] وقال: ﴿وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهَ فَلَنْ يَحْدِلَ فِي نَصِيرَةٍ﴾ [النساء: ٥٢].

والحق أنها لا تفيد، وإنما هي للاستقبال، وهذا الاستقبال قد يكون بعيداً مطاولاً، وقد يكون قريباً منقطعاً، بدليل قوله تعالى ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنسِيًا﴾ [مريم: ٢٦] فقد قيدها بيوم واحد وهو ينافي التأييد^(٢)، وقوله تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُبَدِّلَ اللَّهُ رِزْقَكُمْ بِكَفَّةٍ أَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُزِيلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤] فهي هنا موقوتة بالمعركة.

لن ولا:

ذهب أكثر النحاة إلى أن (لا) كـ (لن) من حيث تخليصها المضارع للاستقبال، إلا أن (لن) آكد منها:

وخلاصة ما يذكره النحاة فيهما:

١- أن (لا) تخلص الفعل المضارع للاستقبال كـ (لن) عند الأكثرين وخالفهم ابن مالك لصحة قولنا (جاء زيد لا يتكلم) فإن جملة (لا يتكلم) خال مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال^(٣).

٢- أن في (لن) تأكيداً لتفديده (لا)، تقول «لا ابرح اليوم مكاني فإذا وكدت وشددت قلت: لن ابرح اليوم مكاني»^(٤).

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤] «فإن قلت: ما حقيقة (لن) في باب النفي؟»

قلت: (لا) و(لن) أختان في نفي المستقبل، إلا أن في (لن) تأكيداً وتشديداً، تقول

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٦٠)، «البرهان» (٢/ ٤٢٠).

(٢) انظر «المغني» (١/ ٢٨٤).

(٣) «المغني» (١/ ٢٤٤).

(٤) «المفصل» (٢/ ٢٠٠).

لصاحبك: لا أقيم غداً، فإن أنكر عليك قلت: لن أقيم غداً، كما تفعل في أنا مقيم
واني مقيم^(١).

وذهب ابن عصفور إلى أن هذا القول دعوى بلا دليل «بل قد يكون النفي بـ (لا) أكد من
النفي بـ (لن)، لأن المنفي بـ (لا) قد يكون جواباً للقسم، نحو (والله لا يقوم زيد) والمنفي
بـ (لن) لا يكون جواباً له، ونفي الفعل إذا أقسم عليه أكد منه إذا لم يقسم»^(٢).

٣- أن النفي بـ (لا) أطول من النفي بـ (لن)، أي أن (لن) تنفي المستقبل القريب بخلاف
(لا) فإنها تنفي المستقبل المتطاوّل.

جاء في (البرهان) أن بعضهم ذهب إلى أن «النفي بـ (لا) أطول من النفي بـ (لن) لأن
آخرها الف وهو حرف يطول فيه النفس، فناسب طول المدة بخلاف (لن).

ولذلك قال تعالى: ﴿لَنْ تَرَكُنَّ﴾ [الأعراف: ١٤٣] وهو مخصوص بدار الدنيا، وقال:
﴿لَا تُدْرِكُهُ الْآبْصَرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]^(٣) وهو مستغرق لجميع أزمنة الدنيا والآخرة،
وعلل بأن اللفاظ تشاكل المعاني ولذلك اختصت (لا) بزيادة مدة.

وهذا ألطف من رأي المعتزلة، ولهذا أشار ابن الزمكاني في (التيان) بقوله: (لا) تنفي
ما بعد (ولن) تنفي ما قرب، وبحسب المذهبين أولوا الآيتين في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَسْمُوتَهُ
أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] ﴿وَلَا يَسْمُوتُهُ أَبَدًا﴾ [الجمعة: ٧].

قلت: والحق أن (لا) و(لن) لمجرد النفي عن الأفعال المستقبلية، والتأيد وعدمه يؤخذان
من دليل خارج^(٤).

وجاء في (بدائع الفوائد) أن (لن) «تنفي ما قرب ولا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معنى
النفي في حرف (لا) إذا قلت: لا يقوم زيد أبداً...

وتأمل حرف (لا) كيف تجدها لا ما بعدها الف يمتد بها الصوت مالم يقطعه ضيق
النفس، فأذن امتداد لفظها بامتداد معناها و(لن) بعكس ذلك، فتأمل فإنه معنى بديع، وانظر

(١) «الكشاف» (١/١٩٢)، وانظر (١/٥٧٤) في قوله تعالى (لن تراني).

(٢) «الاشياء والنظار» (٣/٩-١٠).

(٣) والمقصود بالادراك الاحاطة.

(٤) «البرهان» (٢/٤٢٠-٤٢١)، وانظر «الهمع» (٢/٤).

كيف جاء في أفصح الكلام كلام الله (ولا يتمنونه أبدا) بحرف (لا) في الموضع الذي اقترن به حرف الشرط بالفعل، فصار من صيغ العجوم، فانسحب على جميع الازمة وهو قوله عز وجل (ان زعمتم أنكم اولياء الله من دون الناس فتمنوا الموت). وقال في سورة البقرة (ولن يتمنوه) فقصر من سعة النفي، وقرب، لأن قبله (قل ان كانت لكم الدار الآخرة) لأن (أن) و(كان) هنا ليست من صيغ العجوم^(١).

قيل: وهذا أيضا باطل، بل ان كلا منهما «يستعمل حيث يمتد النفي وحيث لا يمتد. فمن الأول في (لن) ﴿إِنَّهُمْ لَنُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [الجاثية: ١٩] فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا [البقرة: ٢٤]، وفي (لا) ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾ [طه: ١١٨]. ومن الثاني في (لن) ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، وفي (لا) ﴿أَلَا تُكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ [آل عمران: ٤٢]^(٢).

على أنه قيل بالعكس، فقد ذهب جماعة إلى أن (لن) تفيد التأييد، بخلاف (لا) كما أسلفنا.

٤- وذهب بعضهم إلى أن العرب تنفي المظنون بـ (لن)، والمشكوك فيه بـ (لا)، أي انه إذا كان الشيء ممكنا عند المخاطب مظنونا وقوعه، نفي بـ (لن) وإذا كان مشكوكا في وقوعه كأن تقول: أ يكون أم لا يكون؟ قلت في نفيه: لا يكون^(٣).

هذا أبرز ما قيل في التفريق بينهما.

ونقول:

أما أن (لا) تأتي للاستقبال فهذا مالا شك فيه، قال تعالى ﴿وَأَنْتُمْ أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَحْزَنُوا عَنْ أَنْفُسِكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَكُمْ فِيهَا مَغْنَمٌ كَثِيرَةٌ إِنْ أَنْتُمْ عَادِلُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧] وهذا استقبال. وقال: ﴿فَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٨٦]. وقال: ﴿وَلَا تَسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤].

(١) «بدائع الفوائد» (٩٥/١-٩٦).

(٢) «الاشباه والنظائر» (١٠-٩/٢).

(٣) انظر «الاتقان» (١٢٣/١)، «بدائع الفوائد» (٩٧/١).

وقال: ﴿وَلَا يَكْفُرُ لَهُمْ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾ [البقرة: ١٧٤].

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوِيٍّ مِمَّنْهُمْ وَيُجَاهِدُهُ أَذِلَّةً عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةً عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤].

وهذا كله استقبال.

وأما تخليصها الفعل المضارع للاستقبال، وأنها لا تنفي الحال، فهذا موضع نظر نازع فيه بعضهم مستدلاً بصفة قولنا (جاء زيد لا يتكلم) وبصفة قولنا (أتجبه أم لا تجبه) و(أتظن ذلك أم لا تظن)، ولا ريب أن ذلك بمعنى الحال، ويقولهم: مالك لا تقبل، وأراك لا تبالي. وينحو قول الله تعالى ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤] و﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣] و﴿مَا لَكُمْ لَا أَرَى آلِهَةً هَدَى﴾ [النمل: ٢٠] و﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدَ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [يس: ٢٢]^(١) وهذا كله يفيد الحال.

والحق الذي لامرية فيه أنها تأتي للحال كما تأتي للاستقبال، وليست هي من مخلصات الفعل للمستقبل كما يذهب إليه الجمهور، يدل على ذلك الاستعمال الفصيح الكثير في القرآن الكريم وغيره.

قال تعالى: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمَى فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١].

وقال: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وقال: ﴿وَاللَّهُ يَلْعَنُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٢] وهذا للحال ولو ابدلت (لن) بها فقلت (والله يعلم وأنتم لن تعلموا) انقلب المعنى إلى الاستقبال.

وقال: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُعْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ الْعَقْفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَتِهِمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْكَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣].

وقال: ﴿عَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْسًا﴾ [النساء: ١١].

وقال: ﴿رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾ [المائدة: ٢٥].

وهذا كله واضح في الحال، ولو قال مثلاً (لن أملك إلا نفسي) لتلخص الفعل للاستقبال.

وقال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [المائدة: ٥٨].

وقال: ﴿فَأَنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ إِنَّمَا يُتَابَعُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

وقال: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠].

وقال: ﴿عَجَلًا جَسَدًا لَّهُ خَوَارٌ أَلَدِيرًا أَنَّهُ لَا يَكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨].

وقال: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩].

وقال: ﴿وَرَرْنَهُمْ يُنْظَرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٨].

وقال: ﴿إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ﴾ [الأنفال: ٤٨].

وقال: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨] ولو قال (لن تعلموا شيئاً) لافاد ذلك المستقبل وهو لا يصح.

وقال: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَنسُجُ جُحُودًا وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْيِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤].

وقال: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [المطففين: ٤، ٥] أي ألا يظنون الآن؟

وغير ذلك وغيره مما لا يدع مجالاً للشك في أنها تأتي للحال.

ويدل على ذلك أيضاً قولنا (أنا لا أفهم ما تقول) أي الآن فإذا قلت: (لن أفهم) كان نفي الفهم في المستقبل، وقولنا (مالك لا تتكلم) قال تعالى ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ﴾ [الصفات: ٩٢].

وتقول (أنا لا أحب هذا الطعام) و(أنا لا أشتهي الآن أن أكل) مخبراً عن نفسك في الحال، وتقول (أنا لا أظن أنه مسافر) مخبراً عن ظنك في الحال وغير ذلك.

وعلى هذا لا يصح قول الجمهور أنها تخلص الفعل للاستقبال، بل هي تأتي للحال والاستقبال.

والحق أنها تنفي الفعل المضارع مطلقاً بكل أزمانه، الحال والاستقبال، المنقطع وغيره.

فالحال نحو ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى الْهَٰذِهِدَّ﴾ [النمل: ٢٠].

والاستقبال نحو ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [البقرة: ١٧٤].

والمتقطع نحو ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ فَلَنَّةَ آيَاتِهِ إِلَّا رَمَزًا﴾ [آل عمران: ٤٢].

والمستمر نحو ﴿فَلَا يَخْفَفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يَنْصُرُونَ﴾ [البقرة: ٨١].

ونحو ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تَفْتَحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠].

وقوله: ﴿وَلَا يَنْتَوْنَهُ أَبَدًا يَمَّا قَدَمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [الجمعة: ٧].

وتأتي مع الفعل الدال على الحقيقة نحو ﴿يُرِيدُ اللَّهُ يَكُفُّ أَلْسِنَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْفُسْخَ﴾ [البقرة: ١٨٥] ونحو ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٢] و﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وما إلى ذلك.

فالمخالصة أن (لا) تنفي كل أزمنة المضارع، فهي لا تختص بزمان دون زمن.

وأما من حيث دلالة (لن) على التوكيد، فالأمر كذلك، تقول (لا أكلمك) فإن شددت وبالغت قلت (لن أكلمك) قال تعالى ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦] وقال: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَتُومِسُونَ كَنْ تَوْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]، وقال ﴿قَالُوا يَلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ﴾ [هود: ٨١].

وهذا كله مقام توكيد.

أما ما ذهب إليه ابن عصفور من أن النفي بـ (لا) قد يكون أكد من النفي بـ (لن) لأن النفي بـ (لا) قد يكون جواباً للقسم بخلاف المنفي بـ (لن)، فالجواب عنه أن ذلك لا ينفي التوكيد عن (لن)، فإن عدم وقوع (لن) جواباً للقسم لا يعني أنها غير مؤكدة، إذ ليس شرطاً أن تقع المؤكدات كلها في جواب القسم، فمن المعلوم مثلاً إن (أَنْ) المفتوحة الهمزة مؤكدة عند النحاة غير أنها لا تقع جواباً للقسم، فلا تقول (والله أَنْ محمداً حاضر) بفتح الهمزة وذلك لأن جواب القسم يكون جملة و(أَنْ) وما بعدها في تأويل مفرد، ولا ينفي ذلك كونها مؤكدة، وكذلك (لن) فإنها لا تقع جواباً لقسم، لسبب وهو إنها جواب لسوف و(سوف) لا

تقع جواباً للقسم^(١) وكذلك منفيها.

والسبب الآخر في وقوع (لا) جواباً للقسم دون (لن) إن (لن) مختصة بالاستقبال و(لا) نفيها عام مطلق لا يختص بزمن دون زمن فتقول مثلاً: (هو والله لا يفقه) وتقول (والله لا احبه) ولا تصلح (لن) هنا، لأن هذا للحال و(لن) لا تكون للحال، فكون (لا) مطلقة لجميع الأزمنة هو الذي جعلها يُتلقى بها القسم دون (لن).

ولا يعني هذا أن نفي عن (لا) التوكيد إذا وقعت جواباً للقسم، فقد تكون مؤكدة إذا وقعت جواباً للقسم.

ولا تقل كيف يكون الحرف مؤكداً في موضع دون موضع؟ فإن هذا له نظائر في كلام العرب وفي أحكام النحاة. فإن (لا) إذا وقعت جواباً للقسم كان لها صدر الكلام وإذا لم تقع جواباً للقسم لم يكن لها الصدارة عندهم، فاختلف حكمها إذا وقعت جواباً للقسم عنه إذا لم تقع جواباً للقسم.

و(إذا) تكون شرطية ظرفية معاً، وقد تكون ظرفية غير شرطية.

و(ما) تكون مصدرية ظرفية، وقد تكون مصدرية غير ظرفية.

وبالباء قد تكون مؤكدة، وقد تكون غير مؤكدة فكذلك (لا).

وتعليل ذلك أن (لا) أقدم حرف نفي في العربية، وكل حروف النفي الأخرى أحدث منها^(٢)، وعلى هذا فهي كانت مستعملة في جميع الحالات، فلا عجب أن تستعمل في التوكيد وفي غيره بحسب ما يقتضيه المقام.

وأما قولهم: إن النفي بـ (لا) أطول من النفي بـ (لن) فهذا يحتاج إلى إيضاح، فإنهم إذا كانوا يقصدون أن النفي بـ (لا) يكون دوماً أطول من النفي بـ (لن) فهذا مردود، فقد يكون النفي بـ (لن) طويلاً أيضاً، كما في قوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ [الحج: ٧٣].

فالحق أن كلا منهما يستعمل حيث يمتد النفي، وحيث لا يمتد، كما قال ابن عصفور.

(١) أي وحدها من دون اللام والآن نفي تقع معها نحو ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾.

(٢) انظر «التطور النحوي» (١١٥).

ولكن مما لاشك فيه أن النفي بـ (لا) أوسع من النفي بـ (لن)، كما أوضحنا، فإن (لن) مخصصة بالاستقبال، أما (لا) ففيها عام مطلق ينفي جميع الأزمنة، المستقبل وغيره، بل هي تنفي الفعل الماضي أيضاً، نحو قوله تعالى ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا سَلَ﴾ [القيامة: ٣١] ونحو قولنا (لا ذهب ولا رجع)، وتستعمل معه في الدعاء، نحو (لا أهلكه الله) و(لا فض الله فاك) وتستعمل مع الأسماء نحو (لا رجل) و(لا بد من ذلك)، وفي نفي النعوت، نحو قوله تعالى ﴿وَطَلَّ مِنْ يَمِينِهِمْ لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾ [الواقعة: ٤٣-٤٤] ونحو قوله: ﴿بَقَرَةٌ لَا ذَلُولَ﴾ [البقرة: ٧١].

فهي كما ترى أوسع نفيًا من (لن)، وسبب ذلك كما ذكرت يعود إلى أنها أقدم حرف نفي في العربية.

جاء في (التطور النحوي): «ونرى (لا) مستعملة في كل الحالات إلا الماضي.

وإذا راعينا أن (لم) ليست إلا (لا) بزيادة (ما) قلنا إن (لا) مستعملة في الجميع والسبب في ذلك أنها أقدم حروف النفي العربية، فكانت عامة ابتداءً، والباقية كلها أحدث وأخص»^(١).

بل لم يرد من أدوات النفي في الكتابات اللحيانية سوى لفظ (لا)^(٢).

«وأدوات النفي التي نعرفها من الكتابات العربية الجنوبية هي (ال) و(لم)، وتدخل (لم) على الفعل المضارع غير أن ذلك نادر، ومعنى (ال) (لا) ويرد بعد (أل) الفعل سواء أكان ماضياً أم مضارعاً»^(٣).

فلا عجب أن تكون (لا) ممتدة النفي بهذا المعنى وبذلك تكون الملاحظة الطريفة في أن النفي بـ (لا) أطول من النفي بـ (لن) لأن آخرها ألف، وهو حرف يطول فيه النفس فتناسب طول المدة بخلاف (لن) ملاحظة صحيحة.

وأما اختلاف النفي في الآيتين الكريميتين اللتين سبق ذكرهما في ورود إحداهما بـ (لن) والأخرى بـ (لا)، فهذا له سبب اقتضاه المقام، والآيتان هما:

(١) «التطور النحوي» (١١٥).

(٢) «تاريخ العرب قبل الإسلام» (١٧٩/٧).

(٣) «تاريخ العرب قبل الإسلام» (١٣٧/٧).

١- ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ وَلَنْ يَمَنَّوَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٩٤-٩٥].

٢- ﴿قُلْ يَتَأْتِيَ الَّذِينَ هَادُوا إِنْ رَعِمْتُمْ أَنْكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ وَلَا يَمَنَّوَنَّهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [الجمعة: ٦، ٧].

فنفي الأولى بـ (لن) (ولن يتموه) والثانية بـ (لا) (ولا يتمونه)، وسبب ذلك أن الكلام في الأولى على الآخرة ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤]، وهي استقبال فنفي بـ (لن) وهو حرف خاص بالاستقبال.

وإن الكلام في الثانية عام لا يختص بزمن دون زمن ﴿إِنْ رَعِمْتُمْ أَنْكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ﴾ [الجمعة: ٦]، فهذا أمر مطلق فنفي بـ (لا) وهو الحرف الذي يفيد الإطلاق والعموم والله أعلم.

أما ما ذهب إليه بعضهم من أن العرب تنفي المظنون بـ (لن) والمشكوك فيه بـ (لا) فهذا كلام لا يقوم عليه دليل، فقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُمْ﴾ [الحج: ٧٣] ولم يظن أحد أنهم يتمنون من خلق ذبابة، وكذلك بالنسبة لـ (لا)، فقد قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقال ﴿وَلَا يَتُودُهُمْ حِفْظُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وهذا ليس مشكوكاً فيه، وقال ﴿وَاللَّهُ يَمْلِكُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، وقال ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْعِمْكَادَ﴾ [آل عمران: ٩] وقال ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمَعْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠] وليس في هذا شك.

فهذه - كما قلت - دعوى لا يقوم عليها دليل.

حروف أخرى ينتصب بعدها الفعل

وهي (أو) و(حتى) وفاء السببية، و واو المعية، وهذه الأحرف ليست حروف نصب عند الجمهور، بل هي حروف عطف و(حتى) حرف جر، ولذا يقولون إن النصب بـ (أن) مضمرة بعد هذه الأحرف، فقولنا (لا تأكل وتضحك) مثلاً فيه الفعل (تضحك) منصوب بـ (أن) مضمرة بعد الواو، والواو عاطفة و(أن) والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد قبله، أي لا يكن منك أكل وضحك، وكذا قولنا (أين بيتك فأزورك) بقدرتون قبل الفاء مصدراً متوهماً، يعطفون المصدر عليه، والتقدير لتكن منك دلالة على بيتك فزيارة مني، وكذلك (لألزمك أو تقضيني حق)، أي ليكون لزوم مني أو قضاء منك لحقي^(١).

وبهذا التقدير يزول قصد التنصيص على المعية، والسببية، وتحقيق الوقوع بعد (أو)، فقولنا (لا يكن منك أكل وضحك) ليس فيه تنصيص على المعية، بل يحتمل المعية وغيرها فقد يكون النهي عنهما مجتمعين أو مفترقين، بخلاف قولنا: (لا تأكل وتضحك) فإن فيه تنصيماً على المعية، وكذلك (لا تأكل كثيراً فتتخم) فإن فيه نصاً على السبب بخلاف قولنا: (لا يكن منك أكل كثير فتتخمة) فإن هذا التعبير يختلف عن التعبير الأول.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله، كما قال النحاة، أي ليكن منك قيام وقيام مني^(٢) لم يكن فيه نصوبية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية»^(٣).

وقد ذهب قسم من النحاة إلى أن العامل هي هذه الأحرف، وذهب آخرون إلى أن العامل هو الخلاف، أي مخالفة الفعل الثاني للأول، وذلك أنه لا يصح عطفه عليه من حيث إنه لم يكن له شريكاً في المعنى، فانتصب لذلك، وهذا القول أقرب إلى المعنى من القولين الأولين كما هو ظاهر.

(١) أنظر «المعنى» ٢/ ٤٨٠، «إين الناطم» (٢٧٨)، «النصريح» ٢/ ٢٣٦-٢٣٧.

(٢) «يعني في المثال» (قم وأقوم).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» ٢/ ٢٧٣.

أو

الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشئين، أو الأشياء نحو (هو يقرأ أوينام) أي يفعل أحد هذين الشئين، وهي حرف عطف يتبع المعطوف بها المعطوف عليه، نحو (لن أذهب إليه أو أخبره) أي لن أفعل أحد هذين الشئين.

وينصبون بعدها الفعل على إرادة معنى آخر غير معنى الأول، من حيث إنه لم يكن له شريكاً في الشك، بل على إرادة أنه محقق الوقوع أو راجحه تقول: (سألزمه أو يكتب لي في أمري) فإن معنى هذه العبارة بالعطف، سيكون أحد هذين الأمرين، ومعناها بالنصب: سألزمه حتى يكتب لي في أمري أي تبقى ملازمي له حتى تحصل الكتابة.

وهم يقدرون معناها إذا انتصب الفعل بعدها بـ (حتى) و(إلا أن) نحو: (لا لزمك أو تقضيني حتى) و(لاضربك أو تسبقني) فالمعنى لا لزمك إلا أن تقضيني حتى ولاضربك إلا أن تسبقني^(١) ومنه قوله:

وكنت إذا غمرت قناة قوم كسرت كموبها أو تستقيما
أي: إلا أن تستقيم، ولا يصح تقدير (حتى) في البيت.

ومما يقدر بـ (حتى) قوله:
لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر
أي حتى أدرك المنى^(٢).

ويجوز رفع الفعل بعدها على الاستئناف، نحو (لن أذهب إليه أو أخبره) بالرفع أي: (أو) أنا أخبره، والمعنى أنك نفيت الذهاب إليه، وأثبت الاخبار، فأضربت عن الاول وذكرت أنك تخبره.

جاء في (المفصل): «وقال سيويه في قول امرئ القيس:
فقلت له لاتبك عينك إنما نحاول ملكاً أو نموت فنعذرا

(١) أنظر «كتاب سيويه» (١/٤٢٧)، «شرح الأشموني» (٣/٢٩٤-٢٩٥).

(٢) «شرح الأشموني» (٣/٢٩٥).

ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين:

على أن تشرك بين الأول والآخر، كأنك قلت إننا نحاول ملكاً أو إنما نموت. وعلى أن يكون مبتدأً مقطوعاً من الأول يعني أو نحن ممن يموت^(١).

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «إن معنى (أو) في الأصل أحد الشئين أو الأشياء، نحو (زيد يقوم أو يقعد) أي يعمل أحد الشئين، ولا بد له من أحدهما، فإن قصدت مع إفادة هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الأمرين التنصيص على حصول أحدهما عقيب الآخر، وإن الفعل يمتد إلى حصول الثاني، نصبت ما بعد (أو)، فسيبويه يقدره بـ (الآ) وغيره بـ (إلى) والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد^(٢).

وقال ابن الناظم: «فإن قلت: فلم نصبوا الفعل بعد (أو)، حتى احتاجوا إلى هذا التأويل؟ قلت: ليفرقوا بين (أو) التي تقتضي مساواة ما قبلها لما بعدها في الشك فيه، وبين (أو) التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعدها في ذلك، فإنهم كثيراً ما يعطفون الفعل المضارع على مثله بـ (أو) في مقام الشك في الفعلين تارة، وفي مقام الشك في الثاني منهما أخرى فقط. فإذا أرادوا بيان المعنى الأول رفعوا ما بعد (أو)، فقالوا (أفعل كذا أو أترك) ليؤذن الرفع بأن ما قبل (أو) مثل ما بعدها في الشك، وإذا أرادوا بيان المعنى الثاني نصبوا ما بعد (أو) فقالوا (لأنظرنه أو يجيء) و(لأقتلن الكافر أو يسلم)، ليؤذن النصب بأن ما قبل (أو) ليس مثل ما بعدها في الشك لكونه محقق الوقوع أو راجحه^(٣).

وجاء في (معاني القرآن) للفراء: «ومن العرب من ينصب ما بعد (أو) ليؤذن نصبه بالانقطاع عما قبله، وقال الشاعر:

لتقعـدن مقعد القصي مني ذي القاذورة المقلبي
أو تحلفي بربك العلي أني أبو ذئالك الصبي

فنصب (تحلفي) لأنه أراد إلا أن تحلفي...

(١) «المفصل» (٢/١٤٠)، وانظر «كتاب سيبويه» (١/٤٢٧). وليس في النسخة المطبوعة عبارة: «كأنك قلت: إننا نحاول ملكاً أو إنما نموت».

(٢) «شرح الرضي» (٢/٢٧٦).

(٣) «شرح الفقيه ابن مالك» (٢٧٨).

وأنت قائل في الكلام (لست لأبي أن لم أقتلك أو تسبقني في الأرض) فتنصب (تسبقني) وتجزمها، كأن الجزم في جواب: لست لأبي أن لم يكن أحد هذين، والنصب على أن آخره منقطع عن أوله. كما قالوا: (لا يسعني شيء ويضيق عنك) فلم يصلح أن ترد (لا) على (ويضيق) فعلم أنها منقطعة من معناها^(١).

من هذا يتبين أن ما بعد (أو) له ثلاثة أحوال:

١- العطف وهو أن يكون ما بعد (أو) مثل ما قبلها في الشك أي هما بمنزلة واحد. وحكمه الاتباع نحو (لست لأبي أن لم أضربك أو اشتمك أمام الناس)، أي لست لأبي إن لم أفعل أحد هذين، ونحو (لا أضربك أو اشتمك) أي: لا أفعل أحد هذين الشئين. فالفعلان متفيان.

٢- مخالفة ما بعدها لما قبلها فلا يشتركان في الشك بل يكون معنى (أو) (إلا أن) أو (حتى) وحكم الفعل بعدها النصب نحو (سأهجرك أو تكلمه في أمري) والمعنى سيستمر هجري لك حتى تكلمه في أمري، فقد جعلت الكلام سببا لعدم الهجر، ولو قلت (ستكلمه في أمري أو أهجرك) بالنصب تغير المعنى وصار: ستكلمه في أمري حتى أهجرك، أي: سيستمر تكليمه في أمري إلى وقت الهجر.

جاء في (شرح ابن يعيش): «إذا قلت: (ستكلم زيدا أو يقضي حاجتك) فتنصب (يقضي) على معنى إلا أن يقضي فقد جعلت قضاء حاجتك سببا لكلامه.

وإذا عطفت فإنما تخبر بانه سيقع أحد الأمرين من غير أن يدخله هذا المعنى. ويوضح ذلك لك أن الفعلين اللذين في العطف نظيران أيهما شئت قدمته فيصح به المعنى فتقول: سيقضي حاجتك زيد أو تكلمه إذا عطفت، فأيهما قدمت كان المعنى واحدا، وإذا نصبت اختلف المعنى فدل على السبب كما بينت لك، ولا يصح على هذا (سيقضي حاجتك زيد أو تكلمه) إلا أن تريد أن تجعل الكلام سببا لإبطال قضاء حاجته، فيجوز حينئذ كأنه يكره كلامه فهو يقضي حاجته ان سكت وان كلمه لم يقضها»^(٢).

٣- استئناف ما بعدها وقطعه من الأول وحكمه الرفع وهو على تقدير مبتدأ محذوف

(١) «معاني القرآن» (٢/ ٧٠-٧١).

(٢) «شرح ابن يعيش» (٧/ ٢٢).

عند النحاة نحو (لا تكلّمه أو تخبره بما حصل) برفع (تخبره) ومعنى العبارة أنه ينهاه عن تكلّمه ثم استأنف حكماً آخر فقال (أو أنت تخبره بما حصل) أي أنك ممن يخبره، ولو عطف لكان منها عن التكلّم والاخبار.

حتى

تدخل (حتى) على الفعل المضارع فينتصب بعدها ويرتفع، وهو ينصب بعدها إذا كان مستقبلاً، ولا ينتصب إلا إذا كان كذلك^(١)، نحو (أطع الله حتى يدخلك الجنة) ونحو (أنا سائر حتى ادخل البصرة)، ولها في هذه الحال ثلاثة معان:

١- انتهاء الغاية بمعنى (إلى أن) نحو (سأسير حتى تطلع الشمس) ونحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوَسَّىٰ﴾ [طه: ٩١].

٢- التعليل، مثل كي نحو (كلمته حتى يأمر لي بشيء) و(أطلع الله حتى يدخلك الجنة) ونحو قوله تعالى: ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُبْعَثُوا عَلَىٰ مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنْفَضُّوا﴾ [المنافقون: ٧]^(٢).

٣- مرادفة (إلا أن) في الاستثناء نحو قوله:

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

وقوله:

والله لا يذهب شيخي باطلا حتى أير مالكا وكاهلا^(٣)
أي: إلا أن تجود وإلا أن أير.

ويرتفع الفعل بعدها إذا كان حالاً ولا يرتفع إلا إذا كان كذلك^(٤)، وذلك نحو قولك (سرت حتى أدخل المدينة) إذا قلت ذلك وأنت داخل فيها، وكذا إن كان الدخول قد وقع وقصد به حكاية الحال الماضية، نحو (كنت سرت حتى أدخلها)^(٥) وكقولهم (مرض فلان

(١) «المغني» (١٢٦/١) وانظر «كتاب سيويه» (٤١٦/١)، «شرح الرضي» (٢/٢٦٩)، «الهمع» (٩/٢).

(٢) انظر «كتاب سيويه» (٤١٣/١)، «المقتضب» (٢/٣٨)، «شرح ابن عيش» (٧/٣٠)، «المغني» (١/١٢٥).

(٣) «المغني» (١/١٢٥).

(٤) «المغني» (١/١٢٦)، وانظر «أمالي ابن الشجري» (١/٣٧٤).

(٥) «شرح ابن عقيل» (٢/١١٤).

حتى لا يرجونه) أي فهو الآن لا يرجي (ضرب أمس حتى لا يستطيع اليوم أن يتحرك) ونحو (شربت الإبل حتى يجرى البعير يجر بطنه) أي: فهو الآن يجر بطنه^(١).

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «إذا أردنا أن نبين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب؟»

قلنا ذاك إلى قصد المتكلم فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد (حتى) أما في حال الاخبار أو في الزمن المتقدم عليه، على سبيل حكاية الحال الماضية، وجب رفع المضارع... وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعد حتى سيحصل بعد زمان الاخبار، وجب النصب^(٢).

وجاء في كتاب (الجمال) للزجاجي: «تقول (سرت حتى ادخل المدينة) بالنصب والرفع، فللنصب وجهان:

أحدهما أنك أردت سرت إلى أن ادخل المدينة فجعلت دخولك غاية سيرك، والآخر أن تريد معنى (كي) كأنك قلت: سرت كي أدخلها.

وللرفع أيضاً وجهان:

أحدهما أن يكون السير والدخول قد وقعا معاً، كأنك قلت: سرت فدخلت، فكل موضع صلح لك أن تقدّر الفعل الذي بعد (حتى) بالماضي والفاء جميعاً فارفعه.

والوجه الثاني، أن يكون السير قد وقع وانت تقول: أنك الآن تدخل، كأنك قلت: سرت حتى أدخلها الآن لا أ منع، ومنه (مرض حتى لا يرجونه) أي: حتى هو الآن لا يرجي.

وإذا كان الفعل منفياً غير موجب لم يجر فيما بعد حتى إلا بالنصب، كقولك: ما سرت حتى ادخل المدينة^(٣).

فخلاصة المسألة أنه إذا كان الفعل مستقبلاً بعد حتى نصبت، وإذا كان حالاً رفعت. فقولك (أسير حتى أدخل البصرة) إذا لم يتم الدخول نصبت الفعل فيه، وإذا حصل الدخول رفعت.

(١) انظر «سيبويه» (٤١٣/١)، «المقتضب» (٣٩-٤٠/٢)، «شرح ابن يعيش» (٣٠/٧).

(٢) «شرح الرضي» (٢٦٨-٢٦٩/٢).

(٣) «الجمال» (٢٠١-٢٠٢).

فاء السببية

ينتصب الفعل المضارع بعد فاء السببية بشرطين:

الاول: أن تكون نصاً في السبب.

الثاني: أن يتقدمها نفي أو طلب كالامر، والنهي، والاستفهام، والتمني، وما الى ذلك نحو: (ما تأتينا فنكرمك) ونحو (لا تاكل كثيرا فتمرض).

ويذكر النحاة للفعل المنصوب بعد فاء السبب في نحو قولهم (ما تأتينا فتحدثنا) معينين يجمعهما التنصيص على السبب:

أحدهما: ما تأتينا فكيف تحدثنا؟ أي: انك لا تأتينا، ولهذا لا تحدثنا، ولو أتيتنا لحدثنا.

الثاني: أنك تأتينا ولكن لا تحدثنا أي: ما تأتينا إلا لم تحدثنا، والمعنى أنه يقع منك اتيان كثير ولا حديث منك^(١).

وعلى الوجه الأول، جاء قوله تعالى: ﴿لَا يَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، أي: فكيف يموتون، ويمتنع أن يكون على الوجه الثاني إذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتون^(٢).

ويجوز رفع الفعل بعدها على معينين:

العطف أي ما تأتينا فما تحدثنا، ونحو: (لا اذهب اليه فاشتمه) أي: لا اذهب اليه، فلا اشتمه.

والاستئناف، أي: انك ما تأتينا ولكنك تحدثنا، ونحوه: (اعطني فاشكرك) أي: فأنا ممن يشكرك على كل حال، والمعنى: أنا قائم بشكرك، وبالنصب يكون المعنى (اعطني لأشكرك) أي: انت لا تشكره الآن، وانما يكون الشكر مسبباً عن العطاء.

والخلاصة أن الفعل بعد الفاء له ثلاثة أحوال:

١- النصب وذلك إذا قصد التنصيص على السبب نحو قوله تعالى: ﴿يَلَيْتَنِیْ كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣] و﴿لَا يَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا﴾ و﴿لا تضرب خالداً فيهلك﴾.

(١) انظر «كتاب سيويه» (١/٤١٨)، «المقتضب» (٢/١٦)، «الجمال» (٢٠٢-٢٠٣).

(٢) «المعني» (٢/٤٨٠).

وفي هذه الحال يكون معنى الفعل مخالفا لما قبلها، فقولنا (لم تزرنا فنكرمك) بالنصب معناه أنك لم تزرنا فكيف نكرمك، والمقصود أنك لو زرتنا لأكرمناك، ولو اتبع لكان الفعلان منفيين، ولكن المعنى أنك لم تزرنا فلم نكرمك، ونحوه (هل يأتيك خالد فيعلمك) بالنصب والمعنى هل يجيئك ليعلمك؟.

وقد يراد بالاستفهام النفي أي: هو لا يأتيك فكيف يعلمك؟.

وبالاتباع يكون الاستفهام عن الاتيان والتعليم جميعاً أي فهل يعلمك؟.

قال سيبويه: «تقول (لا تأتيني فتحدثني) لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول (لا تأتيني ولا تحدثني) ولكنك لما حولت المعنى عن ذلك تحول الى الاسم كأنك قلت: ليس يكون منك اتيان فحديث»^(١).

وجاء في (الأصول) لابن السراج: «اعلم أن الفاء عاطفة في الفعل، كما يعطف في الاسم... فإذا قلت (زيد يقوم فيتحدث) فقد عطفت فعلاً موجباً على فعل موجب، وإذا قلت (ما يقوم فيتحدث) فقد عطفت فعلاً منفياً على منفي، فمتى جئت بالفاء وخالف ما بعدها ما قبلها لم يجز أن تحمل عليه فحينئذ تحمل الأول على معناه، وينصب الثاني باضمار (أن) وذلك قولك: (ما تأتيني فتكرمني) و(ما ازورك فتحدثني) لم ترد ما ازورك وما تحدثني، ولو اردت ذلك لرفعت ولكنك لما خالفت في المعنى، فصار (ما ازورك فكيف تحدثني)، وما ازورك إلا لم تحدثني حمل الثاني على مصدر الأول، وأضمر (أن) كي يعطف اسماً على اسم»^(٢).

٢- العطف وذلك إذا كان الثاني بمعنى الأول فيتبعه في اعرابه نحو: (لا تأتيني فتحدثني) أي أنت لا تأتيني فلا تحدثني، ونحو (أتأتيني فتحدثني) والمعنى: أنك تستفهم عن الاتيان والحديث و(أريد أن تأتيني فتحدثني) أي تريد الاتيان والتحديث، ونحو (لا تقم فتضرب محمداً)، أي: لا تقم ولا تضرب محمداً، ولو نصبت لكان المعنى لا تقم لأنك أن قمت ضربته، فإذا أردت هذا المعنى نصبت^(٣)، ونحو (لم يدرس فينجح) أي: هو

(١) «كتاب سيبويه» (١/٤١٨).

(٢) «الأصول» (٢/١٥٩) وانظر «المقتضب» (٢/١٤-١٥).

(٣) انظر «المقتضب» (٢/١٥).

لم يدرس فلم ينجح، ولو قلت (لم يدرس فينجح) بالنصب لكان المعنى أنه لم يدرس فكيف ينجح؟

٣- الاستئناف وحكم الفعل بعدها الرفع ومعناه يختلف عن المعنيين السابقين إذ هو على تقدير مبتدأ محذوف عندهم وذلك نحو (لا تكرم خالدا فيشتمك) أي فهو يشتمك والمعنى أنه يشتمك على كل حال أي هو قائم بشتمك، فلا تعطه ونحو (اعطيني فأشكرك) بالرفع أي: أنا قائم بشكرك على كل حال، ولو نصبته لكان المعنى أنك ان أعطيتني شكرتك فتجعل العطاء سبباً للشكر، و(أعطني فأشكرك) أي: أنا ممن يشكرك، فالشكر ثابت سواء أعطاك أم لم يعطك، ولو قلتها بالنصب لكان الشكر غير حاصل وإنما يكون بعد العطاء، «ويوضح هذا أنك تقول (ما زيد قاسيا فيعطف على عبده) أي فهو لانتفاء القسوة عنه يعطف على عبده»^(١)، ولو قلت (مازيد قاسيا فيضرب عبده) بالنصب لكان المعنى: ليس هو قاسيا فكيف يضرب عبده أي هو لا يضربه، ولا يصح الرفع لأن المعنى سيكون: ما هو قاسيا فهو يضربه دوماً.

«وتقول: (حسبته شتمني فأثب عليه) إذا لم يقع الوثوب ومعناه:

لو شتمني لو ثبت عليه، وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع»^(٢).

ومثله (ما تأتينا فتجهلُ أمرنا) أي: أنك لا تأتينا ولذا تجهل أمرنا والمقصود أنك تجهل أمرنا، ونحو (لم تقرأ فتنسى) والمعنى أنك لم تقرأ فأنت تنسى^(٣) ومنه قوله:

غير أنا لم تأتينا بيقين فترجي ونكثر التأميلا

«كأنه قال فنحن نرجي، فهذا في موضع مبني على المبتدأ... وقال:

ألم تسأل الربع القواء فينطق وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق

(١) «شرح شذور الذهب» (٣٧٠).

(٢) الرد على النحاة (١٤٧).

(٣) «المغني» (٢/٤٨٠).

لم يجعل سبباً للآخر ولكنه جعله ينطق على كل حال كأنه قال: فهو مما ينطق كما قال (ائتني فاحدثك) فجعل نفسه ممن يحدثه على كل حال^(١).

«وتقول: (اريد ان تأتيني فتشتمني) لم يرد الشتيمة ولكنه قال:

كلما أردت اتيانك شتمتني، هذا معنى كلامه فمن ثم انقطع من (أن).

قال رؤية:

يريد أن يعربه فيعجمه

أي فإذا هو يعجمه^(٢).

ولو عطف، لكان المعنى في الأول أنه يريد أن يأتيه ويشتمه.

ونحو (ما انت بصاحبي فأكرمك) فالرفع على معنى انك لست بصاحبي ولكن أكرمك، أي: أنت قائم باكرامه، مع أنه ليس صاحبك.

والنصب على معنى: أنك لست بصاحبي فكيف أكرمك؟ أي: أنت لا تكرمه ولا يجوز العطف لانه ليس قبله ما يصح عطفه عليه^(٣).

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾ [الحج: ٦٣]. «فإن قلت: فما له رفع، ولم ينصب جواباً للاستفهام؟

قلت: لو نصب لأعطى ما هو عكس الغرض، لأن معناه اثبات الاخضرار، فينقلب بالنصب الى نفي الاخضرار، مثاله أن تقول لصاحبك: ألم تر أنني أنعمت فتشكر؟ إن نصبت فأنت نافي لشكره، شاك تفريطه فيه.

وإن رفعت فأنت مثبت للشكر، وهذا وأمثاله مما يجب أن يرغب له من اتسم بالعلم في علم الاعراب وتوقيع أهله^(٤).

(١) «كتاب سيويه» (١/٤١٩-٤٢٢).

(٢) «كتاب سيويه» (١/٤٣٠).

(٣) - انظر «المقتضب» (٢/١٧).

(٤) «الكشاف» (٢/٣٥٤).

فاتضح بهذا أنَّ لكل تعبير معنى، فقولك (لم تؤذه فيرهك) بالجزم معناه أنك لم تؤذ، فلم يرهك، فالفعلان متفيان ماضيان في المعنى.

وبالنصب، معناه أنك لم تؤذه، فكيف يرهك؟ أي ليس ثمة سبب لرهبك فإنك لم تؤذه.

وبالرفع معناه أنك لم تؤذه وهو مع ذلك يرهك أي هو يرهك على كل حال. وقد يدل الاستثناف على السبب قليلاً نحو قوله:

فلقد تركت صبية مرحومة لم تدر ما جزعٌ عليك فتجزع

أي لو عرفت الجزع لجزعت، ولكنها لم تعرفه فلم تجزع، وهذا أحد وجهي النصب وهو انتفاء الثاني لانتفاء الأول^(١)، وكقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦] فهذا يحتمل السبب.

وبذلك يكون التعبير بالرفع تعبيراً احتمالياً، أي قد يحتمل أحياناً السببية، وقد يحتمل غيرها، أما النصب، فهو تعبير قطعي في الدلالة على السبب، وهذا شبيه بقولنا (أقبل محمد وخالد) فإنه بالرفع يحتمل المصاحبة وغيرها، وبالنصب يكون نصاً في المعية، وشبيه بقولنا (لا رجل في الدار) فانه بالرفع يحتمل نفي الجنس، والوحدة، وبالفتح هو نص في نفي الجنس.

واو المعية

ينتصب الفعل المضارع بعد الواو، للدلالة على المعية نصاً، نحو (لا تأكل وتضحك) أي لا تجمع بين الأكل والضحك، ونحو قوله:

لاتنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم
أي لا تجمع بينهما:

ويصح الاتباع على معنى آخر، وهو النهي عن كل واحد منهما على حدة، فيكون معنى المثال الأول ولا تأكل ولا تضحك، ومعنى البيت (لاتنه عن خلق ولا تأت مثله) وهو غير مراد لأنه ليس المراد أن ينهه عن أن ينهى عن خلق بل المراد أن يقول له: إذا نهيت عن

(١) «المعني» (٢/ ٤٨٠) وانظر «شرح الرضي» (٢/ ٢٧٢، ٢٧٤-٢٧٥).

خلق فلا تفعل مثله .

ويجوز الرفع على قصد الاستئناف، فإذا رفعت (تضحك) كان المعنى انك اثبت له الضحك، أي (أنت تضحك) فهو ينهاه عن الاكل، ثم يقول له (أنت تضحك) أي هذا شأنك، أو على معنى إباحة الضحك له، أو على معنى آخر سنذكره في موضعه .

وإذا رفع (تأتي) كان المقصود أنه يفعل مثل ذلك الخلق، فيكون المعنى أنه ينهاه عن أن ينهى عن خلق، مع أنه مستمر على فعله .

ومنه المثال النحوي المشهور (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بنصب (تشرب) والمقصود النهي عن الجمع بينهما، وإباحة أن يأكل السمك على حدة، وأن يشرب اللبن على حدة، وإذا جزم كان المقصود النهي عن كل واحد منهما سواء كانا منفردين أم مجتمعين، أي لا تأكل السمك، ولا تشرب اللبن .

جاء في (الكتاب): «ومنعك أن تجزم في الاول لأنه انما أراد أن يقول له، لا تجمع بين السمك واللبن، ولا ينهاه ان يأكل السمك على حدة، ويشرب اللبن على حدة، فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال، او يشرب اللبن على كل حال»^(١) .

وأما الرفع، فعلى النهي عن اكل السمك وإباحة شرب اللبن على كل حال^(٢) .

وعلى هذا فإن ما بعد الواو له ثلاثة أحوال:

١ - الاتباع: ويكون حكمه حكم الأول اثباتاً ونفيّاً وغير ذلك، نحو: (لا تضرب محمداً وتشتم خالداً) أي لا تضرب محمداً، ولا تشتم خالداً ونحو: (هل يأتي اخوك ويسافر ابوك؟) إذا استفهمت عنهما جميعاً، ونحو قول جرير:

ولا تشتم المولى وتبلغ اذاته فانك إن تفعل تُسَفِّه وتجهل

جاء في (المقتضب): «اعلم ان الواو في الخبر بمنزلة الفاء، وكذلك كل موضع يعطف فيه ما بعدها على ما قبلها فيدخل فيما دخل فيه، وذلك قولك: (أنت تأتيني وتكرمني) وأنا ازورك واعطيك) و(لم آتک واکرمک) و(هل يذهب زيد ويحيى عمرو؟) اذا استفهمت عنهما

(١) «كتاب سيبويه» (١/٤٢٥)، وانظر «المقتضب» (٢/٢٥)، «الأصول» (٢/١٥٩).

(٢) «التصريح» (٢/٢٤١).

جميعاً، وكقولك (أين يذهب عمرو ويتطلق عبداً؟) و(لا تضربين زيدا وتشتن عمراً) لأن النبي عنهما جميعاً.

فإن جعلت الثاني جواباً، فليس له في جميع الكلام إلا معنى واحد، وهو الجمع بين الشيتين، وذلك قولك (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) أي: لا يكون منك جمع بين هذين^(١).

٢- النصب: ويفيد التنصيص على المصاحبة، نحو (ادع إلى الخير وتفعله، ولاتنه عن الشر وتفعله) أي اجمع بين الأولين ولا تجمع بين الآخرين.

وهذه الواو نظيرة الواو التي يتصّب بعدها الاسم، في نحو (مشيت والجدار) أعني واو المعية إن لم تكن إياها إذ يفيد كل منهما التنصيص على مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها.

جاء في (معاني القرآن) للفرّاء: «تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم أعادتها على ما عطف عليه ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله كقول الشاعر:

لاتنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله)، فلذلك سمي صرفاً إذ كان معطوفاً ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله، ومثله من الأسماء التي نصبتها العرب وهي معطوفة على مرفوع قولهم (لو تركت الأسد لأكنك) و(لو خليت ورأيتك لضللت) تهبوا أن يعطفوا حرفاً لا يستقيم فيه ما حدث في الذي قبله^(٢).

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «وكذلك تقول في الفعل المنصوب بعد واو الصرف أنهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية تصبوا المضارع بعدها، ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشداً من أول الأمر أنها ليست للعطف، فهي إذن إما واو الحال وأكثر دخولها على الجملة الاسمية، فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوباً فمعنى (قم وأقوم) أي قم وقيامي ثابت، أي في حال ثبوت قيامي، وإما بمعنى (مع) وهي لا تدخل إلا على الاسم، قصدوا هنا مصاحبة الفعل للفعل، نصبوا ما بعدها فمعنى (قم وأقوم) أي قم مع قيامي، كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم، لئلا سم فنصبوا ما بعد الواو^(٣).

(١) «المنقضب» (٢٥/٢).

(٢) «معاني القرآن» (٣٤/١).

(٣) «شرح الرضي» (٢٧٣/٢).

٣- الرفع على الاستئناف: نحو (لم تأتني وأكرمك)، والمعنى انك لم تأتني وأنا اكرمك على كل حال، أي أنني أكرمك وانت لم تأتني، فإكرامك له ثابت وهذا يكون المعنى نفي الاتيان واثبات الاكرام.

ولو جزم لكان الاتيان والاكرام منفيين، ولو نصب لكان نفي الجمع بين الاتيان والاكرام، وقد يكون اتيان ولا اكرام أو اكرام ولا اتيان.

ومثله (دعني ولا أعود) «أي فأني ممن لا يعود، فإنما يسأل الترك وقد أوجب على نفسه أن لا عودة له البتة ترك أو لم يترك، ولم يرد أن يسأل أن يجتمع له الترك وإن لا يعود.. وتقول: (زرني وأزورك) أي: أنا ممن قد أوجب زيارتك على نفسه، ولم ترد أن تقول: لتجتمع منك الزيارة وأن أزورك تعني لتجتمع منك الزيارة فزيارة مني ولكنه أراد أن يقول: زيارتك واجبة على كل حال، فلتكن منك زيارة»^(١).

قال تعالى: ﴿لَسَيَنَ لَكُمْ وَيُقَرَّرُ فِي الْأَزْمَانِ مَا نَشَاءُ﴾ [الحج: ٥] أي ونحن نقر في الارحام^(٢) ولم يرد العطف على التعليل.

وربما جاء الرفع للدلالة على معنى المعية^(٣)، نحو: (قم ولا أقوم) ونحو (لا تأكل وتضحك) وهو قليل، فيكون النصب للدلالة على المصاحبة نصاً بخلاف الرفع فإنه ليس نصاً في المصاحبة، وهو نظير قولنا في الأسماء (أقبل محمد وسعيد)، فهذا يحتمل المصاحبة وعدمها، بخلاف النصب فإنه للتنصيص على المصاحبة.

(١) «كتاب سيبويه» (١/٤٢٦).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/٤٣٠).

(٣) انظر «شرح الرظلي على الكافية» (٢/٢٧٥).

فهرس الموضوعات ٨٤٤٥٣

٧٦	الواو	٥	حروف الجر
٧٦	المعاني المشتركة	٦٠	نيابة حروف الجر بعضها عن بعض
٧٦	التعليل	١٠	التضمين
٨٠	الظرفية	١٤	معاني حروف الجر
٨٣	زيادة (ما)	١٤	الى
٨٣	(ما) الكافة	١٧	الباء
٨٦	(ما) غير الكافة	٢٩	التاء
٩١	التقديم والتأخير	٢٩	حتى
٩٧	تعلق الجار والمجرور	٣٢	رب
١٠٢	الإضافة	٣٤	ربة
١٠٢	معنى الإضافة	٣٦	حذفها
١٠٧	نوعا الإضافة	٤١	على
١٠٧	المحضة	٤٦	عن
١٠٩	الأسماء الموغلة في الإيهام	٥٠	في
١١٢	الإضافة غير المحضة	٥٢	الكاف
	إضافة المترادفين والصفة	٥٥	اللام
١١٥	والموصوف	٦٥	من
		٧٣	منذ ومنذ

١٥٧	النعت	اكتساب المضاف التذكير والتأنيث من
١٥٨	النعت الجامد	المضاف إليه
١٦٤	النعت بالمصدر	الظروف المعرفة بالقصد
١٦٦	الوصف بالجملة	حذف المضاف
١٦٧	النعت المقطوع	حذف المضاف إليه
١٧٣	تعاطف النعوت	المصدر
١٧٥	حذف النعت	المصدر الصريح والمؤول
١٧٦	البدل	الحروف المصدرية
١٧٧	أقسام البدل	أن
١٨٤	البدل وعطف البيان	أن
١٨٧	العطف	ما
١٨٧	حروف العطف	كي
١٨٧	الواو	لو
١٩٧	أحكام الواو	اسم المصدر
٢٠١	الفاء	الإتياع على محل المضاف إليه
٢٠٥	الفاء مع الصفات	اسم الفاعل
٢٠٦	ثم	إضافة اسم الفاعل
٢١١	حتى	العطف على المضاف إليه
٢١٣	أم	صيغ المبالغة
٢١٧	أو	اسم المفعول
٢٢١	أم وأو	الصفة المشبهة

٢٦٧	الفعل	٢٢٣	لكن
٢٦٧	الفعل الماضي	٢٢٣	بل
٢٦٧	أزمته	٢٢٧	لا بل
٢٧٨	استعمالاته	٢٢٨	أحرف الاضراب
٢٨٠	✓ الفعل المضارع	٢٢٩	لا
٢٨٠	أزمته	٢٢٩	العطف على اللفظ والمعنى
٢٨٨	استعمالاته	٢٣١	المتعاطفان
٢٩٠	حروف النصب	٢٣٢	حذف أحد المتعاطفين
٢٩٠	أن	٢٣٣	حذف حرف العطف
٢٩٥	زيادة (لا) بعدها	٢٣٤	العدد
٢٩٩	إذن	٢٣٦	أحد وواحد
٣٠٤	كي	٢٤٠	اسم الفاعل من العدد
٣٠٥	لام التعليل	٢٤١	تفيز العدد
٣٠٧	التعليل بكي واللام	٢٤٤	الممنوع من الصرف
٣١٠	لن	٢٤٤	سبب المنع من الصرف
٣١١	لن ولا	٢٥٤	رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى
٣٢٠	حروف أخرى يتصب بعدها الفعل	٢٥٥	العلم
٣٢١	أو	٢٥٩	الصفات
٣٢٤	حتى	٢٦٠	التأنيث
٣٢٦	فاء السببية	٢٦٢	منتهى الجموع
٣٣٠	واو المعية	٢٦٤	الغرض من التنوين
٣٣٤	فهرس المحتويات		